تاريخ

العراق السياسي الحديث

السيد

عبد الرزاق الحسني



تاريخ
العراق السياسي الحديث

الطبعة السابعة
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م



للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت ص.ب 25/309 الغبيري
تلفاكس : 541980 1 961+ خليوي : 03/445510
e-mail : daralrafidain@yahoo.com

تاريخ

العراق السياسي الحديث

يتناول هذا الكتاب بالبحث تاريخ العراق القديم ، والمصالح البريطانية فيه ، وكيفية
احتلاله ، وفرض نظام الانتداب عليه ، وتكوّن الحكم الوطني فيه
وسن القانون الأساسي لدولته ، ويوضح علاقاته بالدول
الأجنبية عامة ، وبالدولة البريطانية خاصة ، وكيفية
تحرّره منها وقيام منظماته الديمقراطية على
الأساس الذي قامت عليه

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الأول



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعمَلوا فسَيرَى اللهُ عَملكَم ورَسولُه والمؤمِنون

ـ صدق الله مولانا العظيم ـ

كان تكوّن «الدولة العراقية الحديثة» من أهم الأحداث التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى[1]في الشرق الإسلامي . فقد أعاد إلى العراقيين حقاً مسلوباً ، وحقق للعرب آمالهم في جزء مهم من وطنهم ، ولكنا لم نجد في اللغة العربية حتى الآن مؤلفاً واحداً يبحث عن كيفية تكوّن هذه الدولة ، ورسوخ ما رسخ من أوضاعها ، وقيام صلاتها وعلاقاتها بالدول الشرقية والغربية على الأسس التي قامت عليها .

وكانت ظروف الحرب العالمية الثانية[2]قد أوجبت اعتقال عدد من الأعيان والنواب والوزراء ، والعلماء والساسة والأدباء ، والمدرسين والمحامين والأطباء ، وغيرهم ، وكنت في عداد من أمضى سنوات هذه الحرب مع هؤلاء الرجال ، فدرست خلالها معظم ما كتب عن تكون هذه الدولة ، وقارنته بما جمعته من معلومات ومستندات في ربع قرن ، وانتهيت الى وضع هذا المؤلف في ثلاثة أجزاء تتناول هذه الفصول :

١ ـ العراق القديم ٢ ـ المصالح البريطانية في الهند والعراق٣ ـ احتلال العراق ٤ ـ نظام الانتداب وكيف فرض على العراق ؟٥ ـ الثورة العراقية الكبرى ٦ ـ الحكومة المؤقتة وكيفية انتخاب الأمير فيصل ملكاً على العراق ؟٧ ـ القانون الأساسي العراقي وكيف وضع ؟ ٨ ـ العراق في ظل المعاهدات ٩ ـ استقلال العراق ١٠ ـ الوزارات في عهد الانتداب ١١ ـ الوزارات في عهد الاستقلال ١٢ ـ أحزابنا السياسية ١٣ ـ حياتنا النيابية ١٤ ـ الأقليات في العراق ١٥ ـ حدود العراق وجاراته .

وقد أسعدني الحظ بأن تعرفت بالأستاذ الجليل ، محمد صديق شنشل ، في «معتقل العمارة» وكان قد وضع أطروحة في «سيادة الدولة العراقية» أيام دراسته في «باريس» ثم

---

(١) حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م

(٢) حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ م

ساقه القدر إلى ما ساقني إليه قبل أن يتم طبعها ، فكنا نقضي الساعات الطوال في استعراض فصول هذا الكتاب وتوجيهها توجيهاً علمياً قومياً ، وكثيراً ما اضطرنا هذا التوجيه إلى كتابة بعض هذه الفصول مجدداً ، ولا سيما الفصل المختص بالمعاهدات ، لإيضاح ظروفها ومراميها في ضوء المستندات التي جمعتها أو اطلعت عليها ، في بحر الثلاثين حجة الأخيرة ، وكان من أهم ما يعنينا أن نثبت حقيقة الكيان العربي ، وارتباط أجزاء الوطن العربي والحركة القومية من جهة ، وتغاون المستعمرين على إحباط آثار الوعي العربي بشتى الوسائل : من تقسيم ، وإفساد ، ونكث للعهود ، وإحكام للقيود التي صيغت في معاهدات من جهة أخرى ، فمن الحري إذاً أن أشكره على هذه المساعدة العلمية ، كذلك أشكر العلامة الاستاذ ، محمد بهجة الأثري ، على تفضله بمراجعة بعض فصول هذا المؤلف من الناحية االغوية .

وكانت لصاحب الجلالة الملك « فيصل الاول » باعث مجد العراق ، ومؤسس كيانه الغالي مذكرات خطيرة كتبها في ظروف خاصة ، وأويقات مختلفة سطت عليها أيدي السوء بعيد ارتحاله الى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول لسنة ١٩٣٣ م ، فجعلتها خبراً من الأخبار ، وكان صاحب الجلالة « الملك علي » تفضل عليَّ بإحدى المذكرات المتعلقة بتكون الدولة العراقية ، وكيفية إدارة شؤونها والسير بها قدماً فنشرتها في كتابي الآخر « تاريخ الوزارات العراقية »[1] الذي أصدرته في عام ١٩٣٩ م وقد رأيت أن أعيد نشرها في هذا الكتاب فأجعلها مقدمة له لما تضمنته من آراء سديدة ، وأفكار سامية ، واتجاهات سليمة .

ومن المهم أن أذكر هنا أنني كنت شرعت في نشر فصول هذا الكتاب في بعض المجلات العراقية والسورية والمصرية منذ خرجت من «معتقل العمارة» في منتصف شهر أيار من سنة ١٩٤٥ م[2] لأستفيد من مطالعات القراء وإرشاداتهم فكان ما استفدته بهذه

---

(١) الجزء الثالث ص ١٨٩ - ١٩٥ - الطبعة الاولى -

(٢) نشرت الفصلين الاول والثالث في مجلة «العرفان» الصيداوية ج ٣ و ٤ و ٥ من المجلد ٣٣ وج ٩ و ١٠ من المجلد ٣٢ ونشرت الفصل الثاني في مجلة الحديث الحلبية (الجزء الاول من المجلد ٢٢) والرابع في مجلة الكتاب المصرية ج ١ ص ٨٥٩ - ٨٧٢ أما الفصلان الخامس والعاشر فقد نشرتها في مجلة «البيان» النجفية في سنتيها الاولى والثانية ، وأما الفصول السادس والسابع والثامن والتاسع والثاني عشر فقد نشرتها في مجلة «الغري» النجفية في سنواتها السابعة والثامنة والتاسعة .

الوسيلة ، أموراً لا تنكر فوائدها . وليس لي من هدف في وضعي هذا الكتاب غير الخدمة التاريخية ، شأني في كل ما كتبته عن العراق من مؤلفات ، فإن كنت أصبت الهدف فذلك حسبي ومن الله توفيقي .

بغداد ـ الكرادة الشرقية ـ غرة رمضان ١٣٦٧ ـ

السيّد عبد الرزاق الحسني

كلمة في الطبعة الثانية
بسم الله وله الحمد وبعد

كتبت كتابي «تاريخ العراق السياسي الحديث» بمجلداته الثلاثة خلال سني الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ م) وأنا محجور في المعتقلات السياسية التي فتحت في عدد من المدن العراقية النائية بفعل الحرب المذكورة، وطبعته قبل عشرة أعوام في مطبعة العرفان في صيدا فحظي الكتاب بإقبال من القراء غير منتظر ، ونال جائزة «المجمع العلمي العراقي» التي أعدها لأحسن كتاب صدر في السنة المذكورة ، وها أنا ذا اليوم أعيد طبعه بعد نفاد نسخ الطبعة الأولى ، وبعد أن أدخلت عليه تصويبات وإضافات خلت منها الطبعة الأولى .

وللحقيقة أقول : إن تدوين أحداث العراق السياسية الحديثة من الصعوبة بمكان ، فإن معظم أرباب العلاقة بها ما زالوا في قيد الحياة ولكن تمرسنا في الحياة الكتابية خلال ثلاثين عاماً شجعنا على المضي في هذا السبيل الوعر على الرغم مما تعرضنا له من مضايقات ، وما تكبدناه من خسارات ولم أبتغ من إقحام نفسي في حلبة هذا الجهاد المتعب إلا الإسهام في خدمة البلاد من ناحية تدوين تاريخها الحديث تدويناً بعيداً عن الغرض والمحاباة فإن أصبت الهدف فذلك حسبي ومن الله التوفيق .

بغداد غرة المحرم ١٣٧٧ — السيد عبد الرزاق الحسني

كلمة في الطبعة الخامسة

طبع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٩٤٩ فنال جائزة « المجمع العلمي العراقي » لأحسن كتاب صدر في العام المذكور ، وطبع ثانية في عام ١٩٥٧ فنال جائزة تقديرية من السوربون ، وطبع ثالثة ورابعة « بالأوفست » في عام ١٩٧٥ ثم في عام ١٩٨٠ . فلقي اقبالاً منقطع النظير من قبل المعاهد العالية وهذه هي طبعة الكتاب « الخامسة » مزيدّة ومنقحة ولسان الحال يردد قول الراغب الأصفهاني :

« اني رأيت ألا يكتب انسان كتاباً في يومه الاقال في غده : لو غيّر هذا لكان احسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أجمل ، ولو ترك هذا لكان أفضل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص في جلة البشر » ا هـ .

مقدمة الكتاب

بقلم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول خلد الله ملكه

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت منذ زمن طويل ، أحس بوجود أفكار وآراء حول كيفية إدارة شؤ ون الدولة عند بعض وزرائي ورجال ثقتي ، غير أفكاري وآرائي . وكثيراً ما فكرت في الأسباب الباعثة لذلك ، وفي الأخير ظهر لي بأن ذلك ، كان ولم يزل ، ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكاري وتصوراتي ونظري في شؤ ون البلاد ، وفي كيفية تشكيلها وتكوينها ، والسير بها نظراً إلى ما أراه من العوامل والمؤ ثرات المحيطة بها ، والمواد الإنشائية المتيسرة ، وعوامل التخريب والهدم التي فيها : كالجهل ، واختلاف العناصر والأديان ، والمذاهب ، والميول ، والبيئات ، لذلك رأيت من الضروري أن أفضي بأفكاري ، وأشرح خطتي في مكافحة تلك الأمراض ، وتكوين المملكة على أساس ثابت ، واطلع عليها إخصائي ، ممن اشتركوا وإياي في العمل . وإني ألخص خطتي مختصراً بجملة تحت هذا ، وبعد ذلك أتقدم إلى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي .

١ ـ إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية . فهي والحالة هذه مبعثرة القوى ، مقسمة على بعضها يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين ، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنىً ، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة ، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معا ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي ، لا ينقادون إلى تأثّرات رجعية أو إلى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل .

٢ ـ في العراق أفكار ومنازع متباينة جداً ، وتنقسم إلى أقسام : ١ ـ الشبان المتجددون ، بما فيهم رجال الحكومة ٢ ـ المتعصبون ٣ ـ السنة ٤ ـ الشيعة ٥ ـ الأكراد ٦ ـ الأقليات غير المسلمة ٧ ـ العشائر ٨ ـ الشيوخ ٩ ـ السواد الأعظام الجاهل ، المستعد لقبول

كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة .

ان شبان العراق القائمين بالحكومة ، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين ، يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى أفكار وآراء المتعصبين وأرباب الأفكار القديمة ، لأنهم جبلوا على تفكير يرجع عهده إلى عصور خوت ، ويقولون بوجوب سوق البلاد إلى الأمام بدون التفات إلى أي رأي كان ، والوصول بالأمة إلى مستواها اللائق ، وبالإعراض عن القال والقيل ، طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة ، ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم .

إن عدم المبالاة بالرأي بتاتاً ، مهما كان حقيراً ، خطيئة لا تغتفر . ولو أن بيد الحكومة القوة الظاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب ، رغم إرادته ، لكنت وإياهم . وعليه فإننا لحين ما نحصل على هذه القوة ، علينا أن نسير بطريقةٍ تجعل الامة مرتاحة نوعا ما بعدم مخالفة تقاليدها ، كي تعطف على حكومتها في النوائب .

إن المثل الصغير الذي ضربه لنا الإضراب العام يكفينا لتقدير حسياتها ، ووضعها موضع الاعتبار ، وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لإخماد هياج مسلح ما قاسيناه إبان ثورة الشيخ محمود ، والنقص العددي البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ . كل ذلك يضطرني أن أقول : بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير . ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الامر ، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد عن المائة ألف بندقية ، يقابلها ١٥ الف حكومية ، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه ، هذا النقص يجعلني أتبصر ، وأدقق ، وأدعو أنظار رجال الدولة ، ومديري دفة البلاد للتعقل وعدم المغامرة .

ألمحت فيما تقدم إلى أفكاري الخاصة ، وأفكار رجال الحكومة والشبان ، وحالة الشعب ، كل ذلك توطئة لما سأقوله فيما يلي ، وتصوير البلاد - كما أراها - في الوقت الراهن ، وكما أشخص أمراضها ، وبعد ذلك أبيِّن أيضا ما أراه ضروريا لمعالجتها .

٣ - العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية ، مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني ، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا أكثريته جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي منها بدعوى انها ليست من عنصرهم ، وأكثرية شيعية جاهلة ، منتسبة عنصريا إلى نفس الحكومة ، إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء

الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم ، وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية ، أو الاشخاص الذين لهم مطامع ، خاصة الدينيون منهم ، وطلاب الوظائف بدون استحقاق ، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد ، يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه الاكثرية للتخلي من الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت ، ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل .

أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان ، بقطع النظر عن الأقليات الأخرى المسيحية التي يجب أن لا نهملها ، نظراً إلى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك . وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر ، كردية وشيعية وسنية ، لا يريدون إلا التخلص من كل شكل حكومي بالنظر لمنافعهم ومطامع شيوخهم التي تتدافع بوجود الحكومة تجاه هذه الكتل البشرية المختلفة المطامع والمشارب ، المملؤة بالدسائس ، حكومة مشكلة من شبان مندفعين ، أكثرهم متّهم بأنهم سنيون ، أو غير متدينين ، أو انهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدّم ولا يريدون أن يعترفوا بما يتهمون به ، ولا بوجود تلك الفوارق وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها . يعتقدون بأنهم أقوى من هذا المجموع ، والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مبالين أيضاً بنظر السخرية التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم .

أخشى أن أتهم بالمبالغة ، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئاً يخامرني ، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا إلا نفر قليل ممن يعلمون وجائبهم ومسؤ ولياتهم ، ولا أرغب في أن أبرر موقف الأكثرية الجاهلة من الشيعة ، وأنقل ما سمعته ألوف المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الأقوال التي تهيجهم ، وتثير ضغائنهم : إن الضرائب على الشيعي ، والموت على الشيعي ، والمناصب للسني . ما الذي هو للشيعي حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها . ويضربون الأمثلة على ذلك مما لا لزوم لذكرها .

أقول هذا على سبيل المثال ، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون ، وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الإسلامية ، ينقمون بمجموعهم على من لا يحترمها ، وهناك غير هذا دسائس آثورية ، وكلدانية ، ويزيدية ، والتعصب

للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء يوهن قوى الحكومة تجاه البسطاء ، كما أن العقول البدوية ، والنفوذ العشائري الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات ، وكل هذه المطامع والاختراصات تشتبك في هذا الصعيد، وتصطدم وتعكر صفو البلاد وسكونها . فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها ، وذلك بقوة مادية وحكيمة معاً ، ردحاً من الزمن حتى تستقر البلاد ، وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل محل التعصب المذهبي والديني ، هذه الوطنية التي سوف لا تكون إلا بجهود متمادية وبسوق مستمر من جانب الحكومة بنزاهة كاملة ، فالموقف خطر .

وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى : انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد كتلات بشرية خيالية ، خالية من أي فكرة وطنية ، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ، لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائماً للانتقاض على أي حكومة كانت ، فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذّبه وندربه ونعلمه ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف ، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل .

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي ، وهذا نظري فيه ، وإن خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي :

في اعتقادي وإن كان العمل شاقاً ومتعباً ، إلا أنه ليس مما يوجب اليأس والتخوّف ، إذا عولج بحكمةٍ وسداد رأي وإخلاص - إذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة ، وسارت عليها بجد وحزم ، فإن الصعوبات تجابه ، وبارقة الأمل في الرسوخ السياسي تزداد نوراً . وألاحظ أن منهاجاً يقرب مما سأذكره أدناه يكون كافلاً لمعالجة المهمة والنجاح . وإليك بالاختصار أولا ثم بالتفصيل :

١ - تزييد قوة الجيش عدداً ، وبشكله الحاضر ، بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الأقل ، في منطقتين متباعدتين .

٢ - عقب إتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة ، تعلن الخدمة الوطنية .

٣ - وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد مهما أمكن ، واحترام الطوائف الاخرى .

٤ ـ الإسراع في تسوية مشكلة الأراضي .

٥ ـ توسيع المأذونية لمجالس الألوية والبلديات بقدر الإمكان ، على أنموذج القانون العثماني .

٦ ـ الإسراع في تشكيل مدرسة الموظفين .

٧ ـ الاعمال النافعة وحماية المنتوجات .

٨ ـ المعارف .

٩ ـ تفريق السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية .

١٠ ـ تثبيت ملاك الدولة .

١١ ـ وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد إجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب .

١٢ ـ العدل والنظام والإطاعة في الموظفين ، والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

١ ـ بدأت بالجيش لأني أراه العامود الفقري لتكوين الامة ، ولأني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير ، بالنسبة لعدَده وعُدَدَه ، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه ، وهي حفظ الامن ، والاطمئنان إلى إمكانية كفاءته ، نظراً إلى ما تتطلبه المملكة ، ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة ، والتي يجب أن تجعلنا دائماً متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت .

إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الامن الخارجي في الوقت الحاضر ، الذي سوف نتطلبه منه بعد إعلان الخدمة العامة . أما ما سأطلبه منه الآن ، هو أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان ـ لا سمح الله ـ في آن واحد ، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما . انني غير مطمئن إلى أننا بعد ستة أشهر ، وبعد أن تتخلى إنكلترة عن مسؤوليتها في هذه البلاد ، نتمكن من الوقوف لوحدنا ما دامت القوة الحامية هي غير كافية . ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة ، أو القيام بأي إجراءات أخرى هامة أو محركة أو مهيجة ، ما لم أكن واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون ، أو أي إجراءات أخرى ؛ وعليه أرى من الضروري إبلاغه لحدّ يتمكن معه من إجابة رغبتي المار ذكرها ، وذلك بشكله الحاضر .

أرى إنه من الجنون القيام بإنشاءات وإصلاحات عظمى في البلاد ، قبل أن نطمئن إلى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال . أمامنا حركات بارازان في الربيع القادم ومن الضروري أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارىء آخر يحدث في المملكة .

٢ - علينا أن نطمن معنويات إخواننا الشيعة بالكيفية الآتية :

(١) إعطاء التعليمات إلى قاضي بغداد - كما عمل - أن يسعى لتوحيد أيام الصيام والافطار وهذا ممكن وشرعي .

(٢) تعمير العتبات المقدسة ، حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات ، التي هي مقدسة لدى الجميع ، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد ، فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب .

(٣) إن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة ، وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها ، خاصة حيث يرون أن رجال الدين السنيون يتمتعون بأموال هم محرومون منها ، والحسد - خاصة في الطبقة الدينية - معلوم . فعلينا ما دمنا غير قادرين على تقسيم الاوقاف فيما بينهم ، أن نفتكر في إيجاد أوقاف خاصة ، ومن رأيي أن ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها غير أن الظروف حالت بيني وبين تحقيقها .

٣ - إن احترام الشعائر العامة غير عسير ، خاصة في أيام رمضان ، والحيلولة دون تفشي الموبقات ، وإذا تمكنت الحكومة من سدّ بيوت الخناء ، لقامت بأكبر عمل يربط العامة بها .

٤ - لم أتكلم عن الضرائب إذ أن قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد ، وإنه لأكبر عمل جرى ، ولسوف نقتطف ثمراته إن شاء الله .

٥ - إن مشكلة الأراضي وحلها سيربط الاهالي بالاراضي ، وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم ، ولا لزوم للإسهاب بمنافعه ، ويجب الإسراع بتطبيقه على قدرالمستطاع ، كما انه يجب أن لا يحس الشيوخ والأغوات بأن قصد الحكومة محوهم ، بل - بقدر ما تسمح لنا الظروف - يجب أن نطمئنهم على معيشتهم ورفاهيتهم .

٦ - أرجو أن تكون قضية المدرسة مطمنة لكل سكان العراق ، بأنهم

سيشتركون فعلا في خدمات الدولة ، والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد والموصل ، بصورة متساوية ، وتزول تهمة «الحكومة السنية أو العربية» كما يقول أصحاب الأغراض ، من أكراد وشيعة .

٧ ـ أقول بتحفظ إنه ، إذا أمكن إعطاء صلاحيات للألوية ، شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني ، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الألوية للاشتراك بالحكم .

٨ ـ لقد تحدثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الإجرائية ، ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الأساسي .

٩ ـ علينا أن لا ندع مجالا للأحزاب «المصطنعة» والصحف ، والاشخاص ، ليقوموا بانتقادات غير معقولة ، وتشويه الحقائق ، وتضليل الشعب ، وعلينا أن نعطيهم مجالا للنقد النزيه المعقول ، وضمن الأدب . ومن يقوم بأمر غير معقول يجب أن يعاقب بصرامة .

١٠ ـ على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ونافعة ، حيث هم واسطة الاجراءات ، ومن يُحسُّ منه أنه يتداخل مع الأحزاب المعارضة ، أو يشوّق ضدّ الدولة ، ينحى عن عمله ، وعليه أن يعلم بأنه موظف قبل كل شيء ، خادم لأي حكومة كانت .

١١ ـ النافعة : أتيت بهذا الاسم الجديد ورجعت إلى التعبير التركي حيث رأيت أنه «أشمل»للأعمال المختلفة في مرافق الامة . حسناً عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للأعمال الرئيسية ، ولا ننكر أن ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة على أن يكون قابلا للتحوير والتبديل في بعض مواده ، عندما نرى ضرورة لذلك ، وفي اعتقادى أنه من الضروري إعادة النظر في مواده ، خاصة قسم الابنية والطرقات .

أقول بكل أسف أن الزراعة أفلست في بلادنا ، بالنظر لبعد مملكتنا عن الاسواق . لقد وضعنا الملايين لإنشاءات الري ، لكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل ؟

إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضينا ،

فكيف بنا بعد إتمام هذه المشروعات العظيمة ؟ هل القصد تشكيل إهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرّج عليها ؟ ماذا تكون فائدتنا منها إذا لم نتمكن من إخراجها إلى الاسواق الاجنبية أو استهلاكها في الداخل على .الاقل ؟ ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيء لها أسواقاً تستهلكها ، ونحن مضطرون إلى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج ؟

أعتقد انه من الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي . نرى جيراننا الاتراك والإيرانيين باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الاجنبية ، وكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الاموال الاجنبية بلادهم ، وكيف لا يبالون بصرف الاموال الطائلة لإنشاء المعامل لسد حاجتهم ؟

علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقييد الامم المتشبثة علينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة ، وعلينا أن نعطي الانحصارات لأبناء البلاد إلى مدد معينة ، الذين فيهم روح التشبث . وإذا لم يظهر طالب أو راغب لإنشاء عمل صناعي ترى الحكومة أنه مربح ، فعليها أن تقوم هي به ، ومن مالها الخاص ، أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية ، إذا أمكن ، وإلا فأجنبية أو كلاهما معاً .

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية ، على اختلاف أنواعها ، كبيرة كانت أو صغيرة ، وتبدأ ببناء الاهم فالمهم ، وترشد الاهلين إلى كيفية التشبث بالاعمال الصغرى ، وتقوم هي بالاعمال الكبرى ، إذا تعذر القيام بها من قبل الاهالي .

انه لمن المحزن والمضحك والمبكي معاً أن نقوم بتشييد أبنية ضخمة ، بمصاريف باهظة ، وطرق معبدة ، بملايين الروبيات ، ولا ننسى الاختلاسات وتصرف أموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئاً من حاجاتها . وإني أحب أن أرى معملا لنسج القطن ، بدلا من دار حكومة ، وأود أن أرى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي .

بغدا ١٥ آذار ١٩٣٢ «فيصل»

آثار الحسني المطبوعة

	فلس	دينار
أولاً ـ في التاريخ السياسي :		
١ ـ تاريخ الوزارات العراقية تم في عشرة مجلدات		
« الطبعة الخامسة » وثمنها		٣٠
٢ ـ تاريخ العراق السياسي الحديث في ثلاثة مجلدات		
« الطبعة الخامسة »	٥٠٠	٧
٣ ـ العراق في دوري الاحتلال والإنتداب تم في مجلدين		
وثمنها ـ ان وجدا ـ		٢
٤ ـ الأسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحررية		
« الطبعة الخامسة »		٣
٥ ـ الثورة العراقية الكبرى « الطبعة الخامسة »		٣
٦ ـ العراق في ظل المعاهدات « الطبعة الرابعة »	٥٠٠	٢
٧ ـ أسرار الانقلاب « صادرته الحكومة العراقية »		
وثمن النسخة الميسورة		٢
٨ ـ الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية		
في العهد الملكي الزائل	٧٥٠	
ثانياً ـ في العقائد والأديان :		
٩ ـ الصائبون في حاضرهم وماضيهم « الطبعة السابعة »		١
١٠ ـ اليزيديون في حاضرهم وماضيهم « الطبعة السابعة »		١
١١ ـ البابيون والبهائيون في حاضرهم وماضيهم		
« الطبعة الثالثة »	٥٠٠	
١٢ ـ تعريف الشيعة	١٥٠	
١٣ ـ الخوارج في الاسلام	٢٥٠	
١٤ ـ الصائبة قديماً حديثاً	٢٥٠	
١٦ ـ البابيون في التاريخ	٢٥٠	

ثالثاً - في التاريخ وغيره :

		فلس دينار
١٧ - العراق قديماً وحديثاً	« الطبعة السادسة » بالأوفست	٥٠٠
١٨ - تاريخ الصحافة العراقية	« الطبعة الثالثة »	٢٥٠
١٩ - تاريخ البلدان العراقية	« الطبعة الثانية »	٢٥٠
٢٠ - الأغاني الشعبية		٢٥٠
٢١ - المعلومات المدنية لطلاب المدارس العراقية		٢٥٠
٢٢ - رحلة في العراق أو خاطرات الحسني		٢٥٠
٢٣ - تحت ظل المشانق : رواية في ثلاثة أجزاء		٥٠٠
٢٤ - تاريخ الثورة العراقية	« الطبعة الثانية »	٢٥٠
٢٥ - تسخير كربلاء	- الطبعة الثانية -	٥٠٠
٢٦ - ثورة النجف	- الطبعة الثالثة -	٥٠٠
٢٧ - الجهة الوطنية	- الطبعة الثالثة -	
٢٨ - تاريخ الاحزاب السياسية . . .		٣
٢٩ - المراقد المقدسة في العراق مخطوط في ثلاثة أجزاء		

الفصل الأول

العراق القديم

﴿تمهيد﴾

يقع العراق في القسم الشمالي الشرقي من جزيرة العرب ، ويعدّه الجغرافيون قسما منها ، وتحده تركية شمالا ، وإيران شرقاً ، وسورية غرباً ، ونجد والخليج العربي « أو خليج البصرة » جنوباً ، وتبلغ مساحته ١٤٣،٢٥٠ ميلا مربعاً أو ٤٥٣،٥٠٠ كيلو متر مربع ، وقد عدت نفوسه (٤،٧٩٩،٥٠٠)نسمة بحسب الاحصاء الذي تم في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٧

وهو قسمان : جبلي وسهلي ، ويبلغ جبليه ثُمن مساحته ، ويؤلف سهليه سبعة أثمانه . وقد اعتبر القطر العراقي أخيراً أكثر البقاع ملائمة للمحطات الجوية ، كيف وانه همزة الوصل بين الشرق والغرب .

ويتألف الشعب العراقي من أقوام مختلفة : عربية وكردية وإيرانية وتركية فيؤلف العرب ٧٨ في المئة ، والكرد ١٧ والايرانيون٧٥ , ٢ والترك ٢٥ , ٢ في المئة ، ويسكن العرب في الألوية الجنوبية والغربية . بين حدود العراق الغربية وبادية نجد في القسم الجنوبي منه ، وبين نهر دجلة وبادية الشام في القسم الشمالي منه ، ويسكن الكرد في الألوية الشمالية الشرقية ، أما الايرانيون فإن أكثريتهم يفضلون السكن في الأماكن المقدسة « النجف وكربلاء والكاظمية وأحياناً في سامراء » لمجاورة الأئمة الراقدين فيها ، لذلك يسمونهم المجاورين . وأما الترك فهم في الساحة الضيقة التي تفصل المنطقة الكردية من المنطقة العربية . وقد توطن العراق في غضون الحرب العالمية الاولى عنصران جديدان : الارمن الذين أجلاهم الترك عن بلادهم ، والآشوريون « النساطرة » الذين نزحوا من جبال حكاري وبحيرة أورمية بحكم الظروف السياسية التي حاقت بهم ولكنهما أقلية .

وفي العراق ديانات متباينة : أسلامية وإسرائيلية ومسيحية . وأقليات مختلفة :

يزيدية وصابئة وبهائية ، وتشيع فيه لغات عديدة : فيتكلم العرب العربية ، والكرد الكردية ، والايرانيون الايرانية ، والترك التورانية ، ولكن جميع هذه الاقوام والديانات والاقليات تذوب في بوتقة الوحدة العراقية .

وقد أجمع الجغرافيون والمؤرخون على أن العراق كان - ولا يزال - بلاداً كثيرة الخيرات ، وافرة الثمرات ، واسعة الاطراف ، شاسعة الارجاء ، تقع وسط بواد كثيرة ، وصحاري واسعة ، وجبال شامخة ، وهي إلى ذلك ملتقى القارات الثلاث : آسية وأوربة وإفريقية ، لذلك لا نرى عجباً أن تكون مطمح أنظار الامم ، من غربية وشرقية ، وأن تكون مشب حروب طاحنة ، ومذبح غارات ماحقة منذ فجر التاريخ حتى الآن ، فلا يكاد يخمد فيها أوار الغزو والقتال ، أو يسكن تيارهما حيناً من الدهر حتى ينبعث من جديد ،ما هو أشد فتكاً وأكثر هولا ، كل ذلك في سبيل الاستئثار بخيرات هذه البلاد وأرزاقها ، الامر الذي جعلها ميداناً سهلا يتوافد عليه الغزاة من كل صوب ، ويقصدونه من كل ناحية . فالعراق منذ القدم كان منتجع الفرس في الشرق ، ومطمح الغزاة العرب في الغرب ، وقبلة قراصنة المحيط الهندي في الجنوب ، ومهبط أفئدة الاقوام التورانية في الشمال ، وقد رأينا أن نعقد هذا الفصل لتاريخ الاقوام التي تملكته أو غزته منذ فجر التاريخ حتى الآن ، مبتدئين بالشومريين أول من سكن هذه البلاد .

﴿ الشومريون والاكديون ﴾

المعروف عن الشعب الشومري أنه سكن القسم الاسفل من أرض شنعار ، فدعيت المنطقة التي سكنها « شومر » ثم استولى على عدد من المدن المجاورة فأصبح الحاكم المطلق على ذلك القسم من الهلال الخصيب[1] ولا يزال أصل الشومريين محل خلاف المؤرخين وعلى كل فهم ليسوا من الساميين ، وليست لهم صلة بالقبائل السامية ، التي كانت تنزل بادية العراق ، إلا أنهم أقوياء أشداء لا ينامون على ضيم ولا يعرف الكسل موضعاً له في نفوسهم .

وبينما كان الشومريون يتمتعون باستقلالهم ، وهم آمنون من طوارىء الحدثان ،

---

(١) الهلال الخصيب اصطلاح أطلقه الدكتور برستد على وادي الرافدين وسورية وفلسطين وشرقي الاردن .

يشيدون مدنهم الكبرى في جنوبي العراق ، كأور وأرك وأريدو ولجش وغيرها ، ويحفرون الترع ويمهدون طرق الزراعة ، كانت القبائل السامية الرحالة تحتل البلاد المعروفة بأكد ، الواقعة في الشمال من شومر [1] انتجاعاً للمراعي الخصبة لمواشيها وقطعانها ،ولما رأت فيها ضالتها أخذت تنشىء فيها مدناً كبيرة ، كبورسيبا وكيش ونُفّر وإجادة وغيرها ، فأصبح يتجاور في سهل شنعار شعبان متنافران ، لذا تسنى أن تشتد الخصومة بينهما على النفوذ ، وأن يكونا في قتال مستمر من أجل هذا النفوذ ، كما إن مدن الفريقين كانت في مثل هذا الخصام ، وكانت الحرب بينهما إذ ذاك سجالا . فلما دخلت سنة (٢٧٥٠) قبل المسيح ، ظهر في « أكد » زعيم يدعى « سرجون » ابتسم له الدهر ، فشنَّ على الشومريين عدة غارات حتى قضى على نفوذهم وسلطانهم ، وجعل سهل شنعار برمته تحت سلطانه ، وما لبثت فتوحاته أن امتدت ألى البحر المتوسط ، ومنه إلى آسية الصغرى .

وكان من غرور الأكديين انهم أخلدوا، بعد هذا الانتصار العظيم، إلى الدعة، وانتقلوا من حياة البداوة إلى نعيم الحضارة حتى ضعفت قواهم ، فاهتبل الشومريون ناحية هذا الضعف فرصة سانحة فيهم فثاروا عليهم واستعادوا استقلالهم ، فما كان من الأكديين إلا أن خضعوا للأمر الواقع ، ورأوا من حسن السياسة أن يوحّدوا الشعبين « الأكدي والشومري » تحت سلطان واحد ، بدلا من أن يعرضوا أنفسهم إلى خطر الفناء . وهكذا تأسست « مملكة أكد وشومر » سنة ٢٥٠٠ ق . م ، وامتزجت في سهل بابل حياة الشومريين الجبليين ، بحياة سامي البادية امتزاجاً سياسياً تخفى وراءه أحقاد وذكريات مؤلمة ، وقد اشتهر من ملوكها سرجون السامي ونرام سن .

﴿العيلاميون والعموريون﴾

كان العيلاميون في بدء أمرهم يسكنون جبال خوزستان وينظرون إلى جارتهم « مملكة أكد وشومر » بعين الحسد والحقد فالطمع ، وكانوا يعدون العدة ويهيئون أنفسهم إلى الغزو ، فلما أنسوا في نفوسهم القدرة على ذلك ، حملوا على جارتهم بشدة ، وبعد قتال سالت الدماء فيه أنهاراً ، استولوا عليها ودخلوا عاصمتها« أور » وقادوا الملك الشومري

(١) أي البلاد الواقعة بين الفرات الاوسط وبين بغداد والديوانية .

أسيراً إلى عاصمتهم شوش « ششتر » وذلك في سنة ٢٣٢٠ ق . م . ثم استولوا على ما تبقى من مملكة أور ، قسما بعد قسم .

وبينما كانت هذه الحوادث تجري في القسم الجنوبي من أرض شنعار ، كانت تجري في قسمها الشمالي حوادث أخرى ، فإن العموريين« ويقال لهم الآموريين » إحدى القبائل السامية التي كانت بجوار البحر المتوسط منذ أقدم العهود ، أخذت تهبط سقي الفرات ، وتتبسط في تقدمها حتى بلغت « بابل » وكانت يومئذ صغيرة جداً ، فاتخذتها قاعدة لها حوالي عام ٢٢٠٠ق . م . ثم أخذت تناوىء من جاورها من « مملكة أكد وشومر » حتى استولت على ملكهم وأسست مملكة عظيمة دعيت بالمملكة البابلية .

﴿الدولة البابلية﴾

كان من المتوقع أن يتطاحن البابليون والعيلاميون على السيادة والنفوذ ، وأن تدور بين الفريقين حروب طاحنة ليستقل كل منهما بالحكم ، وهكذا كان فقد ظلت المعارك سجالا مدة من الزمن حتى إذا اعتلى أريكة الحكم البابلي حمورابي ، سادس ملوك الدولية البابلية ، حمل على العيلاميين ، وجدَّ في مطاردتهم حتى دخل عاصمتهم« شوش » وأخضع لنفوذه جميع بلادهم ، واتخذ « بابل » عاصمة لملكه عام٢١٠٠ ق .م . بعد أن عمرها ووسعها وجعلها أحدوثة زمانه حتى دعيت البلاد كلها بأسمها .

وعاش الملك حمورابي موفور الكرامة زهاء (٤٣) عاماً ، وكان أعظم ملك عرفه تاريخ تلك الحقب . فهو الذي شرَّع الشرائع ونظمها ، وهذَّب القوانين وشرَّعها ، وشيد المعابد ، وأسس المدارس ، وحفر الأنهر ، وشق الترع ، وقام بأعمال خلدت له الذكر الجميل في بطون التاريخ . ولم يكن نجاح هذا الملك في هذه الأمور نتيجة مقدرته الحربية ، وإنما كان هو منظماً مصلحاً ، ومعمراً متقناً مهاباً ، فلما أنشبت المنية فيه أظفارها ، أخذ شأن البابليين يتضاءل ، وقواهم تهن وتضعف ، حتى انقرضت سلالته في عهد أحد أحفاده « شمشو دتانا » بعد أن حكمت(١٥٥) عاماً . فقدهجم الحثيون الجبليون على سهل شنعار وأوقعوا فيه نهباً وسلباً ، وخربوا القناطر والترع ، وقوضوا المدارس والمعابد . . . الخ .

والحثيون ليسوا من جنس ساميّ ، وما من مؤرخ في العالم استطاع أن يعرف حتى

الآن كيف بدأوا ، ومن أين جاؤ وا ، ثم كيف انقرضوا ، وأين ذهب ملوكهم . وجلّ ما عرفته اكتشافات الأثريين حتى الآن أنهم هاجروا في آخر عهدٍ من بلاد الأنضول ، فسلكوا وادي الفرات ، واستولوا على بابل ، ومكثوا فيها زهاء قرن واحد ، ثم انسحبوا إلى بلادهم التي انتزحوا عنها . وكان بينهم قوم من الآريين يعرفون باسم « الكوشيين » أو « الكشيين » رحلوا إلى العراق من الشمال الشرقي ، وقاموا في أول أمرهم بأعمال حقيرة ، حتى اذا اندمجوا بأهل البلاد ، وقبلوا حضارتها وتطبعوا بطباعها . وقوي أمرهم ، قلبوا لهم ظهر المجن ، وأسسوا دولة في المحل المعروف في العراق باسم « عقرقوف » أو « دور كوريكادو » وقد حكم هذه الدولة ٣٦ ملكاً فكان عمرها (٥٧٧) عاماً ، وكان العالم المتمدن إذ ذاك تحت سيطرة مملكتين عظيمتين : المملكة الحثية في بلاد الأنضول وشمالي سورية ، والمملكة المصرية في سقى النيل وجنوبي سورية ، ولهذا لم يكن للدولة « الكوشية » أو « الكشيَّة » في العراق شأن كشأنهما .

«الدولة الاشورية»

الآشوريون قوم ساميون ، نزلوا شمالي العراق حوالي عام ٣٠٠٠ق . م ، نزول الأكديين أرض شنعار ، وكانوا على اتصال بالشومريين . فلما قام في « بابل » ملوك أشداء مثل سرجون وحمورابي ، دخلوا تحت حكمهم ، وتدربوا على القتال في صفوفهم ، فلما انطوى بساط هؤلاء الملوك ، اشتد ساعد الأشوريين فخرجوا من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم ، فأغاروا على الحثيين ، وبسطوا نفوذهم على قسم من بلادهم ، وفي الوقت نفسه هجموا على « بابل » واستولوا عليها بحجة الاحتفاظ بحدود بلادهم ، ولم ينتصف القرن الثامن قبل الميلاد حتى كانت اعلامهم تخفق فوق ربوع سورية ومعظم البلاد الفينيقية الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، فتوسعت حدود مملكتهم حتى صارت تنتهي ببلاد أرمينية شمالا ، والخليج العربي جنوبا وضفاف البحر غربا ، وبلاد ما ذي شرقا ، وبلغت مملكة آشور ذروة مجدها على عهد مليكيها « سرجون الثاني وولده سنحاريب » ولكن سرعان ما تفشت الثورات الموضعية في البلاد المنضوية تحت رايتها بحيث أصبح إخمادها يتطلب وقف القوات الآشورية كلها عليها ، فأخذ الضعف يتسرب إلى المملكة بالتدريج فقلَّت لذلك الأيدي العاملة وانحطت الزراعة ، وكسدت التجارة ، وتداعت دعائم العلم .

﴿الدولة الكلدانية﴾

وفي الوقت الذي كانت المملكة الآشورية تتمخض بالاضطرابات الداخلية ، وتلفظ أنفاسها الأخيرة ، كانت قبيلة كلدو ، إحدى القبائل السامية الرحالة ، تزحف ببطء نحو سواحل الخليج العربي . فلما رأت أن القوات الآشورية تكاد تتلاشى ، زحفت نحو سهل « بابل » فاحتلته وعمرت بابل إذ كان سنحاريب هدَّمها وأجرى الماء عليها ، وأعادت إليها رونقها واتخذتها قاعدة لبسط نفوذها . ثم هاجمت ، بقيادة مليكها « نبوبولاصر » أشور نفسها فقللت من نفوذها . ولم يكتف الملك الكلداني بما فعله بل اتفق مع «كي أخسار» ملك الماذيين، وهاجم جيشاهما أملاك الآشوريين في شمالي العراق وفي شمالي سوريا ، فأخذ الماذيون قسمها الشمالي ، وأخذ الكلدانيون القسم الجنوبي ، وهكذا إنقرضت الانبراطورية الآشورية عام ٦٠٦ ق . م وبدأ نجم الدولة الكلدانية يتألق في سماء العراق .

والكلدانيون آخر من تسلط على بابل من الساميين واتخذوها . عاصمة لهم ، وأسسوا دولة بابل الجديدة ، وقد قام فيهم ملوك عظام أضراب نبوخذنصّر بن نبولاصر الذي حكم ثلاثاً وأربعين عاما(٦٠٤ق . م -٥٦١ق . م) وحارب المصريين ، وأجلى اليهود عن ديارهم ، ودمَّرعاصمتهم وقدس أسرارهم« القدس » .

وفي أيام نبوخذنصّر قسم البابليون النهار إلى ٢٤ ساعة ، والساعة إلى ٦٠ دقيقة ، والدقيقة إلى ستين ثانية . . . الخ ، واكتشفوا السنة الشمسية والسنة القمرية ، والخسوف والكسوف ، وسائر الظواهر السماوية . ولما بدأت الأحزاب ، ولا سيما حزب الكهنة ، تتدخل في شؤون المملكة ، حدث الانقسام العظيم في صفوفها ، وأخذت المطامع والأغراض الشخصية تنخر في عظامها ، فما كان من الماذيين إلا أن انقضوا عليها وجعلوها خبراً من الأخبار .

﴿ الماذيون والفرس ﴾

الماذيون من الشعب الآري الذي سكن البلاد المسماة اليوم « أذربايجان » وقد ساهموا مع الكلدانيين في اقتسام مملكة آشور ، كما قدمنا ، فكانت صلاتهم مع شركائهم حسنة ، وكانت فارس خاضعة إذ ذاك للماذيين ، الذين تربطهم والفرس لحمة النسب .

وكان كورش الفارسي طموحاً ، وضع نصب عينيه التخلص من سيطرة الماذيين ، وتأسيس انبراطورية فارسية كبرى ، فاهتبل فرصة انشغال جيوشهم في الغرب ، فثار عليهم واحتل ملكهم ، وجعل الشعبين الماذي والفارسي يستظلان تحت راية واحدة ، وأعلن نفسه ملكاً على الدولة التي سماها دولة الكيانيين .

وقد أخاف عمل كورش الدول القريبة منه ، والبعيدة عنه ، على السواء . فاتحدت ضدّه الدول الأربع« ليدية واسبارطة والكلدان ومصر » حتى لا يستضعفها ويقضي عليها آحاداً ، ولكن الدهر كان قد ابتسم للملك الفارسي الجديد ، فحمل على الليديين واكتسح دولتهم عام ٥٤٦ق . م ، وتبسط في آسية الغربية فضم إلى مملكته المستعمرة الإغريقية القائمة على شاطىء آسية الصغرى ، ثم حوَّل نظره نحو الكلدانيين ، فقوَّض ملكهم ، وقضى على نفوذهم عام ٥٣٩ ق . م ، وبانقراض الكلدانيين طويت أعلام الساميين التي كانت تخفق على روابي العراق وقلاعه ، ونشرت عوضها رايات الشعب الآري ، الغريب عن هذه البلاد، فانقطع سير التاريخ العراقي منذ ذلك الحين ، وانحطت حالة البلاد ، العراقية التي كانت حتى ذلك الوقت وحدة سياسية وجغرافية ، وتردَّت حتى صارت ولايتها تابعة إلى سيطرة أجنبية .

على ان كورش قتل عام ٥٢٩ق . م ، قبل أن يتمكن من مصر ، فخلفه ابنه قمبيز ، وتمكن منها عام ٥٢٤ق . م . ثم خلف قمبيزاً « دارا » فسار سيرة من تقدمه في التوسع والسيطرة ، وكان العراق مدة أيامه تحت حكم الدولة الفارسية التي عرفت بالدولة « الكيانية » يؤدي الأتاوة لها ، كما تؤديها الولايات الخاضعة لنفوذها ، وكان له حاكم عام يدير دفة الإدارة والحرب والسياسة ، كما كان له مجلس قضائي يسير على ما جاءت به شريعة البلاد ، لأن الكيانيين كانوا على دين زرادشت ، وكانت البلاد العراقية على دين آخر ، فلم يرْ الملك الفارسي أن يحمل أهل العراق على الدخول في الديانة الزرادشتية لذلك أقام المجلس المذكور .

«اليونانيون»

كانت البلاد اليونانية ممالك متفرقة ، لكل منها ملكها وحكومتها وحضارتها ، فاعتزم فيليب« ملك مقدونيا » والد الاسكندر الشهير ، أن يوحدها ويجعلها كتلة واحدة ،

يهابها البعيد ويخشاها القريب ، فاستولى على هذه الممالك« الواحدة بعد الأخرى » ثم غتالته إحدى العصابات فخلفه ابنه ، اسكندر الكبير ، وكانت خطته ترمي إلى فتح جزيرة العرب كلها ، وجعل العالم تحت زعامة واحدة ، فحرّر آسية الغربية من نير الفرس ، وأخذ يطاردهم حيثما توجهوا ، واشتبك مع « دارا » في معركة إربل عام ٣٣١ ق .م فدحر جيشه ودمره تدميراً ، ثم قوّى عمله هذا همة أوربة من جهة ، وحدد نشاط آسية وشجاعتها من جهة أخرى .

ثم سار الاسكندر قاصداً بابل فدخلها بين هتاف الشعب ومزاميره ، وطارد فلول الجيش المنكسر حتى وجد دارا قد قتل بجوار بلخ ، وبمقتله انقرضت تلك الدولة الفارسية ، فورثتها الدولة اليونانية ووضعت يدها على كل ما كانت تملكه من البلاد والممالك المفتوحة ، ومن ضمنها العراق .

ولما مات الاسكندر الكبير ، وهو في الثالثة والثلاثين من عمره ، والثالثة عشرة من حكمه ، ماتت بموته انبراطوريته ، ولكن لم تمح آثار سياسته الاستعمارية . ولو قدر له أن يعيش عشر سنوات أخرى ، لتمكن من بلوغ الانقلاب الذي كان ينتظره ويريد إحداثه في العالم ، والمزج بين المدينيين الشرقية والغربية ،وكون منهما عالماً جديداً . على أنه بفتوحاته الواسعة أكسب اليونانيين تفوقاً في السياسة ، كانوا قد بلغوا مثله في الحضارة ، وقد مات عن طفل قبل أن يبصر النور ، وعن أخ معتوه لم يصلح للملك ، فحدثت بين قواده المبرزين : « بطليموس وأنطيغونس وسلوقس » معارك شديدة على الامارة والملك استمرت مدة طويلة ، لم تكد نيرانها لتخمد في جهة حتى تستعر في جهة أخرى ، واستمرت تلك الحالة حتى قتل أنطيغونس ، فرضي خلفاؤه بمقدونية وبلاد اليونان ، وأخذ بطليموس مصر وفلسطين ، وكان نصيب سلوقس معظم ما كان يعرف بمملكة الفرس في آسية ، وكان العراق من ضمنها ، فألف كل من هؤلاء القادة دولة مستقلة ضمن المنطقة التي كانت تصيبه من هذا التقسيم ، ومن هنا نشأت الدولة السلوقية في العراق ، ووضعت لها تاريخاً جديداً مبدؤه عام ٣٣١ق . م ، وهو العام الذي بدأت فيه حياتها ؛ فعمرت المدن والممالك المفتوحة ، وأنشأت عاصمة لها على الضفة اليمنى من دجلة في الموضع الذي يبعد نحو ثلاثين كيلو متراً عن بغداد جنوباً ، وسمتها« سلوقية » فأضحت هذه العاصمة تضاهي« بابل » في الثروة والعمران والنفوذ . وبينما كانت هذه الدولة تحاول تحقيق أهداف

الاسكندر الكبير ، عاجلها القدر عام ٢٤٧ق . م فقرضها الفرثيون بعد أن كانت سيدة عليهم« وتلك الأيام نداولها بين الناس »[١] ـ صدق الله العظيم ـ

«الفرثيون»

الفرثيون ، نسبة إلى بلاد فرثية ، المساة اليوم « خراسان » قوم يتصل نسبهم بالإيرانيين، خضعوا لحكومات مختلفة كان آخرها الدولة السلوقية التي قامت في العراق عام ٣٣١ق . م . على نحو ما بسطناه آنفاً ، فلما شعروا بالضعف يتسرب إلى صفوف السلوقيين ، من جراء الحروب التي استمرت بينهم وبين الرومانيين مدة طويلة ، انقضوا عليهم تحت لواء زعيمهم « أرشاق » واستولوا على مخلفاتهم وذلك سنة ١٢٦ق . م .

ولم يرق الفرثيين« الأرشاقيين » اتخاذ مدينة« سلوقية » عاصمة لهم ، ولم تكن « بابل » التي دمرتها الحروب خليقة بأن تكون عاصمتهم ، فابتنوا مدينة ضخمة جديدة على الضفة اليسرى من دجلة قبالة« سلوقية » سموها« طيسفون » أو المدائن المعروفة » في أرض طاق كسرى .

وحالف الدهر الفرثيين في بدء أمرهم ، كما حالف الأمم والدول التي تقدمتهم ، فقسموا مملكتهم الى دويلات صغيرة جعلوا لكل واحده منها أمير يحكم واحدة منها ، ويخضع للملك الفرثي الجالس على عرش طيسفون ، فأحسن الأمراء إدارتها ، وتنظيمها ، ولكن سرعان ما عبس الدهر في وجوههم . فإن الرومانيين الذين كانوا قد قرضوا الدولة السلوقية في سورية ، صاروا يطمعون في العراق ، فوقعت بينهم وبين الفرثيين معارك دامية ، ودامت الحال على هذا المنوال زمناً طويلا حتى ثار الفرس ثورتهم العظمى سنة ٢٢٤ بعد الميلاد يقودهم « أردشير بن بابك » فأخضعوا في زمن قصير جميع بلاد فارس ، وتوجهوا إلى العراق عام ٢٢٦ فدحروا (أردوان) آخر ملوك الفرثيين في موقعة هرمز في السنة المذكورة ، فانقرضت الدولة الفرثية «الارشاقية» فيه بعد أن عمرت ٤٧٣ عاماً وبقى العراق تحت نير الفرس الساسانيين حتى عام ٦٣٦ للميلاد .

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٤٠ .

﴿ الساسانيون ﴾

ترك الفرثيون الملك للساسانيين فسارت البلاد في العهد الجديد خطوات واسعة في مضمار الرقي والتقدم ، وازدهرت فيها أعمال الري ، وأقيم إيوان كسرى الذي لا يزال أثر منه ماثلا للعيان في طيسفون . ومات أردشير سنة ٢٤١ م فخلفه ابنه «سابور الأول» فتابع خطط والده في التوسع والإصلاح . واشتهر بين الملوك الساسانيين «سابور الثاني» (٣١٠ ـ ٣٧٩) وقباذ الأول (٤٨٨ ـ ٥٣١) وكسرى الأول أنو شروان الذي لقب العادل (٥٣١ ـ ٥٧٩) وكسرى أبرويز (٥٩٠ ـ ٦٢٨) وفي أيامه حدثت النكبة المعروفة في التاريخ . فإن الساسانيين كانوا قد اقتطعوا من الدولة الرومانية «مدينة أنطاكية» ومن أجلها وقعت بين الرومانيين وبينهم حروب دامية . فلما تسنم عرش القياصرة «هرقل» جمع فلول جيشه ، وأغار على غزمائه يطاردهم في عقر دارهم ، ولما اقترب من النهروان اضطربت أحوال الساسانيين فخلعوا كسرى أبرويز عام ٦٢٨ م ، ونادوا بابنه شيرويه قباذ الثاني ملكاً عليهم ، فما كان من كسرى الجديد إلا أن عقد صلحاً مع «هرقل» على أن تبقى الحدود بين المملكتين على ما كانت عليه من قبل .

وإذ ذاك طلع فجر الدعوة الإسلامية العظمى ، وجمع النبي العربي شتات العرب بعد أن كانوا متفرقين ، ووحد كلمتهم ، ونفخ فيهم روح الإخاء والإلفة ، ولقنهم كلمة التوحيد ، فوضع نواة المملكة العربية الكبرى . وكان أبرويز قد تلقى ـ وهو في طيفسون ـ بالعراق كتاب النبي (ص) يدعوه إلى الإسلام ، فاستخف بهذه الدعوة «إذ لم يدر في خلده أن ينهض العرب من سباتهم ، وينفضوا عن أذيالهم رمال الذل والخمول التي علقت بها منذ عصور متطاولة» فكتب إلى عامله في اليمن أن يسير لقتاله ، ولكن شؤون الفرس الساسانيين كانت مختلة إذ ذاك ، وملوكهم يتساقطون واحداً بعد واحد مما جعلهم يدركون خطورة الموقف . وكانت واقعة القادسية التي ثلّت عرشهم في العراق عام ١٦ الهجرية و ٦٣٦ الميلادية .

﴿دولة الخلفاء الراشدين﴾

بدأت حملة العرب المسلمين على العراق عام ١٢ هـ (٦٣٢ م) وتم لهم النصر

فيه عام ١٦ هـ (٦٣٦ م) في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) ولما شاء القدر الشهادة للخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) حدثت فتنة بين المسلمين غيرت طور التاريخ الإسلامي ؛ وطعنت الوحدة الإسلامية طعنة بالغة الأثر ، فإن الوفود الثائرة جاءت إلى الإمام «علي بن أبي طالب» عليه السلام ، وطلبت إليه أن يتولى أمر المسلمين ، فحاول أن يتنصل من هذه التبعة العظمى ، لما رآه من انفتاح أبواب الفتن ، ولكنه لم يتمكن من ذلك فبويع في المدينة عام ٣٥ هـ (٦٥٦) ، وسار إلى العراق فبايعه أهله ، ثم نزل (الكوفة) سنة ٣٦ هـ (٦٥٧ م) فاتخذها عاصمة له ، وأعلن معاوية بن أبي سفيان ، عامل عثمان على الشام ، العصيان فاضطر الإمام لإعلان الحرب عليه ، وسارت للقائه كتائبه فاشتبكا في (صفين) غربي مدينة الرقة ، وكادت الدائرة تدور على جيش معاوية لولا الحيلة التي احتالها عمرو بن العاص حين أمر أصحابه أن يرفعوا المصاحف على رؤوس الحراب ، ويطلبوا حكم الله لحسم هذا الخلاف ، ومع تحذير الإمام قواد جيشه اتقاء هذه الحيلة ، وإدراكه سوء المنقلب الذي سيصير إليه أمر المسلمين ، جرى التحكيم على الصورة التي استنكرها حتى الذين طلبوا التحكيم مبدئياً ، فانقسموا وادعوا دعاوى لم يقرها الإمام فاشتغل في حربهم مدة من الزمن ، أولئك هم الخوارج ، وكانت النتيجة أن اغتيل الإمام يوم ١٩ رمضان سنة أربعين للهجرة (٦٦٢ م) وانتهت بموته مدة حكومة الخلفاء الراشدين .

﴿الدولة الأموية﴾

استقل معاوية بن أبي سفيان بالحكم ، بعد استشهاد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، وبعد تنازل الحسن بن علي (عليهما السلام) عن الخلافة له كرهاً - وكانت حكومة الخلفاء الراشدين شبه جمهورية ، فجعلها معاوية حكومة ملكية صرفة - وجعل ابنه يزيد ولي عهده ، وأجبر الأكثرية من الشعب على مبايعته ، وقد قام في الدولة الأموية أربعة عشر خليفة ، أولهم معاوية بن أبي سفيان ، وآخرهم مروان بن محمد - فكانت الشام عاصمتهم ، وكان عملاؤهم يحكمون العراق بشدة ، لاستمرار الإمامة في أولاد الإمام القتيل ، وما حدث في سبيلها من حوادث مدونة في بطون الكتب المطولة -

﴿الدولة العباسية﴾

أدال العباسيون الدولة الأموية إليهم سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) وكان الخلفاء العباسيون كلهم من ولد العباس بن عبد المطلب ، عم النبي العربي ، وقد قام في الدولة الجديدة ٣٧ ملكاً أو خليفة ـ كما اصطلح عليهم التاريخ ـ أولهم عبد الله السفاح ، الذي لاحق الأمويين ملاحقة شديدة ، وفتك بهم فتكاً ذريعاً ، وآخرهم المستعصم بالله الذي قرضت في أيامه الدولة العباسية سنة ٦٥٦ الهجرية (١٢٥٨ الميلادية) فيكون الملك قد استقام لبني العباس ٥٢٤ عاماً يقسمها المؤرخون إلى الأقسام الخمسة التالية :

١ ـ فالعهد الأول يبتدىء من عام ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) وينتهي عام ٢٣٢ هـ (٨٤٧ م) أي انه يستغرق مئة سنة قام خلالها تسعة خلفاء ، وكانت الخلافة تتمتع بسيطرة تامة ، ومقام رفيع ، إذ كانت الكلمة العليا والسيادة المطلقة للخليفة ، لا ينازعه فيها منازع ، فثبتوا قواعد الدولة ، وضبطوا شؤون المملكة ، وعمروا المدن والدساكر ، ونشروا العلوم والمعارف ، وقضوا على كل من ناصبهم العداء في السر أو في العلانية ، وإلى هذا العهد يشار بالعهد الذهبي .

٢ ـ والعهد الثاني يبتدىء من عام ٢٣٢ هـ (٨٤٧ م) وينتهي عام ٣٣٣ هـ (٩٩٤ م) أي انه يستغرق مئة سنة وسنة ، قام خلالها اثنا عشر خليفة ،وكانت الدولة فيه تسير القهقري ، فقد استفحل نفوذ القادة الذين اصطفاهم الخلفاء لدر بعض الأخطار من عناصر غير عربية ، وصاروا يتدخلون في الصغيرة والكبيرة من شؤون الدولة ، حتى أنهم جعلوا الامارات نهباً مقسماً يستولي عليها كل من أرادها منهم ، ولم يمت أحد من خلفاء هذا العهد إلا أربعة ، أما الباقون فإنهم أخرجوا من الخلافة قتلاً وخلعاً .

٣ ـ والعهد الثالث يبتدىء من السنة التي استولى فيها البويهيون على بغداد ، وهي سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م) وينتهي في العام الذي انقرضت فيه دولتهم ، وهو عام ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) أو العام الذي انتهت فيه خلافة القائم بأمر الله ، وهو عام ٤٦٧ هـ (١٠٧٥ م) أي انه يستغرق مئة وثلاثاً وثلاثين سنة ، سقط خلالها الحكم من أيدي

الخلفاء ، ولم يبق لهم فيه غير الإسم المجرد ، إذ كانت السلطة الصحيحة في أيدي البويهيين ، يعزلون الخلفاء ويولونهم ، ويديرون الشؤون العامة على ما يهوون وقد كان عهدهم عهد عمران راق وإنتاج أدبي خصب ، وقام فيه خمسة خلفاء .

٤ ـ أما العهد الرابع ، فإنه يبتدىء من عام ٤٦٧ هـ (١٠٧٥ م) وينتهي عام ٥٧٥ هـ (١١٨٠ م) أي انه يستغرق مئة وثماني سنوات ، انتقل الحكم خلالها إلى أمة تركية يمثلها سلطان من السلجوقيين ، فإن الخليفة القائم بأمر الله لما ضاق ذرعاً بفتنة البساسيري « أحد أمراء الجند البويهيين » استنجد بطغرل بك ، زعيم السلاجقة ، فأنجده وجاء إلى بغداد عام ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) وطرد البساسيري منها ،وتوطدت سلطته فيها ،حتى صار يخطب له على المنابر ،وقدقام فيه سبعة من الخلفاء .

٥ ـ وأما العهد الخامس فإنه يستغرق ٨١ عاماً تبتدىء من سنة ٥٧٥ هـ (١١٨٠ م) وتنتهي سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) لما عزم الناصر لدين الله على أن يعزز شؤون الخلافة ، ويسترجع السلطة من السلاجقة كتب الى جنكيز خان أمير المغول ، يستنجده عليهم ، كما استنجد القائم بأمر الله بطغرل بك على البويهيين ، فما كان من عاهل المغول إلا أن اكتسح ما كان في حوزة خوارزم شاه السلجوقي من الأماكن والبقاع ، وأخذ يتطلع إلى ما في يد الخليفة العباسي من البلاد ، ولكن الأقدار لم تحقق في عهده ما أراد ، وإنما حققتها لحفيده هولاكو خان ، الذي حمل بخيله ورجاله على بغداد فدخلها في ٤ صفر سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) وقوض أركان الخلافة أو الدولة العباسية ، وقد قام في هذا العهد أربعة من الخلفاء فقط .

﴿ الدولة الايلخانية ﴾

هنالك عدة روايات عن تاريخ دخول الجيش التتري الى بغداد ، ولكن أكثر الروايات شيوعاً أنه دخلها في يوم الأحد الموافق ٤ صفر سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) « ووضع السيف في أهل بغداد[١] » و« بقي النهب يعمل الى سبعة أيام »[٢] حتى

(١) الحوادث الجامعة لابن الفوطي ص ٣٢٩ (بغداد ١٣٥١ هـ)

(٢) مختصر تاريخ الدول لابن العبري ص ٤٧٥ (بيروت ١٨٩٠)

حولها الى خرائب وأنقاض ثم نودي بالأمان فخرج من نجا أو اختفى في الشقوق والزوايا والآبار « وفي يوم الجمعة التاسع من صفر ، دخل هولاكو المدينة - بغداد - لمشاهدة قصر الخليفة وجلس في الميمنة واحتفل بالامراء ،[1] وهولاكو بن تولي خان ، المعروف بأيلخان ، ولهذا سميت دولته بالدولة الإيلخانية . والتتر والمغول في الأمة التركية ، مثل ربيعة ومضر في الأمة العربية . يتفرع منها معظم بطون الترك وأفخاذهم ، كما يتفرع العرب من هاتين القبيلتين الكبيرتين .

وبعد أن خضعت جميع الأنحاء العراقية للفاتح الجديد ، أقام هولاكو ببغداد أربعين يوماً ، نظم خلالها إدارة البلاد فأبقى لها قوانينها ، وألف الحكومة الجديدة من رجال الحكومة السابقة ، ثم قصد إلى سورية وآسية الصغرى ليتم فتوحاته ، فوافاه الأجل وهو في (مراغة) في ١٩ ربيع الآخر سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) فبويع لولده « أباقا خان » فأقر حكومة العراق على حالها ، وعهد الى عامله ، علاء الدين الجويني ، المشارفة على جميع الأحوال فيها . وفي سنة ٦٦٧ هـ (١٢٦٨ م) جاء أباقا خان إلى بغداد ، وفي خدمته الوزراء والأمراء والعساكر فأقام بها مدة ، ثم زارها مرة ثانية فثالثة ، وكان في كل مرة يحسن الى الفقراء ، وينعم على الناس ، ويأمر بإنشاء المؤسسات المفيدة ، حتى توفي في « همدان » سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) فخلفه أخوه « تكودار خان » وأسلم وسمي نفسه أحمد ، وكتب بذلك إلى جميع البلاد التي يحكمها ، ولما جاء البشير الى بغداد ، أقيمت الولائم والأفراح تيمناً بهذا الحدث ، فلما كانت سنة ٦٨٣ هـ (١٢٨٤ م) ثار آرغون بن أباقا بن هولاكو على عمه السلطان أحمد « تكودار خان » فانتصر عليه بعد معارك دامية ، وتولى السلطنة من بعده ، ثم دبر مكيدة لاغتياله ، وذلك انه أمر بتسليمه الى أولاد قونغرتاي ، فسلم اليهم فقصفوا ظهره ، فمات ليلة ٢٦ جمادي الاولى سنة ٦٨٣ هـ (١٢٨٤ م) ويعزى سبب قتله الى دخوله في الإسلام « ومحاذرتهم ضياع حكومته وديانتهم فتعصبوا عليه وعلى أمرائه »[2] .

ومات آرغون سنة ٦٩٠ هـ (١٢٩١ م) فتولى السلطنة من بعده أخوه

---

(١) رشيد الدين الهمداني في كتابه «جامع التواريخ» ص ٢٩١ .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين للعزاوي ١/٣٢١ (بغداد ١٣٥٣ هـ)

« كيخانوخان » وسار في الناس سيراً ذميما ، فقد كان سيئاً في خلقه ، متناهياً في الإسراف ، يبيع مناصب الدولة كلما احتاج الى المال لاشباع شهواته ، حتى ضج منه الأهلون ، فثار عليه « بايدوخان » حفيد هولاكو فتغلب عليه وقتله في تبريز في أواخر شهر ربيع الثاني سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٥ م) وتولى السلطنة من بعده . الا ان ايام السلطان بايدو كانت ايام فتن واضطرابات كثيرة ، حتى ثار عليه غازان بن آرغون والي خراسان ، فانتزع منه الملك في سلخ ذي الحجة ٦٩٤ هـ (١٢٩٥ م) وقتله وأعلن اسلامه فتبعه مئة الف من جنوده ، فانتشرت بذلك الديانة الإسلامية السمحة في الجيش التتري ، ثم جاء الى بغداد وعطف على الناس ، وفي أيامه وضع التاريخ الايلخاني الا ان استعماله لم يدم طويلا فاهمل .

ومات غازان في « الري » سنة ٧٠٣ هـ (١٣٠٣ م) بعد أن أوصى بولاية العهد لأخيه « نيقولاوس الجايتو » وكان « الجايتو » بخراسان ، فأسلم أيضاً وسمى نفسه محمد خدابنده ، وتمذهب بالمذهب الجعفري[1] سنة ٧٠٧ هـ (١٣٠٧ م) وأمر بتخليد أسماء الأئمة الاثني عشر على قطع النقود . ولما مات سنة ٧١٦ هـ (١٣١٦ م) خلفه ابنه أبو سعيد بهادر خان (وكان ملكاً فاضلاً كريماً ملك وهو صغير السن)[2] وفي سنة ٧١٩ هـ (١٣١٩ م) اختلفت التتر فيما بينهم ، وقتل منهم زهاء ثلاثين ألفاً حتى كاد يزول ملكهم . وتوفي أبو سعيد سنة ٧٣٦ هـ (١٣٣٥ م) بلا عقب ، فخلفه السلطان « أرباخان » فلم يستقم الملك له اكثر من ستة اشهر ، فقد قتل في غرة شوال عام ٧٣٧ هـ (١٣٣٥ م) وصار الوزراء والأمراء يتناوبون الحكم حسب أهوائهم ، ولكن لمدد قصيرة ، حتى انتصر الشيخ حسن الجلائري واستقر له الحكم ، فانقرضت الدولة الإيلخانية بعد ان عمرت(٨٠) عاماً .

﴿ الدولة الجلائرية ﴾

كان الشيخ حسن الجلائري والياً على إقليم الأنضول من قبل أبي سعيد ، آخر

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣/٣٧٨ (حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ)

(٢) رحلة ابن بطوطة ١/١٤٣ من طبعة مصر .

ملوك الدولة الايلخانية ، فلما تولى الحكم واستقامت له الأمور في العام المذكور في العراق ، تفرّغ لإصلاح المملكة ، وحمدت سيرته في الرعية حتى تضافرت القلوب على حبه واحترامه . ولما توفي في شهر رجب سنة ٧٥٧ هـ (١٣٥٦ م) خلفه ابنه السلطان معز الدين أويس ، فسار سيرة أبيه في أحكامه وعدله ، وكان طموحاً في توسيع ملكه ، فجرد حملة على أذربيجان قادها بنفسه وعين والي بغداد ، الخواجة مرجان ، نائباً عنه فأخفق في محاولته ، فطمع مرجان في الحكم « فاستقل بأمر بغداد ، وكاتب الأشرف صاحب مصر يخبره بأنه خطب له ببغداد والتمس منه التقليد بالنيابة »[1] ثم فتح سدود دجلة حتى أحاط الماء بالمدينة ، وقطع الطرق المؤدية لها ، فرجع السلطان أويس يستشيط غضباً ، وحاصر بغداد فدخلها ، وأراد أن يقتل مرجاناً ، فشفع فيه العلماء والأعيان فعفا عنه . ومرجان هذا هو الذي ابتنى المدرسة المرجانية ، وجامع مرجان القائمين حتى اليوم في مدخل سوق العطارين في بغداد ، وهو رومي الأصل وكان مولى للسلطان أويس ، وكانت وفاته عام ٧٧٤ هـ (١٣٧٢ م) .

وفي سنة ٧٧٦ هـ (١٣٧٤ م) توفي السلطان أويس عن عدة أولاد ، منهم حسين وحسن واسماعيل وعلي واحمد ، وكان كل من هؤلاء يطمع في الملك ، فاتفقت آراء الأمراء والقواد وأركان الدولة على تولية الحسين ، اكبر انجاله ، رغم منافسة اخوته له ، فبويع له بالسلطنة ، ولكن جذور المنافسة بقيت كامنة كالنار تحت الرماد ، حتى قتل حسن شقيقه الثاني في اثناء تلك الحركة والغوائل .

وشاء السلطان حسين ان يوسع رقعة ملكه ، فسافر الى تبريز على رأس جيش جرار ، فاعلن اخوه « علي » استقلاله بالبلاد فلم يكن من السلطان الا ان ارسل اخاه « احمد » ليخلص له ملكه من اخيه ، فاستطاع « احمد » بما لديه من جيش كثيف ، أن يسترد بغداد فكافأه أخوه على هذا العمل بتعيينه نائباً عنه ، ولكن سرعان ما وسوس الشيطان للنائب ، فثار على أخيه السلطان حسين ، وأعلن استقلاله بالعراق ، ثم سار على رأس جيش لجب الى « تبريز » فحارب اخاه فقتله سنة ٧٨٤ هـ

---

(١) الدرر الكامنة ص ٣٤٥ ج ٤ «حيدر آباد الدكن ١٣٥٠»

(١٣٨٢ م) واستقل بالملك بعده .

ولم تكن أيام السلطان ، أحمد بن أويس ، لتخلو من مصاعب عظيمة ونكبات قاسية ، ففي سنة ٧٨٤ هـ « ظهر الأمير تيمورلنك بمظهر الفاتح العظيم في تركستان وبخارى وسائر بلاد ما وراء النهر »[١] وحمل على بغداد سنة ٧٩٥ هـ (١٣٩٣ م) حملة أنستها ما تقدمها من نكبات ففتحها في ٢٠ شوال من السنة المذكورة وأعمل السيف في أهلها ، والنار في أسواقها وبيوتها حتى اضطر السلطان احمد ان ينهزم الى مصر ، مستجيراً بسلطانها الملك الظاهر « برقوق » فأجاره ، ولكن تيموراً بعث رسلا الى عزيز مصر أن يعيد اليه السلطان الهارب ، فما كان من الملك الظاهر الا ان قتل الرسل وجهز للمتسجير جيشاً عرمرماً واسترد له ملكه سنة ٧٩٧ هـ (١٣٩٤ م) وكان تيمورلنك قد غادر العراق الى « آمد » فلما سمع بذلك ، رجع اليه مرة ثانية سنة ٨٠٣ هـ (١٤٠٠ م) وأعاد فيه تمثيل الفظائع الأولى .

قال صاحب الشذرات وهو يصف دخول تيمورلنك بغداد للمرة الثانية في عام ٨٠٣ هـ « ثم ـ سار ـ على بغداد وحصرها أيضاً حتى أخذها عنوة في يوم عيد النحر من السنة ووضع السيف في أهلها ، وألزم جميع من معه أن يأتي كل واحد منهم برأسين من رؤوس أهلها ، فوقع القتل حتى سالت الدماء أنهاراً ، وقد أتوه بما التزموه ، فبنى من هذه الرؤوس مئة وعشرين مئذنة ، ثم جمع أموالها وأمتعتها وسار الى قرى باغ فجعلها خراباً بلقعا[٢] » فهرب السلطان احمد ثانية قاصداً بلاد الروم ، وأخذ معه قره يوسف التركماني ، كما أخذ أهله وأولاده وأمواله ونفائسه ، ثم بلغه أن غريمه اعتزم غزو الروم فعاد الى العراق ومعه قره يوسف ، واستعاد كل ملكه ، وجمع ما تمكن عليه من أمرائه المشتتين في الأطراف واستقر في بغداد فلما بلغ ذلك تيمورلنك ، وهو في تبريز ، أمر عساكره أن تسير نحو بغداد فوراً ، فجاءت اليها فدخلتها ليلة ٨ رجب ٨٠٤ هـ (١٤٠١ م) فانذهل السلطان احمد لهذه المفاجأة ، وأصابه الارتباك ، فهرب الى حلب ، فالشام ، حيث اعتقل فيها ، ولكنه هرب من

---

(١) العراق بين احتلالين ١٧٨ ج ٢ (بغداد ١٣٥٤ هـ)

(٢) (الشذرات ج ٧ ص ٦٥ (القاهرة ١٣٥١ هـ)

سجنه بعد مدة ، ورجع الى بغداد ثانية ، فاختلف مع قره يوسف التركماني اختلافاً أدى الى أن يهرب الى مصر في خامس المحرم ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م) .

واستقل قره يوسف في بغداد مدة وجيزة ، ثم لاحقه جيش تيمورلنك ففتك بعسكره وقتل أخاه ، فلما وسعه الا الهرب فتوجه الى مصر ، وكان عزيز مصر قد تفاهم مع تيمورلنك ، فلما استقر عنده الهاربان أمر بحبسهما ، وكتب الى تيمورلنك يسأله رأيه فيهما ، فجاء اليه الجواب وفيه : « ان السلطان احمد يقيد ويرسل الينا . واما قره يوسف فيحزّ رأسه ويبعث إلينا أيضاً[1] » .

وتوفي تيمورلنك في ١٧ شعبان سنة ٨٠٧ هـ (١٤٠٤ م) قبل أن يصل كتابه الى ملك مصر فأفرج عنهما الملك ، وأنعم عليهما كثيراً ، فعادا الى بغداد معاً ، فاعتلى السلطان احمد أريكة الملك ، وسار الى تبريز سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م) فملكها باعتبارها عاصمة آبائه ، أما قره يوسف التركماني فإنه عزم إلى أذربيجان ، وجمع حوله ثلة من الأشرار ، وأخذ يعيث فساداً ليكدر الصفو على السلطان أحمد ، فما كان من هذا إلا أن جيش جيشاً سار على رأسه الى تبريز فدخلها في المحرم سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠ م) دون مقاومة تذكر ، ثم حدثت بعد ذلك معركة شديدة بينه وبين غريمه قره يوسف ، أسفرت عن دحره والقبض عليه ، فكلفه قره يوسف أن يكتب صكاً بإيالة أذربيجان الى ولده « بير بوداق » وآخر بإيالة بغداد الى ولده الثاني « شاه محمد » فلم يسع السلطان المقبوض عليه غير الامتثال الا انه ما كاد ينتهي من التوقيع على الصكين حتى قتل في سلخ شهر ربيع الآخر سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠ م) فانقرضت بقتله الدولة الجلائرية .

﴿ دولتا الخروف الأسود والخروف الأبيض ﴾

سار « شاه محمد » نجل قره يوسف التركماني الى بغداد ليتسلم منصب الإيالة فيها نيابة عن أبيه ، حسب وصية السلطان احمد الجلائري ، فبلغها في المحرم سنة ٨١٤ هـ (١٤١١ م) فلما توفي والده سنة ٨٢٣ هـ (١٤٢٠ م) أضاف الى ملكه كل

(١) العراق بين احتلالين ص ٢٩١ ج ٢ نقلا عن الغياثي ص ٢٤٥

ما كان يحكمه أبوه من البلاد ، فسميت دولته الجديدة « قره قوينلو » أي دولة الخروف الأسود ، لأن محمداً كان ينقش على علمه صورة خروف أسود .

وفي سنة ٨٣٦ هـ (١٤٣٢ م) ثار الأمير « أسبان » على أخيه « شاه محمد » وتوفق في ثورته فدخل بغداد ظافراً ، وهرب أخوه الى الموصل ، فقتل غيلة عام ٨٣٧ هـ (١٤٣٣ م) وانفرد أسبان بالحكم حتى وافاه الأجل سنة ٨٤٨ هـ (١٤٤٤ م) فتولى السلطنة بعده أخوه الثاني جهان شاه ، وكان قد جاء الى بغداد بعد وفاة أبيه قره يوسف ، فقضى على الفتن التي قامت في وجهه ، حتى إذا استتب له الأمر حدثت معركة بينه وبين حسن الطويل التركماني صاحب ديار بكر سنة ٨٧٢ هـ (١٤٦٨ م) انتصر فيها الثاني على الأول ، واستولى على قسم من بلاده وقتله غيلة في العام المذكور . اما القسم الباقي من ملك « جهان شاه » فقد انتقل الى ولده حسن علي » إلا أن « حسناً الطويل » لم يكتف بما غنمه ، فسار الى بغداد وحاصرها في رجب من السنة المذكورة ليقوض أركان الحكم القائم ، فهرب « حسن علي » بنفسه بعد أن شاهد قواده يخذلونه قاصداً « جبل الوند » فتعقبه خصومه ، فلم يكن منه إلا أن انتحر بسكين معه وقيل بل قتل عام ٨٧٣ هـ (١٤٦٨ م) .

وفي ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨٧٤ هـ (١٤٧٠ م) فتح السلطان الطويل بغداد ، وأقام (دولة آق قوينلو) أي (دولة الخروف الأبيض) وإنما سمى دولته بهذا الإسم لأنه كان ينقش على علمه صورة خروف أبيض (وهكذا أسماها اليونانيون آسبر وبروباتيد أي الخروف الأبيض)[1] وفي سنة ٨٨٢ هـ (١٤٧٧م) توفي حسن الطويل ، فخلفه حسين أكبر أنجاله ، فلم يرق ذلك اخوته ، فتنازع الملك الاخوة والامراء ، وحدثت بينهم معارك دامية ذاق العراقيون خلالها مر العذاب حتى اذا كانت سنة ٩٠٥ هـ (١٤٩٩ م) استقر الأمر لحفيده (مراد بك) وكان (الشاه اسماعيل الصفوي) انتهز فرصة الضعف والخلاف وتذبذب الحال في العراق فجمع كتائب كثيرة في أوائل سنة ٩٠٧ هـ (١٥٠١ م) وتقارع مع امراء الدولة واستولى على مملكة أذربيجان ، ثم تقدم الى همذان فاكتسحها ، ثم سار الى كردستان وديار بكر

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ١/ ٢٥٦ (القاهرة ١٩٢٣)

فأخضعها وأسس الدولة الصفوية الكبرى .

وكان السلطان مراد في حالة اضطراب وارتباك لا يعرف مصيره . وفي عام ٩١٤ هـ (١٥٠٨ م) سار (الشاه اسماعيل الصفوي) نحو بغداد ففتحها وهرب (السلطان مراد) الى كرمان فانقرضت بذلك دولة الخروف الأبيض بعد أن عمرت زهاء أربعين عاماً .

﴿ الدولة الصفوية ﴾

يعدُ بيت مؤسس الدولة الصفوية من أعظم بيوت المتصوفة في إيران ،ويعد اسماعيل بن جنيد بن الشيخ صفي الدين الأردبيلي) الذي أسس هذه الدولة ولقب نفسه شاهاً ، من فحول المتصوفة في أيامه (واشتهر صفي الدين وأحفاده بالزهد والتصوف ، ولهذا سميت دولتهم بالصوفية ، وسميت أيضاً الصفوية نسبة الى جدهم صفي الدين)[1] وقد طمع في العراق ، كما طمعت به بقية الدول ، فاستولى على بغداد في ٢٥ جمادى الآخرة ٩١٤ هـ (١٥٠٨ م) وأعلن مذهب التشيع فيه ، فلما توفي سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م) خلفه ولده الشاه طهماسب الأول ، وكان حديث السن ، قليل التجارب ، فسار عليه الأمير ذو الفقار (أمير كلهور) واستولى على أكثر مدن العراق ، وأعلن استقلاله فيها ، ولما اعتزم أن يوطد نفوذه ، ويدعم استقلاله ، احتمى بالسلطان (سليمان القانوني) ليتقي جانب الدولة الصفوية فخانه الحظ بعد ست سنوات من هذا الاستقلال ، إذ حمل عليه (الشاه طهماسب » في ٢٤ جمادى الأولى من عام ٩٣٦ هـ (١٥٢٩ م) ودخل بغداد فقتل ذا الفقار ، واخضع باقي المدن ، ورجع الى مقر ملكه ، بعد ان عهد بإدارة شؤون البلاد والمشارفة على أمور العباد الى تكلو محمد خان آل شرف الدين .

وقد غاظ عمل (الشاه طهماسب) السلطان (سليمان القانوني) فجهز جيشاً عظيماً ، وعهد الى رئيس العسكر (نظام الملك ابراهيم باشا) السير لاسترداد العراق من أيدي الصفويين ، فذعر البلاط الإيراني لهذا الخبر ، واتخذ التدابير اللازمة لمجابهة

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٥٩

هذا الزحف ، ولكن (ابراهيم باشا) تمكن من الاستيلاء على بغداد عام ٩٤١ هـ (١٥٣٤ م) واضطر نائب الشاه (تكلو محمد خان) أن يفر منها . ثم إن (السلطان سليمان) رأى أن يجوس خلال الديار ، فجاء الى بغداد في السنة المذكورة ، وأقام فيها أربعة أشهر ، طاف خلالها أنحاء العراق ، وبعد أن نظم شؤون الإدارة (وولى سليمان باشا المجري) إيالة بغداد ، وأبقى إيالة البصرة في عهدة حاكمها (الشيخ راشد الطوال) قفل راجعاً الى بلاده ، فكان دخول العراق في حوزة العثمانيين على هذه الصورة إيذانا ببدء عهد جديد في تاريخه ، وصارت بغداد مركزاً لإيالة العراق .

﴿ فترة انتقال ﴾

وفي سنة ١٠٢٩ هـ (١٦١٩ م) كان والي بغداد (الوزير يوسف باشا) فوقع بينه وبين رئيس الشرطة (بكر آغا الصوباشي) خلاف أدى الى قتل الوزير برمية احد الثوار ، فاهتبل بكر آغا هذه الفرصة وأعلن عصيانه واستبداده ، فأصدرت حكومة الاستانة امراً الى (حافظ احمد باشا) والي ديار بكر ان يسير الى بغداد ويقضي على الفتنة ، فلما احس الصوباشي بذلك ، داخله الخوف فكتب الى (الشاه عباس الصفوي) ان يتوجه الى بغداد ليأخذ بناصره ، فأنفذ الشاه المدد العاجل اليه . ولما بلغها (حافظ باشا) وجدها محصنة ، ووجد الأمراض تفتك في الأهلين ، وغلاء الأسعار بلغ حداً لا يطاق ، فارتأى أن يصالح بكراً ليحقن الدماء من جهة ، ويحفظ كرامة الدولة من جهة أخرى ، على أن توجه إيالة بغداد اليه ، فرضي بذلك ، فكتب الباشا عهد الولاية وعاد بجيشه الى ديار بكر ، فما كان من الصوباشي الا ان كتب الى الشاه يخبره بما تم ، ويرجوه سحب جنوده . وكان الجيش الصفوي قد وصل الى اطراف خانقين ، فلما تسلم الشاه الكتاب المذكور استشاط غضبا ، وزحف بنفسه على العراق ، وألقى الحصار على بغداد ثلاثة أشهر . وكان محافظ قلعة بغداد (محمد بن بكر آغا الصوباشي) قد شعر بأن لا قبل لأبيه بالاستمرار على المقاومة ، فما هي الا أيام حتى شوهدت الجنود الصفوية متوغلة في الشوارع تصدح بأبواقها ، فاضطربت جنود بكر آغا وتشتتت ، وهكذا استولى الفرس على بغداد في ٩ شوال عام ١٠٣٣ هـ (١٦٢٣ م) وقبضوا على (بكر آغا) ووضعوه في قارب مملوء زفتا وكبريتا فأضرموا

النار فيه ، وألقوه في دجلة . وهناك من يقول أن المحافظ محمد تآمر مع الشاه على أبيه بكر آغا لقاء منصب مناه ووعده به .

﴿ الدولة العثمانية ﴾

مات الشاه عباس الصفوي سنة ١٠٣٩ هـ (١٦٢٩ م) فخلفه حفيده (الشاه صفي خان) الى أن وافاه الأجل في السنة التالية ، وكانت الدولة العثمانية تعد العدة لاسترجاع العراق ، فلما كانت سنة ١٠٤٧ هـ (١٦٣٧ م) جهز (السلطان مراد) حملة قوامها خمسون ألف فارس ، وخمسون ألف راجل ، وسار بها نحو الموصل فأخضعها ، وأخضع بعدها (إربل وكركوك والسليمانية) ثم خيم قريباً من (سامراء) ثم سار يطلب بغداد فحاصرها أربعين يوماً ثم هاجمها هجوماً عنيفاً ، ودخلها سنة ١٠٤٩ هـ (١٦٤٠ م) فلما كانت السنة التالية تصالح الصفويون والعثمانيون ، وهكذا تخلص العراق من الفرس ، ولكن الى امد قصير ، ثم صار الولاة العثمانيون يتناوبون حكمه .

وفي عام ١١٣٩ هـ (١٧٢٦ م) عادت الحرب تدور رحاها بين الأعاجم وبين العثمانيين ، بعد أن نظم (الشاه طهماسب) المعروف بقولي خان أو نادر شاه ، حملة وقدم على رأسها الى بغداد سنة ١١٤٦ هـ (١٧٣٣ م) ففتحها بعد حصار قصير ، وكان واليها احمد بك قد سهل له فتحها لاستيائه من السلطان محمود ، ثم سار الى الموصل وحاول اخذها عنوة فأخفق .

وكان بعد العراق عن الاستانة ، وانقطاع المواصلات بينهما ، يشجعان الولاة الترك على الانتقاض على حكومتهم ، والاستقلال بالبلاد التي يرسلون اليها ، ولهذا كانت تنهال المصائب على الأهلين ، ولاسيما في أيام المماليك ، الذين بدأت حكومتهم في العراق سنة ١١٦٣ هـ (١٧٥٠ م) حيث تولى إيالة بغداد سليمان باشا الكبير ، وانتهت بعام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١ م) حين زحف (علي باشا اللاز) على بغداد وقبض على داود بك فسيره الى الاستانة ، وجمع المماليك في القلعة فقتلهم شر قتلة .

وقد دام حكم (علي باشا) في العراق احدى عشرة سنة ، وصار الولاة يأتون

بعده تباعاً ، فلما كانت سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٩ م) عهد بإيالة بغداد الى (مدحت باشا) الشهير ، فانصرف الى فتح المعاهد العلمية ، ونشر العدل والأمن في الربوع العراقية . وأسس مؤسسات صحية وثقافية وادارية نافعة ، وأدى خدمات كثيرة للعراق لا يزال اهله يذكرونها له بالإعجاب والتقدير ، لأنها كانت تعد في هاتيك الأيام من المعجزات ، ولكن لم تدم أيام هذا المصلح ، فقد عزل قبل أن يتم ثلاث سنوات في الخدمة ، ومن بعد أخذ خلفاؤه يهملون ما بدأ به حتى كان الانقلاب العثماني سنة ١٣٢٦ هـ ١٩٠٨ م . فلم يحرم العراق الاستفادة من هذا الحدث ، وان كان بمقياس صغير ، ثم سرعان ما عادت هذه الحركة تصطبغ بالصبغة التركية ، فاصبحت وبالاً على الأقطار المختلف أجناس سكانها في الانبراطورية العثمانية ، ولا سيما بعد استيلاء (حزب الاتحاد والترقي) المعروف بتطرفه للنزعة الطورانية على الحكم ، فلم يكن بد من اتساع شقة الخلاف بين الترك والعرب .

ونهضت في العراق عصبة من الشبان فأسست الأحزاب السياسية ، وناهضت الروح الاستبدادية ، وركنت الى الأعمال السرية ، فلما أضرم القدر نار الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) واشتركت فيها الدولة العثمانية منضمة الى دول اوربة الوسطى ، اصبح العراق ميداناً واسعاً لحروب دامية ، تتطاحن فيها القوات البريطانية والقوات العثمانية ، وكانت المدن والقصبات تتساقط بأيدي الانكليز تباعا . ولما بلغ الجيش البريطاني مسيرة ٣٢ كيلومتراً من بغداد جنوباً ، تلقى أخباراً متواترة عن تحشدات تركية يراد بها قطع المواصلات عليه ، فانسحب الى (الكوت) فألقت عليه الجيوش العثمانية حصاراً شديداً استمر من ٣ كانون الأول ١٩١٥ م الى ٢٩ نيسان ١٩١٦ م ، وقد بذلت القيادة البريطانية العليا مجهوداً عظيماً لإنقاذ جيشها المحصور ، فلم تفلح ، فاضطر جنرال طاوزند أن يستسلم للأمر بعد إتلاف معداته الحربية ، وقد بلغ عدد أسرى الانكليز ما يزيد على الـ ٥٠٠ ، ١٣ رجل بين جندي وضابط وجنرال .

وارتأت القيادة البريطانية بعد هذه الصدمة ، أن تجهز حملة جديدة برئاسة (جنرال مود) بلغ عدد أفرادها ٤٠,٠٠٠ مقاتل ، فبدأ هجومها على الجيش العثماني في ٩ كانون الثاني ١٩١٧ م ، واحتلت بغداد في فجر اليوم الحادي عشر من شهر آذار

من السنة المذكورة ، وكانت على أبواب (الموصل) يوم أعلنت هدنة موندوس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م . فانطوت بإعلانها آخر صفحة من صفحات الدولة العثمانية في العراق بعد ان حكمته زهاء ٣٩٦ عاماً ، هجرياً أي منذ استيلاء السلطان سليمان القانوني عليه سنة ٩٤١ هـ (١٥٣٤ م) الى ان اتم الجيش البريطاني احتلاله عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٨ م) .

﴿ الثورة العراقية الكبرى ﴾

لما احتل الجيش البريطاني بغداد أذاع (الجنرال مود) بلاغا رسميا على الأهلين قال فيه :

إن الجيش المذكور جاء الى العراق منقذاً محرراً ، لا فاتحا مستعبداً ، وأعقب نشر هذا البلاغ صدور بلاغات رسمية خطيرة من سلطات الحلفاء المدنية والعسكرية اهمها : التصريح الفرنسي ـ البريطاني الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ الذي جاء فيه (إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتفقتا على تأسيس حكومات وطنية للشعوب المحررة التي هضم الترك حقوقها ، وتركت لها الخيار في تأسيسها حسب رغائبها) فخدعت هذه الوعود الساسة والمفكرين لا في العراق حسب ، وإنما خدعت أقطاب السياسة عامة في جميع الأقطار العربية التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية في نتيجة هذه الحرب أيضاً . وبينما كان العراقيون ينتظرون تحقيق هذه الوعود إذا بهم يفاجأون في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ بقرار مؤتمر الحلفاء ، في (سان ريمو) الذي يقضي بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، فكان ضربة قاضية على الآمال ، ونقضاً صريحاً للوعود والعهود ، وعلى أثر ذلك تضافرت جهود العراقيين على المطالبة بحقوقهم المشروعة ، وطفقوا يعقدون الاجتماعات السرية والعلنية في بغداد والنجف والموصل وغيرها من أمهات المدن العراقية لهذا الغرض : وسرعان ما تطورت هذه المطالبة الى ثورة مسلحة امتدت من الرميثة[1] يوم ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٠ الى معظم انحاء الفرات الأوسط ،

---

(١) الرميثة قرية كبيرة في لواء الديوانية تقطن بجوارها قبيلة «الظوالم» المعروفة

فلواء ديالي ، فتلعفر ، وسرت سريان النار في الهشيم ، واستمرت ستة أشهر ، فكبّدت السلطة المحتلة والثوار المطالبين باستقلال البلاد خسائر فاحدة في الأموال والأنفس .

﴿ الحكومة المؤقتة ﴾

ولم يسع الحكومة البريطانية ، إزاء هذه الحالة ، إلا أن استبدلت حاكمها العام في العراق سير اي . تي . ولسن ، المعروف بالشدة والغلظة ، بسر برسي كوكس ، المعروف بالمرونة والإلمام بشؤون العراق ، لسبق اشتغاله فيه ، فجاء الى بغداد يوم ٢٧ المحرم ١٣٣٩ هـ (١١ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ م) وأخذ على عاتقه إطفاء نار الثورة من جهة ، وتأليف حكومة تتولى تقرير نوع الحكم الذي يلائم العراق من جهة أخرى ، وقد نجح في سعيه الى حد ما ، وألف حكومة مؤقتة برئاسة نقيب بغداد ، السيد عبد الرحمن الكيلاني ، في ١٤ صفر ١٣٣٩ هـ و٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ م جعلها تحت امرته وهيمنته ، وصار يدرس مختلف الأساليب لمعرفة الحكم الذي يجدر بحكومته البريطانية ان تقيمه في البلاد .

﴿ حكومة الانتداب ﴾

وكان الأمير فيصل ثالث انجال الملك حسين ، شريف مكة المكرمة . قد فقد عرشه في سورية ، على أثر حادثة ميسلون في ٢٥ تموز ١٩٢٠ ، وسافر الى أوربة لملاحقة القضية العربية في مؤتمر الصلح ، وذلك في الوقت الذي كان لهيب الثورة العراقية يقلق بال الحكومة البريطانية ، ويقض مضجعها ، فدارت بينه وبين رجالها في لندن مذاكرات لحل المشكلة العراقية .

وفي ١٢ آذار ١٩٢١ عقد مؤتمر في القاهرة برئاسة مستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية ، لدرس شؤون الشرق الأدنى ، وبعد أن درست فيه قضية العراق درساً دقيقاً ، تقرر أن تؤلف فيه حكومة عربية برئاسة « الأمير فيصل » تكون تحت الانتداب البريطاني ، فأبحر الأمير الى العراق في منتصف حزيران ١٩٢١ وبلغ بغداد في ٢٩ منه ، فقررت الحكومة الموقتة في جلستها المنعقدة في يوم ٤ من شهر ذي

القعدة لسنة ١٣٣٩ و ١١ تموز سنة ١٩٢١ المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . ولما تبلغ المندوب البريطاني هذا القرار ، رأى من اللازم أن يجري تصويت عام للنظر في درجة انطباقه على رغائب الأهلين . وبعد إجراء التصويت علناً أسفرت النتيجة عن أكثرية ساحقة ممثلة في ٩٧٪ من العراقيين الذين بايعوا فيصلا وارتضوه ملكاً لهم . أما الذين لم يصوتوا للعاهل العربي فكانوا من الكرد والترك الذين غرروا بتقرير المصير ، والذين يقطنون في اللواءين : كركوك والسليمانية . وعلى أثر ذلك تعين يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ هـ (٢٣ آب ١٩٢١ م) موعداً لإقامة حفلة التتويج فأقيمت في اليوم المذكور حفلة عظيمة رائعة أظهر فيها العراقيون ما تكنّه قلوبهم للبيت الهاشمي من ولاء وتقدير وقد ألقى فيها الملك فيصل خطابا مليئا بالوعود والعهود .

﴿ استقلال العراق ﴾

على أثر ارتقاء الملك فيصل عرش العراق انسحبت الحكومة الموقتة من دست الحكم ، وحلت محلها وزارة جديدة رأسها « السيد عبد الرحمن الكيلاني » نفسه ، فتولى مفاوضة الجانب البريطاني لعقد معاهدة بين العراق وبريطانية تحدد فيها العلاقات بين الطرفين ، ويعين فيها مركز الجانب البريطاني الحقوقي في العراق . وقد توصل الطرفان في ١٩ صفر ١٣٤١ (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢) إلى التوقيع على معاهدة مدتها عشرون سنة ، حلت بنودها محل صك الانتداب المعطى لبريطانية على العراق على النحو الذي فصلناه في « الفصل الثامن » ـ العراق في ظل المعاهدات ـ

وفي ١٤ رمضان ١٣٤١ هـ (٣٠ نيسان ١٩٢٣ م) ألحق بالمعاهدة المذكورة بروتكول جعل مدتها أربع سنوات . وكان الخلاف بين انكلترة وتركية حول مصير الموصل : أيجب أن تبقى للعراق أم تلحق بتركية ؟ ثم اشتد الخلاف فأدى الى مجيء لجنة امية للتحقيق في ذلك فأوصت بإبقاء المنطقة المتنازع عليها للعراق ، على شرط أن يبقى العراق خاضعا للانتداب البريطاني مدة ٢٥ سنة ، وعليه وضعت معاهدة في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هـ و١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م جعلت بموجبها مدة المعاهدة الأولى ٢٥ عاماً تنفيذاً لهذا الشرط .

وبقيت الصلات بين العراق وانكلترة تسير سيراً متباينا ، فكانت تتحسن تارة ، وتسوء أخرى ، وكان الحكم خلال ذلك وطنياً في الظاهر ، بريطانيًا في الواقع ، حتى دخل العراق عضواً في عصبة الأمم يوم ٣ جمادي الآخرة سنة ١٣٥١ هـ (٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ م) وتبوأ مقامه بين الدول ، وحينئذ ألغي الانتداب البريطاني عن البلاد بصورة رسمية ، وسارت سيراً تغبطه عليه الدويلات العربية المجاورة ، حتى شاء الله أن يتوفى الملك فيصل ليلة ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٢ هـ (٨ أيلول ١٩٣٣ م) ويتولى بعده ابنه الملك غازي ، وكان حديث السن فتسلسلت في أيامه الاضطرابات والفتن ، واندلعت في سائر أنحاء البلاد الثورات ، واختل سير الإدارة وأهين الدستور .

وزاد الطين بلة قتل الملك غازي ليلة ٤ نيسان ١٩٣٩ ثم اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ ، فأرادت بريطانية أن تتخذ من العراق قاعدة حربية للشرق الأوسط ؛ فأدى ذلك إلى وقوع اصطدام مسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني ، فاحتل الثاني العراق في ٢ حزيران ١٩٤١ ، وقوّض أركان الاستقلال الذي تمتع به أقل من تسع سنوات ، وبقي الحال على هذا المنوال الى اواسط عام ١٩٤٧ حيث تم انسحاب الجيش البريطاني من العراق وعاد الى البلاد زهوها واستقلالها العزيز .

الفصل الثاني

المصالح البريطانيّة

في الهند والعراق

اعتاد الأدباء والشعراء البريطانيون أن يصفوا « الهند » بأنها الدرة اللامعة في التاج البريطاني المرصّع، وأن يظهروا للشعب الانكليزي انها مصدر ربحه، وسرّ عظمته، وحصن استعماره في الشرق، وانه لولاها لما كان لهذه الانبراطورية هذا الشأن العظيم، ولا كان لها هذا الجبروت الذي تصول به وتجول. وبالجملة اعتاد هؤلاء الشعراء والأدباء أن يقولوا لهذا الشعب، إن علاقته بالهند علاقة حياة وممات، وان الانبراطورية ترتبط بها بروابط أقوى من الدم والقرابة. ولا غَلو ولا إغراق في هذا الوصف، فمساحة الهند ١,٧٦٧,٠٠٠ ميل مربع، على حين ان مساحة أوربة كلها أربعة ملايين، وفي الهند زهاء (٣٥٠) مليون نسمة، أي نحو ثمانية أمثال نفوس الجزر البريطانية. وفي الهند من المعادن الدفينة، والمواد الاقتصادية الثمينة، وخصب التربة، ما يجعلها أعظم ميدان لاستثمار رؤوس الأموال الانكليزية. أما ما تمتاز به الهند من غرائب المعتقدات، ومختلف الديانات، وضروب اللغات والقوميات، فإنه مما يسهل استخدام ثلاثة أرباع سكانها في سبيل خدمة الانبراطورية بأجر زهيد في يسر وسهولة، فلا عجب ـ والحالة هذه ـ أن يضحي الانكليز بالملايين من الأموال، والألوف من الرجال، ويبذل الكثير من الجهد في سبيل الاحتفاظ بهذه الدرّة اللامعة في التاج الانبراطورية المرصّع.

والطرق التي يحتمل أن تهاجم الهند منها، هي طرق تجارة الشرق المشهورة، وهي ثلاث:

(أ) الطريق الجنوبية: طريق البحر الأحمر.

(ب) الطريق الشمالية : طريق هرات .

(ج) الطريق الوسطى : الطريق الذاهبة الى الخليج العربي ، جنوبي العراق وهي المعروفة بطريق الفرات[1] وهذه الطريق أقصر الثلاث مسافة ، وأقلها كلفة ، وأكثرها أمناً[2] ولما كانِ نابليون بونابرت قد حاول النفوذ الى الهند من هذه الطرق ليقضي على النفوذ البريطاني في الشرق ، بعد ان عجز عنه في الغرب ، وليحقق أحلامه التي كان يمنّي نفسه بها فخانه الحظ وكان نصيبه الاعتقال في جزيرة « سنت هيلانه » حتى مات فيها سنة ١٨٢١ م ، لذلك أصبح اهتمام الانكليز بالخليج العربي ، وبالبلاد العربية ، أمراً رئيسياً ، فبذلوا جهوداً جبارة ، وأموالا عظيمة لامتلاك جميع السبل المؤدية الى هذه الدرّة ، وسدها في وجوه الغزاة ، متدرعين بالدپلوماسية والمال ، فإن أخفقوا فيهما فإنهم يضطرون لسوق القوات البرية والبحرية العظيمة لأوهى الأسباب وأتفه الحوادث في سبيل ذلك . لهذا نراهم قد سيطروا على جبل طارق « مفتاح البحر المتوسط » منذ عام ١٧٠٤ م ، وعلى « مالطة » في عام ١٨١٤ م ، وعلى « قبرص » سنة ١٨٧٨ م ، وعلى « مصر » سنة ١٨٨٢ ، وعلى « عدن » سنة ١٨٣٩ م . وكذلك على السواحل العربية والجزر القريبة منها . لحماية الطريق الأولى ، ثم ضموا « بلوخستان » إلى « الهند » وأحكموا نفوذهم في « أفغانستان » فأمنوا الطريق الثانية ، واهتموا لتمهيد المواصلات بين البحر المتوسط والخليج العربي ، فرسخوا أقدامهم في سورية الجنوبية ؛ (فلسطين وشرق الأردن) وفي العراق في الوقت المناسب ، فانتهوا بذلك الى سد الطريق الثالثة ، وأصبحت الهند ـ من هذه النواحي ـ في مأمن من كل عدوان الى حد ما . ولما أشيع في عام ١٩٠٢ م أن في نية الروس مدّ خط حديدي ينتهي الى (الكويت) على الخليج ، اضطربت بريطانية اضطراباً عظيماً ، وعدت هذا التفكير تهديداً لمصالحها في الهند ، فأسرعت الى عقد اتفاقية مع شيخ هذه الامارة حدّت فيها تصرّفه بالأراضي الواقعة

---

(١) وهناك طريق رابعة هي طريق «رأس الرجاء الصالح» وهي طويلة قديمة ، ولكن ظهرت أهميتها في الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ م) فكانت أكثر الطرق أمناً.

(٢) كانت الطريق الوسطى أقل كلفة في النصف الأول من القرن التاسع عشر . أما الآن فهي أكثر كلفة من طريق البحر الأحمر .

ضمن نفوذه[1] ووقفت لورد لنزدون وزير الهند في مجلس اللوردات في ٥ مايس سنة ١٩٠٣ فأعلن ما يأتي :

(يتراءى لي أن سياستنا في خليج فارس ـ العربي ـ يجب أن تتجه بالدرجة الأولى الى حماية التجارة الانكليزية وامتدادها في هاتيك المياه ، وفي الدرجة الثانية لا اعتقد بأن هذه الجهود يجب أن تبذل لتحول دون التجارة المشروعة لأية دولة أخرى ، أما في الدرجة الثالثة فإني أقولها دون تردد : إننا نعتبر تأسيس أية دولة أخرى قاعدة بحرية أو ميناءاً محصناً في خليج فارس ـ العربي ـ عدواناً على المصالح البريطانية من واجبنا أن نقاومه بكل ما لدينا من الوسائل اهـ[2] .

ويقول الدكتور آيرلند في كتاب حديث له عن العراق وحركة استقلاله :

(إن تصريح لورد لنزدون الرسمي عن السياسة كان موجهاً الى المانية ، كما كان موجهاً الى روسية ، وإن كانت ألمانية قد رغبت في أن تعتبره ضد روسية فقط)[3] .

* * *

وترتقي العلاقات الانكليزية بالهند أولاً ، وبالعراق ثانياً ، الى فجر القرن السابع عشر للميلاد . وكانت هذه العلاقات بادىء بدء تجارية صرفة ثم أصبحت سياسية ـ تجارية بعد مدة . فإن بعثة برتغالية يرأسها الملاح البرتغالي الشهير (فاسكودي كاما) كانت قد غادرت (لشبونة) في ٨ تموز من عام ١٤٩٧ م لاكتشاف الطريق المؤدية الى (الهند) فسارت عشرة أشهر و١٢ يوماً ، ومرت بمرافيء عديدة حتى انتهى بها الطواف الى (قليقوت) على شاطىء الهند الغربي في ٢٠ آذار سنة

---

(١) عقدت هذه الاتفاقية بين شيخ الكويت «الشيخ مبارك آل الصباح ، وبين الحكومة البريطانية سنة ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) وخلاصتها أن لا تكون للكويت علائق سياسية مع أية حكومة أجنبية» غير بريطانية ، وأن لا تتنازل عن شيء من أملاكها ، وتعهدت بريطانية لقاء ذلك أن تحمي الكويت من أي اعتداء خارجي .
راجع (١) ملوك العرب لأمين الريحاني ٢ ـ ١٥٨
(٢) تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد ١ ـ ٧٠
(٣) على طريق الهند لعبد الفتاح ابراهيم ص ١٨

(٢) محاضر مجلس اللوردات البريطاني ج١٢١ ص ١٣٤٧ لسنة ١٩٠٣ م .

(٣) Ph . W . Ireland , a study in Political development . P . 50

١٤٩٨ ، وعادت بعد خمسة أشهر الى بلادها ، وهي مثقلة بالأموال العظيمة ، والأحجار الكريمة ، فبلغت (لشبونة) في أيلول سنة ١٤٩٩ م ، فكان (فاسكو) أول من فتح للبرتغال ولأوربة باب الاستعمار في الشرق ، وقد شجع نجاحه البرتغالين على النزوح الى (الهند) فتسابقوا اليها زرافات ووحداناً ، ثم جذبت مغاصات اللؤلؤ ومتاجر فارس والعراق هؤلاء الغرباء الى (الخليج العربي) فتقدموا فيه صعداً حتى أدركوا (البحرين) وأسسوا قلعة حصينة في (هرمز) سنة ١٥٠٧ م لأن مرافيء التجارة كانت تتطلب يومئذ حاميات وأعتدةً فيها ليأمن التجار على بضائعهم من قراصنة البحر ، ومن الشواطىء المجهولة[١] وهكذا كوّن البرتغاليون ملكاً عظيماً في الشرق وجعلوا جل تجارته في أيديهم .

وكانت تجارة « الهند » وسواحل « الخليج » وكذا تجارة « إيران » و « العراق » قبل هذه الفترة وقفاً على الملاحين العرب من « عمان » و« اليمن » و« السواحل » ينتقلون بها بين المحيط الهندي وبين البحر الأحمر وافريقية . فلما أيقنت انكلترة بعظم اهمية هذه الطريق ، الفت في ختام سنة ١٦٠٠ م « شركة الهند الشرقية البريطانية » التي قامت على دعائمها دولة الانكليز في الهند ، ودفعتها الى منافسة البرتغاليين ، ومن جاء بعدهم من الهولنديين اصحاب « شركة الهند الشرقية ـ الهولندية » المؤسسة في عام ١٦٠٢م ، ومن الفرنسيين أصحاب « شركة الهند الشرقية ـ الفرنسية » المؤسسة عام ١٦٤٤ م ، ومن غيرهم حتى مكنتها بعد خصام طويل أن تحل محلهم . وكانت هذه الشركة قد وفقت لإنشاء أول محطة لها في « سورات » في عام ١٦١٢م ولكن لم تكد تحل سنة ١٦١٦م حتى صارت لها أربع محطات كبرى في الهند وهي « اجمير » و« أغرا » و « برهابور » و« سورات » ثم أخذت تعمل بجد ونشاط لتثبيت قدمها في الهند وما جاورها ، فعقدت اتفاقاً مع شاه إيران في سنة ١٦٢٢ م عهد به اليها حماية التجارة في الخليج[٢] فبنت المعاقل والحصون على السواحل ، وجاءت ببارجتين لتعزيز نفوذها ، وقامت بمفاوضات سياسية طغت أخيراً على أعمالها الاقتصادية . ولم يكد شارل الثاني يجلس على العرش البريطاني حتى جعل لـ « شركة الهند الشرقية ـ

---

(١) حسين مؤنس في كتابه «الشرق الإسلامي في العصر الحديث» ص ٥٣ .

(٢) كتاب «على طريق الهند» ص ٢٦

البريطانية » الحق في اعلان الحرب ، وشن الغارات على من يقف في طريق مصلحتها ، فكان ذلك فاتحة تقدم عظيم استمر من سنة ١٦٢٢ م الى ١٦٨٩م[١] وكانت هذه أولى المحاولات التي سعت بها انكلترة الى بسط سلطتها السياسية على الخليج العربي ، والسعي للاستيلاء على فارس ، وبلاد الرافدين . وبانسلاخ هذا الجيل توسعت التجارة الانكليزية وتعدت من الخليج العربي الى البحر الأحمر[٢] .

ولما عظمت أرباح هذه الشركة صارت الحكومة تطمع فيها ، لأن الأموال الجزيلة المستحصلة فيها أصبحت غذاء للرأسمالية الصناعية ، التي نشأت في انكلترة في القرن الثامن عشر للميلاد ، فحملت البرلمان البريطاني على وضع تشريع جعل سهام هذه الشركة تحت إشرافه ، وزاد الضرائب المفروضة عليها زيادة كبرى ، وألزمها تصدير المصنوعات التي تنتجها المعامل الانكليزية الى الهند لتصرف في أسواقها ، كما تقرر فتح أبواب الهند في وجوه الرأسماليين البريطانيين[٣] لأنها أصبحت مصدراً للمواد الأولية الى بريطانية ، وسوقاً عظيمة لتصريف البضائع الانكليزية فيها .

ولما كانت انكلترة قد بدأت عملها في الهند ، وفي سواحل الخليج العربي ، بمراكز تجارية أصبحت بعد فترة من الزمن شركات مستقلة ، ولما كانت هذه الشركات تحتاج الى قوات تحمي متاجرها ، وتحافظ على مخازنها ، للأسباب التي مر بسطها ، أخذت زمام الحكم في الهند بيدها ، ووضعت قانوناً في سنة ١٧٨٤م ، جعلت فيه للحكومة الانكليزية نفوذاً عظيماً على شركة الهند الشرقية ، فأصبحت كل الأمور السياسية ، وجل الشؤون الإدارية الهامة تحت مراقبة ادارة خاصة بإنكلترة مكونة من أربعة من أعضاء مجلس الملك الخاص ، ويرأسها وزير من وزراء الحكومة البريطانية ، مؤاخذاً أمام مجلس النواب عن كل أعماله ، أسوة بغيره من الوزراء ، وعين لمساعدة هذه الإدارة لجنة سرية مؤلفة من ثلاثة - مديرين - من مديري الشركة لتمدها

(١) كتاب «تاريخ أوربة الحديث وآثار حضارتها» ص ٣٠٦

(٢) هنري فوستر في كتابه «تكوين العراق الحديث» ص ٥٨

(٣) على طريق الهند ص ٣٦ .

بالمعلومات التفصيلية عن الهند »[1] .

كانت (شركة الهند الشرقية ـ البريطانية) قد عقدت اتفاقاً مع عباس شاه أيران ، في سنة ١٦٢٢ م ، عهدت بها إليه حماية التجارة في الخليج العربي ، فأسست مركزاً تجارياً لها في البصرة سنة ١٦٤٣ م ، علاوة على المراكز التي أقامتها على بعض سواحل الخليج العربي ، وعين وكيل هذا المركز قنصلا لدولته البريطانية في عام ١٧٦٣ م ، فأصبحت له صفة سياسية الى صفته التجارية ، واعتبرت (البصرة) مركزاً لتوزيع البضائع الانكليزية في العراق وإيران . كما أن حكومته المذكورة أرسلت الى (بندر بوشهر) مندوباً دائماً ليقوم مقام ممثل الشركة فيها ، وتلا ذلك تعيين وكيل آخر بالدرجة نفسها وللمقصد عينه في بغداد ، فولي هذا المنصب في سنة ١٧٥٥ م رجل أرمني استبدل بعد عشر سنوات بشخص بريطاني[2] فأخذت علاقات القائمين بمركزي بغداد والبصرة مع الولاة تتحسن وتتقدم مع توالي الأيام ، بما كانت تقدمه الشركة المذكورة لهم من السلاح والعتاد ، بغية حملهم على الاستقلال في البلاد لتثبيت أقدامها فيها ، وتصريف تجارتها في نواحيها ، واستعمال أنهارها للبواخر من غير أن تلقى اعتراضاً من الترك)[3] ولكن سرعان ما انقلبت هذه المراكز التجارية الى دوائر سياسية بالتدريج ، حتى لقد أعطي المقيم البريطاني في بغداد « جميع السلطات القنصلية في سنة ١٨٠٢ فأصبحت بغداد منذ ذلك الحين فصاعداً أهم مركز للنفوذ البريطاني . . . ـ كذا ـ حتى أنه لما أعلنت الحرب بين انكلترة وتركية من سنة ١٨٠٧ الى سنة ١٨٠٩ بقي الممثلون البريطانيون في العراق مكرمين ـ كذا ـ دون أن يمسوا بسوء . . . وأصبحت المقيمية البريطانية أحسن مجلس اجتماعي محلي ـ كذا ـ وملتقى أكبر الموظفين والأشراف ـ كذا ـ وبيتاً مفتوحاً للضيوف ، ونادياً للبحوث الأثرية »[4] .

وهكذا أخذت قدم الانكليز ترسخ في العراق ، وسلطانهم يقوى ، ونفوذهم يتسع ، بحيث أصبح لهم حرس كبير من الهنود ، ومن أهل البلاد ، وصاروا يأتون بدارعة

---

(١) تاريخ أوربة الحديث ص ٣٣٧ من المجلد الأول

(٢) لونكريك في «العراق في القرون الأربعة الأخيرة» ص ٢٠٠ من الترجمةالعربية بغداد ١٩٤٠

(٣) الشرق الإسلامي ص ٣٦٦

(٤) لونكريك ص ٢٧٤ «على ما فيه من إغراق ومبالغة»

نهرية تقف أمام دار القنصلية ، مما حمل رؤوس القبائل وطبقة الأفندية على الاعتقاد بأن مستقبل بريطانية في العراق سائر الى الأهمية ، وانها ستلعب دوراً خطيراً تقضي الحكمة بمصافاتها وموالاتها منذ تلك الساعة[1] .

وفي سنة ١٨٢٢ م أخذ تأسيس شركة الهند الشرقية ـ البريطانية وضعاً سياسياً فإن عناصرها وسماسرتها أصبحوا مقيمين سياسيين ، ووكلاء مستوطنين ، وبذلك اجتازت الصلات بين بريطانية والخليج مرحلتها التجارية ، ودخلت في مرحلة سياسية صرفة[2] حتى لقد صرح اللورد كرزن في بحثه عن أهمية بغداد التجارية في سنة ١٨٩٢ م قائلا :

« تدخل بغداد بصورة غير مباشرة ضمن مجموعة موانىء الخليج . ولذلك يجب ان تضم الى منطقة النفوذ البريطاني المطلقة »[3] .

والظاهر أن اللورد كرزن حسب هذا التصريح تلميحاً ، أو كلاماً عاماً ، فأراد أن يوضحه بأقوى العبارات أمام مجلس اللوردات فصرح في عام ١٩١١ م بما يأتي :

« من الخطأ أن يظن أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . إنها ليست منحصرة في الخليج ، ولا فيما بين بغداد والبصرة ، بل تمتدّ حتى تصل الى بغداد نفسها »[4]

ولهذا نرى أن بريطانية كان يمثلها في سنة ١٨٩٨م ممثل ممتاز في بغداد ، يساعده وكيل سياسي صار قنصلا في البصرة ، ونائب قنصل غير دائم في الموصل[5] .

وأدركت انكلترة أهمية المراسلات في تحقيق مصالحها التجارية والسياسية في العراق . فعمدت شركاتها الى ربط مدنه الرئيسية بشبكة من الخطوط التلغرافية ، وصلتها بالخطوط الممتدة بين الخليج والهند ، ومهدت لملاحيها وتجارها سبل الوصول الى العراق ، والاتجار مع سكانه ، من حضر ، وأفراد قبائل ، وبدو ، لتثبيت النفوذ البريطاني فيه ، فكانت بعثة جسني التي أوفدتها الحكومة البريطانية الى العراق في سني ١٨٣٥ و١٨٣٦ و١٨٣٧ م[6] أولى البعثات الانكليزية التي سارت في الفرات من

---

(١) لونكريك ص ٣٠١ (٢ ز ٣ و ٤) a study on the Political development 37 . 49

(٥) لونكريك ص ٣٣٠ (٦) وادي الفرات ومشروع الحبانية ص ٨

(عنه) إلى بغداد ، وفي دجلة من بغداد الى البصرة ، وضربت رقماً قياسياً في تحقيق المصالح الانكليزية في العراق . فقد اكتشفت حالة الرافدين ، ودرست أحوال المياه فيهما ، ورسمت المصورات المهمة لهما ، ووضعت الخرائط الدقيقة لسواحلهما ، فكان عملها هذا عملا فريداً في بابه[1] وقتئذ ، بحيث اتخذت خرائطها من جملة الخرائط

(١) كان الطريق إلى الهند يدور حول «رأس الرجاء الصالح» فلما غزا نابليون بونابرت مصر في عام ١٨٩٨م وحاول الشروع في مهاجمة الهند عن طريق الفرات ، اتجهت أنظار بريطانية نحو الفرات فكتبت إلى ممثلها في الاستانة عن رغبتها في الحصول على معلومات ضافية عنه ، وصادف أن مر به في تلك الآونة كابتن جيسني ـ أحد ضباط المدفعية البريطانية ـ وكان في طريقه إلى لندن بعد أن أنجز بعض المهام العسكرية على الحدود التركية ـ السورية ، فلما علم الممثل المذكور بأن هذا الضابط يتعشق المخاطرات والمغامرات ، ولن يتردد عن قبول مثل هذه المهمة فاتحه في الموضوع الذي تريده الحكومة البريطانية،فتعهد جسني أن يقوم بهذه المهمة على نفقته الخاصة،لأن الحكومة لم تكن قد خصصت المال اللازم لمثل هذا العمل . فجاء إلى دمشق في أواخر سنة ١٨٣٠ م ، وانضم إلى قافلة كانت متجهة إلى «عنه» فلما بلغها سالماً تمارض فانفصل من القافلة المذكورة ، ثم ما لبث أن أقنع أهالي هذه القرية أن ينشأوا له طوافة ينحدر عليها في الفرات . فركبها هو وأربعة من أهل القرية وسارت بهم إلى «الفلوجة» وكان يسبر خلال هذا المسير غور النهر بواسطة عمود من خشب طوله عشرة أقدام ، ويدون الاعماق وأسماء القرى التي يمر بها في سجل خاص . وبعد وصوله إلى «بغداد» أقام في دار الوكيل البريطاني بضعة أيام ، ثم رحل إلى «البصرة» وتوغل في سقي «نهر كارون» فجمع من المعلومات عنه ما جمعه عن «سقي الفرات» ثم عاد إلى بلاده يحمل معلومات دقيقة لم يسبقه إليها سابق . فقد ذكر في التقرير الذي قدمه عن رحلته هذه أن الطريق التي سلكها تقصر مئة وسبعين ميلا عن الطريق الاولى . وأن السفن التي تمخر عباب الفرات لا تحتاج إلى حمل الكثير من الوقود ، لأن في الإمكان تدارك وقودها من الخشب والفحم العادي المتوفر لدى القبائل المقيمة على ضفتيه . كما ان هذه السفن لا تتعرض إلى رياح تعيق سيرها كما هي الحال في البحر الأحمر . إلا انه حذّر من وجود بعض الشلالات القوية في الفرات ، ومن احتمال مهاجمة القبائل للسفن . وارتأى إمكان التغلب على هذه الصعاب إذا استرضيت القبائل ، واتخذت الحيطة ازاء الشلالات . فما كادت السلطات البريطانية تطلع على هذه النتائج حتى قرر البرلمان البريطاني إرسال بعثة برئاسة «جسني» لدرس الفرات دراسة رسمية ، وقد خصصت لها النفقات اللازمة وبنت باخرتين لاستخدامها في هذا المشروع سميت الاولى «دجلة» والثانية «الفرات» وقد غرقت الاولى في حادثة زوبعة بين «دير الزور» و «عنه» ووصلت الثانية «البصرة» بعد متاعب ومشاق لكثرة ما اعتراها في الطريق من صخور وشلالات .

شرعت البعثة رحلتها في «الفرات» في ١٦ آذار سنة ١٨٣٦م ، واستمرت في عملها ثلاث سنوات ، فسبرت غور النهر بدقة ، وجمعت الأدلة والبراهين القاطعة على أفضلية طريق الفرات إلى الهند ، وعلى الفوائد الجليلة التي تجنيها الامبراطورية من النواحي العسكرية والسوقية لتأمين الدفاع عن الهند ، فأحدثت كتاباتها حركة في الاوساط البريطانية السياسية منها والاقتصادية ، واهتم للأمر اصحاب رؤوس الاموال اهتماماً كبيراً ، حتى اقترح مدسكة حديدية بين البحر المتوسط والخليج . فلما فتحت «قناة السويس» سنة ١٨٦٩ م ، وهي القناة التي عارض الانكليز في فتحها كثيراً ثم امتلكوا معظم سهامها بعد أن تحققوا منافعها ؛ أهمل طريق «وادي الفرات» ولكنه بعث من مرقده في اوائل القرن العشرين ، منذ فكرت روسية أولا والمانية ثانياً ، في وصل البحر المتوسط بالخليج بسكة حديدة فاهتمت بريطانية بهذه الطريق حتى تمتلكها .

التي أعدت أساساً لاحتلال العراق في عام ١٩١٤ م .

والواقع إن اهتمام الانكليز بتثبيت أقدامهم في العراق على هذا النمط ، وإنفاقهم المبالغ الطائلة على البعثات التي وضعت الخرائط الدقيقة لأكثر أنحاء البلاد ، أو نقبت بين أنقاض « نينوى » و« بابل » و« أور » لتزيح الستار عن حضارته القديمة ، وعلى الشركات التي ربطت شبكة الخطوط التلغرافية في أهم مدنه . . . الخ لم يكن كل ذلك لغرض تجاري ، لأن التجارة لم تكن لتأتي يومئذ بعشر معشار هذه النفقات ، وإنما هم أنفقوها لأن طريق العراق أيسر الطرق الى الهند ، وأكثرها أمناً ، وأقلها كلفة ، بحيث تستطيع بواخرهم الكبرى أن تنتقل بين شواطىء الهند الى شط العرب ، ثم تنقل حمولتها عبر العراق الى البحر المتوسط ، فكان لا بد من القيام بهذه التمهيدات . فلما تحققت هذه الأهداف انصرفوا الى تنشيط تجارتهم بكل قواهم ، لتعوّض النفقات المذكورة أضعافا مضاعفة ، بحيث أن البلاد لو لم تكن تحت حكم العثمانيين لابتلعوها ابتلاعا ، كما ابتلعوا الإمارات والمشيخات في الخليج العربي ، وكما ضموا بلوخستان الى الهند . على أنهم ظلوا يفكرون في الأساليب التي تمكنهم من الاستيلاء عليها ، ولا سيما بعد ظهور النفط في إيران ، مع سابق علمهم بوجوده في العراق . فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ م ، استطاع السلاح البريطاني أن يتم في غضون سنيها الأربع ، ما بدأت به التجارة والدبلوماسية البريطانيتان منذ ثلاث مئة سنة .

الفصل الثالث

احتلال العراق

﴿ تنافر المصالح الأجنبية ﴾

للروس مطامع في الانبراطورية العثمانية لا تقف عند تحقيق بعض مصالحهم حسب ، بل يريدون احتلال بعض أجزائها ، ووضع أجزاء أخرى منها في « أوربة » تحت النفوذ الروسي ، وهذا يخالف سياسة فرنسة في منع توسع النفوذ الروسي في أوربة ، كما أنه يخالف قاعدة التوازن الدولي ، التي تحافظ بريطانية عليه محافظة شديدة ، ولذلك سعى الانكليز لمنع روسية من الاستيلاء على الأجزاء التي تطمع فيها ، مطمئنين الى أن ضعف الانبراطورية العثمانية يجعلها لقمة سائغة في فمهم ، دون أن يفسحوا المجال لانهيارها ووقوعها فريسة بيد الروس[1] .

وللروس مطامع أخرى في الانبراطورية البريطانية ، فهم يطمعون في الهند « الدرّة اللامعة في التاج البريطاني » وكان بطرس الأكبر ، مجدد روسية القيصرية ، أول من قدر أهمية الهند السياسية والاقتصادية من رجال أوربة الحديثة ، ففكر في الاستيلاء عليها ، وبذل في سبيل ذلك جهداً باء بالفشل . فلما سطع نجم « نابليون بونابرت » في أواخر القرن الثامن عشر للميلاد ، وشرع في وضع الخطط الحربية مع قياصرة الروس لمهاجمة الهند ، تنبهت انكلترة الى الخطر المحدق بالدرة المذكورة ، فقامت ببعض ما أشرنا اليه في « الفصل الثاني »[2] ثم انها بذلت مجهودات مختلفة للسيطرة على الخليج العربي ، وتقوية صلاتها الودية أو الاستعمارية مع الامارات

---

(١) وقد قلت ذلك لأنه ما من شعب آخر يحل محل الترك ، إذ يجب بقاؤهم في طريق الهند لأنهم ضعفاء لا يستطيعون إلحاق الاذى بنا .

جنرال طاوزند في «خاطراته» ص ٥٦٣ من الترجمة العربية

(٢) ص ٤٦ من هذا الكتاب

والمشيخات القائمة عليه ، أو القريبة منه ، كالمحمّرة والكويت ، والسواحل المهادنة ، والبحرين ، ومسقط ، وهرمز، الخ . . . الا أن الخطر الروسي ظلّ ماثلا أمام نظرها ، يهدد مصالحها في الشرق تهديداً مباشراً ، ويستثير منها الحفائظ فيدعوها الى الانتقام حتى تستر في ٣١ آب سنة ١٩٠٧م بعقد الاتفاقية البريطانية ـ الروسية التي سويت فيها الخلافات الناجمة عن مطامعها الاستعمارية في إيران ، والأفغان ، والتبت ، تحت مؤثرات خارجية قاهرة .

فقد صادف ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش آل عثمان عام ١٨٧٦ م ، ظهور سياسة ألمانية شرقية عرفت يومئذ بسياسة « الاندفاع نحو الشرق »[1] للتبسط فيه ، ولاستغلال مرافقه الاقتصادية العظيمة ، فوجدت مغرسها الخصب في بلاد الانبراطورية العثمانية الواسعة ، حيث الثروات الزراعية والمعدنية العظيمة ، وحيث الأسواق الكبيرة الضامنة لتصريف ما تنتجه المعامل الألمانية من البضائع المختلفة . ولما كان الاسطول الألماني ضعيفاً إذ ذاك لا يستطيع أن يؤمن التبادل الاقتصادي بين البلادين ، ولا أن يحقق الأهداف (الاندفاعية) المنشودة بالسرعة التي يتطلبها التبسط والتوسع في الشرق ، سلكت طريقاً كان موضع الدهشة والريبة في الأوساط العالمية . فقد نالت في سنة ١٨٩٩ م موافقة من السلطان عبد الحميد على مد خط حديدي يبدأ من برلين ، وينتهي الى (الكويت) على الخليج العربي ، فيخترق الأملاك العثمانية في صميمها ، ويقرّب الابعاد الشاسعة بين مدنها ، ويجعلها شبكة من المواصلات متحدة الأوصال ، متقاربة المسافات ، فيكون بمثابة العمود الفقري لمشاريع الألمان الاقتصادية في الدولة العثمانية . وكان مما حمل السلطان على هذه الموافقة شروط الألمان السخية ، ورغبته في حفظ كيان الانبراطورية بربط أجزائها بعضها ببعض ، وتقريب الشقة بين جبالها وسهولها فتسلس له القيادة ، ويتمكن من القضاء على الفتن التي كانت تموج بها بعض الأطراف بسهولة . فحسبت بريطانية أن في هذا المشروع الجبار مقاومة لنفوذها في الشرق الأوسط ، وتهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج العربي وفي الهند ، يفوق التهديد الروسي المذكور أعلاه ، فراح كتابها وصحفيوها يملأون أعمدة

---

(١) يعبر عن هذه السياسة في اللغة الالمانية بهذه العبارة Drang Nach Osten

الصحف والمجلات في تعداد أخطار هذا المشروع على « سيدة البحار »[1] وأخذ ساستها ينادون بوجوب تسوية الخلافات بينهم وبين الفرنسيين ، الذين كانوا ينازعونهم السيطرة على (مصر) وبينهم وبين الروس ، الذين كانوا يزاحمونهم النفوذ على (الشرق الأوسط) و (البحر الأسود) ، و (الاستانة) ليدرأوا عن انبراطوريتهم هذا الخطر المباغت ، وليحولوا دون رسوخ قدم الالمان في (الاناضول) و(العراق) بواسطة الخط الحديدي ، فأسرعت إنكلترة إلى عقد ثلاث اتفاقات مع فرنسة في ٨ نيسان سنة ١٩٠٤م، سويت فيها الخلافات بينها ، ووسطتها لتسوية الخلافات بينها وبين روسية ، فأسفرت الوساطة عن عقد الاتفاقية المؤرخة في ٣١ آب سنة ١٩٠٧ م ، التي قسمت فيها إيران الى مناطق نفوذ لهما ، وانصرفت الى مقاومة الخطر الالماني بكل قواها لتصون أقصر الطرق (طريق الفرات) إلى الهند .

ولما وجدت بريطانية أن الألمان على وفاق تام مع السلطان ، وأنهم سيطروا على الجيش العثماني بواسطة بعثتهم العسكرية ، التي ندبت لتدريبه منذ عام ١٨٨٣ م ، وعلى اقتصاديات الدولة بواسطة مصارفهم وشركاتهم ، وعلى صحافتها وثقافتها بواسطة دعايتهم ودعاتهم ، عمدت الى توحيد مساعيها مع فرنسة وروسية ، فتقف هذه الدول الثلاث سداً منيعاً في وجه النفوذ الألماني . ولما كانت في الانبراطورية العثمانية عناصر مختلفة ، وقوميات متباينة ، ومذاهب وأديان شتى ، انصرفت الى الدس والوقعية والإفساد ، وذلك بغرس بذور الشقاق والتفرقة بين هذه العناصر على قاعدة « فرق تسد » فعزَّزت النعرات القومية والمذهبية ، ونشّطت الإحساسات العنصرية ، وغذت الحركات الفوضية . . . الخ .

وكان الألمان يرون ضرورة تقوية نفوذ العثمانيين ليشدوا أزرهم في حالة حرب مقبلة ، فركنوا الى أساليب معاكسة . من ذلك انهم تظاهروا بالولاء للسلطان ، ونادوا بوجوب الالتفاف حول الخليفة الأعظم ضد أوربة المسيحية ، وغذّوا الروح التي كات قد بشر بها السيد جمال الدين الأفغاني لتأييد فكرة « الجامعة الإسلامية » في أواخر القرن التاسع عشر ، واستغلها السلطان عبد الحميد بأساليبه الخاصة ، فأخذ يهدد

(١) يطلق هذا التعبير على انكلترة لعظمة اسطولها البحري يومئذ

بثورة العالم الإسلامي تلبية لإعلان الجهاد ، وعملوا كل ما أمكنهم عمله في سبيل إيقاف إنهيار انبراطورية « الرجل المريض »[1] لتأمين مصالحهم فيها . وكان مما يشجع الألمان على تحبيذ فكرة « الجامعة الإسلامية » وتأييدها ، أنه لم يكن لهم مستعمرات يقطنها عدد كبير من المسلمين ، ورغبتهم في القضاء على النفوذ البريطاني والفرنسي في مستعمراتهم المسلمة ، فهال الانكليزوالفرنسيين والروس هذا الضرب من الخصومة ، وخشوا أن يؤدي الى انتقاض المسلمين عليهم في الهند ومصر ، وفي تونس والجزائر ، وفي تركستان والقفقاس ، إذا ما دخلوا في حرب ضد الخليفة ، لهذا أسرعوا في تعجيل المعركة الحاسمة قبل أن يتسع الخرق على الراتق .

أما حالة الانبراطورية العثمانية نفسها فكانت كما يلي :

أخذ الترك عن العرب الدين الإسلامي الحنيف ، ولكنهم عجزوا عن احتمال عبء تراث الحضارة العربية ، ففي الوقت الذي كان العرب قد هضموا كل ما اقتضاه الفتح العربي من اساليب الحكم والحياة ، وأوجدوا حضارة خاصةً لازدهرت قروناً ، بقي الترك على عكس ذلك قوماً محاربين ، لم يهضموا الحضارة العربية ، ولا الحضارات الأخرى ، لتكوين حضارة جديدة قائمة بنفسها . فما كاد شباب العرب ينطلقون من محابسهم التي فرضها انقطاعهم عن العالم ، وجهلهم بعلومه الحديثة ، وما كادوا يرتشفون من المدارس العصرية ثقافتها ، حتى تحرك في نفوسهم النشاط ، وفي عروقهم الدم العربي الجياش ، الطموح لكل مجد وتقدم ، وحسبهم أن يعودوا الى تاريخهم ليجدوا حافزاً كافياً ، ومحرضاً عنيفاً لهم للتفكير في استعادة مجدهم . ومع التعليم الحديث ولدت فكرة البعث العربي ، وقد زادها نشاطاً بعض الحركات الثورية في صفوف العرب ضد الانبراطورية العثمانية ، كحركة محمد علي باشا ، الذي سعى الى أن يجعل من الشعوب العربية قوة مستقلة منظمة تنظيماً حديثاً لتحل محل السلطان وولاته المنتشرين في الوطن العربي ، وكحركة الوهابيين التي قام بها فريق من العرب ضد الترك للتخلص منهم ، فهي وإن كانت دينية مذهبية ، إلا أنها مهدت بصورة غير

---

(١) هو اللقب الذي أطلقه على تركية نيقولا قيصر روسية في سنة ١٨٤٤ .
ـ راجع «تاريخ المسألة الشرقية» لحسين لبيب ص ٥٨ ـ

مقصودة الطريق للبعث العربي الحديث ، وكحركة الإمام يحيى ، حميد الدين إمام اليمن . . . الخ .

فالوعي العربي في الواقع سابق للفكرة التركية التورانية ؛ كان يتحمس له العرب كما كان يتحسس به أبناء الشعوب غير التركية الخاضعة للانبراطورية . وقد حاولت الدول القوية الاوربية أن تستغّل هذا الوعي لإضعاف الانبراطورية ، والتمهيد لاقتسامها . وكان للفرنسيين بوجه خاص نشاط في هذا الباب ، ولكن هذا الاستغلال لا يعني أنهم هم الذين أوجدوا الوعي العربي ، بل سعوا الى استغلاله . فلما ظهرت الحركة التورانية ، وأخذ الترك ينظرون الى العرب « اساتذتهم في الدين والثقافة » كأتباع ، ونسوا أنهم يكونون أكثرية في القسم الآسيوي من الانبراطورية ، زاد الوعي المذكور قوة وانتشاراً ، ومهد التطرف العنصري التركي إضعاف العلاقة الدينية التي كانت تربط العرب بهم ، فكان ذلك كله سلاحا ماضيا في تقطيع أوصال الانبراطورية ، وبذلك انفتح لمفكري العرب مجال‌العلم للتعاون مع بعض الدول الاوربية في سبيل التحرر من النير التركي ، إذ لم يعد السلطان خليفة المسلمين ، بل كان حاكما تركيا يستعبد العرب ويريهم ضروب الاستبداد .

﴿ مدرستا الهند والقاهرة ﴾

كان للسياسة البريطانية ـ العربية في الشرق مركزان رئيسان : أحدهما في الهند ، والآخر في مصر . وقد اصطلح على الأول : المدرسة البريطانية ـ الهندية ، أو المدرسة العربية ـ الشرقية ، وعلى الثاني : المدرسة البريطانية ـ المصرية ، أو المدرسة العربية ـ الغربية .

فأصحاب المدرسة البريطانية ـ الهندية يعتقدون أن التوغل البريطاني في البلاد العربية يجب أن يبدأ من « عدن » و « الخليج العربي » وينتهي إلى بغداد[1] ولما كان

(١) يقول لورد كرزن في خطاب ألقاه أمام مجلس اللوردات البريطاني سنة ١٩١٢ م :
«من الخطأ أن يظن إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . إنها ليست منحصرة في الخليج ، ولا فيما بين بغداد والبصرة ، بل هي تمتد حتى تصل إلى بغداد»
محاضر مجلس العموم ٢/٥٨٦

عاهل الوهابيين ابن سعود ، صاحب نفوذ واسع في هذه الأطراف ، كانت المصلحة البريطانية تقضي بمصافاته وجعله زعيم العرب الأكبر . وما زال أصحاب هذا الرأي يستغرقون في التدليل على صحته حتى سموا أصحاب المدرسة العربية ـ الشرقية ـ السعودية .

أما أصحاب المدرسة البريطانية ـ المصرية ، فإنهم يرون من الأحرى أن تسيطر بريطانية على مصر ، وتستولي على سورية ، فتحمل عرب الشام على مقاومة النفوذ الفرنسي من التوسع في الشرق الأدنى ، وبذلك تحفظ الطريق بين الهند والجزر البريطانية ، وتستحوذ على المدن الإسلامية المقدسة « مكة ، والمدينة ، والقدس » فتجعل العرب يدينون لها بالولاء . ولما كان لشريف مكة المكرمة الحسين بن علي مقام ديني ، وسمعة واسعة في تلك الأنحاء ، كان من مصلحة انكلترة أن تصطفيه وتزعمه على العرب . وما زال اصحاب هذا الرأي يدللون على صحته حتى سموا أصحاب المدرسة العربية ـ الغربية الشريفة .

وثمة فارق رئيسي بين المدرستين : فالمدرسة البريطانية ـ المصرية ، أدركت بعض الإدراك الشعور العربي القومي ، وطموح العرب في التحرّر والاستقلال ، فأيقنت أنه من المستحيل أن توجه المصالح البريطانية في الوطن العربي بالقوة ، لأنها تكون مهدَّدة تهديداً مستمراً بسخط العرب وثوراتهم ، وهذا يكلف الحكومة البريطانية من الجهد والنفقة والتضحية قدراً يفوق ما تربحه عادة لتأمين هذه المصالح ، فحملتها هذه الاعتبارات كلها على الدعوة لانتهاج سياسة الاسترضاء ، بمنح العرب بعض الحقوق ، وإقناعهم بأن ذلك يرضي مطامحهم ، وبهذا تضمن بريطانية لنفسها إيجاد أنصار من العرب ، ولو كانوا قليلي العدد ، يعملون على حماية المصالح الانبراطورية في الوطن العربي بأقل جهد ونفقة وتضحية .

أما أصحاب المدرسة البريطانية ـ الهندية فإنهم متأثرون بالفكرة الاستعمارية في الهند ، ولا يفكرون بغير توسيع الانبراطورية . وقد كشفت الأحداث عن خطل سياستهم في الهند نفسها فأصبحت الحكومة البريطانية تواجه مشكلة عويصة ، هي مشكلة الهند الكبرى ، كما أن سير اي . تي . ولسن ، ممثل هذه المدرسة في العراق قد خاب خيبة فظيعة في تنفيذ نظريتها في بلاد الرافدين ، وكان لسياسته فضل مشهود في

إحداث ثورة عام ١٩٢٠م ، وتسجيل مقاومة العرب الدامية ضد الاستعمار ، الذي كانت تدعو اليه المدرسة البريطانية الهندية ، بل استطاع العرب أن يسجلوا خطل هذه السياسة في أجزاء الوطن العربي كافة . فقد توالت الثورات حتى اضطر ولسن الموما اليه ان يصبح محامياً عن العرب ، إذ دخل عضواً في اللجنة التي ألفها مجلس العموم البريطاني على أثر ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ م ، فأخذ يبعث الى جريدة التايمس اللندنية ردوداً على كل من يستهين بحق العرب في الحرية ، ويطلب الى حكومته البريطانية أن تترك سياسة التعسف في صلاتها معهم ، وتتخلّى عن سياسة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين ، مستشهداً في كتاباته هذه بممارسته الحكم المباشر وخيبته فيه ، وقناعته بضرورة إنصاف العرب. بل إن كثيرين من الموظفين البريطانيين الذين اشتغلوا في الوطن العربي ، قد عادوا الى بلادهم يحملون غير الأفكار التي كانوا يدينون بها عندما كانوا يشغلون مراكزهم في البلاد العربية . وقد تجلّى موقف هؤلاء واقتناعهم بضرورة احترام مطاليب العرب في الحرية والاستقلال أثناء الثورة الفلسطينية ، ومناقشة حوادثها في الصحف البريطانية والبرلمان البريطاني . وقد اعترف بحقوق العرب الواضحة وطموحهم السامي ، وثبت ذلك رسمياً ، وزير المستعمرات في خطابه الموجز عند عرض مشروع الكتاب الأبيض لتوضيح قضية فلسطين ، فسجل بذلك خيبة أفكار المدرسة المذكورة ، وخطل السياسة المتبعة فيها . كما أن من الملاحظ ان اصطدام الملك حسين بالحكومة البريطانية كان نتيجة تمسكه بوجهة نظره في القضية العربية عامة ، وقضية فلسطين خاصة ، تلك النظرية التي أخذ خصومه الانكليز يرددونها ، ولكن بعد فوات الوقت ، وتعقد مشكلة فلسطين ، وتأزم وضع اليهود في بعض الدول الاوربية ، وكثرة مهاجريهم ، والتساهل في قبولهم في ديار العرب ، خلافاً لرغبة العرب ، وتنفيذاً لسياسة استعمارية مقصودة ومبيتة .

﴿ بوادر الحرب ﴾

كان بين أصحاب المدرسة البريطانية ـ الهندية ، وأصحاب المدرسة البريطانية ـ المصرية منافسة حادة وجدل مستمر ، حول رجحان وجهة نظر كل منهما وسداد رأيه ، فلما ظهرت بوادر الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م ، ارتأت الجهات المختصة في

انكلترة أن تتخذ بعض التدابير الاحتياطية في فم الخليج العربي ، ظاهرها حماية مؤسسات النفط في « عبادان » من تخريب الترك لها ، في حالة دخولهم الحرب ضد انكلترة ، فيحرم الاسطول البريطاني من أهم مورد من موارد الوقود[1] وحقيقتها إنجاد شيخي « الكويت » « والمحمَّرة » اللذين يؤلفان الجانحين لتلك المؤسسات من تعديات الترك عليها ، وإغرائهما بالوقوف الى جانبهم ، وكذلك لفت نظر السلطات العثمانية إلى أن بريطانية مهتمة بأمر العرب وموقفهم من الحرب ، فلا تتعب نفسها بدعوتهم للقتال باسم الدين في صفوف الترك[2] أي كان الغرض سياسياً هو إعلان شأن النفوذ البريطاني في الخليج ، حتى إذ توّجت هذه التدابير بالنجاح المتوقع لها ، حولت الامتيازات التي حصلت عليها انكلترة في البلاد العربية الى حقوق فتح . ولما كان « وضع العراق من الوجهة العسكرية ضمن مسؤولية حكومة الهند ، وكان نطاق هذه التبعة يشمل الحدود الشمالية الغربية التي تؤلف بحد ذاتها طريقة عسكرية معقدة طالما توجهت نحوها الأنظار ، بصرف النظر عن ميادين الحركات العسكرية البعيدة وغير المحتلّة »[3] ترددت الحكومة المذكورة في إجراء أي عمل لسببين :

---

(١) كتب مستر تشرشل «وزير الحربية البريطانية» على مذكرة لأميرال سليدر . يطلب فيها الإسراع في إرسال حملة إلى عبادان لحماية مؤسسات النفط فيها في ١ أيلول ١٩١٤ يقول :

«هناك رغبة ضعيفة في تجهيز قوات لهذا الغرض . يجب أن تستخدم الفرق الهندية عند الضرورة القصوى . وعلينا أن نشتري نفطنا من أي محل آخر» ا هـ .

نقله آيرلند في ص ٢٥ من كتابه A study in Political development . P. 25 عن «التاريخ الرسمي» ٨٢/١

(٢) يقول أحمد جمال باشا في مذكراته ص ٣٤٤ - ٣٤٥ :

«فقد كتبت مثلا إلى ارباب الحيثيات في بغداد وكربلاء والنجف ، وعدد من مشايخ العراق الذين تمكنت بيني وبينهم أواصر المودة في أثناء إقامتي في بغداد ، ثم إلى ابن سعود وابن الرشيد ، طالباً منهم أن يمدوا يد المساعدة إلى سليمان بك العسكري الذي نفر ومعه فرقة أو فرقتان وكتيبة عثمانجك التابعة للتشكيلات المخصوصة ، لصد الانكليز الذين كانوا محتلين البصرة وما جاورها ، وأرسلت كتاباً خاصاً إلى الإمام سيد يحيى حميد الدين لفت فيه نظره إلى ضرورة انضمامه إلى كتائبنا في اليمن . وقد جاءتني الردود من أولئك الزعماء وفيها يؤكدون إخلاصهم وولاءهم للخلافة . ولم يكن تحمسهم الديني ورغبتهم في الاشتراك في الجهاد ضد أعداء الملة بأقل من الحماس الذي سرى في سائر البلاد العربية» إهـ

«حاشية أخرى» عن «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١٦/١ للسيد الحسني صاحب الوزارات (وتجمع لدى سليمان عسكري بك نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل من المجاهدين الملبين ، الذين تبرعوا بدمائهم لنصرة الدين ، بينهم نحو ١٥٠٠ مقاتل مجاهد من الاكراد)

(٣) كتاب (الخطوط الاساسية لحرب العراق) للمقدم ر . اي فنس ص ١٠

أ ـ خوفها من أن يؤدي إرسال حملة ما للغرض المذكور الى إضعاف قواتها الداخلية بدرجة خطيرة ، من جراء سحب قواتها الى عرض البحار .

ب ـ خشيتها من النتائج الخطيرة التي تؤدي الى النزاع مع تركية ، وحامي حمى المسلمين ، وتأثير ذلك في مسلمي الهند والأفغان ، والقبائل التي على الحدود(١) .

وربما خشيت حكومة الهند من أن يؤدي إرسال الحملة المقترحة لفم الخليج ، إلى تعجيل دخول تركية الحرب . فلما انفجر بركان الحرب في ٢٨ تموز ١٩١٤ م ، كان من وحي السياسة التركية العامة الوقوف على الحياد حتى آخر لحظة ممكنة . ولم يكن هذا الوحي ناشئاً عن معرفة الترك بحقيقة وضعهم الداخلي ، وما يتطلبه من إصلاح في نواحيه المتعددة ، وإنما كان يعوزهم المال والسلاح لإدارة ماكنة الحرب . وقد قدر ساستهم نتيجة الدخول في الحرب وأنها ستؤدي الى حل « المسألة الشرقية »(٢) حلا تكون فيه الانبراطورية العثمانية أولى ضحاياها ، فنصحوا بعدم المغامرة . وارتأى قادتهم أن تحالفهم مع ألمانية لا بد أن يجرهم عاجلاً أو آجلاً الى امتشاق الحسام « أملا في أن يحيوا في المستقبل حياة مستقلة حرة ، خليقة بشعب أبي »(٣) لأن ألمانية ستكسب الحرب حتماً لضخامة تشكيلاتها العسكرية ، وفنونها الحربية الموروثة .

وفي الوقت الذي كانت فيه دبلوماسية الحلفاء تركن إلى الضغط تارة ، وإلى التهديد طوراً ، لحمل العثمانيين على الوقوف إلى جانبهم ، كان سفير ألمانية في الأستانة يغري السلطان والقادة بمعسول الأماني ، ويظهر استعداد حكومته لتقديم الذهب والسلاح ، اللذين تحتاج إليهما تركية فيما إذا وقفت على الحياد . وإنما اختارت ألمانية حياد تركية وقتئذ لتؤمن حاجاتها فيها من المواد الغذائية الأولية ، ولتتمكن من

---

(١) آيرلند ص ٢٢

(٢) يراد بالمسألة الشرقية بمعناها العام : النزاع الذي دار بين الشرق والغرب في جميع العهود في سبيل الاستيلاء على بعض الاصقاع . ويراد بها بمعناها الخاص : النزاع بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية . وبين الدول الاوربية نفسها في سبيل اقتسام أملاك الدولة العثمانية وخيراتها . وقد مضى أكثر من قرنين والاوربيون يختلقون الاسباب لتمزيق الدولة العثمانية لا لانها إسلامية وهم مسيحيون ، بل لاختلافها معهم في اللغة والخلق ولرغبتهم في التوسع والاستعمار .

(٣) مذكرات، أحمد جمال باشا ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ من الترجمة العربية لسنة ١٩٢٣ ميلادية .

إنجاز مشروع الخط الحديد الذي يربط «برلين» بـ «الكويت» وقد تقرر أخيراً جعل نهايته بغداد ، حسماً للنزاع الذي قام حوله ، فلا يحول الأسطول البريطاني دون اتصالها بالبلاد العثمانية براً .

وفي منتصف أيلول سنة ١٩١٤ م ، ظهر لوزارة الخارجية البريطانية ، وللسلطات العسكرية والسياسية ، وكذلك لرئاسة أركان الجيش الانبراطوري ، وجوب تحذير حكومة الهند من خطورة موقف تركية حيال انكلترة ، وضرورة الركون إلى تدابير الحيطة والحذر ، وإن كانت آراؤ ها على جانب من الوجاهة والأهمية ، فلم يسع الحكومة المذكورة غير الإقرار بواقع الحال «ففي أوائل شهر تشرين الأول عام ١٩١٤ صدرت الأوامر السرية إلى لواء المشاة السادس عشر من الفرقة السادسة ـ وهي فرقة پونه ـ بالإقلاع من بومبي إلى الخليج العربي[١] وكانت هذه الحملة مؤلفة من أربعة أفواج : ثلاثة أفواج من الجنود الهندية ، وفوج من الجنود البريطانية ، ومعها بطريتان من المدفعية الجبلية ، وما يتبعها من خدمات صحية ونقلية وغيرها أي «كان موجودة القوة المذكورة ٩١ ضابطاً و ٩١٨ جندياً بريطانياً ، و ٨٢ ضابطاً و ٣٦٤٠ جندياً هندياً مع ٤٦٠ تابعاً . فبلغت القوة المحاربة ١٧٣ ضابطاً و ٤٥٥٨ جندياً و ١٢ مدفعاً و ١٢٩٠ دابة »[٢] وقد سميت هذه القوة « حملة D » لأنها أنيطت بجنرال ديلامين « وعلاوة على هذا تقرر إرسال القسم الباقي من الفرقة الهندية السادسة من الهند لتقوية القوة « D » في حالة إعلان الحرب على تركية ، على أن تكون الحملة بأجمعها تحت إدارة حكومة الهند »[٣] .

﴿اعلان الحرب على تركية﴾

واتِهمَتْ تركية في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩١٤ م ، وفي ٢٩ منه ، بقصف بارجيتها «برسيلاو» و «غوبن» الموانىء الروسية على البحر الأسود[٤] . وكانت

---

(١) كتاب (خواطر طاوزند) ص ٤١

(٢) كتاب حرب العراق للعميد الركن طه الهاشمي ص ٢٨

(٣) كتاب الخطوط الاساسية لحرب العراق للمقدم ر . فنس ص ١٥

(٤) كانت الدولة العثمانية قد تعاقدت مع احدى الشركات البريطانية على بناء باخرتين حربيتين جمعت ثمنهما من التبرّعات العامة فلما اعلنت الحرب ، أوعزت بريطانية الى الشركة المذكورة بعدم تسليم هاتين الباخرتين . وكان :

الأحوال قد تحرجت ، فطلب سفراء دول الحلفاء في الأستانة جوازات سفرهم في ٣٠ من الشهر المذكور ، وغادروا الأراضي العثمانية فوراً . وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من هذه السنة ، أعلنت روسية الحرب على تركية ، وتلتها فرنسة وإنكلترة فأعلنتاها في اليوم الخامس من الشهر المذكور .

وكانت «حملة D» قد وصلت إلى مياه «شط العرب» في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ م . فاحتلت قرية «الفاو» في اليوم السادس من الشهر ، بعد أن أسكتت المدافع التركية في أقل من ساعة ، فغادر الهند في اليوم التاسع منه قائد الفرقة السادسة ، العميد باره ت ، مع هيئة ركنه وبقية الحملة فوصل إلى «شط العرب» في ١٣ ولما فضَّ الأوامر المختومة التي كانت أعطيت إليه يوم سفره ، علم أن هدف قوته «مدينة البصرة» فسار نحوها سيراً حثيثاً ، فاحتلها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ م ، فقبض على القنصل الألماني وحاشيته فيها ، فأرسلهم إلى الهند . فتكون هذه الحملة قد احتلت ميناء العراق الوحيد في مدة أسبوعين ، واستولت على مدينة تبلغ تجارتها السنوية ستة ملايين من الباونات ، وبدَّدت بضربة واحدة أحلام الألمان المبتنية على أن تكون لهم مراكز نفوذ واسعة في الشرق الأوسط . ولم تقتصر المنافع التي حققتها هذه الحملة على ما ذكر حسب ، انما استولت على مخزن كبير لسكة حديد برلين بغداد ـ البصرة كان الألمان قد ادّخروا فيه كميات كبيرة من قضبان الحديد ، فاستفاد الانكليز منها في مدّ خطين للقطار يربط أحدهما البصرة ببغداد عن طريق الفرات والكوت ويربط الثاني البصرة بالعمارة .

وكان سير برسي كوكس «المعتمد السامي البريطاني في العراق بعدئذ» قد ألحق بحملة ديـلامين كمستشار سياسي في الحملة ، فأبرق إلى نائب الملك في الهند ، وإلى القائد العام فيها ، يخبرهما بهذا الفتح ، ويعرض عليهما فكرة التقدم نحو «بغداد» قائلا : كيف يمكننا أن نتقاعس عن الاستيلاء على بغداد ؟ . . .» ولما كانت الوصايا الصادرة إلى الحملة تقضي بأن تكون «مدينة البصرة» هدفها ، أبرق نائب الملك في

= طراداان المانيان هما غوبن وبوسلا يمخران عباب البحر المتوسط فأخذ الاسطول البريطاني يطاردهما مطاردة عنيفة حتى اضطرا الى الاحتماء بمضيق الدردنيل تحت سيطرة قلاع المضايق فأعلنت الدولة العثمانية انها ابتاعت هذين الطرادين من الالمان واذا بالساسة الالمان يسرون الى تركية بمهاجمة الموانىء الروسية .

الهند إلى وزير الهند في لندن ، وهو يومئذ أوستن تشمبرلن يقول :

« إن التقدّم نحو بغداد سيكون له دويّ واسع في الشرق الأوسط ، ولا سيما في إيران ، والأفغان ، وعلى حدودنا ، وسيقضي على الأثر السيء الذي تركه عدم نجاحنا في الدردنيل . إنه سيعزل الأحزاب الموالية للألمان في إيران ، وربما ينشر الهدوء في تلك المملكة ، وسيحبط التصاميم الألمانية المعدة لإثارة الأفغان والقبائل - التي على حدود الهند الغربية - وفي الوقت نفسه سيكون الدويّ بعيد الاثر في البلاد العربية كافة ، أما في الهند فإن التأثير سيكون حسناً ولا ريب»[1]

وقد أكد رئيس أركان الحرب الهندي رأي نائب الملك في الهند ، وأضاف إليه قائلا :

«إن امتلاك بغداد يحرم الترك قاعدة تجمع حسنة الإعداد ، ويجعلنا في وضع يساعده على صدهم إذا انحدروا مع الرافدين من آسية الصغرى ، أو من سورية . وسيحرمهم أيضاً الاستفادة من البواخر والعدد ومراكز التموين ، ويعلي سمعتنا» [2]

وقد أخذت حكومة الهند في الوقت نفسه توالي إرسال النجدات الحربية إلى العراق لتحصين المواقع التي احتلتها «حملة D» من الوجهتين السياسية والعسكرية . ولما كانت مدينة «العمارة» القائمة على دجلة ، ومدينة «الناصرية» القائمة على الفرات ، تؤلفان القاعدة الطبيعية للمثلّث «الناصرية - البصرة - العمارة» ، وكان الاستيلاء على هذا المثلث من الضرورات العسكرية التي تساعد على إكمال تحصين «ولاية البصرة» تقدمت الجيوش البريطانية نحو «العمارة» فاحتلتها في ٣ حزيران سنة ١٩١٥ م ، ونحو «الناصرية» فاحتلتها في ٢٥ تموز من هذه السنة ، بعد معارك دامية جرت في «الشعيبة» و «القرنة» وغيرهما فتم للانكليز بسط السيطرة التامة على «ولاية البصرة» برمتها .

وكانت الحكومة البريطانية على الرغم من إلحاح حملة Dعلى السماح لها بالتقدم نحو بغداد - مترددة في تأييد مثل هذه الخطوة ، كما ان حكومة الهند نفسها كانت في

(١ و ٢) Ireland , P. 65 .

مثل هذا الموقف ، إلا «أن سير الحوادث في الحجاز ، وما صارت إليه الحالة هناك ، شجعت حركة الزحف على بغدا»[1]فأبى الجيش البريطاني أن يكتفي بما احتله ، فزحف على «كوت العمارة واحتلها في ٣٠ أيلول من السنة نفسها . وفي أواخر شهر تشرين الثاني كانت رحى الحرب تدور بفظاعة في جوار «سلمان باك» على مسيرة ٣٠ كيلومتراً من بغداد جنوباً . وشاء الله أن ترجح كفة الجيش العثماني على كفة غريمه الجيش البريطاني ، بما وصل إليه من المعونة والإمداد ، فاستطاع أن يضربه ضربة قاصمة اضطرته للرجوع إلى «الكوت» وضرب عليه حصاراً شديداً استمر من ٣ كانون الأول سنة ١٩١٥ م ، إلى آخر يوم من نيسان عام ١٩١٦ م . ولقد عجزت القوات البريطانية المحصورة من درء ذلك الحصار عنها . وبعد أن أخفقت جميع المحاولات التي بذلتها القيادة العليا في الهند لمساعدة القوات المذكورة ، ومنها إرسال بعثة سرية لإغراء بعض الترك بالمال الجزيل[2]اضطر جنرال طاوزند Tawnshend «قائد القوات المحصورة في الكوت» أن يستسلم للجيش العثماني في ٢٩ نيسان ، فكان ذلك أعظم فوز للترك إذ بلغ عدد الأسرى «١٣,٣٠٩» بين ضابط ، وجندي ، وكان لذلك أسوأ وقع في صفوف الحلفاء في شتى ميادينهم الحربية .

﴿ بين مدرستي الهند والقاهرة ﴾

كان فريق المدرسة البريطانية الهندية قد انتصر على علته فريق المدرسة البريطانية ـ المصرية ، في دعايته وأساليبه « ولكن الخيبة التي لاقتها حملة العراق في « كوت العمارة » وانخذال الانكليز في واقعة غاليبولي ، رجحا كفة فريق القاهرة . . . وكان مما ساعد على رجحان كفته أيضاً ، عجز ابن سعود عن إسعاف الحملة البريطانية في العراق ، وتقلص نفوذه في الجزيرة »[3] ولا سيما حين اشتدت بهم

---

(1) Foster, H.A. the Making of Modern Iraq London 1935

(٢) لما اشتد الحصار بجنرال طاوزند ، اقترح على حكومته في ٢٣ نيسان ١٩١٦ أن تشتري حرية جيشها المحصور بمبلغ مليوني باون تقدمها رشوة للقادة الترك وقد صادقت وزارة الحرب البريطانية على هذا الاقتراح ولكن الترك رفضوه بكل آباء .

ـ آيرلند ص ٤١ ـ

(٣) كتاب على طريق الهند ص ٣٢١ من الطبعة الثانية .

الحاجة الى مؤازرته عام ١٩١٥م ، تلك المؤازرة التي قدم إليه في سبيل تحقيقها أضعاف ما طلبه الشريف حسين أو قبضه مما حمل السلطات البريطانية على أن تتجه في مفاوضاتها مع شريف مكة[1] .

وقد اشتدّ ساعد الفريق المذكور أيضاً « بظهور كولونيل لورنس ، ومس بل ، واستطاعتهما إلفات نظر الرأي العام الانكليزي ، والاستفادة من كل فرصة لحمل الساسة البريطانيين على قبول وجهة نظرهما[2] » ولكن ذلك لم يحل دون المضي في سياسة التبسط والتوسع في العراق[3] ، فقد شعر الانكليز أن من المحتمل أن يتقدم الجيش الروسي نحو بغداد ويحتلها ، فاستقر رأيهم على احتلالها قبله لأغراض سياسية وعسكرية ، فبدأ جنرال مود MAUDE يغالب العوائق ويهاجم مواضع الترك بقرب « إمام محمد » بجوار « الكوت » في ٩ كانون الثاني سنة ١٩١٧ م . فانسحب الجيش التركي إلى « العزيزية » بعد معارك دامية . وفي ٢٨ شباط كانوا في « سلمان باك » وفي مساء ١٠ آذار اضطروا إلى إخلاء بغداد فاحتلها الجيش البريطاني في صبيحة اليوم التالي الأحد ١١ آذار ١٩١٧م ، فأدى احتلالها إلى وضع حد فاصل بين عهد الترك وعهد الانكليز ، والى ربط القضية العراقية بالحكومة البريطانية ربطاً عسكرياً ، وفصلها عن الاستانة فصلا حربياً نهائياً . وفي ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨ م . كان الجيش البريطاني يهدِّد مدينة «الموصل» بالاحتلال، حين أعلنت هدنة موندروس MUNDROS التي خرج الترك بموجبها من الحرب، وألقوا السلاح، فتقرر أن يشغلها شغلا عسكرياً مع أن « اتفاقية سايكس ـ بيكو » السرية التي سنشير إليها في الفصل الرابع ، جعلتها للفرنسيين . وهكذا يكون الانكليز قد استولوا على العراق برمته ،

(١) Ireland p . 103 .

(٢) Coke , the arabs place in the sun , p 220 .

(٣) كانت قد جرت معارك طاحنة بين ابن سعود وابن الرشيد . وكان الاول يظاهر الانكليز على حين كان الثاني يؤيد العثمانيين . فندبت حكومة الهند كبتن شكسبير الخبير بالشؤون العربية ليساعد ابن سعود في معاركه ، وليقاوم فكرة الجامعة الإسلامية في الوقت نفسه . فجاء شكسبير إلى الرياض في أوائل سنة ١٩١٣ م . ولكنه قتل في معركة (جرب) حينما كان يوجه المدفعية وقد ذكر فلبي أن مقتل هذا الكبتن البريطاني غير مجرى التاريخ فلو عاش لإكمال العمل الذي كان خلق له ، لكان من المشكوك فيه جداً أن نسمع بذكر حملات لورنس في الغرب . أو بظهور الملك حسين في الميدان . Philby in Arabia

ولكن تقدمهم فيه كان بطيئاً بالقياس الى تفوقهم العسكري ، وفقدان الأسلحة لدى خصومهم العثمانيين . فقد بلغت الضحايا البريطانية في حملة ما بين النهرين وحدها مئة ألف رجل ، أو ما يقارب من مجموع ضحايا الأمريكيين في الحرب »[1] أما نفقات الحملة فقد أربت على المئتي مليون جنيه[2] .

﴿ الاسباب الحقيقية لاحتلال العراق ﴾

جرت العادة ، منذ أقدم الأزمنة ، أن تخضع الحركات العسكرية والأعمال الحربية للأغراض السياسية ومشيئتها ، كيفما أرادت وأنّى اتجهت . فالتعبئة العامة ، واختراق الحدود ، والتصادم المسلح ، ما هي إلا مظهر من مظاهر الأهواء السياسية في كل زمان ومكان .

وما كانت الحملة العسكرية التي جهزتها بريطانية لغزو العراق في ٢ تشرين الأول سنة ١٩١٤ م ، الا نتيجة مذاكرات طويلة ، ومناقشات حادة ، اشترك فيها القادة العسكريون ، والزعماء السياسيون في الهند وفي انكلترة ، وتهيأت فيها عوامل هذا الفتح ، والحدود التي سيشملها والنظم التي سيسار بمقتضاها . . . الخ ، وذلك قبل حادثة سراجيفو « سراي بوسنة عاصمة البوسنة » بمدة .

وفي رأي كثير من الكتاب والبحاث المحققين أن « الأسباب الحقيقية التي حملت بريطانية على احتلال العراق » تكاد تنحصر في العوامل التالية :

١ ـ وضع العراق الجغرافي وخطوطه الجوية

العراق احد الاقطار التي تؤلف « جزيرة العرب » ومهما اختلف الجغرافيون في إدماجه بها ، أو فصله عنها ، فإنه أحد طرفي « الوطن العربي » ونعني به طرفه الشمالي الشرقي . فإيران تحده شرقاً ، وتركية تجاوره شمالاً ، وهو يتحد بالبلاد العربية غرباً وجنوباً ، ولا يكاد يختلف في طبيعة أرضه وبيئته عن « تهامة » و « الحجاز » و « اليمن » كما أن جزءه الشمالي « المعروف بالجزيرة » لا يختلف عن « سهول الشام »

---

(١) كتاب تكوين العراق الحديث لهنري فوستر ص ٨٥ الترجمة العربية لسنة ١٩٤٦ م .

(٢) محاضر البرلمان البريطاني ١٩٢٢ ص ١٥٤٦ .

و « صحراء سينا » . وكما ينمو النخل في العراق بكثرة فائقة ، فإنه ينمو في « تهامة » و « الحجاز » وفي « وديان حضرموت » . فيتضح من ذلك أن فصل العراق عن « الجزيرة العربية » ليس بالأمر الصحيح .

وفي العراق جميع الأوصاف الجغرافية التي تغري القويّ للاستيلاء عليه . ففي شماليه مناطق جبلية ذات تلول مرتفعة تكسو ذراها الثلوج ، وتكتنفها الغابات ، وتمر بها أودية ضيقة تجري فيها المياه بسرعة . وتكمن في هذه المناطق معادن ثمينة ، وتنمو حاصلات قيمة ، وتتكوَّن مراع حسنة . وفي جنوبيه أراض سهلة رسوبية ، تشقها أنهار ، ونهيرات ، ووديان ، تزينها تربة خصبة ، وأراض صالحة لزرع أنواع الحبوب المعاشية ، وهي الى ذلك ذات أهوار واسعة تكثر فيها الأسماك والاطيار ، وتصلح لزرع مقادير كبيرة من الرز . فيتضح من ذلك ، ومن صلة العراق ببلاد العرب ، أن لا بد لكل دولة تمر بواخرها بسواحل « البحر المتوسط » من وضع يدها عليه ، أو تنشب بعض أظفارها في جسمه ، وذلك لكي تستطيع أن تمسك طرفي « الوطن العربي » بكلابتين تكون إحداهما في العراق ، والثاني في « جبل طارق » ولما كان العراق إحدى الطرق الرئيسية التي يهم انكلترة السيطرة عليها لحماية الهند ، وأنه ليس في الشرق موقع حربي كالعراق تستطيع بريطانية أن تستعين به على تعبئة الجيوش من الهند بطريق الخليج العربي ، ومن أوربة بطريق الخط الحديدي . لذلك كله كان أول العوامل التي أدّت الى احتلال العراق من قبلها .

ثم إن العالم يتجه اليوم الى استخدام الطائرات ، كواسطة من أسرع وسائل النقل وأوسعها ، وسيكون لهذه الواسطة شأن عظيم في التجارة يفوق شأنها في الحرب . فإذا كانت الطائرات تستخدم في زمن الحرب في رمي القنابل ومعرفة اتجاه العدو وتموين القوات المحصورة ونقل الجنود إلى ميادين القتال ، وإقصاء المرضى والجرحى عن مواضع الخطر ، فإنها ستستخدم في زمن السلم للمقاصد التجارية الواسعة ، ونقل الركاب والبضائع الخفيفة ، إلى نقل البرد . إلخ وستكون للبلاد الواقعة على الطرق الجوية العالمية مطارات واسعة لتأمين مرور وسائل النقل الجوية وتموينها متى تيسرت فيها الأراضي السهلة والمكشوفة. ولما كان العراق في ملتقى القارات الثلاث ـ أوربة وآسية وإفريقية ـ وكانت أرضه منبسطة ، وسهوله مكشوفة ،

وكان للانكليز عدد كبير من الطائرات ، ولهم في هذه القارات مصالح تجارية وسياسية واسعة ، أصبح العراق قبلة أنظارهم لتأمين الخطوط الجوية للمواصلات المذكورة فجعلوه بعد احتلالهم إياه مقراً للدفاع الجوي في الشرق الادنى .

٢ء - نفط العراق

كانت المصالح البريطانية في العراق حتى نهاية القرن التاسع عشر للميلاد، مقتصرة على حماية طريق الهند . وكان لورد فيشر الذي تولى إمارة الملاحة البريطانية عام ١٩٠٤ م ، (قد تنبأ منذ سنة ١٨٨٠ بإمكان الاستغناء عن الفحم بالنفط في مواقد الاسطول . وقد ذكر العالم الكيمائي اللورد مولتن : أن اللورد فيشر هو الذي نبّهه الى أهمية النفط كمادة تصلح للوقود ، وذلك سنة ١٨٨٢ بعد اطلاق الاسطول الانكليزي القنابل على الاسكندرية ، وقال ان استخدام النفط يوفّر على الاسطول نصف القيمة التي ينفقها على الفحم[١]) ا هـ .

ولما بدأت قنابل الحرب العالمية الأولى تلعلع سنة ١٩١٤ م ، كان قد اتضح لجميع الدول التي اكتوت بنارها ، أن النفط سيكون من أهم أنواع الوقود ، ليس في الصناعات وحدها ، بل في تسيير أدوات القتال الميكانيكية الحديثة : كالسفن ، والطائرات ، والقطر ، والدبابات ، ونحوها ، وأن في الإمكان أيضاً استعماله في توليد الدخان لحجب السفن الماخرة عباب المحيطات عن أعين الاعداء . لهذا صارت كل دولة تسعى لتستحوذ على اكبر كمية منه .

ولما كانت في العراق آبار نفط غزيرة ، أشار إليها الجيولوجيون منذ منتصف القرن التاسع عشر للميلاد[٢] وكان سير ويليم نوكس دارسي قد بحث عن هذا النفط على حدود العراق الشرقية ، ونال امتيازاً لاستنباطه في الاراضي الإيرانية سنة ١٩٠١ م، وكانت الشركات البريطانية تسعى للسيطرة على حقول النفط العالمية ، أصبح العراق مطمح أنظار الانكليز للاستيلاء على نفطه ، وتغذية أسطولهم في المحيط

---

(١) يوسف يزبك في كتابه «النفط مستعبد الشعوب» ص ٤٠ من الطبعة الاولى .

(٢) اجرى تنقيبات جيولوجية في حقول النفط العراقية كل من مايلر في سنة ١٨٧٤ م ورايخ في سنة ١٨٣٦ م ودارسي في عام ١٨٩٩ م .

الهندي والبحر المتوسط منه ، كما كان مهبط الأقوام الطامحة إلى خصوبة أرضه وجودة غلاله وكثرتها .

جاءته حوت البحر ظامئة له ... أو ما كفاها بحرها العجاج
قد شبّ فيها نفطنا ناراً فهل ... يطفي لظاها ماؤنا الثجاج[1]

أما ما فعله النفط في الحرب المذكورة ، فهاك ثلاثة أقوال من عشرات مثلها للمسؤولين عن إدارة الحرب :

١ء ـ قول الوزير الانكليزي لورد كرزن ، وقد رأس مؤتمر النفط الذي عقده الحلفاء في لندن في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ م ، في خطبة له :

« أجل لقد كانت مواد النفط متساوية في أهميتها الحيوية في سنوات النضال ، وسيأتي يوم يقال فيه إن الحلفاء طفوا إلى النصر على بحرٍ من النفط » ا هـ .

٢ء ـ قول هنري بيرانجه ممثل الحكومة الفرنسية في مؤتمر النفط الذي عقده الحلفاء في روما عاصمة إيطاليا في أول تشرين الأول سنة ١٩١٨ م ، في خطبةٍ له :

« ولقد كان النفط في الحرب كدماء لها ، وما كان الإنتصار الذي نلناه ليتم لولا دم آخر هو دم الأرض الذي نسميه بالنفط » ا هـ .

٣ء ـ قول المشير الالماني لودندروف في مذكراته :

« لو لم يكن النفط في حوزة الحلفاء لما نالوا الانتصار » . وقوله :

« افتقارنا إلى النفط بمختلف مواده ، كان من أشد العوامل في خسراننا الحرب » ا هـ .

٣ء ـ خصوبة أرض العراق وتبادله التجاري

الجزر البريطانية بلاد صناعية تبلغ مساحتها ١,٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع[2] يقطنها زهاء ـ ٤٥ ـ مليون نسمة فهي تحتاج إلى أسواق خارجية لتصريف البضائع التي تنتجها معاملها ، وإلى بلاد زراعية تستورد منها موادها الغذائية لإعاشة سكانها ، وإلى مواد أولية لتشغيل صناعاتها ، وإلى أقطار تستثمر فيها رؤوس أموالها الفائضة . ولم يزل العراق قطراً زراعياً معروفاً بخصب تربته ، وغزراة مائه ، ووفرة غلاله ، حتى قال فيه

(١) البيتان للسيد أحمد الصافي النجفي الشاعر المعروف . (٢) الجغرافية العمومية لمستر ر . ز . اسمذارد ص ٢٩٩ .

هيرودوتس أبو التاريخ :

« وتنمو عندهم الزروع جداً حتى لا تضاهيها أرض مخصبة بكل أقطار الدنيا ، فإن الحبوب تعطي مئتي ضعف ؛ وعند الإقبال تعطي أكثر من ثلاث مئة ضعف[1] .

لذلك اتجهت أنظار الانكليز الى استيراد قسم من موادهم المعاشية من غلال العراق ، وكانت الحكومة العثمانية قد استدعت عام ١٩٠٩ م ، المهندس البريطاني سير وليم ويلكوكس ، ليدرس مشاريع العراق للري ، فذكر في تقريره الذي رفعه في نهاية نيسان سنة ١٩١١ م .

« وإذا ما ضبطت فيضانات الفرات ودجلة ضبطاً حقيقياً ، فستبلغ دلتا النهرين درجة من الخصوبة لم يسجل التاريخ نظيرها ، وسترى الناس يأتون من المشرق والمغرب ويجعلون من سهل شنعار منافساً لأرض مصر . . . وستغرس جنة عدن مرة أخرى »[2] .

ثم إن العراق قطر لا يزال يفتقر إلى أحقر الصناعات شأناً ، وإلى أقل البضائع الأجنبية قيمة ، وإن في الإمكان تشغيل رؤوس أموال كبيرة للأجانب فيه ، تدر على أصحابها أرباحاً جزيلة ، قد تفوق الأرباح التي يحصلون عليها في ميادين الاستثمار الأخرى ، وقد تنبهت انكلترة الى ذلك فأسست - شركة الهند الشرقية - البريطانية - مركزاً لها في البصرة منذ عام ١٦٤٥م ، كما أسست فيه - شركة لنج للملاحة - منذ سنة ١٨٤٠ م ، هذا عدا المصارف الكبرى التي تتعاطى أعمال الصيرفة فيه منذ القرن التاسع عشر للميلاد .

قال الرحالة الدانمركي ، نيبهر ، عند زيارته العراق سنة ١٧٦٦ م :

« للانكليز القسط الأوفر من التجارة بين الشعوب الأوربية ، فإنهم يجلبون جوخاً من أوربة ، وشاشاً رفيعاً من البنكالة ، وكل أنواع الأقمشة من سورات ، ويسكنون البصرة منذ أن اضطروا إلى الخروج من أصفهان . . . ويسكن في بغداد

(١) تاريخ هيرودوتس ص ٩٩ من الترجمة العربية .

(٢) تقرير عن «ري العراق» لسير وليم ويلكوكس ص ١٠ من الترجمة العربية .

أحد مستشاري الانكليز مع بعض كتبته ، وتاجر من الشركة الشرقية التي تعود إلى هذا الشعب »[1] .

وتدل الإحصاءات التي بين أيدينا في الوقت الحاضر على أن الصادرات البريطانية الى العراق بلغت في السنة ١٩٣٥ ـ ٣٦ المالية مبلغاً قدره ٢,٠٥٨,٠٢٥ ديناراً كان معظمها من الأقمشة القطنية والصوفية ، ومن المكائن والعدد الزراعية ، ومن الاصباغ ونحوها مما تنتجه المصانع الانكليزية البحتة . أما ما أصدره العراق الى انكلترة في بحر السنة المذكورة ، فقد بلغ ثمنه ١,١١٩,٧٠٥ من الدنانير ، كان بينه ما قيمته نصف مليون دينار من المواد الغذائية ، أما الباقي فكان من الصوف ، والعفص ، وعرق السوس . . . الخ[2] ولا يدخل النفط في ذلك .

لقد اعتبرت خصوبة أرض العراق ، ووفرة المواد الغذائية الأولية فيه ، وحاجته الى أنواع المنتوجات الأجنبية ، من أهم العوامل التي استهوت انكلترة فأغرتها على احتلاله . ولولا الوضع المرتبك الذي ساد العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وعدم الاستقرار السياسي فيه ، لوجدنا مشاريع عمرانية واقتصادية كبرى ، برؤوس أموال إنكليزية صرفة ، تقلب أرض الرافدين رأساً على عقب ، وتجعلها كما كانت ، مخزناً عالمياً للحبوب ، وميداناً واسعاً لاستثمار رؤوس الأموال ، فيصدر ما يكفي لإعاشة ثلث سكان جزرها بثمن زهيد ، ووسائل نقل ميسورة . على أن عدد الشركات الانكليزية التي تستثمر أموالها في العراق في الوقت الحاضر ليس بقليل .

٤ ـ العامل التاريخي

لا نعلم هل ان كتاب ـ ألف ليلة وليلة ـ الذي وضع في عهود مختلفة ليشيد بذكر العباسيين ، ويغري العالم برخاء العراق وعظمته ، في وقت مضى وانقضى ، يمثل حقيقة من الحقائق التاريخية الناصعة ، أم هو مجموعة أقاصيص اختلطت فيها الحقيقة بالخيال ، واندست الأسطورة بين التاريخ ؟ ولكن إن ما نعلمه على وجه التحقيق هو أن هذا الكتاب كان خير دعاية للعراق في مختلف الأزمان ، وفي معظم أنحاء الدنيا .

---

(١) نقلها يوسف غنيمة في كتابه تجارة العراق قديماً وحديثاً ص ٧٥ ـ ٧٦ عن رحلة نيبهر الفرنسية .

(٢) المجموعة الإحصائية السنوية لمديرية التجارة العراقية للسنوات ١٩٢٩/١٩٣٦ ص ١٢٣ .

حتى إننا لا نزال نرى الغربيين لا يعرفون العراق إلا إذا قرن بذكر ـ ألف ليلة وليلة ـ هذا إلى أن العراق كان مهد الحضارة البابلية ، ومهبط الأقوام الآشورية التي طبقت شهرتها الخافقين ، ولا يمكن أن تمحى من الأذهان .

وما كان الانكليز ليجهلوا استغلال جميع هذه الأوهام والأحلام في الأذهان ، فيستفيدوا منها في توجيه نظر الرأي العام في بريطانية الى هذه البلاد، وحمله على البذل بسخاء في سبيل السيطرة عليها . فإذا أضفنا إلى ذلك كله وجود المراقد المقدسة في العراق ، وهي التي يقصدها في كل سنة عشرات ألوف من المسلمين المشمولين بالرعاية البريطانية ، علمنا أن الانكليز لم يهملوا مثل هذه البلاد المقدسة في نظر عدد غير قليل من المسلمين ، ولا سيما النجف ، وكربلاء، والكاظمية ، وبغداد ، والأعظمية ، وسامراء، مع ما فيها من الخزائن الثمينة والأحجار الكريمة ، فتوجه أنظار المسلمين في الهند وفي سائر البلاد التي تهيمن عليها .

كلمة الختام

ولقد كان الاحتلال البريطاني للعراق في ظروفه الدقيقة ، وأوقاته الحرجة ، مدعاة للدهشة والاستغراب لدى الخبراء العسكريين . فلم يكن العراق جبهة رئيسية ، ولا كان يستحق أن يكون جبهة ثانوية . وفي الوقت الذي كانت الجيوش البريطانية والفرنسية تتراجع في الجبهة الغربية ، والجيوش الروسية تتحطم على صخرة « تانبرغ » كانت حكومة الهند ترسل الحملة تلو الحملة الى « العراق » حتى بلغ جيشها فيه أكثر من ربع مليون نسمة ، في حين أنها كانت في أمس الحاجة الى كل بندقية من بنادقها في الميدان الغربي الرئيسي .

نعم كان الغرض من إرسال « حملة D » إلى فم الخليج العربي في الثاني من شهر تشرين الأول ١٩١٤م « تحقيق غاية سياسية صريحة في منطقة محدودة وحماية نقطة مهمة من الوجهة السوقية . . . فأصبحت المطامع السياسية غير محدودة ، وبات هدف الحرب بغداد »[١] .

ولولا دخول أمريكا الحرب في أواخر مراحلها ، وإنهائها في صالح الحلفاء ،

(١) كتاب الخطوط الاساسية لحرب العراق ص ١٢٣

لعدت الحملة من الأغلاط العسكرية التي ارتكبها الساسة البريطانيون في القرن العشرين .

أما مسوّغات الاحتلال الرسمية فكانت :

١ء - اتفاقيات الاستانة المعقودة بين بريطانية وفرنسة وروسية في ١٨ آذار سنة ١٩١٥ حول الاستانة ، والمضايق ، وإيران .

٢ء - ميثاق لندن الذي وقعته كل من انكلترة وفرنسة وإيطالية في ٢٦ نيسان ١٩١٥م ، لقاء انضمامها الى جبهة الحلفاء ضد الالمان .

٣ء - مراسلات الحسين - مكماهون حول مستقبل الأجزاء العربية في الانبراطورية العثمانية (آب ١٩١٤ - كانون الثاني ١٩١٦) .

٤ء - اتفاقية سايكس بيكو السرية ، المعقودة بين انكلترة وفرنسة بخصوص تقسيم سورية والعراق بينهما .

وفي ص ١١ من التقرير الرسمي الذي رفعته القيادة المشتركة للقوات البريطانية في العراق وإيران عن حرب ١٩٣٩/١٩٤٦ حقيقة مرة لا بد من إثباتها في ختام هذا الفصل وهي :

« لا يسوغ لمن عنده ذرة من الفطنة أن يدعي أن بريطانية قبلت المسؤولية في العراق حباً لمصلحة الغير حسب ، إذ سبق أن أعلن أن لبريطانية في الشرق الأوسط مصلحة دائمة ورئيسة ، بل ان لها هدفاً أساسياً ضحت في سبيله أرواحاً كثيرة خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ م . ويقوم هذا المبدأ على أساس عدم فسح المجال لأية دولة معادية بتهديد المواصلات الانبراطورية . هذا إلى أن لبريطانية منافع اقتصادية واسعة جداً أهمها حقول النفط في كركوك ، وقد اعترف العراق بهذه المنافع بصورة عامة »(1) .

---

(1) J - Paiforce , The official story of the Persia and Iraq Command 1914 - 1946 London 1948

الفصل الرّابع

نظام الانتداب
وكيف فُرض على العراق؟

﴿ سياسة الاستعمار ﴾

لما اندلع لهيب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ م ؛ كان من مظاهر الحلفاء لتسويغ توجيه العطف من العالم على قضيتهم ، انهم إنما يحاربون لرفع الظلم ، وتحرير الشعوب المضطهدة من نير السيطرة التي فرضها أعداؤهم عليها ، فأكثروا من الوعود المعسولة للشعوب المظلومة ليستروا بها الشبهات التي كانت تحوم حول نياتهم ، حتى استطاعوا أن يجندوا أبناء البلاد التي تحت نفوذهم ليقاتلوا في صفوفهم . ولم يكن مأمولا أن يحارب أبناء المستعمرات وأبناء الأمم المتحالفة مع الحلفاء ، في سبيل إبقاء الرق الاجماعي ، وإنما حاربوا في صفوفهم أملا في الحرية والظفر بالاستقلال .

لا ينكر أن من أهم أسباب الحروب بين الدول الكبرى ، التنازع الاستعماري . فقد أتاح الزمن لبعض الدول أن تستولي على أراض شاسعة من الكرة الأرضية ، وأن تستغلّ مواردها ، وتستخدم شعوبها كما تشاء وتريد ، فأصبح منها غني وفقير ، وحال الاستعمار دون التبادل الاقتصادي بين شعوب البلاد المستعمَرة والدول الأخرى ، إذ اعتبرت الدول القوية المستعمِرة ، البلاد الخاضعة لاستعمارها ، أجزاء تابعةً لها تستغلها كما تشاء ، وتحرم التبادل الاقتصادي بينها وبين من تشاء ، وتتحكم في شعوب أبناء المستعمرات ، وتستغلهم ، محتجة بالقاعدة القديمة البالية « قاعدة حق الفتح » فكان من المنتظر أن تزال ، استناداً إلى تصريحات الحلفاء أهم أسباب الحروب بزوال « قاعدة حق الفتح » ورعاية المستعمرات بمنح شعوبها « حق تقرير مصيرهم » . وكان من المتوقع أن لا يضاف إلى الأسباب المؤدية إلى الحروب بين الدول القوية

أسباب أخرى ، وألا تضاف مستعمرات جديدة إلى مستعمرات الدول المنتصرة .

وكان ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، قد دفع بلاده إلى تأييد الحلفاء إيماناً بعدالة قضيتهم . وكان يعتقد أن الحلفاء مخلصون بوعودهم ، حريصون على تجنب بواعث الحرب وإلحاق بلاد جديدة[1] واضطهاد شعوبها ، ومنع حق تقريرهم ، فأصدر تصريحاته الاربعة عشر في ٤ تموز سنة ١٩١٨ بقلب سليم ونية خالصة . ولم يدر في خلده أن « نظام الانتداب الذي سنبحث عنه فيما يلي ، سيكون وسيلة مقنعة لنوع من السيطرة التي يفرضها القوي على الضعيف ، أو أنه عبارة عن شكل جديد من أشكال الاستغلال الاستعماري .

﴿ تعاون العرب مع الحلفاء ﴾

لما أضاع العرب استقلالهم ، قبل عدة قرون ، كان بعض بلادهم من نصيب الامبراطورية العثمانية . أما البعض الآخر فاستولت عليه الدول الأوربية ، وعاملته معاملة مستعمرات ، إلا أن هذا لم يقضِ على فكرة الاستقلال الراسخة في أذهان العرب . فلما اعلنت الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م) فطن العرب المندمجون في الانبراطورية المذكورة لمستقبلهم المظلم ، من جراء السلوك المنكر الذي سلكه « حزب الاتحاد والترقي » فكانوا من جملة الامم التي تعاونت مع الحلفاء على أمل الفوز باستقلال بلادهم ووحدتها ، فحاربوا الدولة العثمانية المسلمة في صفوفهم ، وهم مثلها مسلمون ، لا لاستبدال العثمانيين بسيطرة دولة أجنبية أخرى ، بل اطمئناناً إلى صدق وعود الحلفاء ، ودعوتهم للتحرر .

كان لورد كتشنر القنصل البريطاني العام في مصر ، قد اتصل بالأمير عبد الله ثاني أنجال الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، أثناء مروره بالقاهرة قبل الحرب العالمية الاولى ، وعرض عليه هذه الكلمات « إذا حدث أي حادث تحتاج فيه إلى أي

---

(١) تسوية جميع المطالب من أجل المستعمرات بصورة حرة صريحة بعيدة كل البعد عن التحيز ، تسوية تعترف اعترافاً دقيقاً بالمبدأ القائل بلزوم أخذ مصالح السكان ، الذين يهمهم الأمر ، بنظر الاعتبار إلى جانب المطالب العادلة التي تطالب بها الحكومة التي ستقرر ملكية المستعمرات باسمها ، وذلك عند حسم جميع المشاكل المتعلقة بالسيادة . ا هـ ـ الشرط الخامس من شروط ولسن الاربعة عشر ـ

خدمة أقدّمها ، فإني مستعد »[1] فلما شب أوار الحرب في منتصف عام ١٩١٤ م ، أوفد الشريف نجله الموما إليه إلى القاهرة ليفاتح القنصل المذكور باستعداده للتعاون مع الحلفاء في سبيل تحرير العرب ، وتحقيق أمانيهم ، فلم يلق الالتفات المأمول فعاد إلى أبيه . فلما كانت سنة ١٩١٥ م ، تبدل الوضع الحربي ، فشعرت انكلتره بحاجة ماسة لضم العرب إلى صفوف الحلفاء ، والتحالف معهم ، فاستأنفت المفاوضات إذ أبرقت دائرة الاستخبارات البريطانية في القاهرة إلى حكومة لندن بأن الأمر قد دبّر مع شريف مكة ، فأصدرت هذه أوامرها إلى معتمدها في مصر ، أن يعجل في إدخال هذا الامر دوره التنفيذي . ثم دارت مراسلات بين الشريف حسين وسير هنري مكماهون ، خليفة لورد كتشنر في منصبه ، الأولى في تموز سنة ١٩١٥ م وفيها « وعد الشريف بتقديم المساعدة الحربية للحكومة الانكليزية في مقابل وعد باستقلال بلاد العرب ، بحيث تضم منطقتي مرسين وأطنه شمالا ، وتمتد من خط العرض رقم ٣٧ إلى الحدود الإيرانية . أما الحد الشرقي فيبدأ بالحدود الإيرانية ، وينتهي في خليج البصرة . ويكون المحيط الهندي ، مع استثناء عدن ، حدها الجنوبي . ويكون البحر الأحمر والبحر المتوسط لغاية مرسين الحد الغربي للمملكة »[2] فما كادت فرنسة تحيط علما بهذه المراسلات ، حتى قلقت واضطربت لمصيرها في الشرق[3] فعادت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى الأساليب الاستعمارية القديمة ، فعقدتا اتفاقية سرية في ١٥ - ١٧ مايس ١٩١٦ م « لتنظيم الأوضاع المقبلة في شرق البحر المتوسط بين الانكليز والفرنسيين ، وتثبيت السياسة البريطانية المقبلة في الأمور التي قد تنشأ من تفسير مراسلات الحسين - مكماهون ، وما يتعارض منها في هذه الاتفاقية »[4] وقد وقّع هذه الاتفاقية كل من سير سايكس باسم الحكومة البريطانية ، ومسيو جورج بيكو ، باسم الحكومة الفرنسية ، فسميت « اتفاقية سايكس - بيكو » ونصت على تجزئة البلاد

---

(١) الامير عبد الله في كتابه «مذكراتي» ص ٧٣ من الطبعة الأولى .

(٢) جريدة الطان الفرنسية الصادرة في ١٨ أيلول سنة ١٩١٩ م نقلها جمال باشا في مذكراته ص ٣٦٢ .

(٣) ان لنا في لبنان وسورية مصالح تقليدية نحن عازمون على جعلها محترمة من الغير . ولقد صرحت لنا الحكومة الانكليزية بلهجة قاطعة أن ليس في تينك المقاطعتين أية نية أو تصميم أو أمان سياسية من أي نوع كان ..

من تصريح لوزير خارجية فرنسة في ١٩١٢ م رواه لوكه (ص ١٨٣) عن كتاب سورية الغد

(٤) Ph . W . Ireland, A study in political dilovopment, p. 69

العربية التي تفانى الشريف حسين في سبيل وحدتها الى المناطق الخمس التالية :

١ء ـ المنطقة الحمراء : تكون تحت إدارة الحكومة البريطانية المباشرة ، وتشمل ولايتي البصرة وبغداد من العراق ، وثغري حيفا وعكا من سوريا الجنوبية .

٢ء ـ المنطقة الزرقاء : تكون تحت إدارة الحكومة الفرنسية المباشرة ، وتشمل كليكية وجزءاً من الأنضول وقطعة من سوريا الغربية .

٣ء ـ منطقة «A» : تكون جزءاً من دولة عربية تشكل تحت الحماية الفرنسية ، وتشمل ولايات دمشق والشام وحلب والموصل ، فيكون لفرنسة حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها .

٤ء ـ منطقة «B» : تكون جزءاً من دولة عربية تشكل تحت الحماية الانكليزية ، وتشمل الأراضي الواقعة بين فلسطين والعراق المسماة « شرق الأردن » فيكون لبريطانية حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية ، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها .

٥ء ـ المنطقة السمراء : تكون تحت إدارة دولية وتشمل القسم الجنوبي من سورية : أي فلسطين . على أن تستشار روسية في نوع هذه الإدارة ، ويتفق عليها مع باقي الحلفاء والشريف حسين .

أي « ان انكلتره كانت تفاوض أمير مكة الشريف حسين حول استقلال البلاد العربية ، في نفس الوقت الذي كانت تفاوض فرنسة حول تقسيم تلك البلاد »[١] وعلى أي حال فقد كانت لبريطانية مصالح في ولاية الموصل[٢] وفي فلسطين لا تقل عن مصالحها في المنطقتين الاولى والرابعة المذكورتين. ففي الاولى مظان النفط الغزير الذي بذل السفير البريطاني حينما كان في الاستانة ، أقصى جهوده لحمل حكومة

---

(١) الاستاذ ساطع الحصري في كتابه يوم ميسلون ص ٤٦

(٢) وجعلني مستر لويد جورج أستنتج شخصياً بأن مسألة الموصل انتهى أمرها ، بالنسبة إلى فرنسة ، وانه لم يبق غير المفاوضة لانجاز معاهدة الصلح مع تركية على أساس تشكيل حكومة عربية واحدة من الموصل وبغداد والبصرة .
من حديث لي . تي ولسن الحاكم الملكي العام في العراق مع لويد جورج في نيسان ١٩١٩ راجع كتابه
Sir Arnold Wilson , a clash of Loyalties Vol. II p. 124

السلطان على منح الإذن بالتحريّ عنه إلى « شركة النفط التركية » وذلك في ٢٨ حزيران ١٩١٤ م ؛ وهي شركة أكثر أسهمها للانكليز ، وفي الثانية حصون منيعة لموقف انكلتره في مصر ، لا يمكنها أن تغض الطرف عنها ، ولكنها تظاهرت بعدم الاكتراث بهذه المصالح ، لئلا تثير مخاوف الروس فيناصبوها العداء جهاراً ، فلما حاول المسيو كلمانصو رئيس وزراء فرانسة أن يقنع المستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانية في كانون الاول ١٩١٨ بالاعتراف باتفاقية سايكس بيكو مجدداً ، طالب الوزير البريطاني بضرورة تعديل هـذه الاتفاقية على أساس الاعتراف بالمصالح البريطانية في الموصل فلم ير الوزير الفرنسي مناصاً من تحقيق هذا الطلب وهكذا أمنت بريطانية شر الغوائل الروسية ، وانتزعت ولاية الموصل من فرنسة في ١٥ أيلول ١٩١٩ لقاء المطالب الآتية :

أ ـ أن تحصل فرنسة على بعض الأسهم في نفط الموصل ، بتعديل اتفاقية ١٧ أيار ١٩١٦ .

ب ـ أن تؤيد انكلتره فرنسة تأييداً مطلقاً عند الاعتراضات الاميركية .

ج ـ إذا قرر نظام الانتداب ، أن تكون دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب واحد هو الانتداب الفرنسي[1] .

ثم ادعت بريطانية انها تريد أن تكافىء اليهود ، الذين استخدموا نفوذهم السياسي والاقتصادي لحمل امريكا على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء ، وكان وزير خارجيتها لورد بلفور ، وجّه رسالة إلى زعيم الصهيونيين لورد روتشيلد في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ م قال فيها :

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان إلى إنشاء وطن قومي بفلسطين للشعب اليهودي ، وإنها ستبذل خير مساعيها لإدراك هذا الغرض . على أن يكون من الجليّ الذي لا لبس فيه ، انه لن يتخذ أي عمل قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين ، أو بوضع اليهود

Temperley, History of the Peace Conference Vol. VI p. 182 (1)

السياسي وحقوقهم التي يتمتعون بها في أي بلد آخر » إ هـ .

فحملت الصهاينة على معارضة وضع فلسطين تحت إدارة دولية ، أو جعل الهيمنة الاخيرة عليها لغير الانكليز ، ففازت بها كما فازت بولاية الموصل من قبل . وقد ظهر بعدئذ أن جورج كلمانصو رئيس وزارة فرنسة الذي تنازل عن ولاية الموصل للويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، كان يجهل اهمية النفط وغزارته في الموصل . كما أن بلفور وزير خارجية بريطانية ، كان يجهل درجة استيعاب فلسطين لليهود ، والخطر الذي سيصيب المصالح البريطانية في المستقبل غير المنظور إذا نفذ هذا الوعد المناقض لاتفاقها السابق مع شريف مكة المكرمة .

﴿ فكرة الانتداب ﴾

لما وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها في اواخر عام ١٩١٨ م ، وجاء عهد توزيع الغنائم الحربية وأسلاب الامم المغلوبة ، وضعت سياسة التوفيق بين « قاعدة حق الفتح» القديمة ، وبين «نظرية تقرير المصير» التي أشارت إليها تصريحات الحلفاء ، موضع البحث والمذاكرة فطال حولها النقاش واحتدم من أجلها الجدال فلم تصل إلى نتيجة ما . ذلك أن الدول الغالبة كانت ترى وجوب اتباع سياسة الضم أو الإلحاق في البلدان التي دخلتها عنوة ، أو احتلتها حرباً ، دون التقيد بتلك الوعود هذا مع أن ولسن رئيس الولايات المتحدة ، قد صرح في شروطه الأربعة عشر ، بوجوب ترك « حق تقرير المصير» للبلدان المختلفة لتختار شعوبها نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها ، ويتفق مع عاداتها وتقاليدها . « وقد زادت الحالة حرجاً بالعهود المقطوعة للعرب ، سواء كان قطعها بحكمة أم بغير حكمة ، وهي العهود المتعلقة بتقرير مصيرهم ، ونيل الاستقلال . وقد أعطيت للعرب عامة وأهل العراق خاصة ، ثم نظر في الامر ونصب العين هذه الاعتبارات المختلفة »[١] .

وأمام هذين الرأين المتضاربين ، وضع رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقية الجنرال جان سمطس ، رسالة موجزة[٢] ارتأى فيها أن تؤلف عصبة أممية تعمل على تجنب

---

(١) سير نيجل داود سن في (العراق أو الدولة الجديدة) ص ٤ مطبعة العرب : القدس

(٢) طبعها عام ١٩١٨ م بعنوان : The League of Nation , a practical Suggestion

الحروب ، وتراعي الحقوق العامة ، وتتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية ، لكي تكون « وديعة مقدسة من ودائع المدنية . . . إلى الأمم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها أو اختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية . . . على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . إن اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول في انتقاء الدولة المنتدبة »[١] .

أي أنه جعل الانتداب اسماً مستعاراً للاستعمار وستاراً له وتركه بيد الدول الاستعمارية اداة للاستغلال الاستعماري تغطي سياسة الضّم التي كرستها اتفاقية سايكس - بيكو السرية [٢] و« الانتداب هو أنفق ما جاءت به سياسة الحرب العظمى ، إذ ما هو إلا حماية مستترة » على حد تعبير الأستاذ ديبـوي عضو المجمع العلمي Institut في باريس[٣] .

وقد لقي هذا الاقتراح قبولاً حسناً من لدن الرئيس ولسن أملاً في إنهاء « قاعدة حق الفتح » وتأمين تنفيذ « نظرية حق تقرير المصير » . كما استحسنته دول الحلفاء المنتصرة على أنه أفضل مخرج من الوضع السياسي الذي تكون في العالم ولعلمها أن سيكون لها الكلمة المسموعة في العصبة المنوي إنشاؤها أو تأسيسها ، فتعمل في البلدان التي احتلّتها أو دخلتها ، ما تريد أن تعمله ، مستترة تحت إشراف عصبة الأمم وتأييدها . وقد استعار الرئيس ولسون ، مشروع جنرال سمطس ، وراح يدعو إليه بكل حرارة وحماس حتى انه طالب بسريانه إلى المستعمرات والجزر المنتزعة من

---

(١) راجع الفقرات الاولى والثانية والرابعة من المادة ٢٢ من «عهد عصبة الأمم» في آخر هذا الفصل .

(٢) نعم لقد اعترف بحقوق العراق والبلاد العربية اسمياً أيام محنة الحلفاء ، غير أن ظروف الحرب كانت غير ظروف المدنة ، وكانت لا تساعد على تأييد ذلك الاعتراف الاسمي ، بالنظر إلى الروح العسكرية المسيطرة وقتئذ ، وهي التي على العكس من ذلك كانت تجنح إلى نبذ ذلك الاعتراف وتنفيذ مبادىء الفتح . غير ان كلمة الاستعمار كانت قد أصبحت ممقوتة في نظر الشعوب الغالبة والمغلوبة ، ومن أجل التوفيق بين الاعتراف الاسمي بحقوق البلدان المنسلخة عن تركية ، وتنفيذ مبادىء الفتح ، ابتدع أسلوب جديدسمي بالانتداب ليستر من جهة حق الفاتح ، ويؤمل من جهة أخرى المغلوب بإمكان الحصول على استقلاله .

من خطاب للملك فيصل الاول في عام ١٩٣١ م

(٣) رواه راشد طباره في كتابه الانتداب وروح السياسة البريطانية ص ١٤ .

ألمانية ، ومنطقة جنوب غربي آسية وجزر المحيط الهادي فلا يقتصر تنفيذه على البلدان والشعوب التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية . حتى روي عنه انه قال فيه « لم يحدث في العالم تقدم أعظم من هذا » لأن فكرة الوصاية ليست هي نهجاً إنسانياً للشعوب المتأخرة فحسب ، بل انها سوف تعمل على تجريد طغاة الاستعمار السياسي والاقتصادي من سلاحهم[١] .

﴿ تنويع الانتداب وتوزيعه ﴾

في أواخر عام ١٩١٨ م « دعيت الدول المنتصرة إلى باريس لوضع شرائط الصلح ، وتسابق إلى العاصمة الجميلة رجالات الشعوب الصغيرة ، والأمم المستضعفة ، يحملون أماني المظلومين ، والمقهورين ، الذين ناموا في سنوات البؤس والشقاء على الوعود المعسولة ، تغذّيهم خيالات الشرف وأحلام الوفاء . ووقف العالم بأسره صامتاً خاشعاً ، يرتقب ما سينطق به رجال الساعة ، ولكن الاقوياء ضعفوا في اقتسام الأرباح ، وكشف الطمع عن حقيقة ما كانوا يسترون . . وأنشأوا مجلساً أعلى من الدول الخمس القوية ـ انكلترة وفرنسة وأمريكا وإيطاليا واليابان ـ ليصدروا المقررات الأخيرة . . ومرّت الأيام ، تعقبها الأسابيع ، ولم يصدر من باريس أمر حاسم ولا عمل خطير . فقد سادت الفوضى وتعاكست المطامع ، وغرق رجال الصلح في محيط من القضايا الطارئة . . وصارت كل دولة تسعى لتحقيق أهدافها ، غير عابئة بالمبادىء السلمية التي بشرت بها قبيل الهدنة »[٢] .

وكانت فكرة توزيع أسلاب الحرب وغنائمها على الدول المنتصرة ، من أهم القضايا التي عالجها مؤتمر الحلفاء الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩١٩ م . فقد « تقدم البريطانيون باقتراح ينص على انه ـ لا يجوز في أية حال من الأحوال أن تعاد إلى ألمانية أية مستعمرة من مستعمراتها ، وكان لهذه اللحظة خطرها الخارق ، لأن المسألة لا تنطوي على مصير جماعات كاملة من الشعوب وحسب ، بل يترتب عليها أن تمنح ألمانية ، أو لا تمنح ، صلحاً مبنياً على التراضي الصحيح ، على

(١) هنري ا . فوستر في كتابه تكوين العراق الحديث ص ١٧٠
(٢) النفط مستعبد الشعوب ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧

نحو ما وعد به ولسن ، وكان قد أعلن معارضته في فكرة ضم الممتلكات ، وكان ذلك واضحاً في الشرط الخامس من الشروط الأربعة عشر التي قبلها البريطانيون وسائر الحلفاء أساساً للصلح ، ولكنه وافق لويد جورج على طلب تجريد ألمانيا من جميع مستعمراتها . . . وبهذا خطا أول خطوة من الخطوات »[1] نحو **الفشل** ، وقد تبنى مجلس الحلفاء الأعلى نظرية الانتداب التي ابتدعها الجنرال سمطس ، فقسمت الانتدابات إلى ثلاثة أنواع (أ) و (ب) و (ج) وجعلت البلدان المنسلخة من الانبراطورية العثمانية من النوع الاول ، والمستعمرات الالمانية في القارة الافريقية من النوع الثاني ، والجزر الالمانية في المحيط الهادي من النوع الثالث ، وبني هذا التقسيم على درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي ووضعه الاقتصادي . . . الخ .

﴿ ظهور الاتفاقية السرية ﴾

كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية ، لطخة سوداء في جبين الاستعمار الاوربي ، كما كان وعد بلفور الذي جاء بعدها ، لأنها تضمنت أحكاماً تخالف الشرط الأول[2] من شروط الرئيس ولسن مخالفة تامة ، كما انها كانت تتعارض مع مراسلات الشريف حسين ـ مكماهون تعارضاً صريحاً ، وقد تمت دون علم الحسين ، بحيث لو أتيح له أن يطلع على بند من بنودها ، أو يسمع بخبرٍ من أخبارها ، لكانت لديه الفرصة الكافية لإنهاء تحالفه مع بريطانية ، والاتفاق مع العثمانيين على تأمين مستقبل العرب مباشرة . فإن هؤلاء أخذوا يتوددون إلى رجالات العرب بعد ثورة الحسين عليهم ، ويعرضون حلولا للقضية العربية تتفق مع آمالهم . ولكن الحسين كان يثق بالانكليز ، ويعتمد على شرف وعودهم في تحقيق هذه الآمال ، فلم يلتفت إلى الحلول التي عرضت عليه من جهة العثمانين أو انتهت اليه ، بل « **بعث بجميع هذه المراسلات إلى المندوب السامي في مصر**»[3] **إمعاناً في إظهار ثقته بالإنكليز**، وعدم

---

(١) مجلة المختار ٤٥/١ من السنة الثانية

(٢) وهذا نصه «التوصل إلى مواثيق صريحة لضمان السلم فلا تبقى معاهدات سرية بين الدول مهما كان شكلها ، بل تستمر الدبلوماسية على العمل بصراحة أمام أنظار الجميع ا هـ

(٣) جورج أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب» ص ٢٨٣ من الترجمة العربية .

صيله إلى غيرهم . أما وعد بلفور فكان إنكاراً علنياً لحرية العرب ، وانتزاعاً قطيعاً لحقوقهم السياسية والتاريخية في أرض آبائهم وأجدادهم ، فلسطين. ولهذا أدى إلى اقتتال مرير بينهم وبين اليهود وسينتهي الأمر الى زوال دولة اسرائيل من الوجود إن عاجلاً وإن آجلاً .

واجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٠ آذار سنة ١٩١٩ م ، في الشقة التي يقيم فيها مستر لويد جورج في باريس ، فرأس الاجتماع مسيو جورج كلمانصو ، وحالا أشار على وزير خارجيته مسيو بيشون ، أن يتكلم فعرض الوزير الفرنسي اتفاقية سايكس - بيكو السرية ، فذعر الرئيس ولسون لهذه المفاجأة ، لانه لم يسمع قبل تلك الجلسة بأن بين حلفائه مثل هذا الاتفاق ، وان انكلتره وفرنسة فرضتا على البلدان التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية حالة من قبل،تخالف المبادىء التي كان يبشر بها،لذلك اعتبر الرئيس هذا العمل مؤامرة على فكرته السلمية،وعلى ما كان يرجوه من إيجاد عصبة الأمم لتوطيد السلم في العالم . غير إنه رفض الاشتراك في هذه المؤامرة ، ورأى أن يتنصل من تبعة هذه المسؤولية المخالفة للوجدان فلما شعر رئيسا الوزارتين : الانكليزية والفرنسية بأن رئيس الولايات المتحدة لا يزال على شيمته ، وانه سيخالفهما في أعمالها كافة ، أبديا رغبتهما في مجاملته ومسايرته حتى يفوزوا بإقرار الاتفاقية السرية المذكورة .

كان جلّ ما يريده الرئيس ولسن تطبيق أهم ركن من أركان الانتداب،الذي اقترحه الجنرال البويري ، فأقره هو وارتضاه الحلفاء ، وهو تحقيق رغبة الشعوب المنسلخة من تركية في مستقبل الحكم الذي تريده لها ، فاقترح أن تؤلف لجنة من عدد متساو من البريطانيين والفرنسيين والامريكيين والإيطاليين ، فتذهب إلى سورية ، وإذا دعت الحاجة فإلى البلاد المجاورة ، لكي تكتشف أماني الشعوب المذكورة ، بغية الوصول إلى تسوية عادلة دائمة ، فقبل اقتراحه ، وتقرر تعيين عضوين اثنين من كل من الدول المذكورة ، وأخذ ولسن على عاتقه تدوين نصوص صلاحيات اللجنة ، فتأجلت الجلسة إلى حين الفراغ من هذه المهمة . » وإذا نادى الرئيس ولسن بحقوق الأمم ، فما ذلك إلا لأن الشعوب كانت مستعبدة ، يسوق الأقوياء الضعفاء لخدمة منافعهم ، كما يسوق الجزّار مواشيه للذبح ، وتطارد الجماعات ، القوية الضعيفة ،

كما تطارد الذئاب النعاج . فتارة باسم الحرية ، وطورا باسم حقوق الإنسان ، ومرة باسم الفتح ، في عهد ألغيت فيه الفتوحات ، ومرات باسم الحماية والوصاية ، ولكنها جميعها أساليب ونماذج للاستعباد »[١] .

وتألفت عصبة الأمم بصورة رسمية في ٢٨ حزيران سنة **١٩١٩** م أي في اليوم الذي أمضيت فيه معاهدة فرساي نفسه « وفي نفس المحل الذي أعلن به انتصار ألمانية ، وتأسيس الانبراطورية الألمانية في ١٠ مايس سنة ١٨٧١ م »[٢] ـ وتلك الايام نداولها بين الناس ـ[٣] صدق الله مولانا العظيم .

واجتمع مجلس الحلفاء الاعلى في ٧ كانون الاول من هذه السنة ، فوزّع المستعمرات الألمانية في القارة الافريقية ، والجزر الالمانية في المحيط الهادي على الحلفاء ، مراعياً بذلك القربى الجغرافية ، وأجل البت في أمر البلدان التي يجب أن يشملها الانتداب من نوع (أ) حتى تنتهي لجنة الاستفتاء من مهمتها في البلدان المنسلخة من الانبراطورية العثمانية[٤] .

﴿ لجنة الاستفتاء وتقريرها ﴾

أتمَّ الرئيس ولسون وضع النصوص النهائية لصلاحيات لجنة الاستفتاء ، المقرر إرسالها إلى سورية ، وعين الكولونيل هنري كينغ ، والمستر تشارلز كراين ، ممثلين عن حكومته الامريكية ، وألحق بهما ثلاثة مشاورين أيضاً ، فحذت بريطانية حذوه فعينت ممثليها ، وترنّحت فرنسة فأبدت مخاوف كثيرة من القيام بهذا العمل الذي سيكشف دون ريب عن معارضة السوريين لفرض سيطرتها عليهم ، ويؤدي ذلك إلى حرمانها

---

(١) «الانتداب وروح السياسة البريطانية» ص ١٦ - ١٧

(٢) أحمد سوسة في رسالته «عصبة الأمم والعراق» ص ٢

(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٠

(٤) كانت المستعمرات الالمانية في افريقية ، والجزر الالمانية في المحيط الهادي ، والممتلكات العثمانية «سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وبلاد العرب» غنائم وافرة فأخذت فرنسة سورية ولبنان ؛ وأخذت بريطانية فلسطين وشرق الاردن والعراق وبلاد العرب ، وحصلت اليابان على الجزر الالمانية في المحيط الهادىء في شمالي خط الاستواء ، وحصلت بريطانية على الجزر الالمانية في المحيط الهادي في جنوبي خط الاستواء وتقاسمت هي وفرنسة المستعمرات الألمانية في افريقية .

من غنيمتها في اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية . والظاهر أن بريطانية خشيت أن تلاقي هذه اللجنة في العراق ، في حالة ذهابها إليه ، ما ستلاقيه في سورية ، فأخذت تتنصل من الاشتراك في مهمتها بطرق مختلفة . أما إيطالية فإنها لم تكترث للموضوع أصلا لعدم وجود مصالح لها في هذه البلدان . أما الرئيس ولسن فقد أصرَّ على إرسال اللجنة ، وإن تألفت من أعضاء أمريكيين فقط ، وهكذا كان فوصلت لجنة كينغ ـ كراين إلى « يافا » في ١٠ حزيران سنة ١٩١٩ م ، وكانت باكورة أعمالها أنها أذاعت البيان التالي :

« إن الشعب الامريكي ليس له مطامع سياسية في أوربة أو الشرق الادنى ، بل يفضل على قدر الامكان تجنب كل علاقة بالمشاكل الاوربية والآسيوية والافريقية ، ويرغب بإخلاص في أن يسود السلام الدائم ، وانه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الادنى » .

«لقد عين مجلس الاربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية لعلاقتها بالوصايات ، فغاية القسم الامريكي الموجود الآن هي الوقوف ، جهد المستطاع ، على أحوال السكان والطبقات ، وعلاقتهم ، ليكون الرئيس ولسن والشعب الامريكي على بينةٍ من الحقائق في كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى ، سواء كان ذلك في مؤتمر الصلح أو في جمعية الامم »[1] .

وشرعت اللجنة في مزاولة أعمالها في جوٍ تكتنفه دسائس الانكليز والفرنسيين ، ورغبة العرب في التحرّر من الطرفين . وبعد أن زارت « ٣٦ » مدينة ، وتلقت أكثر من « ١٨٠٠ » عريضة انتهت مهمتها في ٢١ تموز ، وعادت إلى باريس ، وقدمت تقريرها في ٢٨ آب من هذه السنة وقد جاء فيه :

« إنه مهما كانت الإدارة الاجنبية ، التي يؤتى بها إلى سورية والعراق ، ينبغي أن لا تأتي أبداً باعتبارها دولة مستعمرة بالمعنى القديم المفهوم من كلمة الاستعمار ، بل باعتبارها دولة وصية من قبل عصبة الامم ، شاعرة شعوراً خالصاً بأن وديعتها المقدسة تفرض عليها طلب خير الشعبين : السوري والعراقي ورقيهما ، فلا تصبح

---

(١) أمين سعيد في كتابه «الثورة العربية الكبرى» ص ٤٧ ج ٢

دعوى الحلفاء قصاصة ورق » .

واقترحت أن يطبق نـظام الانتداب من نوع « أ » على سورية وفلسطين والعراق ، على أن يكون لمدة محدودة ، وأن يعامل العراق كوحدة ، وأن تحافظ سورية على وحدتها « أي سوريا ولبنان وفلسطين » فيكون شكل الحكومة في كلا القطرين ملكياً دستورياً ، ويكون الامير فيصل بن الملك حسين ملكاً على سوريا . أما العراق فيختار مليكه بالاستفتاء ، وأن يسار بالقطرين المذكورين نحو الاستقلال بالسرعة التي تسمح بها الأحوال ، وأن يعدل المنهاج الصهيوني المتطرّف الموضوع لفلسطين فلا « يعني جعل فلسطين دولة يهودية .. لأن تسعة أعشار سكان فلسطين تقريباً يرفضون المنهاج الصهيوني رفضاً باتاً » .

وقد ذكرت اللجنة في تقريرها أيضاً : ان الرأي العام في سوريا يستنكر شكل السيادة التي يتضمنها « نظام الانتداب » إلا أنه يميل إلى أن تقدم إليه المساعدة من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، وفي حالة رفض الولايات المذكورة ذلك ، فيكون من جانب الحكومة البريطانية ، ولكنه يرفضها من جانب فرنسا بأي شكل كان « ولكن تقرير هذه اللجنة ظل طي الكتمان إذ لم يسمح الرئيس ولسن بنشره حتى أوائل سنة ١٩٢٣ وذلك مجاملة لفرنسا وبريطانيا العظمى،ويظن انه لم يكن لهذا التقرير أثر مباشر في القرارات التي اتخذت في مؤتمر سان ريمو »[١] بعدئذ فقد أدرك الرئيس ولسن في آخر لحظة : أن امريكا في واد ، وانكلترا وفرنسا في واد آخر . وكانت الولايات المتحدة قد انتصرت في انتخابات الرئاسة ومالت الاكثرية الى سياسة العزلة ونبذ سياسة التمويه والتضليل ، فانسحبت من مجلس الحلفاء الأعلى،ولما كان الشعور في سورية عارماً ضدّ القرار، قرر المؤتمر السوري في الثامن من آذار ١٩٢٠ المناداة بفيصل بن الحسين ملكا على سورية لوضع العالم تجاه الأمر الواقع فردت بريطانية وفرنسة على قرار المؤتمر بان دعتا المجلس الاعلى لعقد اجتماع تبحث فيه هذه التطورات ، فاجتمع المجلس المذكور في سان ريمو في فرنسا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م فتقرر تجزئة سوريا الكبرى إلى ثلاثة أقسام : فلسطين ولبنان وسورية

(١) مجيد خدوري في رسالته «نظام الحكم في العراق» ص ٦

« المصغرة » ، ومنح فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، ومنح بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، دون أن يتقيد برغبة سكان هذه الأقطار في الدولة المنتدبة ، كما صرحت بذلك الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم[١] ودون أن يراعى القربى الجغرافية التي راعاها في توزيع الانتداب من نوع « ب » و « ج » . فيكون هذا المجلس قد أقرّ اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية من جهة ، وهي الاتفاقية التي أنكر الحلفاء وجودها لما أذاع الشيوعيون أمرها[٢] ، وخلع على الاستعمار حلةً جديدة للتوفيق بين مبادئه القديمة ، والمبادىء التي أعلنها الحلفاء في غضون الحرب من جهة أخرى[٣] أي كان مثل الاستعمار والانتداب في فض هذا الخلاف ، كمثل الشاة التي تسلم إلى الذئب ليفترسها في الحالة الأولى ، وتسلم إليه ليرعاها دون أن يفترسها في الحالة الثانية ولهذا ما كادت أسلاك البرق تنقل في ٥ أيار عام ١٩٢٠ م قرارات مؤتمر سان ريمو ، حتى ولدت شعوراً جديداً في العالم العربي ، هو شعور الاحتقار لدول الغرب ، واتهامها بنقض العهود الدولية الصريحة، والخروج على مبادىء العدل والانصاف[٤] فإن وعود الحلفاء إلى العرب كانت قد كتبت بالدم ، وختمت بالحديد ،

---

(١) «وكانت المعاملة التي لقيها العرب في واقع الحال من حلفائهم ، أسوأ من المعاملة التي عومل بها المغلوبون الذين لم يفرض عليهم شيء من الوصاية . وتقاسم الحلفاء بلاد العرب فيا بينهم بمقتضى معاهدات سرية ، ومنحوا أنفسهم انتدابات على هذه الأقاليم ، على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي رفعها زعماء العرب ، وكانت هذه الانتدابات أشد وطأة على العرب من الحكم التركي السابق» .

ـ نوري سعيد في تقريره «استقلال العرب ووحدته» ص ٧ ـ

(٢) بعد أن تسلم الشيوعيون زمام الحكم في روسية في تشرين الأول سنة ١٩١٧ ، نشروا جميع ما كان لدى وزارة الخارجية القيصرية من معاهدات واتفاقات سرية عقدها الحلفاء في غضون حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م ومن ضمنها اتفاقية سايكس ـ بيكو المذكورة . فلما اطلع الملك حسين على هذه الاتفاقية ووجد فيها نقضاً للعهود التي حصل عليها لقاء ثورته على الانبراطورية العثمانية ، أذاعت الحكومة البريطانية « ان الوثائق التي حصل عليها الشيوعيون في وزارة الخارجية في « بتروغراد » لا تكون معاهدة قد عقدت فعلا ، ولكنها تتضمن محاضر لمبادلة وقتية ومحادثات بين بريطانية العظمى وفرنسة وروسية التي حدثت في أوائل أيام الحرب ، وقبل الثورة العربية لغرض تجنب المصاعب في إدارة الحرب ضد تركية » . وكان في هذا التكذيب تضليل صارخ اريد به ستر الشبهات حتى اذا أعقب ذلك نشر وعد بلفور الخاص بفلسطين ، تم اعلان الفضيحة والغدر فثارت ثائرة السوريين السبعة وحصلوا على التصريح الجديد .

(٣) يضاف إلى ذلك ان مجلس الحلفاء خالف ميثاق عصبة الأمم ، لأن تعيين الدولة صاحبة الانتداب من اختصاص مجلس العصبة لا من اختصاص مجلس الحلفاء .

(٤) سلكت السياسة الانكليزية في بلاد العرب ثلاثة مناهج للاستعمار الاول : الالحاق ، والثاني : الحماية ، والثالث : =

فإذا بمقرراتهم الجديدة تشطب عليها بجرة قلم . فلا عجب أن تسوء العلاقات العامة بينهم وبين العرب ، وتؤدي إلى سلسلة من الثورات الدموية في سوريا ، وفلسطين ، وفي العراق بعد زمن قصير . ولا عجب أن يرسل « مستر جون دبليوديفس » سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن في ١٢ أيار ١٩٢٠ م كتاباً إلى وزارة الخارجية البريطانية ندّد فيه بقصة تعيين الانتدابات المتفق عليها في سان ريمو قائلا ان ذلك لا يتفق في أي حالة من الأحوال مع سياسة أمريكا التقليدية في المحافظة على سياسة الباب المفتوح(١) إذ كان هذا النظام سبب كل ما حدث من اضطراب ، وعصيان ، ومقاطعة ، وسوء نية في هذه الأقطار العربية ، ولا زال يهدد السلام فيها(٢) .

يقول الكاتب الامريكي الشهير إرنست هوكنغ في كتابه « روح السياسة العالمية » :

لم تعد الموارد الطبيعية في العالم تعتبر ملكاً لأولئك الذين يشغلونها أو يملكونها ، وإنما هي ملك الذين يحسنون استخدامها على أفضل طريقة . وتنفذ هذه السياسة الاستعمارية الآن بالطرق السلمية كلما وجد إلى ذلك سبيل . لأن البشر أصبح يمقت أساليب التدمير والاضطهاد العلنيين ، كما وأن تطبيقها أمسى متعذراً من دون أن تتسرب أخبارها إلى الصحف . أما التدمير الثقافي الذي يصاحب الاستعمار في سيره فإنه يثير اهتماماً أقل ، ويفيد الغزو غير العنيف من هذا القبيل فائدة ظاهرة بأن يكون لديه مفهوم عن الحق يمكن استخدامه لإعارته السند المطلوب(٣) .

﴿ كيف قابل العراقيون الانتداب ﴾

عهد مجلس الحلفاء الأعلى بالانتداب على العراق إلى بريطانيا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ م ، دون أن يستشير الشعب العراقي في عمله هذا ، كما حتمت ذلك الفقرة

الانتداب ، وجميعها سبل إذا اختلفت في لينها وشدتها ، في مرونتها وصلابتها ، اتفقت في غايتها ، وأوصلتها إلى ضالتها المنشودة . بسط سلطانها وتأييد نفوذها في بلاد إذا امتلكتها كانت بلا ريب درة جديدة في التاج الانبراطوري . كيف بها إذا كان لها في تلك السياسة مآرب أخرى مثل المحافظة على طريق الهند ؟

راشد طبارة ص ٧١

(١) كتاب «تكوين العراق الحديث» ص ١٩٩

(٢) تقرير نوري سعيد ص ٧

(3) Hocking W . E The Spirit of world policies p . 6-7

الرابعة من المادة « ٢٢ » من عهد عصبة الأمم ، ودون أن يتقيد بالوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية في مناسبات مختلفة ، تلك الوعود التي تضمنت إنشاء دولة عربية مستقلة تستمد سلطانها من روح الشعب العراقي وتكون محققة لرغباته ، ذلك لأن هذا الانتداب يعطيهم امكانية استخدام العراق كرأس جسر للتدخل ضدّ الروس ، وتحويله الى حصن اضافي للدفاع عن قناة السويس ، كما يعنى تأمين السيطرة البريطانية على المنطقة العربية بأسرها من مصر حتى خليج البصرة العربي لهذا استنكر العراقيون قررات المجلس المذكور استنكاراً تاماً ، وحملت عليه أوساطهم حملات منكرة شديدة ، وأخذت مقاومتهم لكل هيمنـة أجنبية تتخذ شكلا خطيرا حتى أدى بهم الأمر إلى إعلان الثورة على البريطانيين في ٣٠ حزيران من هذه السنة فاستمرت ثورتهم ستة أشهر ، وكبدت الطرفين ضحايا كثيرة في الاموال والانفس . (ولم تكن هذه الحركة وليدة الشعور المرير بالعداء لبريطانيا ، بل كانت ثورة في سبيل الاستقلال المسلوب ، وعلى الانتداب المفروض ظلماً ، إذ وجد الناس أنفسهم خاضعين للحكم البريطاني ، ترافقه مساعدة عربية اسمية ، بدلا من تمتعهم بالحكم العربي ، يرافقه شيء من المساعدة البريطانية[1] .

كتبت مس بل إلى والدها في ٥ أيار ١٩٢١ م تقول : (إن كلمة الانتداب لفظة بغيضة غير مألوفة في نظر الجمهور ، وان عقد معاهدة تتم المفاوضة عليها في جوٍ حرّ طليق تكون أفضل بكثير منها ، فضلا عن ان ذلك يطلق يدنا في العمل أكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر . وإننا لنعلم على الدوام أن فيصلا سيصر في الأخير على عقد معاهدة عوضاً عن الانتداب . فالفرصة سانحة الآن لأن نقوم بعمل جميل ، ونعطي من تلقاء أنفسنا ، وبمحض إرادتنا ما يترتب علينا إعطاؤه فيما بعد بناء على طلبه)[2] .

وقال سير برسي كوكس ، الذي كلف السفر إلى العراق في تشرين الاول سنة ١٩٢٠ م :

---

(1) The Arab Awakening p . 344

(2) The letters of Gertrude Bell Vol . II p . 593

(لقد بلغ الاستياء الذي كانت تقابل به دائماً فكرة الانتداب في العراق حداً فائقاً حتى ان لفظتي الانتداب والدولة المنتدبة كانتا تعدان تجديفا في نظرهم)[1].

فكان من الطبيعي أن يقترح على حكومته البريطانية إفراغ الانتداب[2] في قالب معاهدة ترضي العراقيين من جهة - ولو بصورة ظاهرة - وتقنع عصبة الأمم بأن بريطانيا لا تزال عند تعهداتها الانتدابية من جهة أخرى. وإلى هذا يشير التقرير البريطاني الخاص بهذه العبارة.

«وفي الوقت عينه أخذت مقاومة الجمهور العراقي لأي نوع من الرقابة الخارجية تتزايد سريعاً، حتى أصبحت من أعظم المسائل القومية شأناً حينذاك، وأثارت هذه المقاومة هيجاناً خطيراً هداماً في كثير من أنحاء البلاد، فرأت حكومة صاحب الجلالة أنه ما لم تجد واسطة لمجابهته، فلا مفرّ لها من إطالة الاحتلال العسكري إطالة غير محدودة. وبعد التروي الدقيق قر قرارها أنه من الأفضل تحديد مركزها الحقوقي في العراق ليس في شكل انتدابي مألوف، كما كان قد اقترح مبدئياً، بل بشكل معاهدة تعقد بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة العراقية على أن ترضى شروطها العصبة، وتقنعها بأن حكومة صاحب الجلالة ما زالت في الحقيقة في وضع تستطيع معه القيام بعهودها الانتدابية. فلقد كان في نية الحكومة البريطانية ليس إحلال معاهدة محل الانتداب، بل الأحرى تحديد الانتداب وصوغه في شكل معاهدة»[3].

وقال الأستاذ كوينسي رايت «لما وجدت بريطانيا أن كلمة الانتداب يكرهها العرب، لأنها وضعت أيضاً على العشائر الهمجية في افريقية، وعلى الانتداب الفرنسي في سوريا، وبالنسبة للعهود المنقوضة فيما يتعلق بإنشاء وحدة عربية أيضاً -

(1) The letters of Gertrude Bell Vol. II p. 535

(2) إن لكلمة الانتداب في اللغة الانكليزية معنيين منفصلين: آ- إرادة ملكية أو أمر إجرائي أو وصايا عدلية أو دينية
ب - معناها حسب القانون الروماني: مهمة يطلب فيها أحد الاشخاص إلى غيره أن يعمل لصاحبه تكرماً على أن يتعهد الاول للثاني بتعويض ما يتكبده من خسائر في هذا السبيل.
أما القانون الاسكتلندي فيشرحها بمعنى يقارب هذا.

(3) Special Report ... on the progress of Iraq p. 14

فقد جد للبريطانيين أن يعترفوا بحكومة فيصل التي بها تنتهي العلاقات الانتدابية . . . وبذلك صار لبريطانيا العظمى موقف مبهم بحيث لها الانتداب على العراق في نظر جميعة الأمم ، ولا انتداب لها بنظر أهل العراق[1] .

على أن استنكار الانتداب البريطاني على العراق لم يقتصر على العراقيين وحدهم ، فقد عارضته أمريكة ، كما عارضته بعض الشخصيات البريطانية المعروفة . عارضته أمريكة بعد أن أذاع أحد صحفيها لائحة الانتداب التي وضعتها الحكومة البريطانية وقدمتها إلى عصبة الأمم بصورة سرية في ٩ كانون الاول سنة ١٩٢٠ م ، فإذا هي تختلف عن شروط الرئيس ولسن اختلافاً كبيراً ، وتناقض الغاية التي قصدها من إقرار فكرة الانتداب مناقضة صريحة . وعارضها بعض الساسة البريطانيين بزعم أن بقاء بريطانيا في العراق يكلّف دافع الضريبة البريطاني نفقات لا مسوغ لها . فأسكتت الحكومة البريطانية هذه المعارضات على النحو التالي :

أولا ـ أشارت على البريطانيين بالسكوت ، لأن تحت أرض العراق بحيرة هائلة من النفط تتوقف عليها حياة الاسطول البريطاني في البحر المتوسط . فسكتوا .

ثانياً ـ منحت الشركات الامريكية حصة في النفط المذكور ، فكان لا بد للحكومة الامريكية أن تسكت[2] .

ثالثاً ـ وأنتم يا أهل العراق ، هذا فيصل بن الحسين ، شريف مكة ، وسبط رسول الله فَقَد عرشه في سوريا ، فاتفق معه مستر تشرشل على أن يوليه عرش بلادكم ، فيؤلف لكم حكومة عربية مستقلة ، ولكن تحت الانتداب البريطاني ، وما دمتم تكرهون كلمة الانتداب ، وترون انها مرادفة لكلمة الاستعمار ، فقد وعده الوزير البريطاني المذكور بأن يجعل العلاقات بين العراق وبريطانيا قائمة على أساس معاهدة تعقد بين الطرفين ، تصاغ فيها بنود الانتداب صوغاً .

---

(١) مجلة «العلوم السياسية الامريكية» الصادرة في تشرين الثاني ١٩٢٦ ص ٣٤

(٢) بقيت الولايات المتحدة الامريكية تعارض فكرة فرض الانتداب على البلاد العربية الى أن وافقت فرنسة وبريطانية على منح الحصص التي كانت مخصصة لألمانية في الشركة التي كانت هذه الدول تنوي تأليفها قبل الحرب لاستخراج نفط العراق ، وبهذا اشترتا سكوتها على انتدابها الغاشم في تلك البلاد . وكان للبترول وليس لمبدأ تقرير المصير الفصل في هذه القضية أو اللعبة الاستعمارية .

وفي الواقع « ان الدولة المنتدبة لم تكن تستطيع الوفاء بالالتزامات الانتدابية المترتبة عليها لعصبة الامم ، ولا ان تجعل مصالحها المالية في العراق في مأمن ، ما لم يكن في يدها مقدار ما من الهيمنة . وكان السبيل المفضي إلى التسوية ، أن يحوّل الانتداب إلى معاهدة ، وهذا ما وقع بالحقيقة . فحولت الهيمنة البريطانية المفروضة على دولة العراق ، بحكم نصوص الانتداب ، إلى عدة التزامات بشكل معاهدة قبلها الشريك الاصغر بشكل محالفة . وبدلا من أن يفرض الفريق القوي قيوده فرضا ، ويمليها إملاء على الفريق الاضعف ، المتمثل بهيئة حكومة راضخة له ، أصبحت القيود التي يقيد بها استقلال العراق التام ، تشبه على صورة ما ، قسما من مساومة دائرة بين الدولتين بحيث كان نصيب العراق ، والامر من قبيل مبادلة شيء بشيء ، أن ينال المعاونة والمساعدة من حليفه الكبير . وفي الوقت نفسه ظل مقدار الهيمنة الذي احتفظت به بريطانيا العظمى تحت شروط المعاهدة كافيا ليمكنها من رعاية المسؤولية الانتدابية المطلوبة لعصبة الامم[1] .

* * *

ومما يذكر بهذه المناسبة أن تشرشل ، الوزير البريطاني الذي كان له الفضل الأكبر في حل القضية العراقية في مؤتمر القاهرة على الصورة التي حلت ، كان قد صرّح في مجلس العموم البريطاني في ٢٣ أيار ١٩٢٢ م « إن جلالة الملك فيصل والحكومة العراقية لم يرفضا قبول الانتداب » .

فما كادت البرقيات الخارجية تعلن هذا التصريح حتى حدث هياج شديد في العراق ، واجتمع الاهلون في الثامن والعشرين من هذا الشهر في « جامع الوزير » في بغداد واستمعوا إلى الخطب المثيرة التي تلاها الزعماء . وفي عصر اليوم نفسه تجدد الاجتماع في « جامع الحيدر خانة » وحصل فيه ما حصل في « جامع الوزير » صباحاً . وحيث صادف هذا الهياج حلول عيد الفطر الذي تعطل فيه الدوائر الحكومية عادةً فقد اتصل مندوب عن المتظاهرين بالملك فيصل هاتفياً وأبلغه ما حدث ، وطلب إلى جلالته تعيين يوم يجتمع فيه هذا المندوب به فوافق صاحب

---

(١) نيجل داود سن في كتاب «العراق أو الدولة الجديدة» ص ٧

الجلالة على هذا الطلب ، وعين الوقت اللازم ، وفيه تقدم ستة من المندوبين ، ورفعوا عريضة لجلالته تتضمن احتجاج الشعب على تصريح تشرشل،فوعد الملك بإيصاله إلى المراجع المختصة . ثم نظموا برقيات احتجاج إلى المراجع العالمية حول التصريح المذكور ، فأوعزت الحكومة إلى دوائر البرق بعدم إبراقها ، ولما علم المندوبون بذلك حاولوا إرسالها عن طريق إيران مع رسول خاص ، ولكن الملك فيصل استطاع أن يصرف أصحابها عن ذلك واضطرت الحكومة الى اصدار هذا البيان الرسمي :

(يظهر أن تصريح المستر تشرشل الذي نشرته الجرائد العربية بخصوص الانتداب قد أهاج عواطف الأهالي . والحقيقة هي أن المستر تشرشل سأله أحد أعضاء البرلمان عن صحة الخبر في رفض الانتداب من جلالة الملك فيصل وحكومته ، فأجاب انه لم يكن صحيحاً بحسب ما اتصل به من الاخبار ان الملك فيصل ووزارة العراق قد بلغا السر برسي كوكس ان أهالي العراق يرفضون قبول الانتداب البريطاني على العراق .

(وعليه رأت الحكومة ان تعلن للعموم أن المذاكرات ما بين حكومة جلالة الملك فيصل ، وممثل جلالة ملك بريطانيا ، لا تزال مستمرة بغاية الود والولاء ، وهي لا تشك في أنها لا تعمل إلا بما ينطبق على أماني الشعب ورغائبه ، وتعتقد بأنها لا بد من أن تصل إلى ابرام معاهدة على أسس التحالف تضمن مصالح العموم . فليطمئن الشعب بالامن ويركن إلى الجهد الذي تبذله الحكومة في هذا السبيل . والحكومة قبل أن تقرر إعطاء جوابها النهائي لا ترى من مصلحة الامة في الظروف الحاضرة أن تصرح بمادة من مواد المعاهدة) أ . هـ .

بغداد ١٩٢٢/٥/٢٩ — وزير الداخلية ـ توفيق الخالدي

﴿ نظرات في نظام الانتداب ﴾

إن نظام الانتداب نظام موقت من حيث شكله ونصوصه ، وهو يقضي بالتطور من حالة إلى حالة أفضل منها ، وهي حالة الاستقلال، فلا يمكن أن يعد نظاماً دائماً ، ولا أن يتطور مع الزمن إلى الاحتلال فالاستعمار ، لأن مفهومه قائم على

أساس رفع مستوى الشعوب التي تحت الانتداب ، واعتبار مهمة الدولة المنتدبة (وديعة مقدسة من ودائع المدنية .. الى الامم الراقية التي تستطيع بفضل ثروتها واختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل هذه المسؤولية .. على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها)[1] .

ولكن أثبتت التجارب انه لا يمكن إزالة تأثير روح الفتح لدى هذه الدول الكبيرة ، ولا التخلص من استغلالها الاستعماري ، إلا عن طريق كفاح الشعوب المظلومة كفاحاً مستمراً في سبيل التحرر . وقد كافحت الدول الاوربية عامة ، والدول القوية منها خاصة ، كفاحاً دامياً في سبيل حريتها داخليا وخارجيا. وليس ثمة وسيلة لإفهام هذه الدول القويـة بنضج الشعوب التي تحت انتدابها ، أو سائر الشعوب المظلومة ، واستعدادها لحكم نفسها بنفسها ، إلا عن طريق كفاح هذه الشعوب كفاحا يتطور تبعاً للظروف والاحوال ، من السياسة السلبية إلى الثورة المسلحة .

أوجبت الفقرة السابعة من المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم « . . . على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريراً سنويا لمجلس العصبة عن البلاد التي انتدبت عليها»ويحال هذا التقرير عادة إلى (لجنة الانتدابات الدائمة) في العصبة فتتولاه بالدرس والتدقيق ، وتنظم محضراً بما يتراءى لها فيه ، فترفعه إلى مجلس العصبة ، وهذا المجلس يفحصه ويقدمه مع مطالعاته إلى جمعية الأمم ، فتتناقش فيه مناقشة سطحية ، وتقدمه مع المطالعات التي تجمعت حوله إلى الدولة المنتدبة .

هذه هي علاقة العصبة بالدولة المنتدبة،وهذا أول وجوه الضعف في نظام الانتداب ، فهي علاقة شكلية لا أثر للهيمنة فيها ، إذ ليس في وسع (عصبة الأمم) أن تفرض ـ عمليا ـ أية عقوبة على (الدولة المنتدبة) إذا أساءت التصرّف في (الوديعة المقدسة) التي ائتمنت عليها ، ولا أن ترغمـها على التنازل عن انتدابها لسواها . أما تقرير الدولة المنتدبة فليس عدلا أن يقبل على علاته ، لأنه يمثل وجهة نظر أحد الطرفين ، وهو الطرف القوي ، فلا يمكن أن يحوي كل ما حدث في بحر

---

(١) الفقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة الـ ٢٢ من عهد عصبة الامم

السنة من مساوىء وحسنات في البلاد المنتدب عليها .

أما ثاني وجوه الضعف في هذا النظام ، فخلوه من تعيين المدة ، أو تحديد المقاييس للتقدم ، التي يجب أن تتوفر في البلاد المنتدب عليها ، لتصبح أهلا للاستقلال ، على النحو الذي ترتضيه الفقرة الرابعة من المادة «٢٢» من عهد عصبة الأمم وهي « حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها » .

يقول الاستاذ ولتر هولمز رتشر في كتابه « مقاييس الكفاءة للاستقلال » :

« هنا تماماً نجد الضعف الأساسي في نظام الانتداب ، كما نجد نقطة الضعف نفسها في العلاقات القائمة بين بريطانيا العظمى والهند ، وبين الولايات المتحدة وجزر الفيليبين . والواقع أن المقاييس والموازين معدومة الوجود ، وليس لنا ما يضمن أن تقرير الكفاءة النهائية سيبنى على أساس أكثر تجرداً وموضوعية من تقرير عدم الكفاءة الحاضرة . وإنا لنجد في هذه الحقيقة ما يوضح لنا العوامل التي تبعث على تفشّي التذمر والقلق في مناطق الانتداب ، فالسبب الأساسي كما ألمعنا سابقاً ، يعود إلى عدم الوثوق من المستقبل ، والاعتقاد المصرح به مراراً في أنه من المستحيل بلوغ الهدف المنشود. على الرغم من حصول التقدم والرقي ، نظراً لعدم وجود المقاييس المحددة الواضحة ، الأمر الذي يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لزيادة الشروط المطلوبة ، ورفعها عمداً كلما زاد التقدم والرقي في مناطق الانتداب »[1] .

ثم ان الفقرة الثالثة من المادة « ٢٢ » من عهد عصبة الأمم جعلت الانتداب ثلاثة أنواع « أ وب وج » وخصت الفقرة الرابعة منها البلدان المشمولة بالانتداب من نوع « أ » بالإرشاد والمساعدة من دولة اخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها » على حين ان الفقرة الخامسة من المادة المذكورة جعلت الدولة المنتدبة مسؤولة عن إدارة البلدان المشمولة بالانتداب من نوع «ب» مباشرة،دون أن تكون لسيطرتها فيها نهاية قانونية معروفة . أما البلدان المشمولة بالانتداب من نوع « ج » فقد نصت الفقرة السادسة من المادة الـ « ٢٢ » من عهد العصبة على (إداراتها بقوانين حكومة الانتداب ، كما لو كانت جزءاً من أراضيها) ومعنى ذلك أنها تكون

(1) Criteria of Capacity for independence p. 5

كمستعمرات للدولة المنتدبة مع فارق واحد ، هو ان المستعمرات تكون تحت إدارة دولة غير مسؤولة أمام مؤسسة دولية ، على حين أن دولة الانتداب تكون مسؤولة أمام تلك المؤسسة ، وقد سبق وأوضحنا أن هذه المسؤولية إسمية لا أثر للتدخل الفعلي فيها .

على أن من الأهمية بمكان أن نذكر أن « نظام الانتداب » شمل أسلاب الحرب التي انتزعت من الدول المغلوبة ، دون أن يشمل مستعمرات الدول الغالبة ، وان ضرورته تقضي بأن تكون الدولة المنتدبة صاحبة الحق وحدها ، دون الشعوب المنتدب عليها ، ودون عصبة الأمم التي منحتها هذا الانتداب ، في إلغاء الانتداب « وترجع ضرورة ابتداء الدولة المنتدبة إلى سببين أوليين » :

أولا ـ ان الابتداء بالعمل من دونها يعتبر بمثابة خلع لها .

ثانياً ـ يجب أن لا يغرب عن بالنا ان المسؤولية الأدبية فيما يختص بمناطق الانتداب ، تظل ملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، حتى بعد تقلص سلطتها وإلغاء انتدابها »(١) .

وسندرس هذه الناحية في « الفصل التاسع » ـ استقلال العراق ـ درساً كافياً ، وسنرى في « الفصل الثامن » ـ العراق في ظل المعاهدات ـ صفحات من الكفاح الذي اضطر إليه العراقيون للتخلص من هذا النظام ، كما سنرى أساليب السياسة البريطانية في فرضه ، وفي تطبيقه ، وما أضاع على العراقيين من أعوام شغل فيها المسؤولون عن إصلاح شؤون البلاد بتحطيم قيود الانتداب .

ولعل خير ما نختم به هذا الفصل ، وصف الفيلسوف الامريكي (ارنست هوكنك) لعصبة الأمم وانتداباتها وهو :

« دستور من ورق ، وتقرير من ورق ، ولجنة تجتمع مدة تترواح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع في السنة ، في جلسات سرية . فهي على وجه التحقيق مؤسسة سخيفة رثة متداعية »(٢) .

---

(١) فؤاد مفرج في «رسالة في الانتداب» ص ٢٠ : مطبعة صادر بيروت ـ ١٩٣٣

(2) The Spirit of World policies p. 234

وقد تداعت فعلا عام ١٩٤٥ « لأنها في الأصل لم تكن سوى حل انكليزي - فرنسي - أمريكي تحتفظ بالروح الاستعماري القديم تحت مسميات جديدة منمقة »[(١)] .

﴿ المادة الـ ٢٢ من عهد عصبة الامم ﴾

١ - في المستعمرات والأراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقاً ، والتي يعجز سكانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم ، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث ، يجب أن يطبق المبدأ القائل : بأن رفاهية هذه الشعوب وارتقاءها ، وديعة مقدسة من ودائع المدنية ، وأن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الأمانة .

٢ - ان الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادىء عملياً ، هي تسليم وصاية هذه الشعوب إلى الأمم الراقية ، التي تستطيع بفضل ثروتها ، أو اختبارها ، أو موقعها الجغرافي ، أن تتحمل هذه المسؤولية ، والتي ترغب في قبولها . وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الامم وبصفتها منتدبة عنها .

٣ - ان نوع الانتداب يجب أن يختلف بحسب درجة رقي الشعب ، ومركزه الجغرافي ، وحالته الاقتصادية ، إلى غير ذلك من الأحوال .

٤ - إن بعض البلاد كانت في القديم تابعة للانبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كأمم مستقلة ، على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة أخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . إن اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الأول من انتقاء الدولة المنتدبة .

٥ - أما الشعوب الاخرى ، خاصة شعوب إفريقية الوسطى ، فهي في حالة تتطلب أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن إدارتها بصورة تضمن حرية المعتقد « على أن لا يخل ذلك بحفظ الامن العام والاخلاق » وتضمن عدم تشييد الحصون والقواعد

---

(١) وندل ويلكي في كتابه «عالم واحد» ص ١٥٧

الحربية والبحرية وتدريب الاهلين تدريباً عسكرياً لأغراض غير الشرطة والدفاع عن البلاد ، وتأمين ظروف متساوية لتجارة الاعضاء الآخرين من الدولة الداخلة في العصبة .

٦ ـ يوجد عدا ذلك أراض كجنوب افريقية الغربية ، وبعض جزر المحيط الهادي الجنوبي ، التي يحسن إدارتها بقوانين حكومة الانتداب ، كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ، وذلك لقلة سكانها ، أو لصغر حجمها ، أو لبُعدها عن قواعد المدنية والحضارة ، أو لاتصالها الجغرافي بالبلاد المنتدبة ، أو لظروف أخرى ، مع الاحتفاظ بجميع الشروط المذكورة أعلاه فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الشعوب ومصالحها .

٧ ـ وعلى كل حال يجب على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريراً سنوياً لمجلس العصبة عن البلاد التي انتدبت عليها .

٨ ـ إن لم تكن درجة السلطة ، وحق المراقبة والإدارة التي ستقوم بها دولة الانتداب معينة بحسب اتفاق سابق بين أعضاء جمعية الامم ، وجب أن يشرع حالا في تنظيمها من لدن مجلس الجمعية .

٩ ـ يجب أن تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الانتداب وفحصها ، ولترشد مجلس العصبة بكل ما يخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الانتداب[١] .

﴿ لائحة الانتداب البريطاني على العراق ﴾

بناء على نص المادة «١٣٢» من معاهدة الصلح ، الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهرت أغسطس ١٩٢٠ ، التي بموجبها قد تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسية ، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة ، التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى ، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول « عهد جيعة الأمم » بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة ، يشترط

(١) رسالة تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها ص ٩٤ ـ ٩٥

عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة ، من قبل منتدب ، إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها ، وان تحديد تخوم العراق ، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة ، واختيار المنتدب ، تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة ، وبما أن الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق ، وبما أن شروط هذا الانتداب الآتي ذكرها رفعت إلى مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليها . بما أن صاحب الجلالة البريطانية قد قبل أن يكون منتدباً على البلاد المذكورة ، وتعهد بذلك بالنيابة عن جميعة الأمم ، طبقاً للمواد الآتية ، فجمعية الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :

المادة الاولى ـ المنتدب يضع في أقرب وقت ، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة فينشره سريعاً . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ورغائبهم ، ويحتوي على مواد تسهل تدّرج العراق وترقيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي ، تجري ادارة العراق طبقاً لروح الانتداب .

المادة الثانية ـ يحق للمنتدب أن يحفظ قوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لأجل الدفاع عنها . وإلى أن ينفذ القانون الاساسي ، ويوطد الامن العام ، له أن يؤلف جيشاً محلياً لتأييد الامن والدفاع عن البلاد ، يجنده من الاهالي القاطنين في البلاد فقط ، ويكون هذا الجيش مسؤولا لدى الحكومة المحلية ، وخاضعاً دائماً للمشارفة «للسلطة» التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش . ولا يجوز للحكومة العراقية أن تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر ، غير ما ذكر سابقاً إلا بموافقة المنتدب ، ولا يحول شيء مما هو مذكور في هذه المادة دون اشتراك الحكومة المحلية في مصرف أي جيش كان يقيمه المنتدب على العراق ، ويحق للمنتدب في كل وقت استعمال الطرق ، والسكك الحديدية ، والمراسي ، في العراق لتحريك القوات المسلحة ، ونقل الوقود والارزاق .

المادة الثالثة ـ يفوض المنتدب بإدارة علائق العراق الخارجية ، وبالحق بإصدار التفويض للقناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية فيه ، وكذلك يكون له الحق بفرض

الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الاجنبية .

المادة الرابعة ـ على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية فلا يتنازل عنها ، ولا يؤجرها ، ولا توضع تحت سلطة دولة أجنبية .

المادة الخامسة ـ يلغى بتاتا في العراق إعفاء الاجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحماية ، التي كانوا يتمتعون بها نظاما أو عرفا في السلطنة العثمانية .

المادة السادسة ـ على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن :

١ـ مصالح الاجانب .

٢ـ القانون .

٣ـ وعلى قدر ما يلزم ، الاختصاص الشرعي المرعي الآن في العراق ، فيما يتعلق بالامور المختصة بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف مثل « نظام الاوقاف والامور الشخصية » وخصوصا يوافق المنتدب على ان الإشراف على الاوقاف وإدارتها يجريان طبقا للشريعة الدينية وإرادة الواقفين .

المادة السابعة ـ ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الاجنبية فيما يمس العراق ، من تسليم المجرمين الفارين إليه ، يعمل بالمعاهدات الحاضرة بين المنتدب والدول الاجنبية .

المادة الثامنة ـ يؤمن المنتدب للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية العبادات في كل هيئاتها وأشكالها ، بشرط أن لا يخل ذلك بالامن العام والآداب . ولا تميز فئة على أخرى في العراق بسبب جنسية أو دين أو لغة . والمنتدب يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية ، ولا ينكر على فئة حقها ، ولا تضار في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة ، على شرط انطباق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة .

المادة التاسعة ـ لا يجوز أن يؤول شيء مما ذكر في هذا الانتداب ، بأنه يمنح المنتدب حق التدخل في مباني أو إدارة العتبات المقدسة ، التي تبقى صيانتها مكفولة .

المادة العاشرة ـ على المنتدب أن يراقب أعمال المبشرين في العراق ، حسبما تقتضيه الحاجة لتوطيد الامن العام وحسن إدارة الحكومة ، وفيما سوى ذلك فلا تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الامور والمداخلة فيها ، ولا تميز فرقة على أخرى بسبب مذهب أو جنسية .

المادة الحادية عشرة ـ على المنتدب أن يمنع في العراق التمييز بين رعايا اية دولة ما كانت من أعضاء جمعية الامم « شاملا ذلك الشركات المؤلفة طبقا لأنظمة تلك الدول » فلا يكونون دون رعايا المنتدب ، أو رعايا أية دولة اخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون ، أو في معاملة السفن التجارية والطيران الملكي ، وكذلك لا يكون تمييز في العراق بين البضائع الصادرة عنها إلى أية دولة أو الواردة إليه منها ، وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد بشروط عادلة ، وفيما سوى هذا فللحكومة العراقية الحق ـ بعد استشارة المنتدب ـ أن تضرب الضرائب والرسوم الكمركية كما يقتضي ، وأن تتخذ أحسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية ، وتأمين منافع الأهالي ، ولا يحول شيء مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية ـ بعد مشورة المنتدب ـ بعقد وفاق كمركي مع أية دولة كانت كلها في سنة ١٩١٤ م داخلة في تركية الآسيوية أو جزيرة العرب .

المادة الثانية عشرة ـ يوافق المنتدب ، بالنيابة عن العراق ، على المعاهدات الأممية المتبعة الآن ، أو التي يصير عقدها فيما بعد بمصادقة جمعية الأمم ، في كل ما هو متعلق بالنخاسة أو تجارة الأسلحة أو العقاقير المخدرة، أو للمساواة التجارية ، أو حرية النقل والملاحة ، والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية ، والبريد والبرق واللاسلكي ، والملكات الفنية والأدبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة ـ يضمن المنتدب مؤازرة الحكومة العراقية ، ما سمحت لها الأحوال الدينية والاجتماعية ، على تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومحاربتها ، شاملا ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الرابعة عشرة ـ يضمن المنتدب ، انه في أثناء اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب ، أن يسن نظاماً للآثار العتيقة ، ويجري بموجبه طبقاً على ما في

المادة « ٤٢١ » من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، عوضا عن نظام الاثريات التركي ، ويكفل المساواة في كل ما له مساس بالتحريات الاثرية بين كل رعايا الدول التي هي أعضاء في جمعية الامم .

المادة الخامسة عشرة - بعد ما ينفذ القانون الأساسي ، يعقد اتفاق بين المنتدب والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تتسلم الأخيرة الأعمال العمومية والأشغال الاخرى الدائمة التي يرجع منافعها إلى الحكومة العراقية ، ويعرض هذا الاتفاق على مجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة - لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له .

المادة السابعة عشرة - يرفع المنتدب كل سنة إلى مجلس جمعية الامم بيانا بالاعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب ، ويرفقه بنسخ من كل الانظمة والاوامر الصادرة في تلك المدة .

المادة الثامنة عشرة - يقتضي رضى مجلس جمعية الامم لتعديل شروط هذا الانتداب ، على شرط أنه إذا اقترح المنتدب تحويراً يكفي للعمل به أن ينال رضى أكثرية المجلس .

المادة التاسعة عشرة - إذا وقع اختلاف بين أعضاء جمعية الامم على تأويل أو إجراء مواد هذا الانتداب ولم يمكن تسويته بالمفاوضات ، فيرفع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة المذكورة في المادة « ١٤ » من عهد جمعية الامم .

المادة العشرون - عندما ينتهي الانتداب الممنوح بهذا التصريح ، يتخذ مجلس جمعية الامم التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية ، بكفالة الجمعية ، تدفع كل المصاريف القانونية التي صرفها المنتدب ، مع حقوق الموظفين بالمكافأة ومعاش التقاعد .

تحفظ هذه النسخة في خزانة جمعية الامم ، ويرسل كاتب سرّ الجمعية نسخة رسمية الى كل من الدول الموقعة في معاهدة الصلح مع تركية . إ هـ .

الفصل الخامس

الثورة العراقية الكبرى

﴿ مرحلة من مراحل الكفاح القومي العربي ﴾

رأينا في اللمحة الموجزة من تاريخ « العراق القديم » في « الفصل الاول » من هذا الكتاب ، ان العراق كان منذ أقدم العصور موطنا للشعوب والدول التي انبعثت من الجزيرة العربية ، وان العرب قد استقروا في العراق بعد الرسالة ، استقرارهم في سائر أجزاء « الوطن العربي » وقامت لهم دول ازدهرت في عهدها الحضارة العربية فشملت هذا الوطن ، من أقصى شرقيه في العراق إلى أقصى غربيه في الاندلس ، وبذلك امتازت البلاد الواقعة بين العراق والاندلس بتمكن الروح العربية فيها .

وعلى الرغم من المظالم التي أبادت عرب الاندلس ، وحملتهم على الجلاء منها والانتشار في بلاد المغرب العربية « مراكش ، والجزائر ، وتونس ، وطرابلس » وعلى الرغم من ضياع الحكم العربي وانتقاله إلى غير العرب ، ممن قلدوا العرب وتابعوهم في اعتناق الدين الإسلامي ، نقول على الرغم من كل ما تقدم ذكره ، بقي هذا الوطن عربيا آهلا بأكثرية ساحقة من العنصر العربي ، وبقي القرآن الكريم دستور العرب الحي ، يحفظ لغتهم ويصون عقيدتهم ، ويحرس حقهم بالاعتزاز بماضيهم ، والشعور بذاتيتهم . وحسبهم فخراً أنه نزل بلسان عربي مبين ، على خاتم الانبياء والمرسلين ، الزعيم العربي الخالد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب (ص) .

وليس أدل على شعور العرب بذاتيتهم من حرصهم على دفع الاطماع الاستعمارية عن وطنهم . فلم يستسلم أي بلد عربي للاستعمار الاوربي ، ولم يحتمل أي ضيم للأجنبي . وقد وجد الطامعون في كل بقعة من هذا الوطن مقاومة عنيفة على الرغم من تكامل استعدادهم ، ونقص استعداد العرب في آخر عهود تأخرهم .

استطاع الطامعون أن يقتطعوا أجزاء هذا « الوطن العربي » جزءاً بعد آخر ، وأن يقتسموه فيما بينهم ، فكان هذا الوطن ضحية لتنافس الدول الاوربية فيما بينها ، فهل يستقيم لها ذلك ؟

لما أراد نابليون بونابرت أن يضرب الانبراطورية البريطانية في الشرق وفكر بغزو الهند ، فتح مصر وحاول الاستيلاء على فلسطين لهذا الغرض ، ففتح الاذهان لخطورة هذين البلدين العربيين . ولما توالت اندحاراته، وكثرت خسائره ، أراد الفرنسيون أن يعوضوا نكبتهم على يده ، فأثاروا حرباً شعواء قاسية منذ سنة ١٨٣٠ م لاحتلال الجزائر استمرت زهاء ربع القرن فلما تمكنوا منها ، أصبحت الجزائر مركزاً لامتداد نفوذهم . وبعد نكبتهم في حرب السبعين في أوربة « حرب سنة ١٨٧٠ م » فرضوا الحماية على « تونس » في ١٢ أيار سنة ١٨٨١ م ، وعلى « مراكش » في ٣٠ آذار سنة ١٩١٢ م، بعد أن قهروا دفاع هذين البلدين . ولم يكن غريباً أن نرى الانكليز يبسطون نفوذهم على « مصر » سنة ١٨٨٢ م ، بزعم المحافظة على طريق الهند ، كما أنهم لم يتأخروا عن بسط نفوذهم على الامارات العربية في الخليج العربي لتحقيق هذا الزعم . وكان طبيعياً أن يشجع الفرنسيون الطليان على احتلال « طرابلس الغرب» في تشرين الاول سنة ١٩١١ م ، رغم المقاومة التي لقوها مدة من الزمن . وممن يفتخر بهذا التشجيع مسيو « كايو » الوزير العالم الفرنسي المعروف ، فقد أكد أن فرنسا هي التي حبذت للطليان احتلال طرابلس الغرب ، لتوجيه أنظارهم ومطامعهم إلى خارج أوربة .

وقد ساد أي هذا الجزء من « الوطن العربي » في شمال افريقية « مراكش والجزائر وتونس وطرابلس » حتى مصر ، شعور الأمل بالخلاص من الحكم الأوربي على يد الدولة العثمانية ، باعتبارها الدولة المسلمة الوحيدة التي تستطيع أن تخلص العرب المسلمين من النفوذ الاوربي . أما ابناء « الوطن العربي » في الشرق فقد شعر المثقفون منهم بأن سيطرة الانبراطورية العثمانية بأساليب حكمها المركزي أمر لا يجوز الاستمرار على التسليم به ، لأن نظام الحكم فيها ، وتعقده وما فرض من تأخر وجهل ، كل ذلك يحمل في ذاته جرثومة الفناء . هذا مع أن الوعي القومي أخذ يظهر عند المثقفين من العرب ، ولذا زاد انتشار هذا الوعي ، بعد تغلغل الفكرة العنصرية

لدى الترك من رجال الدولة العثمانية . وكان طبيعياً ألا يكتفي العرب في الشرق الأدنى بالدعوة إلى « اللامركزية » ولا سيما بعد أن رفضها الترك ، بل لا بد من انتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى « ١٩١٤/١٩١٨ » للتخلص من الحكم التركي ، وتكوين دولة عربية واحدة ، وهو ما وعد به الانكليز الشريف حسين في مراسلاته مع مكماهون .

استغل الحلفاء أبناء « الوطن العربي » في شمالي افريقية ، كما استغلوا موارد بلادهم للظفر بالحرب العالمية المذكورة . واستغلوا « الثورة العربية » في الشرق الأدنى لتيسير القضاء على الانبراطورية العثمانية ، وطبّلت دعايتهم وصحفهم لانضمام الشريف حسين إلى جانبهم ، وعملوا على نقض الدعوة إلى الجهاد « التي أعلنها السلطان العثماني » بفضل هذا الانضمام داعين أبناء « الوطن العربي » الذين جندوهم في شمالي افريقية إلى التضحية في سبيل نصرة الحلفاء ، كما انتشرت هذه الدعاية بين مسلمي الهند .

ولما انتهت الحرب المذكورة وقضي على الانبراطورية العثمانية ، انكشفت أغراض الدول الاستعمارية في استعمار « الوطن العربي » كله ، فاتضح للعرب في مختلف ديارهم ما يراد بهم وبوطنهم ، فتغلغل الوعي القومي في كافة أبناء الوطن العربي ، ولم يعد منحصراً في طبقة دون أخرى ، ولا سيما وقد امتد شر تحكم الاجنبي حتى شمل هذا الوطن بأسره . وقد زاد في قوة هذا الوعي وسعة انتشاره ، أحداث الحرب العالمية الأولى ، وما أعقبها من انتشار وسائل المواصلات والمخابرات ، والنشر والإذاعة ، مما قرب أجزاء المعمورة بعضها من بعض ، وسهّل معرفة ما يجري في كل جزء منها بسرعة وسهولة .

انتهت الحرب العالمية الأولى بخيبة آمال العرب ، خيبة عامة شمل الشعور بها الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه .

ضاعت دماء العرب التي سفكت لنصر الحلفاء عبثاً ، سواء منهم الذين انضموا إلى « الثورة العربية » بزعامة الحسين وأبنائه ، أو الذين جندهم الحلفاء من سكان شمالي افريقية ، وجحد الحلفاء كل الجهود والمنافع الحربية التي أفادوها من

« الوطن العربي » في مشرقه ومغربه ، وتبددت كل الاحلام ، سواء منها ما كان قائماً على إنصاف الحلفاء ، أو على نجدة الدولة العثمانية بانهيار هذه الدولة ، وانكشاف أغراض الدول الاوربية في الاستعمار ، وحماية مصالحها الانبراطورية على حساب أبناء « الوطن العربي » .

ها هم العرب يفيقون من سبات عميق ، زاد امتداد أجله وقوة تأثيره ، وجود الدولة العثمانية نفسها ، وجمودها ، وسوء نظامها ، وعجزها عن النهوض ومسابقة الاحداث بتكامل الاستعداد والتقدم المستمر، وقد انقضى أجلها ، وأصبح العرب يجابهون الاحداث بأنفسهم ، وعليهم وحدهم واجب التفكير والعمل للخلاص بأنفسهم ، لا يخدعنهم ولا يغرر بهم أمل في الاعتماد على غيرهم ولا انتظار المساعدة من أحد .

فوجىء العرب بمجابهة هذا الوضع الجديد ، الذي أخرجهم من كل عزلة : مادية كانت أم معنوية ، ودفعهم جميعاً في تيار الحياة الحديثة التي تسيطر عليها المدنية الغربية المادية ، والمطامع الاستعمارية الاوربية ، فانتفضت اجزاء هذا « الوطن العربي » انتفاضة الحي حين تصيب النار أعزّ جزء من أعضائه ، يحس بالألم بكليته ولكنه لا يحسن توجيه الدفاع عن نفسه إلا أذا تمرن عقله على معالجة أمور هذا الدفاع .

هذا الوطن العربي ، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق ، كائن حيّ واحد ، له ذاتية واحدة تميزه عن أجزاء العالم كله ، وقد أصيب بنكبة الاعتداء عليه ، فهل يجمع قواه للتخلص مما أصابه ؟ هنا تظهر الحجة الى الاستعداد الفعلي ، وإلى الدماغ المفكر ، أو إلى الفكرة القومية الواحدة التي تنسقّ الكفاح القومي بين أبناء العرب جميعاً لتخليص وطنهم كله ، وهذا لا يتم إلا بممارسة الكفاح ، وتوحيد الجهود القومية بين أبناء « الوطن العربي » كله ، ولا بد للوصول إلى هذه المرحلة من امتداد الزمن ، وتعاقب التجارب ومواصلة الكفاح القومي .

وقبل أن يبلغ العرب هذه المرحلة من وحدة التفكير القومي ، وتوحيد الجهود ، وتنسيق الكفاح لتطهير الوطن كله من كل نفوذ أجنبي ، نقول قبل أن يبلغ العرب

هذه المرحلة ، وجد المنتصرون في الحرب العالمية الأولى متسعاً من الوقت لتصريف شؤون الأمة العربية ، وتقسيم اجزاء « الوطن العربي » طبقاً لمصالحهم وأغراضهم ، مستغلين هذه المفأجاة التي جابهوا العرب بها ، مطمئنين إلى أن العرب ما زالوا بعيدين عن أن يجمعوا قوى وطنهم كلها في الكفاح الضامن للخلاص من الحكم الأجنبي ، ولجمع أطراف « الوطن العربي » في دولة واحدة ، تكون قادرة على صد كل اعتداء ، وتعيد للعرب مجدهم ، وتضمن لهم بناء مدنية جديدة ، تتفق مع مزاجهم الخاص ، وما ورثوه وما يريدون في مستقبلهم .

على أن هذا الكائن الحي لم يعدم القوة على إظهار ذاتيته،واعتزازه بشخصيته وطموحه إلى إعادة مجده ، وأخذنصيبه في بناء المدنية ، حتى في هذه المرحلة الأولى من مراحل كفاحه القومي ، فقد كافح العرب الطامعين من الاوربيين في شمالي افريقية « مصر ، والجزائر ، وتونس ، وطرابلس » كفاحاً اختلفت قوته عنفاً ، وامتداده زمناً ، تبعاً لاستعداد كل جزء من أجزاء هذا الوطن ، عند تعرّضه للهجوم الاجنبي ، أو لتغلغل نفوذه . وكافح العرب في الشرق الأدنى الحكم التركي إلى جانب الحلفاء . وهكذا حدثت ثوراتهم ، وتعاقبت متفرقة في كل جزء من أجزاء هذا الوطن لتنبيه الأجزاء الاخرى إلى ضرورة التضامن القومي لتحقيق الأهداف القومية .

وقد ظن الحلفاء المنتصرون أنهم قادرون على العبث بحقوق العرب الطبيعية في حكم أنفسهم بأنفسهم ، وبما قطعوا للعرب من عهود ، وبما يجب عليهم من وفاء لهم ، جزاء اشتراكهم بدمائهم وبموارد بلادهم لنصرتهم ، واطمأن هؤلاء المنتصرون إلى تحقيق سياسة الغدر والنكول ، وإضاعة الحقوق بفضل تقسيم البلاد العربية تقسيما لا يقره شيء ، لا من تأريخ الأمة العربية القديم ، ولا من وضع « الوطن العربي » الجغرافي ، ولا يرتضيه شعور العرب القومي ، ولا يتفق بشيء مع قاعدة « حق تقرير المصير » التي تسلح بها الحلفاء لإثارة أفكار الأمم ضد أعدائهم .

ونحن في دراستنا « تاريخ العراق السياسي الحديث » لا نخرج عن إعطاء صورة حقيقة لهذا الكفاح القومي . ويستطيع المحقق في تاريخ هذا الكفاح أن يرى أن صفحاته في العراق ليست إلا صورة لصفحاته في أجزاء « الوطن العربي »

الأخرى ، وما هو إلا مرحلة من مراحل الحركة القومية العربية في سبيل تحرير «الوطن المذكور» وإقامة الدولة العربية لتحقيق الأماني الوطنية والقومية .

﴿ الجهاد طابع العرب القومي ﴾

قلنا إن « الثورة العربية » ليست إلا صورة من صور الكفاح القومي . فقد احتفظ العرب « بالجهاد » فيما احتفظوا به من مميزات حياتهم ، وعلينا أن نعالج هذه الناحية بقدر ما يسمح به الوقت .

انتقل الحكم من أيدي العرب إلى الاعاجم « من الفرس ، والترك » فقاسوا خلال العهود التي أظلمت ، منذ خرج الحكم من أيديهم إلى أيدي هؤلاء ، مصائب كانت حريّة أن تذهب بأية أمة اخرى ، وأن تطمس معالمها ، وتفقدها ميزاتها ، فقد انتشرت الفوضى في صفوفهم ، وعم الخراب جلّ بلادهم ، وتحكم الجهل بين أكثر طبقاتهم ، وطغى الفقر على حياة الكثيرين من أفرادهم ، ومع ذلك كله بقي العرب عرباً ، وبقي القرآن الكريم دستورهم الحي : بوجه حياتهم ، ويحفظ أهم مميزاتهم القومية عقلا ولغة ، ويدفعهم في كل مكان إلى الجهاد .

وإننا لنرى شأن العرب في العراق شأن اخوانهم في أجزاء بلادهم الأخرى . جاهدوا مع الترك الحاكمين لدفع الاستعمار الاجنبي ، حتى إذا تبين لهم إلتواء الترك ، وعجزهم عن الاستمرار في الكفاح ، انفردوا « بالجهاد » لتخليص بلادهم من شرور الطامعين . وما حدث في العراق ، حدث في غيره مما يثبت ان « الجهاد » طابع عربي ، وان العرب ، حتى في أدوار تأخرهم ، لم يفقدوا الشعور « بذاتيتهم وشخصيتهم » العربية الخاصة ، وإنما تتميز الأمم العارفة لشخصيتها والمعتزة بذاتيها بـ « الجهاد » لحفظ هذه الشخصية ، وضمان خلود هذه الذاتية ، وفكرة « الجهاد » الاصيلة عند العرب تبرهن على إدراكهم فكرة الاستمرار والخلود في حياة الأمم . فالفرد يفنى ، والجيل ينقضي ليحفظ للأجيال المقبلة حريتها ، إذ لا حياة بغير الحرية والشعب الذي يفقد حريته يعيش « عيشة الميت الحي » الفاقد لذاتيته المسخر لغيره .

أعلن الترك الجهاد ضد أعداء الدين الإسلامي الحنيف ، فعدَّ عرب العراق إعلانه فريضة تلزمهم بحرب أعداء الدولة العثمانية المسلمة ، ولا سيما بعد أن أيد

هذا الإعلان علماء الدين على اختلاف درجاتهم ، وتباين نزعاتهم . غير أن مساوىء الحكم التركي برزت في محنة الحرب فأذاقت الناس ألواناً من العذاب ، وساد الاضطراب التنظيمات العسكرية وغيرها . فلم يجهز الجنود بما يحتاجون اليه من سلاح وغذاء وكساء ، وما كان وضع الأهلين أقل سوءاً منهم . وطغى الغرور العنصري في نفوس الغلاة من الشباب التركي المتحمس للفكرة الطورانية ، فلم تخل علاقة العرب بالحكام المذكورين من توتر أدّى إلى نتائج مؤلمة جداً . فقد بقي العربي المجاهد في صفوف الدولة العثمانية موصوفاً بالخيانة ، مع انه تبرع بدمه لنصرتها ، فأدى هذا الوصم إلى ضعف هذه الرابطة وهي« رابطة الإسلام » وقد زادها ضعفاً سوء الإدارتين : العسكرية والملكية ، ولجاجة الترك في القضاء على المميزات العربية ، ولا سيما لغة القرآن . وهكذا وجد العرب أنفسهم في العراق ، وفي غير العراق من أجزاء « الوطن العربي » ، بين نارين متأججتين ، وعدوين متباينين هما : التركي والأوربي الأمر الذي أدى إلى أن يضطرب موقفهم تجاه هاتين القوتين ، فحالف الحسين « شريف مكة » ومن لحق به من شباب العرب الحلفاء على أمل الظفر باستقلال بلادهم ، ووقف غيرهم موقفاً آخر ، وبقيت البلدان العربية تشهد الصراع بين الترك وخصومهم زمناً لا يستهان بأجله ، راجية أن تنتهي الحرب باسترداد حكم العرب أنفسهم واسترجاع ماضيهم المجيد .

لا ينكر أن فكرة الخلاص من الحكم التركي والاستقلال القومي ، واضحة كل الوضوح في أذهان العرب جميعاً ، لقدم صلة الاخوة الإسلامية بين العرب والترك ، ولكن مما لا شك فيه أن « الثورة العربية» في الحجاز ظاهرة قوية للوعي العربي القومي ، كما أن منشورات الحلفاء ووعودهم للعرب بتحريرهم من كل نفوذ أجنبي ، دليل واضح، لا يقبل الشك ، على أنهم أدركوا حق الإدراك ما يختلج في نفوس العرب من طموح إلى حكم أنفسهم بأنفسهم ، واسترداد تالد مجدهم . لهذا لم يكن العرب يطيقون التفكير بأنهم سينتقلون من الحكم التركي إلى حكم أوربي . وإذا كانت هنالك مبررات للحكم التركي باسم الأخوة الإسلامية فيما مضى ، فلم يبقَ أي مسوغ لقبول العرب أي حكم أجنبي . وما دامت نفوسهم الأبية قد ضاقت بالحكم التركي ، رغم « الرابطة الإسلامية » والعوامل التاريخية ، فمن الأولى أن يستنكروا

أي استعمار أجنبي آخر . ولم يمتد الزمن طويلا حتى تتجلى أخطاء السياسة الاستعمارية فيعلم الساسة الاوربيون وغيرهم ان العرب لا يفكرون في استبدال سيد بسيد آخر ، وانه إذا كان وجود الدولة العثمانية « المسلمة » قد بقي عاملا مهما في التغرير بأبناء العرب في شمالي افريقية ، فإن زوال الانبراطورية العثمانية ، بتقاليدها وعنعناتها المعزوفة ، بدّد جميع الآمال التي كان يعقدها هؤلاء على نجدة العثمانيين لهم . وهكذا نرى أن انتهاء الحرب العالمية الاولى قد وضع العرب وجهاً لوجه تجاه ما يراد بهم ، فأصبحوا مضطرين لمواجهة هذه الاحداث ، والعمل على تخليص أنفسهم بأنفسهم .

ويقضي هذا الوضع الجديد تنظيم الجهود ، وتوحيد العمل للخلاص من الحكم الاجنبي . غير أن ذلك لا يتم إلا بعد التنظيم القومي العام ، وهذا يقضي زمناً قد يطول فيستطيع المستعمرون أن يثبتوا أقدامهم في « الوطن العربي » وإنما تظهر حيوية الامة ، وتبرز ميزاتها ، إذا أبى كل جزء منها الاستسلام والخضوع . لذلك نرى أن العراق قد بادر من جهته الى مقاومة النفوذ الأجنبي ، وجاهد في ثورته للتخلص من هذا الحكم .

﴿ وعود الحلفاء ﴾

لما اندلع لهيب الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ م ، صرح الناطقون الرسميون باسم الحلفاء « ان الحلفاء لا يستهدفون من حربهم هذه ضم أرض جديدة ، أو إلحاق مدن أخرى بأراضيهم ، وإنهم إنما يحاربون لتحرير الشعوب التي ترزح تحت الطغيان الألماني والتركي ، وليست لهم أية نية في أي توسع إقليمي » وقد زاد دخول أمريكا الحرب « إلى جانب الحلفاء » هذا المبدأ توكيداً[١] وليس في الإمكان حصر وعود الحلفاء ، بتحرير الشعوب المظلومة من نير الاضطهاد الذي فرضه عليها أعداؤ ها ، وإنما نستطيع أن نأتي على البعض منها :

أ ـ منشور جنرال مود

فلما احتل « جنرال مود » مدينة بغداد في صباح يوم الاحد الموافق ١١ آذار عام

(١) تمبرلي في كتابه «تاريخ مؤتمر الصلح في باريس» م ٦ ص ٥٠٠

١٩١٧ م ، نظّمت الدوائر السياسية في الهند ولندن منشوراً ليذاع على أهل بغداد باسمه ، قبل أن يطلع عليه أو يؤخذ رأيه فيه ، فأذيع في اليوم التاسع عشر من الشهر المذكور . وعلى الرغم من أن هذا البيان كان مبهم الوعود ، مطاط العبارة؛ يقول الدكتور فيليب آيرلند في كتابه « تطور العراق السياسي » أن موداً احتج على ما جاء في هذا المنشور ، لأنه كان يرى أن اتباع هذه السياسة« غير ضروري وفي غير أوانه ، واعتبر أن هذا التصريح وهذه السياسة سيخلفان بلبلة في أذهان العرب حول نوايا بريطانية المقبلة ، ويثير آمالهم ومطامحهم في وقت يجب أن تكون سلطة الجيش البريطاني هي العليا ، ومطلقة في المناطق المحتلة »[١] وهـذا مما يكشف النقاب عن هذا المنشور ، ولا يدع مجالا للشك في أنه ما كتب ولا أذيع إلا لمقاصد سياسية لا يعرفها إلا واضعوها فقط . أما نص المنشور فهو :

يا أهالي ولاية بغداد :

اني باسم جلالة ملكي المعظم ، واسم شعوبه التي يحكم عليها ، أوجه اليكم الخطاب الآتي :

الغرض من معاركنا الحربية دحر العدو ، وإخراجه من هذه الأصقاع ، فإتماماً لهذه المهمة وجهت إلي السلطة العليا المطلقة على جميع الأطراف التي تحارب فيها جنودنا . إلا أن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء ، بل بمنزلة محرّرين .

لقد خضع مواطنوكم ، منذ أيام هولاكو ، لمظالم الغرباء ، فتخرَّبت قصوركم ، وتجرّدت حدائقكم ، وأنَّت اشخاصكم واسلافكم من جور الاسترقاق . لقد سيق أبناؤكم إلى حروب لم تنشدوها ، وجردُكم القوم الظلمة من ثروتكم ، ويبددوها في أصقاع شاسعة .

تكلم الأتراك ، منذ أيام مدحت باشا عن الإصلاح ، ومع ذلك أفليس دثور اليوم وقفوره برهاناً على بطلان هذه المواعيد ؟ انها ليست أمنية جلالة مليكي المعظم فقط وأمنية شعوبه ، بل انها أيضاً أمنية الأمم العظمى المتحالف معها جلالته ، أن

---

(١) آيرلند ص ٩٩

تفلحوا كما في السابق ، وقد كانت أراضيكم مخصبة ، وكان العالم يتغذى بألبان آداب جدودكم وعلومهم وحرفهم ، ووقت ما كانت بغداد إحدى غرائب الدنيا .

لقد ارتبط قومكم بايالات جلالة ملكي المعظم بعروة المصالح الوثقى ، فقد تعاطى تجار بغداد وتجار بريطانيا العظمى بعضهم مع بعض مدة مئة سنة ، متبادلين المنفعة والصداقة . أما الألمانيون والأتراك الذين نهبوكم أنتم وذويكم ، فإنهم اتخذوا بغداد مدة عشرين سنة مركز قوة يهجمون منه على نفوذ البريطانيين وحلفائهم في بلاد إيران ، والأمصار العربية . فعلى ذلك لم تتمالك الحكومة البريطانية من البقاء ضاربة الصفح عما يحدث في وطنكم حاضراً ومستقبلا ، إذ انه قياماً بواجب مصلحة الشعوب البريطانية ، وشعوب حلفائها ، لا تستطيع الحكومة البريطانية المجازفة في وقوع ما عمله الاتراك والجرمان ببغداد أثناء الحرب مرة ثانية . ولكنكم يا أهالي بغداد ، يا من حرفكم التجارية وتأمينكم من الظلم والغزو أمر يستوجب أدق اهتمام الحكومة البريطانية به أبد الدهر ، لا يجب عليكم أن تظنوا بأن رغبة الحكومة البريطانية هي تكليفكم نظامات أجنبية ، فأمنية الحكومة البريطانية هي أن تحقق ما تطمح إليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة اخرى ،ولسوف يسعد أهالي بغداد حالهم ويتمتعون بالغنى المادي والمالي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة ، وأطماحهم القومية الفكرية .

لقد طرد العرب من الحجاز الأتراك والجرمان الذين بغوا عليهم ، وقد نادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم ، وعظمته يحكم بالاستقلال والحرية ، وهو متحالف مع الأمم التي تحارب دولتي تركية وجرمانية . وهذه هي حقيقة حال أشراف العرب ، وأمراء نجد ، والكويت ، وعسير ، كثيرون هم أشراف العرب الذين راحوا ضحية في سبيل الحرية على أيدي أولئك الحكام الغرباء الأتراك الذين ظلموهم .

إن التصميم لهو تصميم بريطانية ، وتصميم الدول العظمى المتحالفة معها ، على أن لا يذهب ما قاساه هؤلاء الأعراب الشرفاء هباء منثوراً . ان المأمول لهو مأمول بريطانية العظمى ، والأمنية أمنيتها ، بل هما مأمول وأمنية الأمم المتحالفة معها ، أن تسمو الأمة العربية مرة اخرى عظمة وصيتاً ، وأن تسعى كتلة واحدة وراء هذه الغاية بالاتحاد والوئام .

يا أهالي بغداد ! تذكروا بأنكم تألمتم مدة ستة وعشرين جيلا ، آذاكم الظلمة الغرباء الذين سعوا دائما أبداً إلى الإيقاع بين البيت والبيت ، كي يستفيدوا من انشقاقكم ، فهذه السياسة مكروهة عند بريطانيا العظمى وحلفائها ، إذ انه ، حيث العداوة وسوء الحكم ، لا يستقيم سلام ولا فلاح . فبناء عليه انني مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم ، والمتقدمين فيكم سنا ، وممثليكم ، إلى الاشتراك في إدارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلي بريطانية السياسيين ، المرافقين للجيش ، كي تنظموا مع ذوي قرباكم شمالا وجنوبا ، وشرقا وغربا في تحقيق أطماحكم القومية أ هـ [١] .

ب ـ العهد البريطاني للسوريين السبعة

« الف سبعة من العرب المقيمين في القاهرة هيئة منهم للقيام بعمل مشترك في ربيع عام ١٩١٨ م ، حين هاج شعور العرب على أثر صدور وعد بلفور ، واذاعة اتفاقية سايكس ـ بيكو «وقد تكلمنا عنها كثيراً في الفصل الرابع»حتى تزعزعت أركان الحلف العربي ـ البريطاني ، وكانوا جميعا من ذوي المكانة والنفوذ الذين اطلعوا على مضمون اتفاق الحسين ـ مكماهون في حينه ، فراحوا يعملون بحماس منذ ذلك الوقت على تأييد الثورة العربية . أما الآن فقد تملكتهم الشكوك والمخاوف الخطيرة ، بنتيجة القلق الشديد الذي ساد العالم العربي ، وما انتاب اعتقادهم بصدق الحلفاء من وهن عظيم ، فكتبوا تصريحا في شكل مذكرة موجهة إلى الحكومة البريطانية ، شرحوا فيها الموقف، كما تراءى لهم من ناحيتيه الخارجية والداخلية ، وطلبوا من بريطانية العظمى تعريف سياستها المتعلقة بمستقبل البلاد العربية بمجموعها ، في بيان واضح وشامل . . . وبعد مضي مدة من الزمن ، أي بتاريخ ١٦ يونيو عام ١٩١٨ ، ورد جواب وزارة الخارجية البريطانية فكان على جانب كبير من الأهمية في مضمونه ، وفي الأثر الذي تركه ، وقد سلمه الى السبعة أحد كبار موظفي الاستخبارات ، واسمه المستر ولروند ، في اجتماع رسمي عقد لهذه الغاية في مقر قيادة الجيش »[٢] وهذا نصه :

---

(١) عبد الرزاق الحسني في كتابه «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ج ١ ص ٥٧ ـ ٥٨

(٢) جورج انطنيوس في كتابه « يقظة العرب » ص ٢٩٨/٢٩٩ وكان هؤلاء السبعة : فوزي البكري ، وخالد الحكيم =

١ - إن حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية ، وأن تعيش فيها بعد ، وعليها الحكومة التي ترغب فيها .

٢ - إن بعض البلاد العربية إما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة ، أو حصلت عليه الآن ، وهو استقلال اعترفت به انكلترة اعترافاً تاماً ، وهذا يكون شأنها أيضاً مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب .

٣ - إن سائر البلاد العربية هي الآن خاضعة للترك ، أو تحتلها جيوش الحلفاء ، فحكومة جلالة الملك تأمل ، ولها الثقة ، أن شعوب هذه البلاد تحصل أيضاً على حريتها واستقلالها ، وأن يتخذ بشأنها ، عند انتهاء الحرب ، قرار يتفق مع رغائبها .

٤ - إن حكومة جلالته تعتقد أن العوائق والصعوبات المقدّرة التي تقف في سبيل إحياء هذه الشعوب ، سيتغلب عليها تغلباً ناجحاً ، وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في إزالتها ، ومستعدة لأن تنظر في أية خطة لعمل مشترك يلتئم مع الحركات العسكرية الحاضرة ، ويتفق مع المبادىء السياسية لبريطانية وحلفائها[1] .

ويرى المتتبعون للسياسة البريطانية أن هذا التصريح يعدّ أخطر بيان أصدرته بريطانية العظمى لتوضيح سياستها نحو « الثورة العربية » ونحو البلاد العربية التي انسخلت عن تركية حربا .

ج - برقية وجوابها

اصطنعت السلطات البريطانية في العراق رجالا معلومين من طبقات مختلفة ، فيهم ، المتزيي بزي رجال الدين ، وفيهم من يتعاطى التجارة ، وآخر ممن يتظاهر بالوجاهة والزعامة ، لإيهام الرأي العام في خارج العراق ، وأحيانا في داخله ، بأن السلطة المحتلة متمتعة بثقة العراقيين ، وحائزة على رضاهم ، وقد زار جماعة من

= وحسن حمادة وعبد الرحمن شهبندر ومختار الصلح ورفيق العظم وكامل القصّاب على ما جاء في ص ١٢٨ من كتاب « الهاشميون والثورة العربية الكبرى » لأنيس صائغ .

(١) نوري سعيد في كتابه «استقلال العرب ووحدتهم» ص ٤٦

هؤلاء المتزيين بزي رجال الدين وغيرهم ، الحاكم العسكري السياسي في النجف في ٣ تشرين الأول ١٩١٨ م ، واعربوا له عن فرحهم بانتصار الحلفاء في أحد الميادين الحربية ، فاهتبل الحاكم هذه الفرصة ، وطير البرقية التالية إلى الحاكم الملكي في بغداد :

« زراني علماء النجف ، وأعيانها ، وتجارها ، والقنصل الايراني فيها ، وطلبوا إلي أن أنوب عنهم بتبليغ القائد العام تبريكاتهم في انتصار جيوش الحلفاء في بلغاريا وفلسطين وسوريا » .

فرد عليه الحاكم الملكي العام مبرقا في الـ ٤ من تشرين الأول يقول :

« الرجاء أن تبلغوا علماء النجف ، وأعيانها ، وتجارها ، والقنصل الإيراني فيها ؛ شكر القائد العام على تبريكاتهم . والقائد العام يودّ منكم تذكيرهم بما هو معروف عند كل أحد : ان بريطانيا العظمى تحارب ألمانيا لأجل صيانة العهود التي لا يحل نقضها ، وتأمين حرية الشعوب الصغيرة التي تكون سعادتها متوقفة على رعاية هذه العهود . والنتيجة الحاضرة للفوز الذي احرزته جنود الحلفاء في الشرق الأدنى ، هي تحرير الشعوب التي قاست العذاب من جور الدول الوسطى وحلفائها . وقد أذعنت بلغاريا للصلح بعد أن كسرت فأجليت جيوشها عن صربيا وألبانيا والجبل الأسود ،و على حسب ما تقتضي به حقوق الشعوب ، فإن المناطق البلغارية التي يسكنها اليونان ، تعطى إلى اليونان ، والمناطق التي يسكنها الصربيون تعاد إلى صربيا ، وان عين الاهتمام الذي يعمل به الحلفاء في تأمين حقوق الشعوب ، هو الذي يتخذونه منهاجا في سياستهم نحو العرب . وكما ان الصربيين اشتركوا في استرداد بلادهم ، فإن العرب أيضا حاربوا جنبا لجنب مع الحلفاء لتحرير قطر عربي » ا هـ[1] .

د ـ « البلاغ الانكليزي ـ الفرنسي »

لما دخل الامير فيصل،نجل الملك حسين الشام في أول تشرين الأول ١٩١٨م على رأس الجيش العربي،أراد أحد رجاله،شكري الأيوبي، ان يعلن قيام

---

(١) جريدة العرب العدد ١٠٧ بتاريخ الاول ١٩١٨

السيادة العربية في أرض سوريا ، فرفع العلم العربي في اليوم الثالث من الشهر المذكور ، فاستاء الفرنسيون من هذا العمل ، وحملوا جنرال اللنبي على إنزاله فوراً ، فكان إنزال العلم ضربة قاضية على آمال العرب المحررين ، وسبب هيجانا عنيفا في دمشق ، فاحتج الأمير فيصل لدى اللنبي ، معلناً عجزه عن كبح جماح القوات العربية ، ما لم يصدر الحلفاء بيانا يوضحون فيه نواياهم نحو العرب على صورة رسمية فسارع إلى إصدار البيان الآتي نصه في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ م .

وكان مما حمل الحلفاء على الإسراع في إجابة رغبة الأمير فيصل ، نشر الشيوعيين للوثائق السرية التي عثروا عليها في ديوان وزارة الخارجية القيصرية في ٣ تشرين الأول ١٩١٧ م ، وبضمنها اتفاقية سايكس - بيكو المشؤومة ، التي جزأت البلاد العربية إلى دويلات تحت انتداب الحلفاء ، وظهور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م ، وسائر الحركات الاستفزازية التي جعلت العرب قلقين على مستقبلهم ، ونادمين على تحالفهم مع الانكليز والفرنسيين ، فأرادت الحكومتان « الانكليزية والفرنسية » تبديدا هذه المخاوف ، فأذاعتا المنشور الآتي :

« إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسة وبريطانية العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع المانية ، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم . وتنفيذاً لهذه الغايات ، قد اتفقت كل من فرنسة وبريطانيا العظمى على تشجيع ، ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سورية والعراق ، وقد حررهما الحلفاء فعلا ، وفي الأقطار التي يسعى الحلفاء في تحريرها ، والاعتراف بهذه الأقطار ، بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيسا فعليا ، وان فرنسة وبريطانيا العظمى لا ترغبان في وضع نظامات خاصة لحكومات هذه الأقطار ، بل لا همَّ لهما إلا أن تضمنا بمساعدتهما ومعاونتهما الفعلية سير أمور هذه الحكومات ، والإدارات التي يختارها السكان الوطنيون ، سيراً معتدلا ، وأن تضمنا سير العدل الشامل الخالي من شوائب المحاباة ، وأن تساعد التقدم الاقتصادي بإنهاض همم الأهلين وتشجيع مشاريعهم ، وأن تساعدا على تعميم التعليم والتهذيب ، وأن تضعا حداً للتفرقة التي طالما توخاها الأتراك في سياستهم .

هذه هي الخطة التي ستسير عليها الحكومتان المتحالفتان في الأقطار المحررة[1] .

وتقول مس بيل في مذكرة لها نشرها كولونيل أي . تي ولسن في كتابه :

« إن نشرنا للتصريح الانكليزي ـ الفرنسي أدّى ، على أهميته السياسية العظيمة ، إلى نتائج يؤسف لها في العراق . والواقع انه يكاد يردد ما جاء في التصريح الذي سبق لنا أن أدلينا به عند احتلال بغداد ، إلا انه يختلف عنه في نقطة واحدة مهمة، هي أن الاول جاء ونتائج الحرب لا تزال بين الشك واليقين، فاعتبره الناس حيلة عسكرية ، ولم يعيروه اهتماما زائداً . أما الثاني فجاء بعد أن انتصر الحلفاء ، وبعد أن آمن الناس بهذه النصر . وكان أهل العراق قبل أن ينشر فيهم هذا التصريح ، قد أيقنوا ، بعد الذي رأوه من نجاحنا في انهاء الحرب ، ان البلاد ستبقى تحت السلطة البريطانية ، وان عليهم ان يرضوا بما يمليه السيف ، ولكن هذا التصريح فتح لهم ابوابا جديدة للأمل ظلوا خائفين عليها[2] .

هذه جملة من وعود الحلفاء للعرب عامة ، وللعراقيين خاصة ، ويتضح منها أنهم كانوا يزعمون التصميم على منح الشعوب العربية الحرية التامة « لتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من نفس رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم » فهل حققت الأيام هذه الأحلام ؟

﴿ عبث الحلفاء بعهودهم ووعودهم ﴾

كان جنرال مود ، فاتح بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ م ، قد توفي في ١٩ تشرين الثاني من هذه السنة على أثر إصابته بالهيضة ، فأسندت القيادة العامة على الجيوش البريطانية في العراق إلى جنرال مارشال ، فما كادت تركية تهادن الحلفاء في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م ، حتى دعا القائد المذكور رهطاً كبيراً من أعيان بغداد وسراتها ، وممثلي الأقليات فيها ، إلى اجتماع عقد في الساعة الرابعة والنصف من يوم السبت الموافق ٢٧ المحرم ١٣٣٨ هـ ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ م فناوله الحاكم الملكي العام

---

(١) لودر ـ في كتابه «القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق» ص ٢٥/٢٦

(٢) اي . تي . ولسن في كتابه «تصادم في الولاء» ص ٢٣٠ من المجلد الثاني

الخطاب التالي فتلاه على المجتمعين بصوت جهوري ، وهذا نصه على علاته :

« حينما دخل بغداد المرحوم القائد السر ستانلي مود على رأس جنوده المنصورة قبل ثمانية عشر شهراً ، كان أول عمل قام به هو إصدار منشور إلى أهالي بغداد ، وبواسطتهم الى سكان العراق . وكان الخطاب الذي حواه ذلك المنشور تأميناً في الحاضر ، ورجاء في المستقبل . ولا بد أن كثيراً من الحاضرين يتذكرون كلمات القائد مود ، وعندهم أيضاً صور من منشوره . فقد قال لكم : إن الجيش البريطاني جاءكم منقذاً لا فاتحاً ، ولا يوجد تحت الحكم البريطاني تعرّض لديانة أي رجل كان ، ولا لأعماله الخاصة ، ولكن تكون عدالة شاملة يتساوى فيها كل أحد ، ويكون فيها مجال لسعي الجميع . وقد وعدكم أن نبذل قصارى جهدنا في تنشيط التجارة وزيادة التقدم ، وأن نسخر أنفسنا لرفع منار الحرية ، وكذلك لأجل ارتقاء منافعكم المادية . ولكن القائد مود - كما تعلمون أيها السادة - لم يجد فسحة في عمره لإنجاز هذا الوعد ، فقد وضع الأساس ، وبقي علي إتمام البناء . وفي هذا اليوم الذي يقع فيه على حسب التقريب ، ذكرى مرور سنة على وفاة القائد مود المأسوف عليه ، تلك الوفاة التي جاءت في غير أوانها، أتيت لأذيع بينكم انتهاء القتال مع الجيوش التركية بصورة ظافرة ، وفي مدة البضعة الأشهر الماضية ، بعد قتال شديد دام طويلا ، تغير وجه الحرب تغيراً فجائياً عجيباً . « فبلغاريا » أذعنت بدون شرط ، « والنمسا » سلمت تسليما مطلقاً و« الجيوش الألمانية » تنسحب انسحاباً كاملا ، و« تركية » طلبت الصلح ، وقد علمتم أن الجيوش البريطانية تقدمت في أيام قلائل من « الناصرة » الى « دمشق » ، ومن « دمشق » الى « حمص » و« حما » ومن هناك إلى «حلب » ولم يكن التقدم في « سورية » فقط، بل اننا على دجلة ايضاً أخذنا نصيبنا ، وبعد أن دمرنا وأسرنا الجيش التركي بأجمعه نحن الآن في موقف يجعل مقادير الموصل بيدنا ، فعليه تكون الحرب قد انتهت في البلاد التي تتعلق بهذه الساحة ، ويمكننا اليوم أن نبين أن الوعود التي أعطيت مراراً يجب أن تنجز في أول فرصة ممكنة ، وبمثابة عربون في الوقت الحاضر ، يدل على نوايانا الحسنة ، أبلغكم ما يأتي :

١ـ ان أسرى الحرب ، ما عدا الذين هم من الجنس التركي ، المعتقلين في الهند ، يسمح لهم بالرجوع الى أوطانهم .

٢ء- انه ، في داخل الأراضي المحتلة ، تطلق الحرية التامة للتجارة، وتخفف تضييقات الحصار .

٣ء- يكون تخفيف أيضاً من التضييق على المسافرات الشخصية .

٤ء- يسمح مرة ثانية بنقل الجثث للدفن في كربلا والنجف بشروط مناسبة .

٥ء- تفتح الطرق من جديد للزيارات المنظمة من قبل الأهالي للأماكن المقدسة .

٦ء- ان موظفي الحكومة الثابتين ، الذين لا يخدمون فعلا في صفوف الجيش ، وقد قاموا بوظيفتهم بصورة حسنة ، يعطون جائزة معاش شهر .

٧ء- ينتخب بعض المسجونين في السجون الملكية ويطلق سراحهم .

٨ء- يوزع طعام وألبسة على فقراء بغداد ، والمدن الأخرى ، وتخفف القوانين الحالية تخفيفا قليلا .

أيها السادة : لا أجد عندي ما أقوله غير ذلك ، لكنني أطلب اليكم أن تعتقدوا أن التضييقات والإزعاجات ، التي لا بدّ من وقوعها بسبب وجود جيش بين ظهرانيكم،لم تكن ناشئة عن رغبة فينا،ولكن اقتضها الضرورة العسكرية،واني أعد باسم جلالة الملك الانبراطور أن أقوم بإزالة كل سبب يدعو الى الشكوى بالسرعة الممكنة ، وفي الوقت ذاته أطلب إليكم أن تشاركوني بتحية هذا العلم البريطاني، المرفوع أمامكم ، وأن تهتفوا ثلاثا لجلالة الملك «جورج الخامس» المحبوب الشفوق حيا الله الملك »[1] .

وكان كولونيل اي . تي . ولسن من كبار المدرسة الهندية ومن دعاة منع العرب من الاسهام في تحرير بلادهم ، ولم تنجح مشاريعه في العراق او مخططه للاحتلال الدائم ، وهو يقول انه اذاع هذا البيان دون اذن حكومته البريطانية ودون علمها[2] .

---

(١) جريدة العرب العدد ١٣٠ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ م

(٢) راجع كتابه تصادم في الولاء الجزء الثاني ١٠٢ من طبعة سنة ١٩٣٦ م وهذا نص كلامه :
«وكنت أنا الذي وضعت صورة هذا البيان دون أن أراجع الحكومة البريطانية ، ودون أن يصلنا شيء يدل على نواياهم ، ويظهر منه الاسس التي أملنا أن نسير عليها ، ومنها إعادة الأحوال المعتادة في أسرع ما يمكن ريثما نستطيع الإعلان عن سياستنا» ا هـ

﴿ هل المجلس البلدي هو الحكم الذاتي ﴾

لم يكن في العراق ، قبل إعلان الدستور العثماني في ٢٣ تموز ١٩٠٨ ، غير ثلاث صحف كانت تنشرها الحكومة العثمانية باللغتين العربية والتركية في كل من مراكز الولايات الثلاث «بغداد والبصرة والموصل» فلما أذن مؤذن الحرية والمساوات بين الناس ، انتعشت الأفكار ، وانتشرت الصحف في العراق ، حتى صدر منها زهاء سبعين صحيفة خلال ثلاث سنوات ، ولكن لم يكد الاتحاديون يتقلدون زمام الحكم في الاستانة حتى كموا الأفواه ، وحرموا الصراحة في القول ، فقضي على الصحف وعلى الحرية الصحفية .

ولما احتل الانكليز العراق ، أصدروا جريدة « الأوقات » البصرية » في البصرة سنة ١٩١٥ م ، وجريدة « العرب » في بغداد عام ١٩١٧ م ، وجريدة « الموصل » في الموصل عام ١٩١٨ م ، لتعبر هذه الصحف عن سياستهم ، وتنطق بلسانهم ، وقد صدرت جريدة « العرب » يوم السبت الموافق ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨ م تحمل في عددها المرقم « ١٤١ » مقالا خطيراً عن « الحكم الذاتي » الذي وعد به الانكليز العراقيين هذا نصه :

« أذيع على أهالي العراق من وقت إلى آخر أن سياسة الحكومة البريطانية ترمي دائماً إلى تنشيط روح الوطنية والاستقلال في جميع البلاد التي يمتد اليها النفوذ البريطاني . والنفع الذي يعود على أهالي البلاد من إنعاش هذا الروح هو عظيم جداً ، لكنه لا يمكن للذين لم يحصلوا على اختبار عملي في الأمور إحراز كل ذلك مرة واحدة . بل انهم يرقون إليه تدريجياً . ولا ريب أن الطريقة المثلى التي يخطو فيها الأهالي أول خطوة ، تكون باشتراكهم فعلياً في إدارة أمورهم المحلية الخاصة ، ومنها يرتقون مع الزمان إلى أمور أوسع نطاقاً . وطبقاً لهذه الخطة قرر أن ينشأ من أول شهر كانون الثاني المقبل (أي كانون الثاني ١٩١٩ م) مجلس بلدي للنظر في أمور البلدية . ويتألف هذا المجلس من رئيس ، ومن رئيسين ثانيين، ومن كاتم أسرار ، ومعاون كاتم أسرار ، وكل من هؤلاء يكون موظفاً من لدن الحكومة ، ويكون أيضاً في المجلس عشرة أعضاء ، غير رسميين ، يعينهم الرئيس ، وستة أعضاء غير رسميين آخرون ، ينتخبون على طريقة تشرح فيما بعد. ويرتأي ان هذا المجلس عند تأليفه

سينظر في أمور رسوم البلدية وواردات بغداد تحت رعاية ونظارة الإدارة الملكية ، ولذلك يزود بسلطة مالية تامة يمكنه معها أن يصدق على دفع مبلغ نهايته ٥٠٠٠ ربية ، ويمكنه أيضاً التصديق على صرف مبلغ قدره ١٥٠ ربيه في الشهر ، لكل أمر واحد ، وتكون هذه السلطة على كل حال تابعة لما خصص في الميزانية لهذا الصرف . وعلى المجلس الذي اعطي هذا المقدار من السلطة المالية ، أن يعتني في الأمور الآتية :

التنظيف ، والصحة العامة ، والمستشفيات ، وإسعاف الفقراء ، والطرق ، والمتنزهات ، والأسواق ، والحرف ، وتخطيط الدور ، والمدينة ، والأبنية ، والتجارة النهرية ، والأمور الأخرى الراجعة إلى إدارة البلدية .

وقد وضعت قوانين العمل ، وصودق عليها ، وعين فيها عدد الجلسات التي يعقدها المجلس في كل شهر ، والطريقة التي يتبعها في المناقشات ، ويكتب محضر المجلس في اللغتين العربية والانكليزية وتنشر من وقت إلى آخر المعاملات ليطلع عليها العموم. وينشأ مثل هذا المجلس في جميع المدن الكبرى في العراق ، ويكون عرضة للتغيرات حسبما تقتضيه الحالة المحلية .

وهذا العمل المذكور يكون عربوناً يدل على نوايا الحكومة البريطانية الحسنة نحو أهالي العراق ، الذين يؤمل منهم أن ينتهزوا الفرص السانحة ويبادروا بروح الإخلاص لخدمة الغرض المشترك » أ هـ .

حقا انها لمهزلة وأية مهزلة أعظم من اعتبار العناية بالمتنزهات ، وتنظيف الطرق نوعاً من (الحكم الذاتي) « والاستقلال السياسي » ؟ ومتى كانت المجالس البلدية والعناية بالشؤون المحلية ، مظاهر للسيادة الشعبية والاستقلال الوطني ؟ ينعم بها الانكليز على العراقيين وفاء بالعهد الذي قطعوه والفرنسيين في البلاغ الانكليزي - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ م القائل :

(ان الغاية التي ترمي اليها كل من فرنسة وبريطانية . . . تحرير الشعوب تحريراً تاما نهائيا وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنين ومحض اختيارهم) .

لهذا لم يكن عجبا أن يلقى هذا التوجيه صدوداً من معظم العراقيين ، ومعارضة

في المحافل الوطنية أديا إلى إقناع السلطة المحتلة بلزوم العدول عن التبجح به رغم نجاحه في بعض الألوية التي كان يهيمن عليها الحكام العسكريون هيمنة مطلقة فأعرضوا عن المشروع نفسه[1] .

﴿ شجب حكومة لندن لسياسة ولسن ﴾

يقول تمبرلي في كتابه « تاريخ مؤتمر الصلح في باريس » :

« لم تعد القضية العراقية محلية وإدارية في بدء المفاوضات لمعاهدة الصلح ، بل أصبحت قضية سياسية عملية ، وهذا ما أشير إليه - كما يظهر - في البلاغ البريطاني - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ م ، الذي نص على - ان الغرض الذي ترمي اليها كل من بريطانية وفرنسة في الشرق ، هو تأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطانها من تأييد رغبة السكان الوطنيين أنفسهم ومحض اختيارهم ، واعترافهما بهذه الحكومات عندما يتم تأسيسها تأسيساً فعلياً - وكان موضوعاً بصورة أولية ليشمل وضع سورية والحجاز ، ولكن العراقيين طلبوا شموله العراق كأمر طبيعي ، وفي الوقت نفسه برزت فكرة الانتداب » ا هـ[2] .

فتصرفات اي . تي . ولسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق ، وإعلانه سياسة بريطانية تخالف مقررات مؤتمر الصلح ، لم تكن لترضي الحكومة البريطانية ، فوجهت اليه البرقية التاية من جانب وزارة الهند بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٨

« كان غرض البلاغ الانكليزي - الفرنسي أن يجلو مبدئياً الوضع القائم في سورية الذي نجم عن شكوك العرب في نوايا الفرنسيين . يجب أن يعلم الجميع أن مؤتمر الصلح سيبت نهائياً في مستقبل البلاد العربية كلها . أما في الوقت الحاضر فقد ذكر

---

(١) كان العراقيون يساهمون فعلا - في عهد الحكومة العثمانية - في المجالس الإدارية ، والبلدية ، ومجالس المعارف - وكا لهم عدد من النواب والاعيان في مجلس المبعوثان في الاستانة ، كما كان منهم الوزراء في مجلس الوزراء احياناً وة مارسوا أوسع من هذه السلطات التي يريد الانكليز جعلها عربوناً لنياتهم الحسنة ولكنهم عزفوا عن كل ما تقدم وقاتلوا أولئك الذين كانت تربطهم بهم روابط الدين وغيره ، طمعاً في فرصة أجل وفي استقلال غير منقوص

(٢) تاريخ مؤتمر الصلح في باريس ص ١٨٠ من الجزء السادس .

البلاغ أن حكومة صاحب الجلالة ستساعد على تأسيس حكومة وطنية في المنطقة المحررة كجزء من سياستها ، وانها لا تنوي أن تعرض على الأهلين أية حكومة تكون كريهة لديهم ، اننا نرغب أن تقوم حكومة في العراق ليس أقوى منها ، ولا أكثر استقراراً ، ويتوفر فيها ذانك الشرطان . وبلوغاً لهذه الغايه ، فنحن مستعدون أن نقدم كل المساعدة البريطانية الضرورية بما فيها جيش احتلال .

« ومما لا شك فيه ان الضرورة تقضي قبل كل شيء إيجاد مشاركة بريطانية واسعة ، وأن تبقى العلاقات الخارجية بكاملها في أيد بريطانية . إننا لا نفكر بضم هذه البلاد ، وكذلك بحسب ما يتضح لنا في هذه اللحظة ، سوف لا نعلن الحماية عليها . وان حالة مشابهة لما نقصده هو وضعية مصر قبل الحرب ، باستثناء الامتيازات الأجنبية .

« يجب أن تتخذوا من المبادىء المقررة أعلاه نبراساً لكم في أعمالكم الإدارية ، وبياناتكم الرسمية ، وسيكون من الممكن لكم أن تستجلبوا رضاء أصدقائنا في اننا لا تنوي هجرهم ، ولا أن ننقطع عن إنجاز الأعمال الهامة التي باشرناها . وفي الوقت نفسه اننا مهتمون بحل مسألة الشكل الحكومي الأصلح لحكم هذه البلاد . ويسرنا أن نحصل على أية مساعدة أو مشورة يكون في استطاعتكم ، وفي استطاعة مستشاريكم أن يقدموها حول هذا الأمر . واننا نرغب بصورة خاصة أن تقدموا إلينا بيانا موثوقاً عن وجهة نظر السكان المحليين ، في مختلف المناطق ، حول الأمور المعينة فيما يلي :

١ - هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج (العربي) ؟

٢ - هل يرغبون في هذه الحالة ، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة ؟

٣ - من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة ؟

« من المهم جداً في نظرنا أن يكون التعبير عن آراء السكان المحليين حول هذه الأمور حقيقياً ، بحيث ان إعلانه للعالم يكون تعبيراً نزيها عن رأي سكان العراق » اهـ[١] .

---

(١) ولسن ص ١١٠ - ١١١ من الجزء الثاني «تصادم في الولاء»

كان اي . تي ولسن نائب الحاكم الملكي العام قد تجول في معظم مناطق العراق بالطيارة في الأسابيع القلائل الأخيرة،وقد حياه الناس في كل مكان بحماس وتظاهر فاقتنع بان هؤلاء كانوا يرغبون في الحكم البريطاني الجازم ويحتاجونه[1] » فما كاد يتسلّم برقية وزارة الهند التي أثبتنا نصها فويق هذا ، حتى استدعى معظم الحكام السياسيين في الألوية والاقضية ، ليطلعهم على ما جاء فيها ، ويرشدهم إلى الطريق التي عليهم أن يسلكوها لاستفتاء الأهلين ، واستحصال الاجوبة التي ترضي وجهة نظره في السياسة الاستعمارية . وبعد أن زودهم بالاسئلة الثلاثة ، وطلب إليهم الحصول على مضابط بالأجوبة المأمولة ، عاد الحكام إلى مناطقهم فسلكوا سلوكا متباينا لتحقيق رغبة ولسن ، دلّ على قِصَر نظر وتواطؤ مفضوح ، فكان بعضهم يستدعي معارفه ويكلفه توقيع مضابط يطلبون فيها استمرار الحالة الراهنة ؛ والبعض الآخر يوعز بأن تتضمن هذه المضابط طلب الحماية البريطانية المطلقة ، ويسعى غيرهم لجعل هؤلاء المعارف أكثرية تطلب أميراً عربيا تحت الهيمنة البريطانية ، وهكذا دواليك . غيرأن الطبقات المثقفة كانت لا تنخدع بمثل هذه الألاعيب ، ولم تنطل عليها هذه الحيل ، فوقفت مواقف وطنية مشكورة بحيث جعلت نتائج الاستفتاء تتفاوت تفاوتا كبيراً حمل نائب الحاكم الملكي العام على الاعتقاد بأنها لا تمثل الرأي العام في البلاد تمثيلا صحيحا !

ففي بغداد مثلا عهدت السلطة إلى قاضييها « الشيعي والسني » أن ينتدب كل منهما(٢٥) رجلا من أبناء طائفته ، للاشتراك في اجتماع تعقده الحكومة في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ م ، فتستطلع رأي أهل بغداد في مستقبل بلادهم ، كما طلبت إلى الحاخام الأكبر أن ينتدب عشرين رجلا من كبار اليهود ، وإلى رؤساء الطوائف المسيحية أن ينتخبوا عشرة من كبار المسيحيين ليشتركوا في هذا الاجتماع . فلم يكد يكتمل عقد المدعوين ، وتجري المذاكرة حول الاستفتاء ، حتى أجمعت الأكثرية الساحقة على طلب « حكومة عربية لا تحميها دولة أوربية » كما تقول مس بل في مذكرتها المرفوعة الى حكومتها البريطانية في ٢٢ شباط سنة ١٩١٩ م . فارتبكت السلطة لهذه البادرة ،

---

(١) ايام فلبي في العراق ص ٣٤

وأوعزت إلى الموالين لها بالانسحاب . ورغم هذا التدخل الصريح في كيفية عقد الاجتماع ، وفي حمل الباقين على أن تكون أجوبتهم مطابقة لرغبة السلطة المحتلة ، فقد أسفر الاجتماع عن توقيع هذه المضبطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

لما علم ان الغاية التي ترمي اليها كل من دولتي بريطانية العظمى وفرنسة في الشرق هي تحرير الشعوب ، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية ، وتأسيسها تأسياً فعليا بكل من سورية والعراق ، حسبما يختاره السكان الوطنيون ، فإننا ممثلوا الإسلام من الشيعة والسنة من سكان مدينة بغداد وضواحيها ، بما أننا أمة عربية وإسلامية ، قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق الممتدة من شمالي الموصل إلى خليج العجم دولة واحدة يرأسها ملك عربي مسلم ، وهو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد .

حرّر يوم الأربعاء ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٣٧ هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩ م[١] .

« وقد طلب اليهود ، على أثر نشر التصريح الانكليزي الفرنسي ، الذي بثّ الذعر في قلوبهم ، ان يصبحوا رعايا بريطانيين ، وراحوا الى الطوائف المسيحية ، فاجتمعوا بها واتفقوا على خطة واحدة للعمل ، وعلى هذا فحين اجتماع الأعضاء يوم ٢٢ كانون الثاني ، ابى اليهود والمسيحيون أن يوقعوا على العريضة التي وضعها المسلمون . . فقد اتفق المسلمون على طلب دولة عربية تمتد من أقصى حدود ولاية الموصل الشمالية إلى خليج البصرة ،وان يرأس هذه الدولة ملك مسلم يكون أحد ابناء الشريف . . . يدله في تسيير أمور الدولة مجلس من الأهلين . . أما اليهود فوقعوا في النهاية على عريضة منفصلة طلبوا فيها الإدارة البريطانية واقتدى المسيحيون بهم »[٢] .

أما في الكاظمية فقد اجتمع العلماء والوجهاء والأشراف في اليوم الخامس من ربيع الثاني ١٣٣٧ هجرية ، ووقعوا ما يلي :

---

(١) مهدي البصير في كتابه (تاريخ القضية العراقية) ص ٨٦

(٢) اي . تي ولسن في كتابه «تصادم في الولاء» ص ٣٣٤ - ٣٣٥

« بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على الحرية التي منحتنا إياها الدول العظمى ، وفي مقدمتها الدولتان المفخمتان : انكلترة وفرنسة ، وحيث اننا ممثلوا جمهور كبير من الأمة العربية العراقية المسلمة ، فإننا نطلب أن تكون للعراق ، الممتدة أراضيه من شمالي الموصل إلى خليج فارس ، حكومة عربية إسلامية ، يرأسها ملك عربي مسلم ، هو أحد أنجال جلالة الملك حسين ، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني والله ولي التوفيق .

حرر يوم الأربعاء في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ هـ » [١]

وأما في الحلة ، والمسيب ، وطويريج ، فقد دعا بعض المتزعمين في الحلة الفيحاء ، الذين استهوتهم السلطة بطرق مختلفة ، لفيفاً من أشراف هذه المدن ورؤساء القبائل إلى اجتماع يعقد للنظر في هذه الأسئلة ، على أن تجيء الأجوبة موافقة لوجهة نظر الحكومة القائمة ، فلبى الدعوة البعض ، واعتذر عن تلبيتها البعض الآخر ، فلما اكتمل عقد الذين لبوا الدعوة طلب إلى كل رئيس ووجيه أن يقدم الأجوبة التي تمثل آراء جماعته ، ولكن سرعان ما شعرت السلطة بسقم هذه الطريقة ، فعولت على إرسال ممثليها إلى مدن الفرات ، والتجوال في أنحائها وأرباضها لاستحصال مضابط تؤيد الرغبة في استمرار الحكم الراهن .

فمن ذلك ان الحاكم « ميجر تيلر » ذهب الى كربلا ، ودعا رهطاً من تجارها ووجوهها الى اجتماع عقده في سراي الحكومة ، وأعرب لهم عن رغبة الحكومة في إيفاء العهود التي قطعتها انكلترة للعراقيين ، ولهذا فهي تريد استمزاج آرائهم في نوع الحكم الذي يرتضونه لهم ، فنهض السيد عبد الوهاب آل وهاب وقال « إن هذه الجمعية لا تمثل مدينة كربلا تمثيلاً تاماً ليستطلع رأيها في مستقبل البلاد ، وانه لا بد من إمهال المجتمعين ثلاثة أيام للبحث في هذا الأمر الخطير ، وإعطاء القرار اللازم » فأيد الحاكم هذا الاقتراح . ولما انفرط العقد استفتى احد فتيان كربلا المرجع الديني المطاع الشيخ محمد تقي الحائري ، في جواز انتخاب غير المسلم للامارة والسلطنة على المسلمين ، بعد أن شاع أن بعض الأهلين ، الذين غرّرت السلطة بهم سيطلبون ذلك ، فأصدر الإمام

(١) عبد الرزاق الحسني في كتابه (تاريخ الثورة العراقية) ص ٧٢ ـ ٧٣

المشار إليه هذه الفتوى :

ليس لاحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للامارة والسلطنة على المسلمين .

محمد تقي الحائري الشيرازي

وقد صفعت هذه الفتوى السلطة المحتلة ومن والاها صفعة قوية ثم قدمت كربلا العريضة الآتية :

« بمنه تعالى :

حسب تبليغ حضرة حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة البريطانية العظمى ، انها قد تفضلت على العراقيين بطلب انتخاب أي أمير يختارونه ، وقد أمرنا أن نجتمع ونتداول الرأي في ذلك ثم نقدم النتيجة إلى حاكم كربلا . فتلقينا أمره بتمام الرغبة ، وقد سبق الوعد ، المنشور من الدولة المفخمة البريطانية بالاتفاق مع الدولة الفرنساوية بالعبارة الآتية وهي« إن غرض الحكومتين من الحرب في الشرق ، تحرير الشعوب تحريراً تاماً نهائياً ، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سورية والعراق تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها ومحض اختيارها كما نشرته جريدة العرب نمرة ١٤٠ الصادرة في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ . وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلا امتثالا لأمركم ، وبعد مداولة الآراء ، وملاحظة الاصول الإسلامية ، وطبقاً لها تقرَّر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية ، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون أميراً علينا ، مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وما تقتضيه شؤونها .

تحريراً في الخامس عشر من شهر ربيع الأول ١٣٣٧»[1] .

وبعد خمسة أيام استطاع الحاكم البريطاني في كربلا أن يجمع الموالين لحكومته من السذج والهنود حملة الجنسية البريطانية ونحوهم ، فكتبوا له ما يلي : نثبته على علاته ، وأغلاطه لكي يدل على أن موقعيه ليسوا من العرب .

---

(١) عن الصورة الشمسية للمضبطة في كتاب «كربلا في التاريخ» للسيد عبد الرزاق الوهاب ص ٥١

« لحضرة الاجل الحاكم الملكي بكربلاء المحترم .

معروضات عموم أهالي كربلاء المقدسة هو انه ، حسب الامر الصادر علينا من حكومتنا العادلة البريطانية العظمى دامت عدالتها ، بالانتخاب باختيارنا أميراً للعراق من خليج فارس إلى موصل (كذا) فأطعنا الامر المذكور ، وقد اجتمعت أفكارنا عموماً ، وصار نظرنا على ما فيه صلاح العموم ، بأن نكون تحت ظل حكومتنا العطوفة الرؤوفة البريطانية العظمى مدة من الزمان لترقي العراق خصوصاً ممالكنا وتعمير بلادنا (كذا) ويكون بذلك مصلحة للعموم والامر لمن له الامر .

٢١ ربيع الاول سنة ١٣٣٧ هـ »[١]

أما في الموصل فقد اجتمع بعض العلماء والاشراف ، والسراة ، في دار نامق أفندي آل قاسم آغا ، ووقعوا على مضبطة خطّها القاضي أحمد أفندي الفخري بقلمه ، فكانت موضع سخط المخلصين الغيارى وعامة ابناء الموصل ، وهذا نصها بالحرف .

نعرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على إنقاذنا من الاتراك ، وتخليصنا من الهلاك ، واعطائنا الحرية والعدالة والسعي في ترقي ولايتنا بالتجارة والزراعة والمعارف ، ونشر الامن في جميع الاطراف ، ونؤمل من الدولة المشار إليها أن تحسن علينا بحمايتنا ، وإدارة شؤون ولايتنا إلى زمن يمكن فيه أن نفوز بالنجاح ،ويحصل لنا الترقي والصلاح ، ونسترحم إبلاغ معروضاتنا هذه من سعادتكم إلى عرش الملك جورج الأعظم والامر لمن له الامر » .

حرر في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٩م[٢]

وقد نشرت الصحف المحتلة مجموعة من الاستفتاءات التي أجرتها في العراق ، زعمت فيها ان رغبات أهل البصرة كانت « طلب دوام شكل الحكومة الحاضرة » ـ أي دوام الاحتلال البريطاني ـ[٣] وان رغبات أهالي العمارة والكوت والعزيزية ومندلي

---

(١) عبد الرزاق الوهاب في «كربلا في التاريخ» ص ٥٢

(٢) محمد طاهر العمري في كتابه «مقدرات العراق السياسية» صفحة ٩ من المجلد الثالث

(٣) يقول اي تي ولسن في صفحة ١١٣ من كتابه تصادم في الولاء ما يلي :

(وعسير معرفة الآراء في البصرة إلا أن الحاكم السياسي فيها بحث في الامر مع كبار رجالها بصراحة وهم مجمعون على =

وخانقين وكفري وكركوك كانت كذلك ، ولكنها لم تنشر مضابط هاتيك الجهات لتكون أساساً للنقاش ، ثم قد هبّ أكثر سكان هذه البلدان لمقاومة الانكليز وثار العراق عليهم ثورته التي نحن ملمون بها ، مما دل على ان الموالين للسلطة الاجنبية ما كانوا يمثلون غير أنفسهم . وقد فشلت كل المحاولات التي كانت من هذا القبيل حيث سببت اباء الشعب العراقي أن يتدخل في حكمه أي أجنبي كان .

﴿ النجف والاستفتاء ﴾

أما النجف ، التي كانت قذىً في عين السياسة البريطانية ، كما يصفها سر برسي كوكس[1] فقد اهتم بها ولسن اهتماماً كبيراً ، وأراد أن يعرف رأي سكانها والمحيطين بها في مستقبل بلادهم معرفة دقيقة ، فسافر اليها بعد طرح الأسئلة الثلاثة بمدة وجيزة ، واجتمع بلفيف من العلماء ، والوجوه ، والأشراف ، ورؤساء قبائل أبي صخير ، والشامية ، والكوفة ، في سراي الحكومة ، خارج المدينة . وبعد أن استقرّ المجلس بالحاضرين ، أعلن ولسن الغاية من هذا الاجتماع : وهي أن بريطانية وحلفاءها قرروا استمزاج رأي سكان البلدان المحررة من السلطة العثمانية في شكل الحكومة التي يختارونها . ثم عرض الأسئلة المذكورة ، وطلب الإجابة عليها . فسأله الحاج عبد المحسن شلاش : هل ان حكومته تريد أن تعامل العراقيين بهذه المعاملة رأفة منها بحال السكان أم أن هنالك عوامل أخرى تستدعي هذا الاستفتاء ؟

فأجابه الحاكم العام : إن بريطانية عادلة، ومن عدلها انها تريد معرفة رأي السكان في تقرير مصيرهم . فنهض السيد هادي النقيب وقال : « لا نريد غير الانكليز » وشرح أسباباً لهذا الطلب .

فردّ عليه الشيخ عبد الواحد الحاج سكر قائلا « بل نريد حكومة عربية وطنية »

فسأل الحاكم هذا الشيخ قائلا هل هذا هو رأيك أم رأي الجميع ؟ فأجابه هو رأيه

= الحكم البريطاني المباشر على أن تكون غايته هنا ،كما هي في الهند،تدريب العرب على فن الحكم . وبين الناس رغبة عامة أن يروا تشجيع اشتراك العرب في الحكم وهم يرون ان تعيين امير عربي امراً يأتلف والمصالح العربية إلا ان الامير غير ميسور)

(١) رسائل مس بل صفحة ٥١٨

الشخصي ولا بد من أن أكثر الحاضرين يؤيدونه .

فانتصب الشيخ محمد رضا الشبيبي فقال : « إن الشعب العراقي يرتأي أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، وان العراقيين يرون من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالا تاماً ، وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم أجنبي »

فاحتدم الحاكم غيظاً ، وقاطع المتكلم مراراً ، ضارباً بيده على المنضدة التي أمامه . وحاول أن يطلع على رأي بقية المدعوين فلم يعترضوا على الاقوال السالفة ، فكانت تلك اول مجابهة جوبهت بها سياسة الاحتلال ، وطواغيت المحتلين ، ثم سرت في العراق سريان النار في الهشيم[1] .

ثم تكلم السيد علوان الياسري قائلا :

لما كان المدعوون غير مسبوقين بالموضوع ، فهم يرجون إمهالهم إلى الغد لدرس الأسئلة ، وتوحيد الاجوبة بعد الاتصال بالعلماء وبقية الرؤساء . فلم ير الحاكم مانعاً من ذلك إلا انه طلب أن ترسل الاجوبة إليه بواسطة حاكم النجف .

وتفرق المدعوون ، فذهب رؤساء القبائل الى الكوفة لاستطلاع رأي الزعيم الروحي ، السيد محمد كاظم اليزدي ، في الموضوع ، وبعد عرض الاسئلة عليه قال :

« إن الامر لخطير جداً ، ولكل أحد حق إبداء الرأي سواء أكان تاجراً أم بقالاً ، زعيماً أم حمالا ، ونصحهم بالاجتماع والمداولة وموافاته بالنتيجة . »

فعادوا إلى النجف ، وعقدوا اجتماعاً في اليوم التالي في دار الشيخ محمد جواد صاحب الجواهر ، حضره رهط من العلماء ، والزعماء والمتمولين ، والمتعلمين ، والاشراف والسادات . . الخ فجرى الكلام حول الاسئلة والاجوبة بنطاق واسع ، وتشعبت الآراء فحمي وطيس الجدال فأراد الشيخ عبد الواحد أن يقضي على هذا التبلبل ، فألقى كلمة موجزة أقره المجتمعون عليها قال :

« لسنا اليوم أيها السادة أكفاء للجمهورية ، ولسنا فرساً ، أو تركاً ، أو انكليزاً ، فنختار أميراً فارسياً أو تركياً أو انكليزيا ، وإنما نحن عرب فيجب أن نختار أميراً عربياً ،

---

(١) كتاب «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١/ ٧١

وحيث أن البيت الشريفي في مكة أكبر بيت في العالم العربي، فإننا نرغب أن تكون لنا حكومة عربية مستقلة يرأسها أحد أنجال جلالة الملك حسين »[١] .

وهكذا تفرق القوم ، وذهب الرؤساء إلى الكوفة ، وطالبوا السيد اليزدي بإبداء الرأي ، فتراجع وقال : انه كرجل ديني لا يعرف غير الحلال والحرام ، ولا دخل له بالسياسة مطلقا . فلما ذكّروه بما قاله بالامس قال « اختاروا ما هو أصلح للمسلمين » مما دل على ان السلطة اتخذت للأمر عدته ، إذ لم يكد المجتمعون ينتقلون إلى دار السيد نور الياسري لمواصلة البحث ، ووضع المضابط المتفق عليها ، حتى داهمتهم الشرطة فشتتهم أيدي سبأ ، واضطرت الرؤساء إلى الاعتصام بقبائلهم في الشامية وأبي صخير ، وبعد يومين دعاهم حاكم الكوفة وحاول أن يحصل منهم على ما يريد فأخفق، إذ وقع الجميع مضبطة طالبوا فيها « أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج البصرة ، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الملك حسين ، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي »[٢] .

﴿ ولسن يشوه نتائج الاستفتاء ﴾

وأبرق اي - تي ولسن . نتائج الاستفتاء إلى حكومته البريطانية مدعياً ان الاكثرية في العراق لا ترغب في تبديل الحكم القائم ، وأن أقلية كبرى ترغب في أمير عربي ، تحت الهيمنة الانكليزية ، وانه يرتأي رأيا لو أخذت الحكومة به وسمحت بعرضه على الجمهور لما تأخر أحد عن تأييده . وهذا الرأي هو أن يكون للعراق مندوب سام بريطاني ، يساعده بعض الوزراء العرب ، المسندين من قبل الانكليز . . الخ[٣] لكن الحكومة البريطانية لم توافق على هذا الأقتراح فأبرق (مونتاكو) وزير الهند برقية إلى (ولسن) بتاريخ ١٦ شباط ١٩١٩ هذا نصها :

(إن حكومة صاحب الجلالة تقدر كثيراً العناية والدقة اللتين اتخذتموها في سبيل إنجاز المهمة الدقيقة التي عهدت إليكم . ولكنها سوف لا تتخذ أي عمل - إذا

---

(١)أمين سعيد في كتابه «الثورة العربية الكبرى» ص ١٩ من المجلد الثاني

(٢)كتاب «تاريخ الثورة العراقية» ص ٣٢

(٣) كتاب «تصادم في الولاء» لولسن ص ١١٤

استطاعت تجنبه - حتى تصل مس بل ، وتعرض الإيضاح التام حول الموضوع[1] الا انها في الوقت نفسه ستكون ممتنة لو أبرقتم خلاصة القانون الاساسي لحكومة عربية ، أو مجموعة حكومات عربية الذي تقترحونه ، على أن يكون مبنياً على رغبات السكان(كما أوضحتم ذلك في برقياتكم) وكذلك على الهيمنة البريطانية المطلقة الفعالة . اننا ملزمون بموجب التصريح الانكليزي - الفرنسي ان نمنح ادارة وطنية ، وعلينا أن نتمسك بذلك نصا وروحا . ان غرضنا تنظيم قانون أساسي مرن يتمثل في جميع السكان، على اختلاف عناصرهم ، ويعترف بالمميزات والسجايا الوطنية ويقضي باشتراك العرب الفعلي بمرور الايام في ادارة الحكومة الفعلية ، وادارة البلاد، ويحول دون توجيه القومية العربية الى معارضة السيطرة البريطانية . ان هذه الآراء العامة قد لا تكون عائقاً كبيراً في سبيل سعيكم لوضع حل لهذه المشكلة العسرة جداً وقد تساعد في تبيان ما في خاطرنا لكم »[2] .

«ولسن يحاول تقرير مصير العراق»

لم يكتف مونتاكو وزير الهند بالبرقية التي طيرها الى نائب الملك العام في العراق ، فقد طلب إليه ان يشخص الى باريس بنفسه فيكون على مقربة من هيأة مؤتمر الصلح . فغادر ولسن العراق في ٢٥ شباط ١٩١٩ م ، وبعد رحلة جوية متعبة ، وصل الى باريس في ٢٠ آذار من هذه السنة ، فاجتمع بأقطاب السياسة ، وحادث رجال الاستعماريين (السياسي والمالي) من الفرنسيين ، والانكليز ، والصهيونيين ، وحظي بين يدي الملك جورج الخامس في لندن يوم ١٤ نيسان ١٩١٨ فنال التفاتا خاصا . ولما سئل عن رأيه في مستقبل العراق ورغبة الاهلين في نوع الحكم الذي يرتضونه ؟ قدم المقترحات التالية التي ألمعنا اليها فيما تقدم نقتبسها من كتابه « تصادم في الولاء » ص ١١٧ وقد عرضت على اللجنة الشرقية :

---

(١) كان تي . تي ولسن قد اقترح على حكومته البريطانية السماح له بإرسال سكرتيرته ، مس بل ، إلى لندن لعرض نتائج الاستفتاء بذاتها ، وإيضاح ما غمض من الحوادث ، وقد وافقت الحكومة على ذلك ، وسافرت «بل» فوراً فقدمت تقريراً مفصلاً بتاريخ ٢٢ شباط ١٩١٩ وقد اقتبسنا منه الشيء الكثير .

(٢) ولسن في كتابه «تصادم في الولاء» ص ١١٤ - ١١٥

١ ـ سوف لا يكون هنالك أمير عربي ، وإنما يكون معتمد سام بريطاني .

٢ ـ سوف تلحق ولاية الموصل ، ودير الزور ، بالعراق ، كما تلحق به تلك الانحاء الكردية التي تؤلف الآن جزءاً من ولاية الموصل ، ولا تدخل ضمن الدولة الأرمنية المنتظرة ، أعني سقي الزاب الأكبر برمته ، وهذا ضروري لتأمين ضم الآثوريين .

٣ ـ إن الهيمنة البريطانية ، التي مهما عبر عنها باللسان ، سيظهر أثرها عند التنفيذ ، وعندما تتأيد بإبقاء قوات عسكرية وجوية كافية ، تتوزع بحسب قدرتها ، لتساعد السلطة المدنية على توطيد الأمن .

٤ ـ أن تسند الحكومة العراقية ، في أولى مراحلها ، إسناداً بريطانياً كافياً ، ويتم ذلك أولا بقرض تضمنه الإيرادات العامة ، وثانيا بالسماح للإدارة المدنية لتستولي على الفائض من الموجودات العسكرية : كالقاطرات ، والجسور ، وأحواض السفن ، ومؤسسات الكهرباء . . . الخ بتثمين بخس . فإن هذه البلاد كانت قد جهزت بأدوات وأديرت بجهاز حكومي أثناء الحرب ، يتعذرعلينا أن نسير عليه في زمن السلم ، والحل الوحيد الذي يجنبنا الاضطراب المالي وما ينتج عنه من الارتباكات السياسية ، أن نأخذ هذه الممتلكات بأثمان بخسة ، وأن نديرها بتكاليف قليلة .

وبعد تقديم ما صنفناه أعلاه نعرض المقترحات التالية :

(أ) يحكم العراق معتمد سام يليه أربعة معتمدين يديرون المناطق الآتية :

منطقة البصرة : تشمل ولاية البصرة القديمة ، عدا الكوت .

منطقة بغداد : تشمل ولاية بغداد القديمة ، عدا أنحاء الفرات .

منطقة الفرات : تشمل أنحاء الفرات الممتدة من « عنه » نفسها إلى « السماوة » ذاتها مع مدينتي النجف وكربلاء .

منطقة الموصل : تشمل ولاية الموصل القديمة برمتها ، وكذلك الجهات الشمالية لولاية الموصل ، التي لا تدخل ضمن الدولة الارمنية الجديدة ، وبوجه تقريبي يجب أن يكون الحد الشمالي للموصل مسقط المياه بين بحيرة « وان » و« الزاب الكبير » وهذا يجعل الآثوريين ضمن العراق كما يشتهون .

أما منح كرد كردستان نوعا من الحكم الذاتي ، فالأفضل أن يترك ذلك إلى حكمتنا ، وألا نضعه ضمن أبحاث مؤتمر الصلح ، إذا كان في الإمكان تجنبه . أما إذا منح كردستان كيانا خاصا فتصبح المناطق خمسا .

(ب) أما المجالس الإدارية المشار إليها في برقيتي المؤرخة ١٠ تشرين الثاني ، فيستفاد منها كمجالس استشارية وإدارية دون سلطات تشريعية ، ومع هذا تكون ذات نفوذ . وتوحي الاختبارات أن اقامة هيئات انتخابية لا يلائم الظروف الحاضرة .

(ج) تؤسس مجالس مناطق في كل من المناطق المبينة أعلاه ، من أعضاء ينتخبون من المجالس الإدارية ، فتكون هذه المجالس هيئات ممتازة ، وتمنح مجالس المناطق سلطات واسعة انما لا تتمتع في الوقت الحاضر بسلطة تشريعية ا هـ .

هكذا كانت مقترحات ولسن لإدارة العراق من جانب بريطانية مباشرة . ولكن الوضع السياسي العالمي اضطره الى العدول عنها ، كما اضطر حكومته الى اتباع سياسة اخرى هي سياسة الانتداب التي بحثنا عنها في الفصل الرابع .

﴿الاسباب المباشرة للثورة﴾

١ـ سوء الإدارة في البلاد

لما جرَّدت الحكومة البريطانية حملتها العسكرية الأولى لاحتلال العراق في ٤ تشرين الاول ١٩١٤ م ، عينت ممثلها السياسي في الخليج العربي ، سير برسي كوكس ، ممثلا سياسيا لها في هذه الحملة ، فما كاد كوكس يتقلد زمام منصبه الجديد حتى أذاع بلاغا على الحكام والشيوخ العرب تأريخه ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ يطمنهم فيه على أموالهم ومعتقداتهم ، ويطلب اليهم المحافظة على الحياد ، وعدم القيام بما من شأنه الإضرار بالمصالح البريطانية[1] ثم أصدر في اليوم التالي بلاغا آخرعن اعتزام حكومته البريطانية المحافظة على « عدم التعرض للأماكن المقدسة ما دام الحجاج ، أو الزوار

(١) سير برسي كوكس في رسائل بل ٥٠٧ أما أصل البلاغ فتجده في كتاب ولسن ص ٣٠٩

الهنود القادمون من الهند ، لا يعترضهم أحد في طريقتهم »[1] .

فلما احتل الجيش البريطاني مدينة البصرة في ٢٢ تشرين الثاني من هذه السنة ، أبدلت القيادة العسكرية عنوان وظيفة سير برسي كوكس من « الممثل السياسي » الى « رئيس الحكام السياسيين » ووضعت تحت تصرفه عدداً من الضباط العسكريين الذين أمكنها الاستغناء عن خدماتهم في الوحدات العسكرية « فأصدر كوكس بلاغا ثالثا الى أهل البصرة ذكر فيه الاهلين بأن الجيش البريطاني إنما يحارب الحكومة التركية لا الاهلين الذين يضمر لهم كل خير وفلاح الخ » وكان القصد من جميع هذه البيانات الفتّ في عضد الوحدة الإسلامية ، واثارة النفرة بين العراقيين والحكومة العثمانية ، جريا على قاعدة « فرق تسد » ولا سيما وان العرب يومئذ كانوا موالين للدولة العثمانية المسلمة بحكم الصلة الدينية ، ولم يكن الحسين قد ثار بعد ، ولم يقطع الانكليز عهودهم له في احترام استقلال العرب في حدود وطنهم .

وفي ١٤ شباط ١٩١٥ م أذاع سير برسي كوكس بلاغاً جديداً لكنه كان خطيراً وهذا نصه :

« الى جميع من يعنيهم الأمر .

يعلم الجميع أن مناطق العراق فيما بين الفاو والقرنة قد أصبحت الآن محتلة من قبل القوات البريطانية منذ شهرين مضيا . لقد بينا مراراً إلى الجمهور أن الحكومة البريطانية قد اضطرت ضد رغبتها ، إلى محاربة تركية ، بسبب الأعمال العدوانية التي قامت بها الحكومة التركية ، بتحريض من ألمانية ، غير أن أعمال القوات البريطانية الحربية موجهة نحو الحكومة التركية وجنودها فقط . أما العرب فإن الحكومة البريطانية ليست لها رغبة في أن تعاملهم كأعداء لها ، طالما ظلوا هم أنفسهم أصدقاء ومحايدين ، وطالما امتنعوا عن حمل السلاح ضد جيوشها . بل ان الحكومة البريطانية على العكس ترغب في تحرير العرب من ظلم الترك ، وتيسير التقدم لهم، وزيادة رفاههم وصناعتهم .

لقد أبدى الكثير من شيوخ العرب والقبائل في ولاية البصرة ، مدركهم

---

(١) ولسن في كتابه تصادم في الولاء ص ٣١٠

مصالحهم الخاصة ، رغبتهم في التسليم إلى السلطات البريطانية أو وقفوا بعيداً عن الحركات الحربية بين الحكومتين بمحض إرادتهم ، غير أن بعض الأشخاص من الطائشين[1] قد أغراهم العدو على حمل السلاح لمساعدته ضد الجيوش البريطانية .

لقد أصدرنا هذا التنبيه لنحذّر جميع الشيوخ والقبائل في ولاية البصرة ، وبضمنها مناطق البصرة والقرنة والعمارة والمنتفق ، ان أولئك الذين ينحرفون عن طريق الصداقة والحياد ، ويحملون السلاح لمعاونة العدو ، ستستحوذ الحكومة البريطانية على أملاكهم ، التي تقع ضمن النفوذ البريطاني ، وسوف يعلن في حينه عندما ينفذ أمثال ذلك . هذا ما وجب بيانه » .

بأمر قائد القوات[2]

ب ز. كوكس رئيس الحكام السياسيين

وقد أدت احتياجات الجيش المحلية إلى إصدار عدد كبير من البيانات والاعلانات والأوامر المعقدة ، هيمنت على العلاقات بين الجيش والأهلين ، فكانت شديدة الوطأة ، صعبة التنفيذ ، بحيث انتقدها العسكريون قبل السياسيين . فالسخرة ، وسحب الزراع والفلاحين من مزارعهم وحقولهم للخدمة في المجهود الحربي ، وجمع الطعام ، وإشغال العقارات ببدلات ضئيلة جداً ، واستخدام وسائل النقل ، وتقييد التجوال والأسفار ، وعدم السماح بنقل الجنائز إلى المراقد المقدسة ، كل هذه كانت حالات لم يألفها الناس رغم انهم ذاقوا مرارة الحرب أثناء القتال بين الجيشين البريطاني والعثماني ، الأمر الذي ادى إلى توسع الهوة السحيقة ، التي كانت بينهم وبين البريطانيين . وقد زاد الطين بلة ان الذين عهد إليهم إدارة المناطق المحتلة كانوا يجهلون نفسيات العرب عامة ، والعراقيين خاصة ، بل الظاهر انهم حسبوا العراقيين هنوداً فأسمعوهم قارص القول ، وعوّدوا متشرديهم على امتهان الكرامات ، ومس العواطف ، وكلم الصدور ، فهيمنت على البلاد جيوش الفوضى والإرهاب، والرشوة. في الوقت الذي أعلنت الحكومة البريطانية في بلاغاتها المتعددة انها جاءت لتتعاون مع العرب على تحريرهم من ظلم الترك المعتدين ، فكانت المعاملة التي عومل بها السكان لا تختلف عن المعاملة التي

---

(١) يريد بهم المجاهدين

(٢) ولسن ٣١٢

يعامل بها المعادون ان لم تكن أسوء منها أحياناً .

وأغرب من هذا كله أن الحكام المذكورين ساروا وفق أنظمة وتعليمات وضعتها سلطات الاحتلال العسكرية والمدنية ، مع ان اتفاقات لاهاي لسنتي ١٨٩٩ و١٩٠٨ تقضيان على الدول التي تحتل مملكة ما ، أن تتخذ كل الوسائل الممكنة لتطبيق القوانين المرعية الإجراء في تلك المملكة[١] وقد انتشر تعيين الضباط العسكريين في المناصب السياسية حتى عم العراق بأسره وأصبح مصدر خطر عظيم .

يقول جنرال إيلمر هالدن قائد القوات البريطانية في العراق في كتابه ثورة العراق في سنة ١٩٢٠ :

« وعندما تغنت الدول بالسلم ، انهمر سيل من الطلبات من قبل الضباط للاستخدام في الدوائر الإدارية والسياسية ، ولما كان هؤلاء الجنود والضباط لم يألفوا الاشتغال في المناصب الإدارية ، عينوا في المناطق الصغيرة كالشطرة ، وقلعة سكر ، والديوانية ، وعفك ، بينما في المراكز المهمة ، عينت القيادة موظفين أكفاء من هيأة الإدارة الهندية . وشغل المناصب والوظائف الصغيرة ضباط وأفراد من الجيش الانكليزي ، الذين كانوا يحاربون خلال الحرب العامة في المستعمرات والمناطق البعيدة ، ولما كان هؤلاء الضباط لم يطلعوا على وسائل الإدارة ، ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد ـ أي بالعراق ـ عينوا كوكلاء للحكام السياسيين ، وأحياناً كحكام سياسيين ، وذلك عادة في الألوية الصغيرة . فيظهر من ذلك ان أغلب الموظفين الإداريين ، والرؤساء العسكريين ، يجهلون أحوال هذه البلاد ، وعادات سكانها ، واخلاقهم ، فكانوا يسألون من حين لآخر الاشخاص الذين سبق لهم الاشتغال في هذه البلاد ، ودرسوا أحوال أهلها ، في اتباع الطرق الناجعة والوسائل المفيدة ، وبحكم الطبع كانت جميع الأوامر العامة والتقارير تصدر من قبل الموظفين الذين أشغلوا شتى المناصب في الهيئات الإدارية الهندية . ولما كان العراقيون يختلفون عن الهنود أخلاقاً وخلقاً ، كانت الطرق التي يتبعها رؤساء الدوائر عقيمة وصعبة التنفيذ . وتبين لي خلال رحلاتي هذه وأحاديثي مع الحكام السياسيين، إن فريقاً كبيراً منهم ضعيف في الإدارة ،

---

(١) ولسن ٣١٢

ضعيف في السياسة ، ضعيف في النشاط ، وغير كفؤ للقيام بوظائفه . ومنهم من كان يرسل تقريراً ويعقبه بآخر يختلف فحواه تماماً عن التقرير الأول ، وهكذا كانت تنهال علي التقارير المتناقضة فأحير في كيفية تعليلها وتفسيرها »الخ[1] .

وفي الواقع ان الانكليز أرادوا أن يحكموا البلاد حكما عسكرياً مباشراً فعينوا لكل لواء ، ولكل قضاء ، حاكماً عسكرياً ، وكان هؤلاء الحكام من ضباط المستعمرات الذين ألفوا الحكم والسيطرة ، أو من ضباط الجيش ، الذين لم يمارسوا الشؤون الإدارية المدنية ، وقد انتفخت أوداجهم صلفاً وغروراً ، فازدروا الناس ، واحتقروهم ، وأوصلوا أنواع الأذى لهم ، ولم يكتفوا بذلك ، بل اصطنعوا طائفة مما لا خلاق لهم ، فقربوهم ، وأدنوهم ، حتى جعلوهم يمعنون في الإرهاق . أما الكتاب وصغار الموظفين ، فقد كانوا من الهنود الذين تأبى الشهامة العربية والاباء العربي أن يرياهما على منصات الحكم ، وكذلك كانوا من اليهود وبعض النصارى الأجانب ، الذين مالأوا السلطة المحتلة وكانوا عوناً لها على إذلال العرب أصحاب البلاد الشرعيين .

وهكذا أقامت الحكومة البريطانية الدلائل الملموسة على دحض المدعيات التي أغرت بها أهل البلاد ، من مساعدة العرب على حكم بلادهم بأنفسهم ، وتحريرهم من ظلم الترك المستبدين ، « فقد أصبحت كل بلد من بلادنا ، بل كل قرية من قرانا ، يحكمها حكام بريطانيون أو هنود ، يجهل معظمهم عادات أهل البلاد وحالتهم الروحية ، فأصبح الحل والعقد بيد هؤلاء الشبيبة الذين تعودوا الحكم في بلاد الهند ، ولقد أطلقت يدهم ولم تحدد سلطتهم ، فقاسى الشعب العراقي ما قاسى من أحكامهم الشخصية ، المخالفة لرغائب الشعب وآماله . ومما يزيد الحالة تعاسة ان هؤلاء الضباط قربوا إليهم نفراً لا يعتمد عليهم الشعب ، لمجرد ظهورهم بمظهر الولاء والخلوص للحكومة ، فسئمت الأمة تلك الأعمال ، وضجرت من توديع المصالح إلى غير ذويها . وبالرغم من تذمر الأمة من هذه الحالة لم يفسح لآمالها مجالا ، ولهذا رأت نفسها مضطرة إلى التكاتف والتحالف في سبيل تأمين المصلحة الوطنية ، وإعطاء حد للأعمال الكيفية »[2] .

---

(١) هالدن في كتابه ثورة العراق في سنة ١٩٢٠ الفصل الثالث ص ٢٠ - ٢٢

(٢) جريدة الاستقلال البغدادية العدد ٩ الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ م

أجل! هكذا كانت الإدارة في المدن . أما إدارة الأرياف والقبائل الرحل ، فقد وضع لها نظام مستمد من عادات وأوضاع القبائل الأفغانية ، وكان هذا النظام قد وضعه سير هنري دوبس حين كان مراقباً للشؤون المالية والقضائية في بلوجستان قبل الحرب العامة ، فاعترف بشيخ واحد في كل قبيلة ، وأصبح كل شيخ عُيِّن أو انتخب على هذا الأساس ، مسؤولا أمام السلطة المحتلة عن السلم والنظام في قبيلته، وعن القبض على المجرمين ، وحفظ خطوط المواصلات وممتلكات الانكليز ، وعن قطع جميع المساعدات والمؤن عن الترك ، وكذلك عن جمع الضرائب . ولقاء ذلك أعطي الشيوخ الرواتب الشهرية والمساعدات ، وأحياناً الأسلحة ، فتأيدت حدود نفوذهم وغض النظر عن ضرائبهم ، وكان كل رئيس يضطر لموالاة السلطة لئلا يفقد المساعدة والحظوة(١) .



وهكذا نجد أن قد « كان الاحتلال الانكليزي شديد الوطأة على العراقيين أجمع ، وعلى القبائل وسكان الأرياف بصورة خاصة ، ولم يكن في مقدور زعماء القبائل أن يحتملوا سياسة الشدة والضغط التي سار عليها الحكام العسكريون من الانكليز »(٢) .

٢ ـ موقف علماء الدين

أتينا في المعلومات المتقدمة على بعض العهود ، التي قطعها الحلفاء لضمان عطف العرب على قضيتهم في غضون الحرب العالمية الأولى ، وذكرنا طرفاً من كيفية عبث الحلفاء بهاتيك العهود ، فكان هذا العبث في مقدمة الأسباب التي سلبت الثقة منهم ، وبعثت الشك في حسن نواياهم .

ثم جئنا على ذكر جملة من الأخطاء الكثيرة التي ارتكبها الحلفاء ، ولا سيما الانكليز ، في إداراتهم البلاد ، وما نجم عن ذلك من تفسخ في الاخلاق ، واضطراب في الأحكام ، وامتهان للكرامات ، وأنّات في الصدور ، بحيث أصبح سوء الإدارة عاملا قويا من العوامل التي أدت إلى شبوب نار الثورة .

---

(١) آيرلند ص ٨٢

(٢) جريدة العراق : العدد ٢٩٩٥ الصادر بتاريخ ١١ شباط ١٩٣٠

ونود الآن أن نذكر سببا آخر من أسباب الثورة ، وهو في نظر الكثير من البحاث والمؤرخين من العوامل الرئيسية المهمة لاندلاع لهيبها ، ونعني بهذا السبب رجال الدين الحنيف فنقول :

لا يخفى ان المجتهدين من علماء الشيعة الإمامية مرجع جميع أبناء هذه الطائفة فمنهم يتلقون الفتاوى والأحكام الدينية ، والشيعيون يعتقدون ان علماءهم نواب أئمتهم ، فلا يخالفون لهم أمراً ، ولا فتوى ، ولا حكما من الأحكام الشرعية . وقد ظهرت من قديم الزمان طبقات مختلفة من العلماء المذكورين ، واختلفت اجتهاداتهم في كيفية كفاح الغزاة من الغربيين الاستعماريين فكان بعضهم يرى المسالمة في حالة الضعف ، مقتصراً على القيام بوظائفه الدينية . وقسم آخر يعتقد اعتقاداً راسخاً « بأن الإسلام لا يجتمع مع السيطرة الأجنبية تحت صعيد واحد مهما كانت الأحوال » فعلى كل مسلم أن يستميت في الدفاع عن نفسه ، متى هاجمه أو أراد الاستيلاء على بلاده ، قوم آخرون من غير أبناء دينه المسلمين .

وقد كان من هذين الحزبين جماعات في كربلاء ، والنجف ، والكاظمية ، وسامراء ؛ فلما كانت الحرب العالمية الأولى ، جرت مناقشات ومداولات كثيرة في المحافل الدينية الموجودة في هذه المدن المقدسة ، في موضوع الجهاد والقتال ، فكان فريق يدعو إلى المسالمة بسبب ضعف الاستعداد ، وقلّة وسائل الدفاع ، وعدم ملاءمة الظروف للقتال . وكانت أكثرية العلماء والطلاب ولا سيما العرب ، من دعاة الحرب والدفاع . وقد تغلب هذا الحزب أخيراً فكان لآرائه وفتاواه النفوذ على جمهور الناس في العراق .

ولما تم للانكليز الاستيلاء على العراق ، وظهرت بوادر سياستهم الخرقاء ، وأنزلوا بالعراقيين ضروب الظلم والإرهاق ، بث العراقيون شكاواهم ، من سوء سياسة السلطة المحتلة ، إلى العلماء وأشعروهم بأنهم يفضلون الموت على الحياة تحت هذا النوع من سيطرة المحتل ، وما زالوا يراجعون العلماء ، ويؤكدون لهم قدرتهم على مكافحة الجيوش البريطانية ، حتى اتفق الطرفان وأيد كل منهما الآخر على الشروع في مقاتلة المحتلين . أضف إلى ذلك أن العرب مطبوعون على أخلاق كريمة من جملتها الشمم والإباء ، وعدم الصبر على الظلم وتعسف الحكام ، فكانوا يستهونون الموت في ساحة

الشرف والنضـال ، على حياة الذل والهوان ، فجاءت فتاوى العلماء الأعلام بامتشاق الحسام في وجه هذا الظلم ، ومحاربة هذا الاستبداد محفزاً هممهم ، ومهيجاً لشعورهم .

٣ - تنبه رجال القبائل

لقد بعثت الحرب ، وسوء الإدارة ، وعنف الموظفين البريطانيين ، في رجال القبائل روح التكتل وتناسي الضغائن والعصبيات القبلية ، حيث حلت محلها العصبية القبلية العامة . وقد توهم الانكليز ان بذلهم المال خلال الحرب يؤمن لهم امتلاك عقول الناس وقلوبهم . غير ان تحسن الوضع الاقتصادي والمالي ، واليسر الذي نشأ بسبب الحرب ، وحاجة الجيش المحتل إلى غلات البلاد ، مهما بلغت أثمانها ، قد يسر تجمع ثروات طائلة بأيدي العراقيين الذين يحفزهم الطموح إلى الحرية والى البذل في سبيلها ، فاستعان رجال القبائل بهذه الثروة الطارئة ، وبأسعار الحبوب الفاحشة ، على شراء العتاد والسلاح ، والسخاء في سبيل تحرير البلاد من الهيمنة الأجنبية ، يضاف إلى ذلك ان القبائل في العراق كانت تتمتع بنفوذ واسع ، واستقلال غير منكور مدة حكم الأتراك العثمانيين ، فلما احتلت الجيوش البريطانية العراق ، حدت من هذا النفوذ ، وقضت على هذا الاستقلال ، وقربت البعض من السراكيل والفلاحين للقضاء على السلطان الذي كان يتمتع به الرؤساء مدة حكم العثمانين ، هذا إلى الاهانات التي كان الضباط البريطانيون يتعمدون توجيهها الى هؤلاء الرؤساء إمعاناً في خضد شوكة نفوذهم وكلم صدورهم ، والحط من مقامهم .

٤ - المتزلفون والمتملوقن

انتهنا الآن من تعدد أهم العوامل التي أدّت إلى حدوث ثورة عام ١٩٢٠ م ويجب أن لا يفوتنا جعل سلوك المتزلفين ، والمتصيدين في الماء العكر ، سبباً آخر لذياك الانفجار التاريخي الخالد . فقد ألقت حكومة الاحتلال نفسها في أحضان زمرة من الاغنياء والاشراف عرفوا بالملق الى السلطة المحتلة . وقد أقنع هؤلاء الاستغلاليون ممثلي السلطة بأن الشعب في قبضتهم ورهن إشارتهم ، وانهم يديرون مقاصده وأفكاره حسبما يشاؤون ، وهم يفتخرون بتطبيق رغائب الحكومة ، مهما كان نوعها ، فلقيت هذه

الوساوس صدوراً رحبة في دوائر المحتلين ، لأنها تقتضي تخفيف عبء النفقات عن كاهل دافع الضريبة البريطاني ، فلا حاجة الى حامية كبيرة في بلاد يضعها أشراف أبنائها في قبضة الحكومة المحتلة عن طيبة خاطر ، وقد غاب عن بال السلطة ان الرأي العام غير مرتاح لتقرب أولئك المتزلفين منها ، وانه له مقاصد ومآرب غير مقاصدهم ومآربهم ، وانه ـ بقول واضح ـ بات ينشد الاستقلال ، ويحلم بالحرية خصوصاً وان اخبار قيام الحكومة الفيصلية في الشام ، ونشوب نيران الثورة المصرية ، كانت ملء الاسماع . وليت المتزلفين وقفوا عند حد في حيلهم ودسائسهم فإن بعضهم لم يقتصر على اكتساب عطف الحكومة عليهم ، وقبولها مراسيم العبودية منهم ، بل انهم عمدوا إلى الوشاية والسعاية بالناس ، فأشاروا بنفي هذا وحبس ذلك . ومن البلية أن أقوالهم الكاذبة كانت تلقى آذناً صاغية[1] .

قالت مس بل في مذكرتها التي رفعتها إلى حكومتها البريطانية في شباط ١٩١٩ ، وهي تستعرض هذه الحوادث :

وقبل أن نختم هذا السجل العجيب نقول : ان الاشراف الذين وقعوا على العريضة المضادة للعريضة الثانية ـ التي طالب فيها الاهلون إنشاء حكومة عربية مستقلة ـ قالوا لوكيل الحاكم الملكي العام ان الكتلة المعارضة للانكليز لا تزال تبث دعاية قوية ضدهم في المقاهي ، وطلبوا نفي بعض الزعماء ، باعتبار انهم يكوّنون خطراً لا على الحكومة البريطانية حسب ، بل على كيان العراق وسلامته وقد قبض فعلا على . . . الخ »[2] .

﴿ الشروع في سياسة الارهاب ﴾

لما جدّ الكربلائيون في تنظيم مضابطهم ، على أثر إلقاء السلطة المحتلة أسئلة الاستفتاء الثلاثة ، وسعوا أن تكون محققة لرغباتهم ، مطمنة لمصلحة بلادهم ، أمرت

---

(١) البصير في كتابه تاريخ القضية العراقية ص ٦٨ ـ ٦٩

(٢) تجد أصل المذكرة في كتاب اي . تي ولسن «تصادم في الولاء» ص ٣٣٠ ـ ٣٣٦

ومن الغريب أن يتبع الانكليز في الحرب العالمية الثانية وما أعقبها ، السياسة التي اتبعوها في الحرب العالمية الاولى ، رغم ظهور أخطائها وتضررهم بسببها ، ولا غرو في ذلك فالبريطانيون محافظون حتى على الخطأ .

الحكومة بالقبض على ستة منهم في اليوم الخامس من ذي القعدة ١٣٣٧ هـ اول تموز ١٩١٩ م وهم :

١ـ عمر الحاج علوان	٤ـ محمد علي أبو الحب
٢ـ عبد الكريم العواد	٥ـ السيد محمد مهدي المولوي
٣ـ طليفح الحسون	٦ـ السيد محمد علي الطباطبائي

وقد أساءت هذه البادرة المرجع الديني الأكبر ، الشيخ محمد تقي الحائري ، فكتب إلى كولونيل ولسن كتاباً في اليوم التالي « ملؤه تأنيب وتبكيت لعمله هذا المخالف للشرائع العالمية ، ويبرىء فيه ساحة المبعدين من كل تهمة خلا مطالبتهم السلمية بحقوق البلاد المغتصبة المشروعة ، وطلب إليه أن يخلي سبيلهم »[1] فلم يلتفت الكولونيل إلى هذا الطلب فكتب الجواب التالي :

العدد ٥٣٩٤٥ التاريخ ٩ ـ ٨ ـ ١٩١٩

حضرة آية الله العظمى حجة الإسلام المرزة محمد تقي الحائري الشيرازي دامت بركاته .

لي الشرف أن أعرض لكم أنه وصلنا كتابكم المؤرخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٧ تذكرون بكل أسف أن الأعمال التي أقدمت عليها حكومة بريطانية العظمى ، لاجراء واجبات وظائفها ولحفظ احكام القوانين والأنظمة ، أوجبت استياء وتشويش العلماء الأعلام دامت بركاتهم في كربلا . وكنت اعتقد أن في تجاريب الأربع سنوات الماضية قد ثبت لدى حضرتكم ومتعلقيكم بأن الحكومة البريطانية اعتنت بصيانة وسلامة العتبات المقدسة اكثر من أية دولة اخرى .

كانت كربلاء منذ مدة طويلة بؤرة للاغتشاشات والثورات بين الأهالي والحكومة ، وكما لا يخفاكم بأن هذه الثروات كانت تحدث أضراراً وخسائر وتلفات كثيرة من قبل الجنود التركية على الأهالي والمدينة ، لا سيما أن شرف العلم والعلماء كان غير مصون في تلك العصور مما أدى إلى تيقظ الحكومة البريطانية واهتمامها بمثل هذه الأحوال المخالفة للعادات البريطانية .

---

(١) من كتاب كربلا في التاريخ السيد عبد الرزاق الوهاب .

لقد حصلت لنا اطلاعات كافية في مدة الاثني عشر شهراً الماضية ، تثبت أن بعض الاشخاص في كربلا يقومون بتشويش الأذهان ، وينشرون أخباراً غير مرضية ، وغايتهم من ذلك تشويش أفكار الناس ضد الحكومة البريطانية وكنت منتظراً من مدة طويلة إنتهاء هذه الإشعات الغير مرضية ، بعد إعلان الصلح ، لكني ألاحظ أن الأمر قد انعكس ، وان بعض الجاهلين قد زادت جسارتهم ، وكثر سعيهم في تشويش الناس ، فلذا لاحظت ان من الواجب القبض على بعض الأفراد ، وان الاشخاص الذين قبض عليهم هم أربعة من أهالي المدينة ، الذين لم تكن لهم أية علاقة معكم ، ولا مع العلماء الاعلام والروضات المطهرة ، والاثنان اللذان هما من السادة وإن لم يكونا من ذوي الأهمية إلا انهما ينشران الإشاعات الكاذبة ضد الانكليز ، وهو باعث لتشويش أفكار الاهالي . ونظراً لاقداماتكم فقد عزمنا على تسريح السيد محمد علي الطباطبائي وإرساله إلى سامراء ، على أن يسكن هناك ولا يخرج منها بدون أجازة منا ، فنرجوكم إشعاره بهذا الأمر تحريراً عند وصول كتابنا هذا إليكم ، مع اخباره بأن يبقى هناك ساكناً ، وان لا يتدخل في أمور الناس ، وإذا تخلف عن التقيد بهذا الأمر . فإنا بكمال حريتنا ننفيه عن هذه المملكة إلى محل لا يتمكن فيه من إحداث أي تشويش . وأما السيد محمد مهدي المولوي فإن له اليد الطولى في تشويش أفكار العموم ، وبما انه هندي الأصل ، فقد استحسنا إرساله إلى وطنه الأصلي حيث يعيش بكمال الحرية ، لأنه لا يمكن إبقاؤه في كربلاء ، حيث وجوده موجب لعدم استراحة الناس فيها .

لنا وثيق الرجاء أن بعض الاشخاص في كربلاء قد انتبهوا ، واحترزوا من بعض اعمالهم التي توجب عليهم المسؤولية ، وان حكومة بريطانية ترغب في إعطاء جميع الناس الرفاهية التامة ، لكنها لا تود أن يستعمل بعض الاشخاص هذه الحرية والرفاهية لأغراض تولد الاغتشاشات والتشويشات بين الناس . وقد قدمت هذه الرسالة بواسطة النواب محمد حسين خان ، المعروف بالخدمة لدينا ، وفي الحقيقة انه الرجل الوحيد الذي نعتمد عليه ، وقد زودته ببعض معلومات شفوية ليعرضها على حضرتكم والسلام .

لفتننت كولونيل اي . تي . ولسن
القائم بأعمال الحاكم الملكي العام في العراق

ولقد كان لوصول هذا الكتاب إلى يد المجتهد الأكبر الإمام الحائري ، أسوأ الوقع والأثر، فاعتزم مغادرة العراق احتجاجاً على امتهان كرامات الوطنيين ، والضغط على حرياتهم ، ولكن جمعاً من الأخيار والأغيار اعتبروا هذا المغادرة هروباً من ميدان الجهاد ، فأشاروا عليه بعدم المجازفة بها . وأراد الحاكم الملكي العام أن يطيب خاطر الإمام فسحب ميجر « بوفل » من حاكمية كربلاء ، حيث عهد بها إلى محمد خان بهادر الإيراني ، وجعل كربلاء ناحية تابعة لقضاء الهندية ، التابع للواء الحلة ، مجبراً بذلك ملاكيها ومترفيها بمراجعة « طويريج » دون « كربلا » وكذلك أمر بإعادة المبعدين إلى وطنهم . أما التعليمات الشفوية التي زود بها الحاكم الملكي العام النواب محمد حسين خان ، ليعرضها على الإمام الحائري فقد كانت كمية كبيرة من الدراهم رفضها الإمام بكل إباء وانفة .

« جمعية العهد »

قليلون جداً هم الذين يعلمون أن عزيز علي المصري ، الذي بعث النهضة العربية من مرقدها ، وتعهدها في أخطر عهودها ، يتحدر من أسرة عراقية كانت تقطن البصرة في أوائل القرن الثالث عشر للهجرة ، ويقال لها « آل عرفات » وان هذه الأسرة رحلت إلى القفقاس ، فالاستانة ، فمصر ، حيث يقيم عزيز علي الآن ، ولكن الذي لا يجهله أحد أن الرجل عربي المحتد عريق في المجد والغنى ، وقد تلقى دروسه العالية في الاستانة وتخرج في مدارسها الحربية ، شأنه في ذلك شأن زملائه في الأقطار العربية الأخرى . وقد شرع ـ وهو في الأستانة ـ في تأليف جمعية سياسية سرية توحد صفوف الشباب العربي ، وتجمع كلمتهم ، وتضمن لهم أمناً بعد خوفهم ، وعزاً بعد ذلهم ، كانت « جمعية العهد » التي بدأ تشكيلها في ٢٨ تشرين الأول من سنة ١٩١٣ م نواة القضية العربية في عهدها الجديد ، ومع انه يتعذر على جل الباحثين في القضية العربية نشر صورة صحيحة لبرنامج هذه الجمعية ، تكاد تكون الكلمة مجمعة على ان المادة الأولى من هذا البرنامج كانت كما يلي :

« إن جمعية العهد جمعية سياسية سرية ، أنشئت في الاستانة ، وغايتها السعي وراء الاستقلال الداخلي للبلاد العربية ، على أن تكون متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد

المجر مع النمسة »[1] .

وبينما كانت هذه الجميعة تتحين الفرص ، التي تهيب بها إلى التقدم ، انفجر بركان الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م » فتفرق رجالها في ميادين القتال، وخمدت نار الجمعية وقتاً ليس بالقليل، فما كادت نيران الثورة العربية تشب في الحجاز في يوم ٩ شعبان من سنة ١٣٣٤ هـ « ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ م » ويدخل الجيش العربي إلى دمشق في أول تشرين الأول سنة ١٩١٨ م ، حتى انشقت هذه الجمعية على نفسها ، وانقسمت إلى عهد سوري ، وعهد عراقي وكانت الحجة في الانقسام « ان دول التحالف لا توافق على تأليف دولة عربية مستقلة ، فلذلك رأى رجال جمعية العهد أن ينقسموا إلى شطرين : كل منهم يبذل جهده في سبيل تحرير القطر الذي ينتمي إليه » كما نطق بذلك البيان[2] الذي أصدره أعضاء «جمعية العهد» أثناء اجتماعهم في الشام ، وقد تألف فرع « جمعية العهد العراقي » في عام ١٣٣٧ هـ و ١٩١٩ م . وجاء في المادة الأولى من منهاجه الاساسي ما يلي :

« إن غاية الجمعية الاساسية هي كما يلي :

استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية[3] .

ولكن المشتغلين في السياسة ، والمنضمين إلى هذه الجمعية ، وإلى الجمعيات الاخرى ، التي تأسست في البلاد كانوا على قسمين : يدين أحدهما بالقومية العربية ، ويرى ان التعاون مع الانكليز إنما هو انتصار للقضية العربية ، ويقول الآخر بضرورة التنحي عن التعاون مع هؤلاء الانكليز ، ما داموا يعملون على تقويض الخلافة الإسلامية في تركية. وكان القائلون بالفكرة الاولى يمثلون الاكثرية الساحقة في جمعية العهد ، فكان من الطبيعي أن ينتصروا على مخالفيهم إذ كانوا أقلية .

وتألفت في بغداد في أواخر جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ هـ« نهاية شباط ١٩١٩م »

---

(١) احمد عزت في كتابه القضية العربية ص ٥٣ من الجزء الرابع . وامين سعيد في كتابه الثورة العربية الكبرى ص ٤٦من ١ الجزء الاول . والشيخ مهدي البصير في كتابه تاريخ القضية العراقية ص ٣٣

(٢) القضية العربية ٦ , ٦٦ لأحمد عزت الاعظمي

(٣) تاريخ القضية العراقية البصير ص ١٠٠

جمعية سرية سياسية أخرى سميت «جمعية حرس الاستقلال» فكانت تصارح العهديين بعدم وجود أية ضرورة للاستعانة بالبريطانيين بوجه من الوجوه ، وكانت تقول انه إذا كان لا بد من الاستعانة بمساعدة إحدى الدول الاجنبية ؛ فلتكن أية دولة عدا بريطانية ، وقد حصلت مشادة بين العهديين والحرسيين من أجل هذا التفاوت في الرأي ، وتألفت لجنة مختلطة من الطرفين لادارة شؤون الجمعيتين ولكنها لم تلبث طويلا فانحلت غير أن رجال الجمعيتين استمروا مع غيرهم من الوطنيين في بغداد على العمل والاتصال بالفرات ولا سيما بمدينة النجف الاشرف .

وروج بعض الشبان فكرة إنشاء مدرسة أهلية ، ظاهرها تهذيب أبناء العراق ، وتثقيف عقولهم، وحقيقتها عقد الاجتماعات ، وجمع التبرعات لقضية البلاد السياسية ، وقد فتحت هذه المدرسة أبوابها في منتصف أيلول من هذه السنة «١٩١٩ م» واتخذت «جمعية حرس الاستقلال» من هذه المدرسة مركزاً لعقد جلساتها وتهيئة الأفكار العامة إلى قبول وتأييد ما كان يجري في الفرات الأوسط من أحداث وقد سميت بالمدرسة الأهلية ثم بمدرسة التفيض .

«موت السيد محمد كاظم اليزدي»

قلنا ان المجتهدين من علماء الشيعة الإمامية ، مرجع أبناء هذه الطائفة الإسلامية الكبرى في تلقي الفتاوى والأحكام الدينية ، وان الشيعيين يعتقدون ان علماءهم نواب أئمتهم ، فلا يخالفون لهم أمراً ، ولا فتوى ، ولا حكما من الأحكام الشرعية . وكانت الزعامة الدينية في بدء الاحتلال البريطاني الأول، للسيد محمد كاظم اليزدي، وقد توفاه الله في مساء اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٣٧ هـ «٣٠ نيسان ١٩١٩ م» عن عمر تجاوز الثمانين[1] فأكبر الشيعيون وفاته ، ورأى السنيون أن يشاطروا إخوانهم في مصابهم فأقاموا للفقيد الكبير الحفلات التأبينية الكبرى ، وأنشدوا المراثي العظمى ، فكانت هذه الوفاة في مقدمة الأسباب المباشرة لتقارب المسلمين في العراق ، وعاملا كبيراً من عوامل استحكام الصلات الحسنة بينهم ، فاستغل المفكرون السياسيون هذه القوة الكامنة ، وراحوا يدعمونها ويستعينون بها في القضايا الوطنية الكبرى .

---

(١) جريدة العرب العدد ٥٤١

وانتقلت الزعامة الدينية ـ بعد وفاة السيد اليزدي ـ إلى الشيخ محمد تقي الحائري الشهير بالشيرازي ، وقد نقلنا طرفاً من مواقفه الوطنية وفتاواه الشرعية في «عدم جواز انتخاب غير المسلم إلى الامارة على المسلمين» فوسع مفكروا الطائفتين طرق وأساليب الاستعانة بنفوذه الديني الواسع لتحقيق مقاصدهم السياسية . فكان الشيخ يؤيد الصلات الأخوية بين المسلمين بكل قواه، ويحث على التآلف والتآزر ، ليقف الجميع صفاً واحداً في وجه الاجنبي . ولما كانت رابطة رؤساء القبائل الدينية بمقام الامام الشيرازي قوية جداً ، فقد اتخذت صبغة سياسية واضحة ، وأخذ الامام يبث الدعوة بينهم إلى المطالبة باستقلال العراق بكل وسيلة ممكنة .

وهكذا نجد المخابرات قد استحكمت حلقاتها بين بغداد والفرات الاوسط ، وبين هذا وبقية أنحاء العراق ، حتى إذا قر قرار علماء النجف ، وكربلا ، ورؤساء القبائل في الشامية ، وأبي صخير خاصة ، على تعيين خطة ثابتة للعمل ، جاء إلى بغداد السيد هادي زوين ، والحاج عبد المحسن شلاش ، ليقفا على رأي البغداديين وقرارهم النهائي من الحركة التي تقررت في الفرات الاوسط ، وبعد مفاوضات ومداولات واجتماعات يطول شرحها ، أجمعت الكلمة على وجوب سفر الحاج محمد جعفر أبو التمن إلى النجف وكربلا لدرس الحالة عن كثب ، والوقوف على ما يجري في الخفاء . وقد حضر المشار إليه اجتماعاً خطيراً عقد في دار الامام الشيرازي ليلة النصف من شعبان سنة ١٣٣٨ وتقررت فيه مبادىء الثورة ، وأهدافها ، وميادينها ، وعاد إلى بغداد واثقاً مطمئناً ، فاجتمع بأصحابه يوم ٢٠ شعبان ، وأطلعهم على كل ما سمعه أو وقف عليه بنفسه ، فتقرر إقامة سلسلة حفلات للمولد النبوي ، في المساجد والجوامع المعروفة على أن تكون في كل أسبوع في مسجد إحدى المحلات الكبرى من غير تفريق بين مساجد المسلمين : الشيعة والسنة ،وكان يحضر هذه الحفلات معظم البارزين والمنورين فتتلى المنقبة النبوية ، ويمجد جهاد صاحب الرسالة المشرّع الاعظم ، وتنتهي الحفلة بالحث على مطالبة السلطة المحتلة بحقوق البلاد المشروعة .

﴿ بطش السلطة المحتلة ﴾

وضاقت السلطة ذرعاً بهذه الحفلات الدينية ، أو الاجتماعات الوطنية .

فاغتنمت فرصة إلقاء السيد عيسى حمدي أحد موظفي الاوقاف ، قصيدة حماسية ليلة ٢٥ مايس ١٩٢٠ ألهبت نفوس المتظاهرين ، فقبضت عليه وأبعدته إلى البصرة ، فساء هذا العمل وقعاً في نفوس الوطنيين ، فندبوا خمسة عشر رجلا لمفاوضة السلطة في أمره ، وخرجت في تلك اللحظات سيارتان مصفحتان وأخذتا تطلقان النار في الفضاء لتفريق المحتشدين ، وأبت الصدف أن ينتهي الامر بسلام فأصيب رجل أخرس بطلق ناري أصاب مقتلا منه ، فأكبر الاهلون قتله ، وشيعوه في اليوم التالي إلى مرقده الأخير تشييعاً مهيباً تحدوا فيه السلطة، فما كان من حاكم بغداد العسكري إلا أن أصدر أمراً بالقبض على كل من الحاج محمد جعفر أبو التمن ، والشيخ أحمد الداود .، والشيخ مهدي البصير ، وعلي أفندي ،وتحميلهم مسؤولية الاخلال بالامن العام ، إلا أنه عاد فأمر بتسريحهم بعد أن طلب إليهم الكف عن القيام بأية حركة من شأنها الاخلال بهذا الامن .

﴿المندوبون يعملون﴾

واعتبر المندوبون الخمسة عشر ، الذين ندبوا لمفاوضة السلطة في أمر موظف الأوقاف ، الفرصة سانحة للعمل جهاراً ، فبعثوا كتاباً إلى الحاكم الملكي العام في ٢٨ أيار ١٩٢٠ م . طلبوا فيه تعيين يوم للاجتماع به والتحدث إليه ، فأجاب الحاكم بأنه يرحب بالمندوبين في الساعة الرابعة زوالية من يوم ١٤ رمضان ١٣٣٨ هـ الموافق ٢ حزيران ١٩٢٠ م ، وذلك في دائرة الحاكم السياسي والعسكري لمدينة بغداد ، وإن كان لا يعتقد بأن موقّعي الطلب يمكن أن يكونوا ممثلين كافين . وفي الوقت نفسه استدعى الحاكم واحداً وعشرين رجلاً من وجهاء بغداد ، المعروفين بمشايعة السلطة[1] واتخذ التدابير الخاصة لمجابهة الطوارىء بعد أن أقفلت المخازن وتجمهر الناس على مدخل قاعة الاجتماع ومن ذلك إعداد قوة من الشرطة لقمع المظاهرات التي قد تحدث ، ووضع قطعات من الجيش في

---

(١) لما شعر المندوبون الخمسة عشر أن الحاكم الملكي العام استدعى واحداً وعشرين وجيهاً من وجهاء بغداد المعروفين بمشايعتهم للسلطة ،أسرعوا «المندوبون» الى الاجتماع بهم في دار رفعت الجادرجي وأقنعوهم بضرورة الاتفاق معهم على وجهة النظر التي سيتقدمون بها فكان الجميع يداً واحدة وصفاً واحداً .

الانذار ، واحضار الزورق المسلح « كومت » بعد أن حشيت مدافعه . ولما اكتمل عقد المدعوين والمندوبين قال اي . تي . ولسن ، أنه أعد خطاباً وجيزاً سيلقيه على مسامعهم السيد حسن أفنان ، ثم نهض السيد حسين فألقى الكلمة الآتية :

«اتصل بي أن بعضاً من حضراتكم يريد أن يقدم لي في هذا اليوم مطاليبهم بخصوص مستقبل العراق لعرضها على جلالة ملك بريطانية العظمى ، فلا حاجة لي أن أبين لكم سروري من هذه الفرصة ، التي يتاح لي فيها أن أرحب بحضراتكم ، وأشرح لكم بقدر ما لي من الصلاحية شرحاً إجمالياً ، ماهية سياسة حكومة جلالة الملك بازاء هذه المسألة .

لا بدَّ أنكم قرأتم تصريحات الحكومتين البريطانية والفرنسوية ، التي سبق نشرها في اليوم الثامن من شهر نوفمبر ١٩١٨ ، ولا بد أيضاً أنكم قرأتم المادة العشرين من معاهدة عصبة الأمم التي وقع عليها أغلب أمم العالم منذ سنة . ومن باب التذكر أقرأ على مسامعكم نصوصها مرة أخرى :

١ ـ نص تصريح حكومتي بريطانية العظمى وفرنسة المنشور في ٨ نوفمبر ١٩١٨

إن الغاية التي ترمي إليها بريطانية العظمى وفرنسة من مواصلتها في الشرق لتلك الحرب التي أثارتها مطامع الألمان ، هي تحرير الشعوب الرازحة منذ زمن تحت نير الاستبداد التركي تحريراً تاماً ، وتشييد حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغائب الأهالي الوطنيين الصادرة عن رضاهم وحسن اختيارهم . وتوصلا لهذه الغاية ، قد اتفقت بريطانية العظمى وفرنسة على تشجيع ومساعدة تنظيم حكومات وطنية في سورية والعراق ، اللتين قد تمَّ تحريرهما فعلا على يد الحلفاء ، وفي البلدان الأخرى التي يسعى الحلفاء لتحريرها ، والاعتراف بهذه الحكومات عندما يتم تنظيمها فعلا . وان بريطانية وفرنسة لا يخطر في خلديهما قط إرغام هذه البلدان على قبول نظامات معينة من أي نوع ، وجل اهتمامهما هو أن تضمنا لهذه البلدان بمساعدتهما ومعونتهما الفعالة ، سير الحكومات والادارات التي يتخذونها عن محض إرادتهم سيراً منتظماً ، فالخطة التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في البلدان المحررة ، هي العمل على ضمان إقرار العدل والانصاف بين طبقات الناس المختلفة ، بدون مراعاة ولا محاباة ، وتسهيل الرقي

العمراني بتنشيط قوى الأهالي الفكرية والعملية وشحذها والمساعدة على نشر العلوم والمعارف ، ووضع حد للانشقاقات التي طالما أثارها الأتراك لأغراضهم الشخصية اهـ .

٢ء – نص المادة العشرين من معاهدة عصبة الأمم :

إن المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي ، والتي تسكنها شعوب لا تزال إلى الآن غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة المحتدم ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضي بوضع سعادة شعوبها وتقدمها ، وديعة مقدسة في يد العالم المتمدين . ويجب أن يدرج في هذا العهد الضمانات على حسن القيام بهذه الوديعة . وان الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الدول الراقية ، التي تمكنها مواردها المادية ، واختباراتها أو مواقعها الجغرافية من القيام بهذه المسؤولية أحسن من غيرها ، وتكون مستعدة لقبول هذه المسؤولية ، وتقوم هذه الدول بالوصاية على سبيل الانتداب من قبل جمعية الأمم . وتختلف طبيعة الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم ، وموقع البلاد الجغرافي ، وأحوالها العمرانية ، وما أشبه من الظروف . إن بعض الشعوب الصغيرة التي كانت سابقاً ضمن السلطة العثمانية ، وقد وصلت إلى درجة من الرقي بحيث يمكن الاعتراف احتياطيا بكيانها كشعوب مستقلة عرضة لتقديم المشورة والمساعدة الادارية لها من قبل إحدى الدول المنتدبة إلى أن يصير بإمكانها الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة ، وان رغائب هذه الشعوب ، فيما يختص باختيار الدولة المنتدبة للوصاية عليها ، يجب أن تحل محلاً رفيعاً من الاعتبار . يجب في جميع الأحوال على كل دولة من الدول المنتدبة أن تقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس عصبة الأمم عن البلاد التي وضعت في عهدتها ، واذا لم يسبق تعيين أعضاء جمعية الأمم لنوع السلطة أو المراقبة أو الادارة التي تخول الدول المنتدبة ممارستها، يجب تعيينها صريحاً من قبل المجلس ، ويجب تشكيل لجنة دائمة لاستلام تقارير الدول المنتدبة السنوية وفحصها وامداد المجلس بالرأي في جميع الامور المتعلقة بمراعاة شروط الوصايات » اهـ .

فهذه التصريحات تبين لكم سياسة حكومة جلالة الملك ، وتوضح مراميها ، تلك

السياسة التي لم تنحرف الحكومة البريطانية عنها قيد شبر في أي وقت من الاوقات ، وأصرح لكم أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأسيس حكومة وطنية في العراق وقد أرادت تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن ، على أنه حصل تعطيل في تنفيذه ، وكنت أشد الناس أسفاً على هذا التأخير ، الذي حدث بدواع وأسباب لم يكن في وسعنا تلافيها ، فإن الاطالة التي حدثت في الحرب الحاضرة ، والصعوبات التي حالت دون عقد الصلح ، واختلال النظام في البلاد المجاورة للعراق ، سواءاً من جهة إيران أو من جهة تركية أو من جهة سورية ، كل هذه الاضطرابات أعاقتنا عن تأليف حكومة ملكية بالسرعة التي كنا نتمناها ، وأملي أن تعتقدوا أنه لم يكن في وسعنا قط اجتناب هذا التأخير ، واني أؤكد لحضراتكم أن الأفراد الذين يرمون إلى تأسيس حكومة ملكية بصورة مستعجلة بالحض على استعمال العنف وبتهييج أفكار البسطاء من الأمة ، يجنون على وطنهم ، مهما كانوا مدفوعين إلى أعمالهم هذه بدوافع الوطنية أو بعوامل أخرى ، ولا يوجد أمل بتأسيس حكومة ملكية بالصورة التي تريدونها قبل أن يستتب الأمن العام ، وتثبت أركان النظام في هذه الآونة الحاضرة ، التي تتطور فيها البلاد ، وليعلم أولئك الذين يحرضون على الإخلال بنظام البلاد الحالي ، ويثيرون خواطر الأهلين ، ويهيجونها على السلطة الحالية ، إنما يثيرون عوامل تستطيع الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لها وتستعمل الحكومة هذه التدابير إذا اقتضت الحال . على أن هذه التدابير قد تؤثر على وضعية ونظام الإدارات الوطنية ، التي نقترح تأسيسها منذ عهد طفولتها ، وإني بصفتي رئيساً وقتياً للحكومة الملكية الحاضرة ، أحذركم : ان كل تحريض على العنف ، أو الإخلال بنظام البلاد سيقابل بالحزم والعزم من السلطتين العسكرية والملكية ، واعلموا أن القوة هي في جانبنا ، وإننا قد عزمنا على توطيد دعائم النظام في هذه البلاد ، إلى أن تؤسس الحكومة الملكية التي تنشدونها ، ولن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام القوة الكافية لاستتباب النظام في البلاد ، ولن تقصر السلطة المذكورة في إمدادي بتلك القوة ، التي تكفل حفظ النظام ، وتمنع العبث به ، وأملي أن لا أضطر إلى إعادة هذه التحذيرات عليكم ، كما وأملي أن لا تقضي الظروف المقبلة باستخدام أو باتخاذ التدابير الخصوصية حفظاً للنظام العام .

ونخوض الآن في الكلام عن حكومة العراق المقبلة : وطدت الحكومة البريطانية

عزمها على وضع نظام للحكومة العراقية المقبلة في أقرب وقت ممكن ، بعد استشارة الرأي العام في ذلك ، وعلى ذلك جرت مخابرات ، كما يعلم أكثركم ، بيني وبين حكومة جلالة الملك ، وكبار رؤساء الحكومة الملكية هنا ، توصلا إلى تشكيل حكومة ملكية موقتة ، تقوم بعبء الإدارة إلى أن تتم مذاكرات الحكومة مع الأهالي ، ويوضع نظام ثابت للحكومة الجديدة وقد طبعت الإدارة الملكية هنا دستور هذه الحكومة الموقتة، الذي كانت رفعته إلى حكومة جلالة الملك ، وكان في النية نشره على الأهالي ، غير أن حكومة جلالة الملك لم يكن في وسعها التصريح لي بنشره كما تقدم قبل انتهاء مفاوضات الصلح مع تركية ، أو على الأقل تقرير شيء منها ، ومع هذا فلا بأس من أن أقول لكم على وجه الإجمال إن ما ننويه هو تشكيل مجلس للأمة برئاسة رئيس عربي يتولى الرئاسة الى أن يرفع دستور العراق الأساسي الى المجلس التشريعي المنوي أيضاً تشكيله، ونعتقد بضرورة اعطاء البلاد متسعاً من الوقت الى أن تستقر أمورها ، واعطاء الأهلين فرصة لتأسيس فكرة صحيحة تنشر بواسطة المجلس التشريعي بعد تشكيله، وليس هناك خير يرجى من التسرع في أمور كهذه .

هذا وأذكركم بأن العراق يختلف عن سائر الممالك بأنه لم يتأثر من ويلات الحرب ، مع ان رحاها دارت فيه ، وهذه الأخبار تأتيني عن الحالة في سورية ، والقفقاس ، وقسم من ايران ، وتركية ، حتى من فلسطين ، وكلها تدل على الغلاء ، وسوء الإدارة ، وقد استحوذ الفقر على أهالي تركية وسورية ، وبلغ استياء الأهالي هناك ما بلغ .

اننا لننكث بعهودنا اذا تراخينا في ادارة شؤون الحكومة ، قبل أن يحين الوقت لتسليم زمامها الى الحكومة الوطنية التي ننوي تشكيلها في المستقبل ، فلا تغرنكم الظواهر فقد كان العراق تحت سيطرة حكومة أجنبية مدة مئتي عام ، ومهما سلمت النيات ، فلا يمكن تأسيس حكومة وطنية في لحظة واحدة ، بل لا بد من التدرج في هذا السبيل ، والا فالفشل مؤكد ؛ واعتقدوا بأنني وجميع رجال الحكومة متشربون بروح الرغبة في تنفيذ «البيان» الذي تلوته عليكم . غير اننا لا نستطيع القيام بالأمور المستحيلة ، واعلموا ان مصالحنا موحدة وما يهمكم يهمنا ، وأشكركم في الختام لاستماعكم أقوالي ، ويسرني معرفة اقتراحاتكم ، وسأرفعها الى حكومة جلالة الملك

المهتمة كل الاهتمام بمصير العراق[1] .

﴿المندوبون يناقشون سياسة الحكومة﴾

أدرجنا نص الخطاب الذي ألقاه نائب الحاكم الملكي العام على المندوبين والمدعوين فويق هذا، كأحسن وثيقة تحدد أهداف السياسة البريطانية في العراق ، ونود الآن أن ندرج آراء المندوبين المذكورين في هذه الأهداف ، فقد انتصب السيد محمد الصدر فقال :

ان الحركة في البلاد هي حركة سلمية لا يقصد منها اثارة القلاقل ، وجل مطلبنا هو تأليف حكومة وطنية تؤلف على حسب تصريحات الحلفاء ، وفي مقدمتهم بريطانية وفرنسة صاحبتا منشور ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وقد انتدبتنا الأمة لندخل معكم في المفاوضات التمهيدية لإنجاز هذا الأمر ، وهي تنتظر بفارغ الصبر تحقيق أمانيها العادلة ، وأرى أننا متفقون في المبادىء الأساسية لأن المنافع المتقابلة تقضي ذلك ، أما ما نطلبه الآن فهو عقد مؤتمر وطني يمثل الأمة ، ينتخب أعضاؤه من كافة أهالي البلاد العراقية ، وتكون مهمته تخطيط الأسس للدولة العراقية المقبلة ، مع تعيين علاقاتها بالحكومة البريطانية ، ومنح حرية المخابرات بين سائر أنحاء القطر ، وبينه وبين الأقطار الأخرى ، وإطلاق الحرية للصحافة . . . وإن الذي أورده شفهياً قد تقرر بين أعضاء الوفد ، وكتب ووقع عليه جميعهم[2] .

قال الصدر هذا ، فسلم يوسف السويدي إلى نائب الحاكم الملكي العام هذه الوثيقة :

﴿مطالب الوفد المدونة﴾

إلى سعادة الحاكم الملكي العام المحترم .

تعلمون أن الشعب قد انتدبنا بمظاهرته التي أقامها ليلة ٧ رمضان الحالي الموافق ليلة ٢٦ مايو،للنيابة عنه في مطالبة السلطة المحتلة،ومفاوضة رجالها بشأن تنفيذ ثلاثة

---

(١) جريدة العراق العدد ٣ الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٠ م

(٢) تاريخ القضية العراقية للبصير ص ١٦٩

مطاليب جوهرية يرى جمهور الشعب ومعظم قادة آرائه ضرورة تنفيذها حالا وهي :

أولا : الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها في الداخل ، ونوع علاقاتها بالخارج .

ثانياً : منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره .

ثالثاً : رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولا ، وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الأخرى ثانياً ، ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ، ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم .

فبصفتنا نواباً عن أهالي بغداد ، والكاظمية ، نطلب إليكم أن تصادقوا على تنفيذ هذه المطالب الثلاثة بكل سرعة ممكنة ، وأن تهتموا حالا بمراجعة حكومة جلالة الملك في ما تلزمكم مراجعتها به من تنفيذ المطاليب المذكورة . ولا يعزب عن بالكم ما في قبول هذه المطاليب وإحلالها محل الاجراء والتنفيذ ، من صيانة الأمن ، وحفظ النظام ، والسلام العام ، وإننا ننتهز هذه الفرصة فنقدم إلى سعادتكم فائق الاحترام والإكبار[1] .

«مندوب آخر ينطق»

هذا هو نص المذكرة التي أعدها المندوبون ، واطلع عليها المدعوون ، وسلمها السيد يوسف السويدي إلى سعادة كولونيل اي . تي . ولسن ، ولم يشأ السويدي أن تمر هذه الفرصة مر السحاب فقال للكولونيل :

«إن ما ذكرتموه في خطابكم بخصوص مستقبل هذه البلاد ينطبق كل الانطباق على مطالبنا . فقد قلتم ان المؤتمر قرر استقلال سورية والعراق باتفاق بريطانية وفرنسة ، وقلتم ان هذا الأمر لا يتم إلا بانتخاب مجلس عال يمثل العراق ، ويرأسه رئيس عربي لكي تجري التشكيلات الإدارية بمعونته ، وذكرتم أنكم ترغبون أن يتم هذا الأمر ساعة أقدم ، لكن الموانع أعاقتكم عن تنفيذه . ونحن نبدي أسفنا لذلك ونقول : لِمَ هذا

---

(١) تاريخ الثورة العراقية للسيد الحسني ص ٥٠

التأخير؟ فإن حياة كل فرد من الامة تتوقف على تحقيق ذلك ، والأمن مستتب في البلاد فلا داعي هنا إلى تأخير إنشاء الحكومة الوطنية التي هي مطمح أنظار الجميع »[١] .

وألحّ السيد يوسف السويدي على الاسراع في تأليف الحكومة الوطنية ، حتى أسند إلحاحه إلى مقررات مؤتمر سان ريمو ، فرد عليه ولسن قائلا :

«إن مؤتمر سان ريمو قرر استقلال سورية والعراق على أن تكون الاولى تحت وصاية فرنسة ، والاخيرة تحت وصاية انكلترة» .

فأجاب السويدي بقوله «عليكم أن تشكلوا الحكومة الوطنية الآن ، أما الوصاية فهذه مسألة بيننا وبينكم لأنه لا بد وأن يكون لنا فيها رأي» .

وقد ألحى الناس والمندوبون باللائمة على السيد السويدي إذ انه بهذا التصريح ، أو هذا الالحاح ، يكون قد اعترف بشرعية اتفاقية سان ريمو التي كان العرب قد أعلنوا سخطهم عليها وعدم اعترافهم بها .

وشعر الحاكم الملكي العام بأن عدداً من المندوبين الذين دعاهم هو ليكونوا إلى جانبه انقلبوا عليه ، فأيدوا طلب الوطنيين المتطرفين ، ولهذا رد على أقوال السيدين «محمد الصدر ويوسف السويدي» انه سيرفع مذكرة المندوبين العراقيين إلى حكومته البريطانية ، ويحثها على الاسراع في تنفيذ السياسة المقررة بحق العراق ، وإن لم تكن «هي» مطلقة اليد والارادة بالنظر لوجود عصبة الامم . وعلى كل فقد ساد الاجتماع الحشمة والوقار فلم يقع ما يخل بالامن العام ، ولم يحدث شيء مما كان يتصوره الحاكم .

«الحكومة البريطانية تقرر سياستها»

في الوقت الذي كانت هذه الامور تجري في بغداد ، كانت الحكومة البريطانية في لندن قد قررت سياستها النهائية فيما يتعلق بالعراق ، وذلك ببلاغ نشرته جريدة العراق الصادرة في يوم ٤ شوال ١٣٣٨ هـ ـ و ٢١ حزيران ١٩٢٠ م تحت العدد المرقم « ١٧ » وهذا نصه :

---

(١) جريدة العراق العدد ٤ الصادر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٠

﴿منشور رقم ٧٠﴾

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق ، فتتوقع انه سيكون من الشروط المزبورة : أولا جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الامم ، وتوكل بريطانية العظمى وكالة بها. وثانياً تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي ، والامن الخارجي . وثالثاً إلزامها بتشكيل قانون أساسي بأن نستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله ، مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ، ومنافعها . فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق ، بصفة حكومة مستقلة إلى أن تتمكن على الوقوف بنفسها ، فحينئذ تنتهي مدة الوكالة . فقررت حكومة جلالة الملك تكليف سير برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة ، فعليه سيرجع سعادته إلى بغداد في موسم الخريف ، ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق ، بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الآن ، وستعطى السلطة لسير برسي كوكس لتنظيم موقت :

أولا : مجلس شورى تحت رئاسة عربي .

ثانياً : مؤتمر عراقي ممثل جميع أهالي العراق ، ينتخب أعضاؤه باختيارهم ، فيكون مما يجب عليه ، تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي .

بغداد ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠[1]

ورفق الحاكم الملكي العام هذا القرار ببيان خطير آخر هذا نصه :

« حيث انه يظهر ان بعض الاشخاص قد أشاعوا بأن الحكومة البريطانية على وشك ان تسحب قواتها العسكرية من العراق ، واشاعات أخرى تفضي إلى الاخلال بالامن ، فعليه أنا السير أرنولد ولسن . كي . سي . آي . ئي سي . إيسي آي . سي . ايم . جي . دي . اس . او . نائب حاكم الملكي العام في العراق ، أنشر لأجل افادة العموم : بأن الحكومة البريطانية من حيث انها مسؤولة عن السلم الداخلي والامن الخارجي في هذه البلاد ، فليس لها ادنى مقصد بان تسحب من البلاد قواتها العسكرية ، بعضها او كلها بل بالعكس لاتزال تحفظ قوات عسكرية من جميع أنواع السلاح ، تكفي

---

(١) «مجموعة البيانات والاعلانات الصادرة بين ١١ مارت ١٩١٧ و ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠» ص ٣٤٤ - ٣٤٥

لقضاء واجبات حفظ السلم الداخلي ، والامن الخارجي ، كفاية تامة ، واني عند اللزوم لا أقصر أن أطلب من السلطات العسكرية المساعدة الكاملة للقوة الملكية .

حرر في اليوم السابع عشر من شهر جون سنة ١٩٢٠

قائم مقام اي . تي ولسن

نائب حاكم الملكي العام في العراق

ويقول ولسن ، انه أراد بهذا البيان أن يوقف الوطنيين عند حدهم ، إلا انه لم يأت بأية نتيجة (١) .

«أجمعية شورية أم مؤتمر عام»

في الوقت الذي كان المندوبون ينظمون مطالبهم الوطنية ، ويستحثون الجهات العليا للشروع في عقد مؤتمر عام يمثل الأمة العراقية تمثيلا صحيحاً ، فيقرر مصيرها تقريراً صريحاً ، أصدر نائب الحاكم الملكي العام أمراً إلى الحاكم العسكري والسياسي في بغداد ، يأمره فيه انتخاب هيئة من أفاضل البغداديين لتعاونه على تأليف جمعية شورية لولاية بغداد يكون لأعضائها وظيفتان :

الاولى ـ تقديم المشورة فيما يعرض عليهم من المسائل .

الثانية ـ تنبيه الحكومة إلى المسائل المتعلقة بسكان البلاد التي يرى أحد الاعضاء لفت نظر الحكومة إليها .

ولكن تطور الموقف الحربي في وسط الفرات ، واعراض المندوبين عن المساهمة في هذه الجمعية الشورية أحبطا المشروع وقبراه في لحد عميق فوطدت السلطة عزمها على دعوة ممثلي العراق السابقين في المجلسين العثمانيين« مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان » إلى تأليف لجنة تشترك مع الحكومة القائمة في وضع التعليمات لاجراء الانتخابات المقتضية لتأليف المؤتمر الذي أشار إليه بيانها الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ م ، فأصدرت البيان الآتي وهذا نصه :

---

(١) ولسن في كتابه «تصادم في الولاء» ص ٢٦٥

﴿منشور﴾

قد أعلنت اجازة حكومة جلالة ملك بريطانية في تكوين مؤتمر عام منتخب عن أهالي العراق بمنشور مؤرخ ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ وإذ يجب قبل تكوين المؤتمر المذكور، سن قانون للانتخابات، وتنظيم الامور المتعلقة بذلك، فقد فوضت حكومة جلالة ملك بريطانية الحاكم الملكي العام ، أن يدعو الاشرفين من مندوبي الامكنة المختلفة ، إلى الاشتراك مع الحكومة الملكية في تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤ ها ، وتخطيط الساحات الانتخابية ، وإعداد سجلات المنتخبين ، وإحضار مقتضيات الانتخابات . وإذ يوجد الآن في العراق من انتدبوا فيما سبق من الايام عن هذه البلاد للمجلسين العثمانيين« مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان » وكان لهم سابق معرفة في الامور العائدة إلى الانتخابات والمصالح العامة ، فقد دعاهم جميعاً الحاكم الملكي العام للحضور ببغداد في يوم غير بعيد ، لكي تتشكل منهم لجنةتشترك مع الحكومة الملكية في وضع المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤ ها ، وتخطيط الساحات الانتخابية ، وإعداد سجلات المنتخبين ، وإحضار مقتضيات الانتخاب كما سبق .

وسيطلب من أعضاء اللجنة المذكورة تعيين أحدهم للرئاسة عليهم ، وانتداب أعضاء زيادة على عددهم من الساحات التي لم يحضر منها عضو ، لموت بعض الذين انتدبوا سابقاً ، وغياب بعضهم أو لتعذر حضوره لأسباب أخرى . أما مسألة عدد الاعضاء اللازم انتدابهم كما سبق ، والساحات التي يلزم الانتداب عنها ، فهذه مسألة ستخابر اللجنة الحاكم الملكي العام عنها ، وعلى نتيجة المخابرات يصدر القرار .

حرر في بغداد في اليوم التاسع من شهر جولاي(تموز)سنة ١٩٢٠

القائم مقام اي . تي . ولسن : وكيل الحاكم الملكي العام (١)

لقيت فكرة « تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤ ها ، وتخطيط الساحات الأنتخابية . . . الخ » الوارد ذكرها في هذا المنشور ، ارتياحاً حسناً في الاوساط الوطنية ، وطالب المندوبون في عريضة رفعوها إلى نائب الحاكم الملكي العام ، في ٢٥

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٥ الصادر بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٢٠

شوال ١٣٣٨ و ١٢ تموز ١٩٢٠ « أن تستند المشاريع كلها إلى مستند قانوني لتنطبق على أساس قويم . . وأن ينفذ ما هو ملائم من أحكام قانون مجلس النواب العثماني في تأليف المؤتمر العراقي ، كي يكون الامر موافقاً لرغائب الاهلين ، ومطابقاً لقرار الدولتين الفخيمتين : البريطانية والفرنسية ، اللتين أعلنتا فيما سبق انه لا يخطر في خلديهما قط إرغام سكان البلاد العراقية والسورية على قبول نظامات وقوانين مخصوصة »[١] ولا سيما وان الحقوق الدولية والاساسية تقضيان بتنفيذ قوانين الدولة التي انفصلت عنها البلاد حرباً إلى أن يبث في مصيرها نهائياً .

واستدعي السيد طالب النقيب من البصرة ليرأس اللجنة التي تألفت من تسعة عشر عضواً من النواب والاعيان السابقين ، واجتمعت في ٦ آب ١٩٢٠ ، فتقرر دعوة بعض الوطنيين للاشتراك فيها« وإن لم يكونوا أعضاء في البرلمان العثماني السابق »فأبى الوطنيون التعاون في هذا المضمار ، فضاقت السلطة ذرعاً وقررت انهاء المواليد والمظاهرات ، ووضع حد لهذه الامور .

وفي فجر يوم ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨ و ١٢ آب كبست الشرطة دور أربعة من هؤلاء وهم : محمد جعفر أبو التمن ، ويوسف السويدي ، والشيخ أحمد الداود ، وعلي أفندي[٢] فهرب الأول والثاني والرابع إلى ربوع الفرات الأوسط ، وأرسل الثالث إلى جزيرة هنجام ، في الخليج العربي ، وقوومت الشرطة في محلة « خضر الياس » أثناء تحرّيها دار السويدي ، وتبودل إطلاق النار بينها وبين المجاورين للدار المذكورة ، فاستنجدت بالقوى اللازمة لإعادة النظام إلى نصابه ، فأسفر الاصطدام عن قتل ستة من الأهلين ، وجرح ثلاثة من الشرطة و١٢ من الأهلين . كما حوكم ستة آخرين أمام محكمة عسكرية قضت بإعدامهم فقتلوا مساء ١٧ من الشهر المذكور رمياً بالرصاص ، ثم جيء بأجسادهم في اكياس رميت في محلة السوق الجديد بجانب الكرخ للارهاب .

ولم تكتف السلطة بما عملت فأبعدت إلى هنجام كلّا من السادة :

---

(١) جريدة العراق العدد ٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠

(٢) على إثر وصول هؤلاء الثلاثة إلى النجف ، كتب أحدهم إلى مس بل في بغداد يتنصل من تبعة العمل الذي اسند إليه ، ويعرض استعداده لخدمة السلطة المحتلة بكل ما أوتي من حيوية ونشاط . وقد علقت بل على هذه الرسالة بهذه الكلمات« نموذج من وطنية الثوار » .

جلال بابان ، وعارف السويدي ، ومحمد جعفر الشبيبي ، ومحمد مصطفى الخليل ، ونوري فتاح .

وادعت انها عثرت أثناء تحرّيها دار السويدي على مكاتيب موقعة من « عبد المجيد كنةً » تثبت بأن « كانت له يد قوية في تأليف عصابة من القتلة ترمي إلى إرهاب وقتل كل من لا يجاري المبادىء المتطرفة التي اتخذها حزبه ، وقد ثبت عليه الجرم فحكمت عليه المحكمة ـ العسكرية ـ بالإعدام شنقاً فتأيد الحكم وشنق ليلة السبت ٢٥ أيلول سنة ١٩٢٠[١]

أما الأسباب التي ركنت إليها السلطة لانهاء حفلات المواليد النبوية والمظاهرات الوطنية فقد تضمنها بلاغها الصادر في ٢٣ آب ١٩٢٠م على لسان أمير اللواء« ساندرز » القائد المنوط بأمره الدفاع عن بغداد وهو :

﴿ منشور إلى أهالي بغداد ﴾

اعتاد بعض المفسدين ، منذ شهر رمضان ، أن يعقدوا المواليد في ليالي الجمعة ، ظاهراً لمقاصد دينية ، ولكن في الحقيقة لتهييج أفكار الناس ضد الحكومة ، ولبث روح الاختلاف . ولكي لا يجد الناس مجالا لسوء الظن بأن السلطة المحتلة تريد الممانعة في المذاكرة العلنية الحرة . فهي اجتنبت إلى الآن المداخلة في هذا الموضوع . ولكن كما تبين أن الحرية الممنوحة قد أساؤوا استعمالها ، وان المحركين يضلون العوام بضلال مبين ، بجسارتهم ومذاكراتهم في مجالس المولود ، فلذا وجب علينا أن نعلن أن انعقاد المواليد ممنوع ، وان انعقاد الاجتماعات لمقاصد سياسية تعرض القائمين بها لأشد العقاب ، إلا إذا كان ذلك مطابقاً للقانون العثماني في هذا الموضوع ، وبإذن من حاكم بغداد العسكري والسياسي . ولقد شكل مجلس عرفي للنظر في مثل هذه الجرائم التي تقع ضد الأمن العام . اهـ [٢]

---

(١) جريدة العرق العدد ١٠٠ وقد نشر الاستاذ خليل كنة مقالاً في العدد (٣١٩) من جريدة العهد الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٤٩ ذكر فيه انه وعمه وعمته كانوا في ليلة اعدام الشهيد عبد المجيد كنّة «اي ٢٥ ايلول ١٩٢٠» يتوقعون بتوسط الامير فيصل أمره بمناسبة قدوم سموه الى العراق ليتولى العرش العراقي على حين أن فيصل لم يصل الى العراق إلاّ في ٢٧ حزيران ١٩٢١ أي بعد اعدام الشهيد بثمانية أشهر

(٢) جريدة العراق العدد ٦٣ التاريخ ١٣ آب ١٩٢٠ .

وإلى جانب ما وقع في بغداد ، قامت القبائل البدوية في الجزيرة الشمالية والموصل تهيّج الأفكار ، وتقوم بأعمال عدوانية ضد السلطة المحتلة ، وملأت الشبيبة جدران الموصل بالاعلانات الثورية المحرضة على العصيان . وفي ٢٢ حزيران ١٩٢٠ م حدث تمرد ضد السلطة في « تل اعفر » أدى إلى قتل ضابطين بريطانيين مع أتباعهما . ووصلت إلى السلطة الحاكمة في الموصل بلاغات تفيد أن قوة كبيرة من الثوار تتجمع للهجوم على الموصل فسارعت القوات البريطانية إلى قمع الحركة قبل أن تتفاقم ، ولكن سبق السيف العذل فقد أشعلت النار في مرجل ساحبة القطار ، فسارت تطوي الفيافي والقفار ولهيب نارها مندلع إلى جميع أطراف البلاد .

﴿في دار عبد القادر الخضيري﴾

قال اي . تي . ولسن ، في ص ٢٦٨ من كتابه « تصادم في الولاء » :

انه أراد قبل أن يبطش بالوطنيين . ويعلن الادارة العسكرية في البلاد ، الاجتماع بالمتطرفين للوقوف على آرائهم في الحالة العامة ، وما تتطلبها من تدابير . فاجتمع بثلاثة منهم في دار عبد القادر باشا الخضيري على دجلة في بغداد ، وبعد أن جاملهم بالعبارات المعتادة ، وتحدث عن السياسية الخارجية ، عرج على الموضوع الذي اجتمعوا من أجله ، وتكلم في أمر الانتداب الذي عهد به إلى بريطانية « فقالوا انهم يصدقون أقواله إلا أن بينه وبينهم فارقاً كبيراً : فقد عرف العالم ان الانتداب إلحاق مستور ، وأيد الفرنسيون هذا الاعتقاد بالعمل . . . . أما اعتزام انكلترة إنشاء حكومة وطنية فلا يكفي ولا يقبل به الناس . لأن جعل العراق في وضعية دون الاستقلال التام يأتي بأضرار جمة . . . ولما أنذرهم ولسن بأن الحكومة البريطانية ستضطر إلى محافظة النظام بالقوة العسكرية ، ورجاهم أن يمنعوا ما يؤدي إلى سفك الدماء ، أجابوه : ان الدم المسفوك أرخص أثمان الاستقلال . فلما قال لهم ان الثورة ربما أخرت تحقيق ما ترمي إليه البلاد عشر سنوات ، أجابوه بهدوء : إن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وان الثورة : سواء كانت ناجحة أم فاشلة هي أفضل طريق ، بل الطريق الوحيد لنيل الحرية والاستقلال ، وان الشعوب الاوربية لا تسلم إلا للقوة ، وقد سلمت بريطانية للقوة في الأفغان ، وهي تضعف أمامها في مصر ، وقد سلمت لها حتى في الهند ، ولا بد أن تسلم لها في ايرلنده . . . الخ »وهكذا انتهى الاجتماع على غير طائل . . .

الشرارة الأولى

في الوقت الذي كانت حواضر الفرات الأوسط تتمخض عن حوادث خطيرة ، وفي الوقت الذي كانت تجري في بغداد اجتماعات واتصالات طويلة ، كان الحكام السياسيون ونوابهم في المدن والقصبات ، حتى القرى ، يمعنون في الإساءة إلى رؤساء القبائل ، ويجدّون في إضرام نار الثورة في البلاد من حيث لا يدرون ، مثال ذلك ان هيات P.T. Hyatt نائب حاكم الرميثة استدعى الشيخ شعلان المعروف بأبي الجون ، رئيس قبائل بني حجيم ؛ إلى ديوان الحكومة في الرميثه في يوم ٣٠ حزيران من سنة ١٩٢٠م ليكتشف ما غمض من الحوادث عليه فما كاد الزعيم يحضر أمامه حتى أسمعه من عبارات التعنيف والتوبيخ والسب والشتم ما طير عقله وسلبه لبه ، فما وسع الرجل إلا أن يرد على « هيات » رداً قاسياً يتناسب مع حفظ كرامته فأمر الحاكم باعتقاله وإرساله إلى الديوانية مخفوراً بحجة انه مدين بعضاً من الضرائب الأميرية ، فهاجت قبيلته وماجت لهذا الحادث ، وما لبث أن هاجمت السراي وأخرجت زعيمها بالقوة ، وفتكت برجال الخفر الذين أوكل الحاكم إليهم أمر حراسته ، فكانت الطلقة التي رماها بنوا حجيم الشرارة الاولى للثورة العراقية الكبرى .

على ان ميجر ديلي Major C. Daly حاكم الديوانية السياسي ما كاد يسمع بهذا الحادث حتى أعد مفرزة من الجند لتخليص « حامية الرمثية » من الحصار الذي فرضه الثوار من بني حجم عليها ، ولكن المفرزة صادفت في طريقها عقبات ومناوشات كثيرة بحيث لم توفق إلى فك الحصار، ولم ترجع الحامية إلى الديوانية إلا في ٢١تموز ١٩٢٠م ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة . فإن القبائل استطاعت أن تقلع قضبان السكة الحديدية في مواضع مختلفة من شمالي القرية المذكورة ومن جنوبيها ، وأن توقـع بمفرزة الإنقاذ إصابات عديدة .

على أن أمر اندلاع لهيب الثورة لم يقتصر على الرميثة ، فإن قبائل المشخاب هاجمت قصبة « أبو صخير» في اليوم الثالث عشر من شهر تموز المذكور ، وطردت الحامية البريطانية منها ، كما أن القبائل المحيطة بقصبة « الشامية » أخرجت كبتن مين Captain J S Mann حاكم الشامية السياسي من القصبة وطهرتها من دعاته وأعوانه .

وفي ٢٠ تموز كانت قد تجمعت في الكوفة حاميات النجف، وأبو صخير، والشامية،

فضرب الثوار حصاراً شديداً عليها استمر زهاء ثلاثة أشهر . وفي ٢٢ من هذا الشهر احتل الثوار قرية الكفل ، وفي ٢٣منه غادرت مدينة الحلة قوات كبيرة لاسترداد الكفل وفك الحصار عن الجند البريطاني المحاصر في الكوفة ، فقاتلها الثوار قتالا مميتاً في « الرارنجية » ، وأسروا منها » « ١٦٠ » مقاتلا ، وقتلوا« ١٨٠ » وجرحوا ستين جندياً ، وغنموا « ٥٩ » مدفعاً ورشاشاً ومدفعاً آخرمن عيار (١٨بوند) استعملوه في إغراق الباخرة فاير فلاي - Fireflyالتي ظلت تقاتلهم في « شط الكوفة » مدة من الزمن ، مع عدد كبيرمن عجلات النقل والحيوانات والبغال ، كما اعترفت بذلك المصادر الانكليزية نفسها [١]

وكانت « سدة الهندية » و« المسيب » و « كربلا » و « النجف » قد أخليت من الجيش البريطاني فاحتلها الثوار ، وأقاموا حكومات محلية فيها ، استطاعت أن تؤدي خدمات ملموسة للسكان المحليين ، وللثوار المقاتلين في سوح الجهاد .

﴿ وفاة الامام الشيرازي ﴾

وشاء الله أن يختار لجواره « الإمام محمد تقي الحائري الشهير بالشيرازي » في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٣٨ هـ « ١٣ آب سنة ١٩٢٠ م » فجاءت وفاته في وقت حرج ودقيق جداً ، إذ قد كان ـ رحمه الله ـ القطب الذي تدور حوله جميع أرجاء الثورة ، واليه تفزع عند الملمات ، فلا غرو اذا وقعت وفاته وقع الصاعقة على الرؤوس ، وفزعت الناس وهالها الأمر ، وخامرت الشكوك بعض الرجال .

وكان الارتجاج عظيما في جميع أرجاء الثورة ، والثورة يومذاك لم تكن بلغت جميع مراحلها ولم تتمركز بعد ، فاتجهت الأنظار نحو مدينة النجف ، وشخصت اليها وفود رجالات الثورة وحملة العلم من رجال الدين ، فكانت النجف بمثابة مؤتمر عام أقيم لاختيار خلف للإمام المتوفى ، وقد خرج الى صحن الحضرة العلوية العلماء والزعماء ، ووقع الاختيار على « شيخ الشريعة » فأقيمت له محفة عالية صعد اليها وخاطب المبايعين بقوله :

« أيها الناس من كان يعبد منكم محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن

---

(١) راجع كتاب الحاكم الملكي العام: E . T . Wilson , aclash of Loyatties p . 79

الله حيّ لا يموت . لقد مات الإمام الشيرازي فذهب الى لقاء ربه ، وقد أدى الرسالة أداء حسناً ، فليرقد في مقره قرير العين ، هادىء النفس ، مرتاح الضمير ، وعلينا أن نسير وراء خطواته . . الخ » .

وتلا الكثير من آي الذكر الحكيم ، حاثاً الثوار على المضي في سبيلهم حتى يحكم الله بينهم وبين الانكليز الظالمين ، وطالباً الى الزعماء والرؤساء توحيد الصفوف ، والسير قدماً الى ما فيه النجاح والفلاح والسعادة في الدارين انه أرحم الراحمين .

﴿ الحكومة البريطانية تطلب المفاوضة ﴾

ولما بلغت الثورة مرحلة شملت جميع منطقة الفرات الأوسط ، وامتدت جنوباً حتى الناصرية وشمالا حتى المحمودية ، واشتملت على أهم مدن الفرات ، وقامت حكومات موقتة استطاعت أن تحافظ على الأمن والنظام ، وتعزز الطمأنينة في النفوس ، لم يكن في وسع حكومة الاحتلال الا الاعتراف بالأمر الواقع ، والاقلاع عن اعتبار القائمين بالحركة التحريرية ثواراً غير نظاميين ، بل اعتبرت الحركة مشروعة ، وطلبت المفاوضة معهم على أساس الاعتراف بمطاليب الثورة الأساسية .

أما الذي ألجأ الحاكم العام الى مدّ يد الصلح مع رجال الثورة، فهو ما كان يتوقعه من امتداد الثورة الى مناطق جديدة ، والى احتمال اشتراك عناصر أخرى من رجال القبائل فيها ، الأمر الذي يجعل إخمادها أمراً صعباً يكلف الجيش البريطاني كثيراً من الخسائر ، بالنظر الى ما اظهره الثوار من الشجاعة والبسالة والمهارة في الحركات الحربية في مختلف المناطق ، لاسيما وقد اعلنت بريطانية رأيها في مستقبل العراق وطريقة الحكم فيه ، بعد اندلاع لهيب الثورة ، ولم يكن مناص من إنهاء الحكم المباشر في هذه الربوع . فانتهز « كولونيل أي . تي . ولسن » وفاة الإمام الشيرازي فوجه إلى خليفته ، شيخ الشريعة ، الكتاب الآتي بالحرف :

﴿ كتاب اي . تي ولسن ﴾

حضرة العلام الفهام حجة الإسلام والمسلمين ، آية الله تعالى في العالمين ، شيخ الشريعة الاصفهاني دام علاه !

بعد إهداء السلام والتفقد عن صحة ذاتكم الشريفة ، نؤمل ان كتابنا الذي أظهرنا فيه إحساساتنا الودية وتبريكاتنا الصميمة بتقلدكم هذا المقام المنيع ، والشرف الرفيع ، الذي أنتم حائزون عليه الآن ، قد وصلكم سالماً . ولكن في الحقيقة ونفس الأمر ان المقام الرفيع يستوجب التعزية والتسلية لا التبريك والتهنئة في هذه الأيام ، نظراً إلى المصائب التي انتابت العراق وسائر أبنائه . وكان هذا من آراء سلفكم المرحوم المبرور المرزه محمد تقي الشيرازي طاب ثراه الذي ـ كما هو معلوم لدى العموم ـ عبّر في إحدى مفاوضاته الأخيرة أنه يريد الصلح بين الحكومة والملة ، واجتناب سفك الدماء وإزهاق النفوس . ولا يمكنني أن أشك بأن الذات الممتازة بصفات الانسانية والتقوى كحضرتكم لا بد أن تشعر بهذا الشعور السامي .

وأما من جهة الحكومة فكما هو المعلوم في أقطار العالم : أن الحكومة الانكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي الرحمة ، والعدل ، والتسامح الديني . ومن قبل أن تقع الحرب العظمى كان للدولة الانكليزية التي شعارها المسالمة ، جيش صغير للدفاع عن نفسها ، فلما أسرع الألمان والأتراك من تلقاء أنفسهم بالهجوم على بريطانية العظمى ، قامت الأمم الموجودة في الممالك البريطانية قومة واحدة ودخل أبناؤها صفوف الجيش ، ولما انكسر العدو شر كسرة ووضعت الحرب أوزارها كان للدولة البريطانية جيش جرار عدده خمسة ملايين منتشراً في بلاد العدو ، في العالم بأسره ، ولما انتهت المنازعات بادرت الدولة الانكليزية بترخيص عساكرها بالرجوع الى منازلهم وأوطانهم ، والعودة الى الحياة السلمية فنقص بذلك عددهم نقصاً كبيراً ، على أنه يمكن حشد هذا العدد العظيم مرة أخرى متى دعت الحاجة الى ذلك .

وأما من جهة ثروة الدولة الانكليزية وسائر مواردها ، فلا يلزم أن أشرح ما هو ظاهر كالشمس في رابعة النهار . فأهل العراق قبلوا الدولة الانكليزية وكانوا مسرورين من بقاء جيوشها في هذه البلاد لما غلبت الأتراك ، ولكن لما رأى بعض المفسدين (كذا) والمغرضين ذلك التنقيص في جيشها ، قاموا يشوشون الاذهان ويخدشون الأفكار ، وملخص الكلام هو أن ظهرت هذه الحالة الحاضرة التي توجب الأسف . وما هي الحالة الآن ؟ هي ان العشائر العراقية في حالة الحرب وقوية ، ولكن عددها قليل ، وليس لها من الدراهم إلا القليل ، ولا توجد وسائل لاختراع الآلات الحربية ، كالمدافع والبنادق ، والرصاص ،

ولا يمكنها أن تحصل على المعاونة من الخارج ، وإذا لم ترجع إلى زراعتها فإنها ستتلف وتموت جوعاً .

ها قد بذل العرب حتى الآن كل ما في وسعهم من الجهد ، ولا يمكنهم أن يأتوا بعمل فوق ما عملوا ، وهم يرون رأي العين ان قوتهم مائلة الى الزوال ، بعكس الحكومة فإن قوتها كانت في مبدأ الأمر قليلة فتمكنت العشائر أن تسبب لها بعض المضايقة ، ولكن الآن ترد المراكب للبصرة كل يوم حاملة العساكر ، والمدافع ، والقنابل ، والبنادق ، والرشاشات ، والذخائر الحربية ، وسائر ما يلزم للأعمال العسكرية ، واذا اقتضى نظركم الشريف أن تبعثوا معتمداً الى بغداد لكي يشاهد هذه الأشياء بعينه فإننا نرحب به ونرجعه سالماً آمناً بدون تأخير .

فبناء عليه ان النتيجة النهائية هي معلومة فَلمَ يدوم سفك الدماء؟ ان الحكومة الانكليزية عملا بقواعدها الجارية ستجازي بعض المشايخ وغيرهم الذين ضللوا بالناس ، وأسماؤهم معلومة عندي كما هي معلومة لديهم ، ولا ريب ان فضيلتكم تعرفونهم أيضاً ، ولا حاجة الى ذكرها هنا . ولكن لا خوف على غيرهم ، ولا على عامة الناس ، بل يمكنهم أن يرجعوا الى أوطانهم ومنازلهم سالمين وستسلم نفوسهم .

وكما لا يخفى على فضيلتكم بأني لما رأيت لزوم هذه المسألة وأهميتها فقد عينت حضرة الكولونيل هاول ناظر المالية ، نائباً عني ليدخل في المفاوضات والمراسلات التي لا بد أن تجري قبل ان تنتهي المنازعات . وبما ان حضرتكم مشغولوا البال في الأمور الدينية والمسائل الروحانية على الأغلب ، فلهذا نرجوكم أن تعينوا معتمداً معتبراً ، أو معتمدين لكي يلاقوا الكولونيل هاول بوقت مناسب ، ويتباحثوا معه في هذه المسائل المهمة .

هذا ما لزم ذكره لفضيلتكم ، وفي الختام نبلغكم احتراماتنا الوافرة ، وتحياتنا الصميمية والسلام .

بغداد في ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨ الموافق ٢٠ آب ١٩٢٠

الفتننت كولونيل السر آرنولد ولسن
الحاكم الملكي العام في العراق[١]

---

(١) عبد الرزاق الحسني في «تاريخ الثورة العراقية» ص ٧٣ ـ ٧٤

﴿ خلاصة الموقف ﴾

ولقد طبعت الحكومة المحتلة آلاف النسخ من هذا الكتاب ، ووزعته بواسطة الطيارات على جموع المحاربين في ميادين القتال المختلفة ، كما أمرت بطبعه في الصحف التي كانت تصدر في العراق آنئذ ، كجريدة العراق البغدادية ، وجريدتي البصرة والموصل الحكوميتين ، فأحدث نشره ضجة عنيفة في مناطق الثورة ، وآراء متضاربة لم يكن في الإمكان التأليف بينها ، كما لم يكن بإمكان شيخ الشريعة أن ينفرد بالأمر كأن يجيب طلب الحاكم العام أو يرد عليه بأي شكل من الأشكال ، ما لم يكن هذا الجواب مستنداً إلى رأي سديد يؤيده الزعماء ، ويرضى به قادة الثورة على السواء .

وكان قد توارد على مدينتي النجف وكربلا بعض الزعماء السياسيين ، وجمع من قادة الثورة لاستطلاع الرأي واستجلاء الفكرة ، ويمكن إجمال الموقف حينذاك إلى أن الناس انقسموا شطرين : الأول ، كان يطلب المفاوضة وتنظيم مطاليب الثوار تنظيما يكفل تنفيذها بطريق المفاوضات . والثاني كان يعارض هذا الرأي ، ويستغلّ حماس الجماهير ، ويثير الاحساس والعواطف بمقت القائمين بحركة المفاوضة أو القائلين بها .

وكان زعماء الثورة الذين بادروا الى اعلان الخصومة ضد الجيوش المحتلة ، وأشعلوا النار في وجهها ، في مقدمة من رفضوا الدخول في المفاوضات ، إذ اعتقدوا ان الحاكم الملكي العام كان قد عناهم في كتابه إلى شيخ الشريعة ، حيث توعدهم وأضمر الشر لهم ، رغم اعترافه بشرف المقصد « الذي قاموا بالثورة من أجله » فنشر هذا الفريق « الثاني » بياناً مملوءاً بالحماسة يدعو الناس إلى الاستمرار في منازلة الجيوش المحتلة أنّى كانت ، والمضي في الحرب حتى ينجلي آخر جندي بريطاني من العراق ، وكان شعاره « لا مفاوضة قبل الجلاء » ومما جاء في بيانه « وإذا أعوزتهم الأسلحة الحديثة فيستعينون بالسلاح الأسود ـ أي المقوار ـ لمقاتلة الغاصبين وإخراج المشركين » وقد ألهب هذا البيان شعور الناس حتى لم يعد في الإمكان الجهر بغير ذلك ، إلا أن الأمل لم ينقطع فسافر لفيف من الكتاب وحملة الأقلام الى مدينة النجف لمواصلة الدعوة الى المفاوضة وانهاء القتال ، وكاد الرأي يستقر على ذلك ، لولا قرار الزعماء الذين كان يتألف منهم « المجلس الحربي الأعلى » برفض الدخول في المفاوضات ، وعلى هذا الأساس تغلب الرأي الأخير فوجه شيخ الشريعة جواباً مفعماً بالحماس الى الحاكم الملكي العام هذا نصه :

﴿ جواب شيخ الشريعة ﴾

حضرة الحاكم الملكي العام ببغداد

استشعرنا من إلقاء طياراتكم في عدة أماكن صورة كتابكم الينا ، مضافاً الى طبعه في جريدة العراق ، اهتماماً بوقوفنا عليه ، وطلباً لجوابنا عنه ، ومن الغريب ان كتابكم هذا سبق جوابه منا قبل أن تحرروه بمدة طويلة مرة بعد أخرى ، بثنا نصائحنا فيها ، وأنذرناكم قائلين لكم تداركوا الأمر قبل خروج علاجه عن مقدرتنا ، ولا شك أنكم تعلمون أن تداركه بإعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها مطالبة سلمية فأبيتم الا اغتصابها ، وجعلتم أصابعكم في آذانكم حذراً من أن تسمعوا مطالباً بها ، وأخذتم بعد الوعود بالوعيد ، وبعد التأمل بالتضليل ، واستعملتم الشدة والغلظة فنفيتم وقتلتم وسجنتم وأخفتم وأضمرتم العداء الذي أظهرتم آثاره ، وطلبتم نفوس أولئك المتظلمين وأموالهم ، وما يجب الدفاع عنه من حرمهم ، فدافعوكم قياما بواجبهم ، وهاجمتموهم تبعاً لهوى نفوسكم ، فوقفوا موقفاً حذرناكم عاقبته ، وأنذرناكم سوء منقلبه ، أنا والسلف المرحوم آية الله الشيرازي ، الذي سقتم مساق تعزيتي بفقد نفسه الزكية نسبة المصائب التي انتابت العراقيين الى آرائه المقدسة ، كأنكم ما وقفتم على كتاباته الى جميع الجهات ، والزام العموم بالهدوء والسكون ، والمطالبة السلمية بحقوقهم المشروعة ، فجرحتم بتلك النسبة عاطفتي خصوصا ، وعواطف المسلمين عموما ، وجئتم بها نكراء بلغ سيلها الزبى ، وضاقت لها حلقتا البطان ، وأرسلتم بواخركم المشحونة بأسباب الدمار وآلات النار ، وقدتم العساكر ، وكتبتم الكتائب اخضاعا لتلك الأمة المظلومة ، وسحقا لحقوقها المهضومة .

وقد جاء في كتابكم « ان الحكومة الانكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي الرحمة ، والعدل ، والتسامح الديني » فأما الرحمة فهي مقابلتكم الأمة العراقية عند مطالبتها باستقلالها ، بسوق الجيوش الجرارة عليها ، وقتل الرؤساء ونفي العلماء والمندوبين والزعماء ، ورمي النساء والأطفال بأنواع النيران ، وحرق بيوت وأموال ومزارع جميع من امتنع عن الاقرار بوصاية الانكليز ، وطالبكم بتأسيس الحكومة العراقية ، وهتك الاعراض ومصادرة الأموال ومحاصرة البلاد بقصد اماتة سكانها جوعاً ، والتحصن في البلاد الغير المحكمة ، خلافاً للقوانين الموضوعة . وأما العدل فالقتل والإعدام لغير جرم وبدون محاكمة ، والنفي والتبعيد لمجرد التفوه بطلب الاستقلال ، والزج في السجون لأقل

شبهة ، وعدم قبول استماع دعوى ما على انكليزي ، وغير ذلك مما لا ينطبق على عقل ولا قانون ، وأما التسامح الديني فهو رمي الطائرات والسيارات المدرعة المساجد ، وقتل المتعبدين والنساء والأطفال ، وتشكيل الإدارة العرفية لمعاقبة من يتصدى إلى عقد مجلس لقراءة منقبة النبي (ص) في المساجد أو مأتم عزاء الإمام الحسين عليه السلام إلا بأخذ جواز « باص » وقطع مراسم أعياد المسلمين المعتادة وغير ذلك مما لو أردنا شرحه لطال .

والأعجب انكم تطلبون التئام هذا الصدع الذي لا يجبر كسره وتقولون نحن لا نريد أن نجازي العراقيين كلا وإنما نجازي من أسماؤ هم عندنا وعندكم وعندهم معلومة بزعم انهم مفسدون ، فكان تعريف الفساد عندكم هو المطالبة بالحق ، ونحن لا نعرف من احوالهم الا انهم طالبوا بحق فمنعتموهم ، وأدرتم عليهم رحى الحرب الطاحنة فدافعوكم عن انفسهم واموالهم واعراضهم ، ولو تركتموهم وحقهم ما سالت منكم ولا منهم قطرة دم ، ولكنكم انتم فتقتم هذا الفتق الذي لا يخيط بالخيوط ولا بالأبر ، فأنتم السبب وعليكم التبعة ، ورأينا في الأمر أن يمنح العراقيون استقلالهم التام خالياً من كل شائبة ، عاريا عن كل قيد .

أما أمر المفاوضة فلم تتضح لي غايته ، ولم أثق بحسن نهايته ، وعلى كل فهو أمر دقيق يحتاج الى جلاء وتأمل ، ومن الله نسأل حسن الختام[1] .

٢ محرم ١٣٣٩ شيخ الشريعة الأصفهاني

﴿ خطيئات ﴾

وعلى ضوء هذه المراسلات نعرض الموقف للنقد والتمحيص :

لا نشك في أن أخطاء الحاكم الملكي العام في كتابه الى شيخ الشريعة أنتجت نتائج معكوسة ومعاكسة لما قصده ورمى اليه . اذ ان اللهجة التي دبجت بها سطوره كانت بعيدة عن القصد السياسي الذي يرمي اليه ،فلم يكن من الحكمة أن ينعت الثوار بالمفسدين ، ولا الزعماء بالمشوشين ، وان التهديد والوعيد الذي تضمنه لبعض الزعماء كان سبباً مباشراً لإحباط مشروع المفاوضة ، يضاف الى ذلك ان الكتاب تضمن مواطن يستشعر منها

(١) تاريخ الثورة العراقية ص ٧٥ ـ ٧٦

الضعف ، إذ لم يكن ثم حاجة لبيان أركان السياسة البريطانية الثلاثة التي زعمها « وهي العدل والرحمة والتسامح الديني » كما كان ما وصف عليه الانكليز من قوة وسطوة موجبا للهزء والسخرية ، اذ لم تكن لهجة الكتاب لتدل على انه يخاطب زعماء سياسيين ، ورجالا يعرفون ما للانكليز من شأن وقوة ، كما لم يتضمن الكتاب إيضاحاً كافياً للنقاط الأساسية ، التي يجب أن تدور حولها المفاوضة . وبالإجمال لم يكن كتاب الحاكم الملكي العام تحريراً سياسياً مجرداً ، لذلك جاء بنتائج معاكسة لما أراد ، إذ التهبت على أثره حماسة الجماهير ، وغلى مرجل الثورة أكثر من ذي قبل .

وأما جواب الإمام شيخ الشريعة ، فقد كان لا يخلو من أخطاء أيضاً . إذ كان عليه أن يغتنم الفرص ويعتبر الكتاب طلباً صريحا لمفاوضات الصلح ، وينقذ الثورة من هزيمة كانت مؤكدة ، ويحفظ للثوار هيبتهم ، وللعراق مقامه ومفاخره ، الا انه تضمن روح المباهاة والفخر والشعور بالقوة والاعتزاز بها ، وعدد مظالم الحكومة المحتلة فأثار حربا جديدة ، وسد باب المفاوضات سداً نهائياً . على أن لغة الكتاب كانت لغة عالية متينة ، وكان الأجدر به أن ينوه بأنه يمثل رأي فريق من الناس . أما انه كان رأي الإمام نفسه فكان بعيداً عن الحكمة والمنطق ، لأنه - كما قدمنا - قد سد باب المفاوضات نهائيا ، وجعل الانكليز يعتمدون على القوة وحدها للقضاء على الثورة التي استفحل أمرها حتى شملت مدنا كانت السلطة لا تزال تعتقد بولاء أهلها لها . وهكذا ختم هذا النزاع المسلح بكثيرمن التضحيات والخسائر .

﴿ استمرار الثورة ﴾

لم يقتصر انتصار الثوار على احتلال مدن الفرات الأوسط ، وطرد الحاميات البريطانية من معظم قصباته وقراه ، فقد أخليت « الخِضِرْ » و « سوق الشيوخ » و « قلعة سكر » كما عزلت « قصبة السماوة » عن الطريق البرية ، واستولى الثوار على « دلتاوة » و« بعقوبا » و « مندلي » و « شهربان » و « خانقين » في « لواء ديالي » وأسسوا حكومات محلية في بعض هذه القصبات والقرى ، وسرعان ما سرت الثورة الى اللواءين : كركوك واربيل سريان النار في الهشيم ، وكانت سلطات الاحتلال في « لواء الدليم » تعتمد على الشيخين : علي السليمان ومحروث الهذّال ، ولكن سرعان ما قتل جماعة الشيخ ضاري .

رئيس قبيلة الزويع ، كولنيل لجمن Lieut Colonel Leachman في « خان النقطة » بين بغداد والفلوجة ، في اليوم الثاني عشر من شهر آب سنة ١٩٢٠ م فكان قتله ايذانا بالثورة التي اندلع لهيبها من « الفلوجة » الى « عانه » حيث دحر الانكليز في هذا اللواء أيضاً .

﴿ القوات المقاتلة والضحايا ﴾

وكانت القوات البريطانية في العراق الصالحة للخدمة الفعلية عبارة عن (٤٢٠٠) جندي بريطاني و (٣٠,٠٠٠) جندي هندي ، فأمدت حكومة الهند القيادة العسكرية في العراق بالرجال والعتاد حتى بلغ عدد المجندين (١٢,٠٠٠) بريطاني و (٦١,٠٠٠) هندي و (٦٠,٠٠٠) متطوع « أي ١٣٣,٠٠٠ جندي بين بريطاني وهندي وأجنبي » فكان من البديهي أن تتغلب « القوة » على « الحق » وأن تتمكن هذه القوات الكبيرة من أخذ المبادأة فتسترد المدن الواحدة بعد الأخرى بحيث لم ينته العام ١٩٢٠ م حتى كانت الجيوش البريطانية قد استردت كل ما استولى عليه الثوار في بحر الشهور الستة المنصرمة .

أما الخسائر التي تكبدتها السلطة المحتلة فكانت « ٤٢٦ » قتيلا و « ١٢٢٨ » جريحاً و « ٦١٥ » مفقوداً ، وقد أسر الثوار من المفقودين « ١٦٤ » شخصاً ويعتقد أن الـ « ٤٥١ » الآخرين هم الذين ضاعت أشلاؤهم فيصبح عدد القتلى « ٨٧٧ » وعدد الجرحى « ١٢٢٨ »[١] .

أما الضحايا التي تكبدها الثوار المطالبون باستقلال بلادهم فتقول المصادر البريطانية انها زهاء « ٨٤٥٠ » بين قتيل وجريح وأسير ، بالنظر الى التقارير التي كانت ترد الى السلطة من مصادر مختلفة ، ولكن الثوار لا يعترفون بأكثر من ربع هذا العدد بالنظر الى ما لديهم من قيود ومتمسكات محلية .

﴿اسباب الثورة كما يراها اي . تي . ولسن﴾

ولعل خير ما نختم به هذا الفصل ، تعداد أسباب القوة كما يراها أي . تي ولسن « الحاكم الملكي العام في العراق ، في البرقية التي طيَّرها ألى وزير الهند في برقية مؤرخة ١٢ آب سنة ١٩٢٠ هذا نصها :

---

(1) S . A . L Haldane , the insurrection in Mesopotamia p . 33

١ء - تدلنا تجاربنا في الشهور الثلاثة الماضية على أننا أخطأنا في التسرع كثيراً في بعض الشؤون الإدارية المتعلقة بالقبائل ، وجريرة هذه تقع على الإدارة المدنية وشيوخ القبائل وبقية زعمائها على حد سواء ، وجريرتنا هي أننا سرنا على سياسة مؤازرة الشيوخ وتعزيز سلطانهم ، وجريرتهم هي في محاولتهم اثقال كاهل رجالهم ، وإكثار اتعابهم بتنظيف الترع وإنشاء السدود ، متظاهرين بأن سبب ذلك الرغبة في تحسين الزراعة ، وجلب المحصول الجيد في حين أن كثيراً من الفوائد المادية يرجع إلى جيوبهم الخاصة ، ولم يفهموا الشيوخ إلا في وقت متأخر جداً بأنهم ليس لديهم النفوذ الذي تصورهم على قبائلهم ، وها هم يلقون جزاء ذلك

٢ء - والعامل الثاني الذي يشارك فيه العراق بقية البلدان الأخرى ، وأدى إلى إثارة سخط الناس ، هو ظهور الأحوال التي نسميها أحوال بعد الحرب ، ظهوراً تدريجياً ، فكان هنالك صعود في الأسعار ، وقلة في بعض الضرورات ، وغير هذه من أمور اذا لم تحس بها طبقات الناس بما جاءها من جيش الاحتلال من ثروة فقد أثرت على أكثرية الناس ، وصارت علينا بصفتنا المنتصرين في الحرب العظمى في العراق وفي غيره ، جريرة المجيء بهذه الحال .

٣ء - وربما كان العامل الذي يلي هذين العاملين في الأهمية ، ادراك الناس ضعفنا العسكري . وقد تعود الشرقيون طوال القرون ، على أن يغتنموا فرصة تضعضع العدو للايقاع به .

٤ء - عداء المجتهدين الذين قاوموا كل الحكومات من بعد الخلفاء الراشدين .

٥ء - نقاط الرئيس ولسن الأربع عشرة ، وما أنتجته من هياج وتأثير زاده أثراً الشريف والأتراك والبلشفيك ، من متطوعين ومأجورين .

٦ء - الخلاف العنصري بين العرب والانكليز . وقد استعمل هذا ذريعة أكثر منه سبباً .

٧ء - التأخر في تعيين وضعيتنا في العراق ، وبقاء الحكم البريطاني المباشر بعد الهدنة بمدة طويلة . واذا لم تخني الذاكرة ، فإني أتذكر أني منعت حتى في تشرين الأول ١٩١٩ من اتخاذ أي تدبير ، أو الإدلاء بأي تصريح يفهم منه منحنا الانتداب على العراق ، أو اننا قبلنا به .

٨ ـ ما أحدثه تأثير الوضعية في سورية التي ساعدت حكومتها الشريفية الاعانة البريطانية الوافية التي كانت تتناولها على أن تدفع لموظفيها ، ولا سيما من كان في الجيش منهم مرتبات تزيد كثيراً عما يمكن لهذه الإدارة . أو لأية ادارة أخرى ، تسد مصاريفها بإيرادها الخاص دفعه

٩ ـ أجبارنا الناس على العمل في السداد أيام الفيضان . فالعربي يفضل أن يعرض نفسه لخطر الفيضان ، الذي هو من صنع الرحمن ، على أن يشتغل كثيراً في السداد ، التي هي من صنع الانكليز ، ولظروف الاحتلال العسكري أثر كبير في هذه الوضعية ، فقد كانت السلطات العسكرية ـ ولا تزال ـ تلحف علينا في المحافظة على السداد ، وجعلها بدرجة من القوة تمنع عن السكك الحديدية والمعسكرات من الخطر رائحته ، ولم تعطنا الإدارة العسكرية دائرة الري الا على هذا الشرط وحده .

١٠ ـ جمعنا ضرائب الارض وغيرها .

١١ ـ خوف الناس من أن يطغى عليهم سيل الاستعمار التجاري الغربي .

١٢ ـ استعمالنا الطائرات مع القائمين علينا

١٣ ـ عدم ارتياح الملاكين الذين لا يرون أن على الملاك واجبات تقابل ما له من حقوق ويرون ان كل محاولة تبذل لتخفيف أعبائهم على الفلاحين غير مشروعة ، في حين ان الفلاحين ينتظرون كل محاولة تبذلها السلطات الحكومية لاستعمال قوات القانون والنظام لأخذ ما للملاكين عليهم بعين السخط ، وقد طال ما وقف الحكام السياسيون ، بسبب العراقيل الموجودة في القانون التركي يرى هذا البيان في وضعيات عسيرة .

١٤ ـ يرى الكثيرون هنا ، بين عراقيين وانكليز ، انني أخطأت في عدم استعمالي الشدة والصرامة مع كبار المهيجين قبل أن تتوسع الحركة ، ولكن هذا الرأي يستحق الجدل ، فأن ادارة مدنية من هذا النوع طبيعي لها في مثل هذا الوقت أن تجد صعوبة كبرى في معرفة الحد الذي تستدعي به حركة دستورية تقوم في البلاد والشدة والصرامة وتبررهما[١]

(1) Sir Arnold Wilson , Aclash of Loyalties p . 212 - 211

﴿أعلان العفو العام﴾

وبعد مرور ثلاثة أشهر على انتهاء« الثورة العراقية الكبرى » عقد مؤتمر في القاهرة[1] لتقرير السياسة البريطانية الواجب اتباعها في العراق ، وإنقاص النفقات البريطانية في بلدان الشرق كافة . وقد تقرر في هذا المؤتمر أيضاً ، إعلان العفو العام عن القائمين بهذه الثورة ، فلما عاد ممثل بريطانية في المؤتمر سير برسي كوكس إلى العراق أذاع هذا البيان :

﴿بيان﴾

بناء على التخويل الصادر من حكومة جلالة الملك ، يعلن فخامة المندوب السامي بمزيد السرورعفواً عاماً عن المجرمين السياسيين يعمل به ابتداء من يوم ٣٠ مي « أيار » وعلى القاعدة الآتية :

البند الأول : يشمل العفو جميع من كان لهم يد في فتنة سنة ١٩٢٠ وذلك فيما يخص الجرائم التي تعد مرتكبة ضد الحكومة ، ومساعدة على الفتنة .

يطلق سراح المسجونين ، والذين تحت التوقيف ، ويؤذن للشاردين بالرجوع ، ولا خوف عليهم من أن يحاكموا ، ذلك مع استثناء الآتين :

(١ء) الأفراد الذين عند اشتراكهم في الفتنة ، كانوا موظفين بالأجرة في إدارة(حكومة) المناطق المحتلة ، فهؤلاء ينظر في أمر كل منهم على حدة حسب استحقاقه .

(٢ء) الأفراد المذكورون فيما يلي ، المعتقد بأنهم مسؤولون عن اقتراف بعض الجرائم الشنيعة ، أو التحريض على اقترافها ، وهم الآن شاردون من وجه العدالة

(أ) الشيخ ضاري وولداه خميس وسلمان ، وسرب وسلوبي ولدا محباس ، ودهام بن فرحان ، وجميع هؤلاء تابعون لعشيرة الزوبع ، وجميعهم متهمون بقتل الكولونيل لجمن أو التحريض على قتله .

(ب) جميل بك« جميل صدقي آل خليل الموصلي » وحميد أفندي الدبوني المتهمان

---

(١) سيأتي البحث عنه في الفصل السادس من هذا الكتاب وعنوانه « الحكومة الموقتة » .

بالتحريض رأساً على قتل المرحومين اليوزباشي بارلو ، والملازم ستيورات ، وغيرهما من الموظفين البريطانيين في تل أعفر

(ج) جاسم الويلي من عشيرة المهدية ، المتهم بقتل المرحوم اليوزباشي ريكلي

(د) محمد الملا محمود من البحاحثة ، المتهم بقتل المرحوم الملازم برادفيلد . حسن العبد وجاسم العوض من عشيرة بني تميم المتهمان بقتل المستر بوكانن .

(هـ) ناصر بن اريضير وعلاوي الجاسم وابن اريمدي ، والثلاثة متهمون بقتل بعض الاسرى البريطانيين .

(و) بسيوس بن محاويس ، ونعمه بن ضعينة ، وكلاهما من عشيرة الجوابر ، ومتهمان بقتل ضباط سلاح الطيران الملوكي .

(ز) فالح بن الحاج صفر العجيوب من عشيرة الجوابر ، والمتهم بالتحريض على قتل الملازم هدكار ، وخمسة من رجال المدفعية البريطانيين على المركب كرين فلاي .

البند الثاني : أما بشأن الأفراد الذين لهم علاقة بفتنة سنة ١٩٣٠ ، ولكنهم معتقلون أو منفيون ، أو شاردون لأسباب متعلقة بجرائم سياسية ، ارتكبت قبل الفتنة المذكورة ، فقد خول فخامة المندوب السامي مبدئياً أن يشملهم بالعفو ، على أن ينظر في أمر كل منهم على حدة وبحسب استحقاقه ، عند تقديم صاحب الشأن طلباً رسمياً إلى أقرب ممثل بريطاني أو إلى فخامة المندوب السامي رأساً .

ب . ز . كوكس

المندوب السامي في العراق

بغداد ٣٠ آيار ١٩٢١

وقد أذن المندوب السامي لصاحب جريدة العراق أن يذيع ، بعد صدور هذا المنشور بـ١٨ يوماً ، بأن الحكومة البريطانية فوضت معتمدها في العراق بأن يشمل تنفيذ البند الثاني من هذا المنشور ، الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بالجرائم السياسية التي ارتكبت بعد فتنة سنة ١٩٢٠ وقبلها[١] .

---

(١) راجع جريدة العراق العدد ٣٢١ الصادر بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢١ م

ان« الثورة العراقية الكبرى » وإن لم تحقق أهدافها كاملة بطرد الانكليز من العراق طرداً نهائياً وانها وان لم تحقق للشعب حريته واستقلاله ، فأن شدّتها وعنفوان الشعب وبطولته فد أدهشت الانكليز وأرهقتهم ، وأقنعت الجهات الاستعمارية في بريطانية باستحالة حكم العراق بالنار والحديد وبوجوب تبديل التفكير البريطاني الرسمي والكثير من المشاريع القديمة والبحث عن علاج جديد للقضية .

الفصل السادس

الحكومة المؤقتة
وكيف انتخب الأمير فيصل ملكاً على العراق

﴿ادارة المناطق المحتلة﴾

كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية ، التي عقدت بين بريطانية وفرنسة في ١٥ ـ ١٧ أيار من سنة ١٩١٦م ، قد جزأت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ بينهما ، قبل أن يتم انتزاعها من الانبراطورية العثمانية ، كما جزأت العراق الى الأقسام الثلاثة الاتية :

أ ـ المنطقة الشمالية « اي الموصل » تحت نفوذ فرانسه

ب ـ المنطقة الجنوبية« اي منطقة البصرة.» تحت نفوذ بريطانية تتصرف بها كما تشاء

ج ـ المنطقة الوسطى « الواقعة بين المنطقتين الشمالية والجنوبية » تقام فيها دولة عربية تحت نفوذ بريطانية (١)

وكان الحلفاء قد عقدوا اتفاقات أخرى لاقتسام أملاك تلك الانبراطورية ، قبل أن يتم انهيارها ، تحقيقاً لمطامعهم القديمة فيها ، فكان الاستيلاء على بغداد والموصل وحلب ودمشق الشام ، مما قضت به أحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو المذكورة .

ولما تم للانكليز احتلال بغداد في ١١ آذار سنة ١٩١٧م ، اتخذت الدوائر البريطانية المختصة قرارات هامة حول كيفية إدارة المناطق المحتلة في الخليج العربي ، وفي العراق ، بلغها وزير الهند في لندن إلى سكرتير الشؤون الخارجية في سملا(٢) إلى الدوائر العسكرية والملكية في العراق في برقية مؤرخة ٢٩ آذار ١٩١٧ فإذا بها تختلف اختلافاً كبيراً

---

(١) مذكرات الاستاذ ساطع الحصري ٢/٢٧٠

(٢) مقر نائب الملك في الهند

عن السياسة التي كان من المزمع اتباعها في هذه المنطقة[١] وهذا نصها[٢] :

١ - تدار المناطق المحتلة من قبل الحكومة البريطانية ، وليس من قبل حكومة الهند .

٢ - تبقى البصرة والناصرية وشط الحي وبدرة ، بحدودها الغربية والشمالية ، تحت الإدارة البريطانية بصورة دائمة .

٣ - تكون بغداد مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة من أهلها ، تحت حماية بريطانية ، في كل شيء إلا الإسم « فإنه يبقى عربياً » وبطبيعة الحال سوف لا تكون لها علاقة مع الدول الأجنبية ، التي يجب على قناصلها أن يقدموا براءاتهم إلى الحكومة البريطانية .

٤ - تدار بغداد خلف ستار عربي كإقليم عربي ، بقدر المستطاع ، بواسطة وكالة وطنية وفقاً للقوانين والشرائع الموجودة . نخص بالذكر منها :

« أ » لا يستعمل القانون العراقي « الموضوع للبصرة » بل تبقى القوانين المحلية مرعية بموادها وموظفيها ، على أن تحل فيها كلمة العربي محل كلمة التركي .

« ب »يطبق التحوير نفسه فيما يتعلق بالادارتين التنفيذية والإدارية ، وأن تبعث الإدارة القبلية والمجالس الإدارية والبلدية وغيرها من جديد .

« ج »لا يمس نظام جباية الارض في الوقت الحاضر .

« د »لا يستخدم الهنود في جميع فروع الإدارة بصورة مطلقة ، لأن ذلك يخالف المبادىء المقررة أعلاه ، ولا يستخدم أي آسيوي خارجي إلا من كان عربياً ، أو فارسياً في الأصل ، أو كان مقيما في بغداد ، كذلك يطبق هذا الأمر على ولاية البصرة مهما أمكن .

٥ - في حالة ما إذا كانت البصرة لم تلحق ببغداد ، فإن رئيس الإدارة العراقية العام يكون المندوب السامي المقيم في بغداد ، وتكون البصرة تحت إدارة حاكم يرتبط به . أما إذا

---

(١) كان الاعتقاد السائد أن جميع الأراضي المحتلة ستناط إدارتها بالهند أو تلحق بها إلحاقاً فعلياً

(٢) نقلهاآيرلنداءمن السجلات الهندية الرسمية إلى كتابه Iraq . a study in political development p . 96 - 97

ألحقت بها فإن رئيس الإدارة العراقية يسمى آنئذ « حاكم البصرة ومندوب العراق السامي » على أن يكون له مقر اسمي في البصرة . أما إقامته الدائمة فتكون بغداد ، ويكون له وكيل حاكم في البصرة ، ووكيل مندوب في بغداد ، فينوبان منابه عند غيابه .

٦ء ـ ينتخب الموظفون من خليط من موظفي الخدمة الانكليزية ، والسودانية ، . وسورية ، ولبنان ، على أن يكون ذلك وفق الأصول المرعية في تبادل الموظفين . أما إذا احتيج إلى خدمات ضباط بريطانيين من الخدمة الهندية المدنية ، فيعارون موقتاً وفق أنظمة الخدمة الخارجية . أما الذين هم الآن في الخدمة ، فيسمح لهم بالتطوع للخدمة على أن ينقلوا إليها نهائياً

٧ء ـ تكون أماكن الشيعة المقدسة إدارة مستقلة غير خاضعة للهيمنة البريطانية المباشرة ، على أن ينتبه إلى عدم إدخال أراضي سقي أو قابلِة فيها .

٨ء ـ تكون مراقبة أعمال الري والملاحة وصيانة الأنهر للولايتين« بغداد والبصرة »تحت إدارة بريطانية واحدة .

٩ء ـ تدار الكويت والبلاد العربية الساحلية ، بما فيها عمان ، من قبل البصرة .

١٠ ـ أما عدن وحضرموت فتنقل إدارتها إلى وزارة الخارجية .

١١ ـ وأما جنوب إيران ، بما فيها عربستان وفارس ، فتكون منطقة نفوذ للحكومة الهندية

١٢ ـ ومن الأهمية بمكان أن تكون الإدارة في بغداد منطبقة منذ البدء على المبادىء المذكورة أعلاه اهـ .

ومع أن السلطات البريطانية المسؤولة لم تقرر ـ في هذه البرقية ـ منح العراقيين نوع الحكم الذي كانوا ينشدونه ، أو الذي وعدهم به الحلفاء ، حتى في المنشور الذي أذاعه جنرال مود فاتح بغداد ، قبل وصول هذه البرقية بعشرة أيام[1] فإن « موداً » المومى إليه احتج على ما جاء فيها لأنه كان يرى أن اتباع هذه السياسة « غير ضروري وفي غير أوانه » واعتبر أن هذا التصريح وهذه السياسة سيخلقان بلبلة في أذهان العرب حول نوايا بريطانية

(١) أطلب هذا المنشور في الفصل الخامس من هذا الكتاب ص ١١٤ وقد أذيع في ١٩ آذار ١٩٢٠ م

المقبلة ، ويثيران آمالهم ومطامحهم في وقت يجب أن تكون سلطة الجيش البريطاني هي العليا ، ومطلقة في الناطق المحتلة »[1] ولا سيما بعد أن وثق من ان محاولة الأتراك لاسترداد بغداد . يكاد يكون مؤكداً وان انور باشا وزير الحربية التركية الف فرقة يلدرم اي الصاعقة لهذا الغرض

ولما أعلنت هدنة موندوس Mundose في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م ، ألفت الحكومة البريطانية لجنة تضم ممثلين عن وزارات الخارجية والمستعمرات ، والهند ، لدرس الاتفاقات والتصريحات والمراسلات المتناقضة التي صدرت بضغط فعل الحرب ، ولتوفق فيما بينها على قدر ما تسمح به الظروف العالمية التي كانت سائدة يومئذ . وكان القرار الأول الذي يجب اتخاذه ازاء مستقبل العراق يكمن بين السيطرة البريطانية المباشرة ، وغير المباشرة ، كتأسيس نوع من الحكم الوطني يتعهد ضمان المصالح الامبراطورية .

فلما قرر مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠م فرض الانتداب البريطاني على العراق ،حجز الكولونيل ولسن وكيل المندوب السامي برقية شركة رويتر الى العالم عن هذا القرار ، ولم يسمح بنشره في العراق الا في ٣ ايار من هذه السنة . وكان خلال هذه المدة يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة الواجب اتباعها في العراق . ولما كانت الحكومة البريطانية قد توصلت إلى تعديل اتفاقية سايكس - بيكو السرية مع الحكومة الفرنسية قبل يوم واحد ، تعديلا جعل « ولاية الموصل » تحت نفوذها ، بعد أن كانت لفرنسة في تلك الاتفاقية ، أخذ وزير خارجية بريطانية « وهو يومئذ لورد كرزن » يفكر في كيفية إدارة العراق ، ولا سيما وقد انتشرت فيه الروح الاستقلالية انتشاراً سريعاً ، وصار الأهلون يقاومون كل هيمنة أجنبية[2] ولما كانت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم ، التي فرض بموجبها هذا الانتداب ، اعتبرت البلدان المنتزعة من الانبراطورية العثمانية مستقلة « على أن تستمد المعونة من إحدى الدول الكبرى ، حتى تصبح قادرة على السير بمفردها »درست الحكومة

---

(١) آيرلند ص ٩٩

(٢) ان مزاج الجمهور البريطاني الذي يأبى الاسترسال في شطط المآزق والنفقات المالية بعد الحرب العامة ، مع بلوغ القومية العراقية دور الرشد والوثوق بنفسها ، وطموحها إلى أن يلقى حبلها على غاربها ، كل هذا أمسك بالدولة المنتدبة عن محاولة الحكم البريطاني المباشر ، حتى ولو كان مثل هذا الاستعمار لا يعد من لوجهة الادبية خيسا بالعهود المعطاة إلى أهالي البلاد .

سير نيجل داودسن في كتابه «العراق أو الدولة الجديد» ص ٦ -٧

البريطانية القضية العراقية في ضوء هذه التطورات ، ورسمت الخطوط الأساسية لنوع الحكم الذي يجب أن يؤسس في العراق ليحل محل الحكم المباشر ، فأذاع نائب الحاكم الملكي العام في بغداد بلاغاً في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ هذا نصه :

حيث أن حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق ، فتتوقع انه سيكون من الشروط المزبورة :

أولاً - جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الأمم ، وتوكل بريطانية العظمى وكالة بها .

ثانياً - تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والأمن الخارجي .

ثالثاً - إلزامها بتشكيل قانون أساسي ، وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله ، مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة ، الموجودة في بلاد العراق ، ورغائبها ومنافعها .

فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة ، الى أن تتمكن على الوقوف بنفسها ، فحينئذ تنتهي مدة الوكالة ، فقررت حكومة جلالة الملك تكليف « سير برسي كوكس » بتنفيذ هذه المهمة . فعليه سيرجع سعادته الى بغداد في موسم الخريف ، ويتقلد وظيفة الممثل الأعلى[1] للحكومة البريطانية في العراق ، بعد انقضاء الإدارة العسكرية الموجودة الآن ، وستعطى السلطة لسير برسي كوكس لتنظيم مؤقت :

أولاً - مجلس شورى تحت رئاسة عربي . و

ثانياً - مؤتمر عراقي ممثل جميع أهالي العراق ، ينتخب أعضاؤه باختيارهم . فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الأساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي اهـ

ووقف لورد كرزن وزير خارجية بريطانية ، في مجلس اللوردات في ٢٥ حزيران ١٩٢٠ فقال :

---

(١) أي المعتمد السامي . وقد أخذنا البلاغ بصيغته العربية المذكورة عن «مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها» ص ٣٤٤

« ليس أحبَّ إلينا من تصريح يكشف من غير مواربة أو غموض عن تفضيل نظام معين أو حتى حاكم مقصود »[1] وأخذ يبحث عن الشخص الذي يرضي العراقيين ، ويحافظ على مصالح البريطانيين في آن واحد ، فكان هذا البحث مثاراً للتحاسد والتشاحن بين طلاب العروش ، أديا إلى عدم الاتفاق على الشخص المنشود . وكانت عوامل الثورة العراقية قد تهيأت ، ومهيجاتها قد نضجت ، واتخذت شكلا يصعب التغلب عليه ، فاندلع لهيبها بعد أسبوعين ، وسرت في الجهات المختلفة سريان النار في الهشيم ، وعمت مدناً كانت السلطة لا تزال تعتقد بولاء أهلها .

فلما فَقَدَ الأمير فيصل بن الحسين عرشه في سورية في ٢٥ تموز ١٩٢٠م ، واضطر الى مغادرتها ، أبرق لورد كرزن « كوزير للخارجية وكرئيس للجنة الشؤون الشرقية في تلك الوزارة » برقية الى نائب الحاكم الملكي العام في العراق في ٣٠ من هذا الشهر ، يذكر له فيها ما أصاب الأمير العربي من عنت ، ويطلب اليه بيانَ رأيه في الموقف ، فرد النائب المذكور على البرقية المذكورة بهذا الرد البرقي ، بعد أن وثق من ان رأي حكومته البريطانية قد استقر على وجوب تعيين حاكم عربي للعراق :

« تنص برقيتكم المؤرخة ٣٠ تموز على أن الأمير فيصل قد جلى إلى درعا ، في منطقة النفوذ البريطاني ، بناء على أمر الفرنسيين ، ويرى من في بغداد أن ذلك يعني أحد أمرين : فإما أن يكون ـ الأمير ـ في طريق عودته إلى الحجاز ، أو أنه ينوي البقاء في هذا الجزء من سورية المشمول بالنفوذ البريطاني . فإن بقي في درعا واستمر على الادعاء بعرش سورية ، فإنه سيجمع حوله عدداً لا بأس به من موظفيه السابقين ، فيكون مصدر إزعاج دائم للفرنسيين . أما إذا تنازل عن مطالبه في سورية . وطالب بزعامة فلسطين فقط ، فإن وجوده فيها سيخلق المتاعب لفرنسة ، ويجعلنا في وضع صعب جداً . فهل لحكومة صاحب الجلالة ان تفكر في امكان اسناد امارة العراق اليه ؟

« ان الاعتراضات التي قامت هنا ، بصدد ايجاد الإمارة ، كانت تتجمع مبدئياً حول عدم وجود الشخص المناسب لها . وكنا نعتبر فيصلا مهيئاً لعرش سورية ، وما من شيء سمعته خلال الأشهر القليلة الماضية غيَّر رأيي في عدم اهلية الأمير عبد الله ، كما أن خبرتنا

---

(١) ايرلند ص ٣٠٣

في بغداد خلال بضعة الأسابيع الأخيرة ، دلت بوضوح على عدم وجود مرشح محلي يستطيع أن يحوز على تأييد يمكنه من القيام بمهمته .

إن فيصلا هو الوحيد بين زعماء العرب الذي يدرك المشكلات العملية في إدارة حكومة متمدنة ، بموجب الطرق العربية ، وانه لا يخطىء في التقدير بأن المساعدة الأجنبية أمر حيوي لاستمرار وجود دولة عربية ، كما انه يدرك الخطر الذي ينجم من الاعتماد على جيش عربي . فإذا قدمنا اليه امارة العراق ، فاننا لا نسترجع مكانتنا في نظر العالم العربي فحسب، ولكنا قد ننجح الى حد كبيرفي القضاء على التهمة التي قد توجه الينا بخيانتنا لفيصل ، ولأهل هذه البلاد . فإذا عزمت حكومة صاحب الجلالة انقاص نفقاتها في هذه البلاد انقاصاً محسوساً ، فإن ذلك لا يتحقق بصورة أتم إلا بواسطة فيصل دون أي حلول أخرى » ا هـ[1]

لقد سر لورد كرزن بجواب نائب الحاكم الملكي العام في العراق سروراً عظيماً ، وكان هذا النائب قبلئذ يعارض فكرة إقامة حكومة عربية ، للأسباب التي ذكرها في تلابيب برقيته ، ثم ما لبث أن اقترح إسناد عرش العراق الى احد الذوات ١ء ـ هادي باشا العمري ٢ء ـ نقيب بغداد ٣ء ـ أحد أنجال الشريف حسين ٤ء ـ أحد أعضاء الأسرة الخديوية في مصر . وكان في اقتراحه يرى : أن العمري هادي باشا ربما كان أليق المرشحين . كما أن كرزن كان يريد الأمير عبد الله ملكاً من قبل ، فقررت الحكومة البريطانية استبدال ممثلها اي . تي ولسن في العراق الذي كان يتجاهل أماني الشعب العراقي عـن عمدٍ بممثل آخر يكون أبعد نظراً وأسلس قيادة فكان السر برسي كوكس ممثلها الجديد ، كما قررت دعوة الأمير فيصل الى انكلترة فوراً للبحث معه في السياسية الجديدة التي قررت إنتاجها في العراق على الرغم من احتجاج الفرنسيين على هذه الدعوة ، فجاء الى لندن في ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠ م ، وقابل الملك جورج الخامس في اليوم الرابع لتقديم الشكر على الهدايا التي أهداها الملك جورج الى والده الملك حسين »[2] ثم أوفدت وزارة الخارجية البريطانية مستر كرنو اليس الملحق بالوزارة المذكورة ، اليه ليعرض عليه عرش العراق ، بعد أن

(1) Sir Arnold wilson , a Clash of Loyalties , p. 305

(٢) التايمس اللندنية الصادرة في يوم ٥ كانون الاول ١٩٢٠ م . كان هدف هذه الزيارة الظاهري تقديم الشكر أما الواقع فكان التمهيد لمفاتحة الأمير العربي بعرش العراق والتلويح له بضرورة تجنب البحث في موضوع سورية .

زودته بتعليمات مفصّلة صادرة عن اللورد كرزن حول كيفية مفاتحة فيصل في موضوع العرش المذكور على أن يؤكد له انه يتكلم حول هذا الموضوع بصفته الشخصية وليس لها اية صفة رسمية فاجتمع بسموه في ليلة ١٧ من هذا الشهر في اوتيل هايدبارك ، ولما فاتحه بالمهمة التي جاء من أجلها ، أجابه الأمير : أن العراقيين في الشام كانوا قد نادوا بأخيه الأمير عبد الله ملكاً على العراق ، في اليوم الذي نادى الشاميون فيه « بفيصل » ملكاً على سورية ، فكيف يسوغ له أن ينافس أخاه على عرش العراق ؟[1] وكان الأمير عبد الله يجمع قواته ليثأر لأخيه في حادثة إخراجه من الشام ، فندبت الحكومة البريطانية كولونيل تي . أي . لورنس ليعرض عليه عرش سورية ، لقاء تنازله لأخيه الامير فيصل عن عرش العراق[2] فوافق على ما عرض عليه من دون قيد وشرط . فرجع لورنس الى لندن مغتبطاً بهذه النتيجة ، فعدَّت الحكومة البريطانية هذه الموافقةفوزاً لسياستها في الشرق الأوسط ، وندبت كورنواليس ليقابل الأمير فيصل مرة أخرى ، ويعرض عليه موافقة أخيه عبد الله على تبوئه عرش العراق[3] فلم يشأ الأمير أن يستبق الحوادث ، فأبرق الى الأردن يتوثق من أخيه صحة الخبر ، فجاء الجواب محققاً لرغبته ، فما كادت وزارة الخارجية الفرنسية تحيط علما بهذه المفاوضات ، حتى احتجت عليها مدعية « ان تنصيب الأمير فيصل في العراق بعد إخراجه من سورية مباشرة يعدّ بنظر الفرنسيين عملا غير ودي »[4] و « ادعت الصحف الفرنسية أن انكلترة وعدت فرنسة بمساعدتها ضد الأمير فيصل ، لقاء وضع الموصل تحت الانتداب البريطاني »[5] بعد أن كانت قد خصصت للفرنسيين ، فما وسع لورد كرزن غير التسليم بواقع الحال ، فأجل البحث في الموضوع ريثما تمسك قشرة الكرامة الفرنسية

---

(١) Ireland , p. 310 - 311

(٢) Ireland . p. 310

(٣) اقتصر عرش الامير عبد الله بعدئذ على «شرقي الأردن» أي القسم الجنوبي من سورية فتأمل . وقد جاء في ص ٣٣٠ من كتاب «على طريق الهند»

وقد أراد الانكليز بتأسيس هذه الامارة ، وتنصيب الأمير عبد الله عليها ، أن يجعلوا منها سوراً يدفع خطر البادية عن فلسطين ، ووسيلة لدوام العداء بين العائلة السعودية والعائلة الهاشمية» ا هـ

وللحقيقة نقول ان الامير عبد الله ظل يتهم أخاه الملك فيصل باغتصابه عرش العراق المخصص له وقد سمعنا ذلك منه مراراً كما سمعه منه غيرنا

(4) Wilson p . 307

(5) H . W . V . Temperley . A History of peace Confernce of paris . vol . II p . 184

ويكثف حسها ، فيعمل إذ ذاك ما يشاء ، حتى اذا مضت ثلاثة أشهر أعرب اللورد كرزن عن رغبته في المضي في سبيله دون الالتفات الى عناد الفرنسيين وكانت امور الشرق الأوسط موزّعة بين وزارات الحرب والخارجية والهند ، فتقرر حصرها في وزارة المستعمرات ، واعتبار وزير المستعمرات البريطاني مسؤولاً عنها وعلى هذا عهد بمنصب وزارة المستعمرات الى مستر تشرشل في ١٤ شباط ١٩٢١ م ، وتم فتح دائرة خاصة في هذه الوزارة ، تتوحد فيها قضايا الشرق ، سهلا حل المشكلة بعد امد قصير .

﴿ وصول سير برسي كوكس الى العراق ﴾

وصل سير برسي كوكس الى البصرة في يوم ١ تشرين الأول من عام ١٩٢٠م ، ليتسلم المهمة التي أشار اليها البلاغ الصادر في بغداد يوم ١٧ حزيران ١٩٢٠ م ، بعد أن عرج على « العجير » لمقابلة ابن سعود ، وعلى « المحمرة » للاجتماع بالشيخ خزعل ، وهما الأميران العربيان اللذان يحادان العراق ، واستقل في اليوم التالي طائرته لزيارة معارفه في الناصرية ، وسوق الشيوخ ، والعمارة ، والكوت ، وغيرها ، من المدن القائمة على سيفي دجلة والفرات ، وللوقوف بواسطتهم على الرأي العام في البلاد ، وإعادة الثقة الى النفوس . فلما كان يوم ١١ من هذا الشهر ، وصل الى بغداد بالقطار[١] فحيته المدفعية الانكليزية بسبع عشرة طلقة ، واشترك في استقباله الرسمي أصدقاؤه القدماء ، وخطب أمامه جميل صدقي الزهاوي الشاعر الفيلسوف المعروف ، خطبة حماسية استهلها بمقطوعة من الشعر جاء فيها :

عد للعراق وأصلح منه ما فسدا ... وأبثث به العدل وامنح أهله الرغدا
الشعب فيه عليك اليوم معتمد ... فيما يكون كما قد كان معتمدا[٢]

ثم حمل على الثورة وعلى القائمين بها حملة شعواء ، وذمها ذماً أنكره عليه

---

(١) لسير برسي كوكس مذكرة خطيرة عن الأعمال التي قام بها في العراق نشرها في المجلد الثاني من كتاب «The letters of Gertrude Bell» وقد ذكر في ص ٥٢٧ من هذا الكتاب أن وصوله إلى بغداد كان في يوم ٥ تشرين الاول ، على حين ان « مس بل » تذكر في صفحة ٥٦١ من هذا الكتاب أن كوكسا وصل في يوم ١١ من الشهر المذكور إلى بغداد ، وتؤيد جريدة العراق الصادرة في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٢٠ م . ان وصول كوكس كان في يوم الاثنين ١١ منه .

(٢) راجع المقطوعة في ديوان الزهاوي ص ٣٢٠

الوطنيون ، مع انه كانقد رثى أبطالها من قبل بقصيدة محجّلة قال فيها :

ماذا بضاحية الرميثة من غطارفةٍ جحاجح
ولمن أقيمت في البيـوت عـلى كـرامتهـا المناوح ؟[1]

« والشعراء يتبعهم الغاوون ، ألم ترَ أنهم في كل واد يهيمون ، وانهم يقولون ما لا يفعلون »[2] .

أما سير برسي كوكس فقد رد على الزهاوي بلسان عربي فصيح قائلا :

يا جميل أفندي ويا أيها المندوبون ! إن دولة انكلترة أرسلتني للمساعدة والاتفاق مع أشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين ، وتأليف الحكومة العربية ، حكومة مستقلة بنظارة دولة انكلترة ، ولقد جئت لهذا المقصد ، لكن مازال الاغتشاش مستمراً طبعاً لا يمكن العمل، وأنا حاضر عندما تحصل الفرصة وهذا شيء بيدكم إ هـ[3]

﴿ ما عمله سيد برسي كوكس ﴾

كان بركان الثورة رغم الهزال الذي أصاب عمودها الفقري والانحسار الذي ظهر في مدّه ـ لا يزال محتدماً في بعض مناطق القتال ، والثوار يحتلون أو يحاصرون المدن الرئيسة في الفرات الأوسط ، وكانت القبائل تنازل القوات البريطانية بين حين وآخر ، وتوقع فيها الخسائر الفادحة ، في الأموال وفي الأنفس ، مما ترك لدا الشعب البريطاني وصحافته العظيمة آثاراً شديدة ، فأذاع سير برسي كوكس البلاغ التالي في يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠ م .

منشور إلى جميع طوائف العراق وعشائرها .

إن فخامة نائب الملك السير برسي كوكس ، يعلن لجميع أفراد العشائر وطوائف العراق ، بأن حكومة بريطانية العظمى انتدبته ليعود إلى العراق لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة ، بمساعدة رؤساء الأمة ، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانية ، ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية ما دامت بعض أقسام العشائر

---

(١) ديوان الزهاوي ص ١٧٦

(٢) سورة الشعراء : الآيات : ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦

(٣) جريدة العراق العدد ١١٤ بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٢٠

والطوائف في العراق تعادي الحكومة . ويظن أن الأحوال الحاضرة نتجت عن الشكوك الواهية التي تخامر أفكار بعض طبقات الامة في نوايا الحكومة البريطانية . ويعتقد فخامته بتوصلة لإزالة كل شك أوربية خامرت أفكار الذين قابلوه حتى الآن ، ولا يعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون أنفسهم بالجرب ، فإذا كان هناك سوء مفهومية يمكن إزالتها ، فيسر فخامته أن يبلغ العشائر ذلك إليه بواسطة أقرب حاكم سياسي إليهم ا هـ.[1] .

ورأى سير برسي كوكس أن لا بدّ من إشغال الرأي العام ، أو الفات القسم المنور منه ، للاشتغال بقضية البلاد السياسية ، فقرر أن يؤلف حكومة محلية من بعض العراقيين الموالين للانكليز، والذين وقفوا من الثورة موقف المعارض لاندلاعها على أن تكون هذه الحكومة تحت إدارته المباشرة ، ويكون لها مستشارون بربطانيون يسيرونها على النحو الذي يحقق الاهداف البريطانية في العراق[2]. فجمع في يوم ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ م مجلسه الاستشاري المؤلف من سير بونام كارتر ناظر العدلية ، وكولونيل هاول ناظر المالية ، ومساعده كولونيل سليتر ، وميجر بولارد ناظر الاشغال ، ومستر فلبي ناظر الداخلية ، ومس بل السكرتيرة الشرقية لفخامته ، وعرض عليه مشروعه قائلاً : إنه يرى أن يسلك طريقاً خاصاً في تنفيذ السياسة المقررة في البلاغ الصادر في ١٧ حزيران ، فيحافظ على الروح ، ويشذ في طريقة البناء ، وأنه يرى أن يؤلف حكومة موقتة تكون كالجسر بينه وبين الشعب العراقي[3] وتأخذ على عاتقها تعبيد الطريق لإقامة الحكم المقرر ، دون أن يمس جوهر السياسة المرسومة . كما تتولى « هذه الحكومة » تهدئة البلاد ، وإعلان العفو العام ، وإعادة الضباط العراقيين في سورية إلى العراق ، وتأليف نواة الجيش العراقي . . . الخ . وأضاف إلى ما تقدم ، انه قرر الاستعانة بالسيد عبد الرحمن الكيلاني

---

(١) جريدة العراق العدد ١٢٤ الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٠

(٢) ولم يكن في الاستطاعة إيجاد رجل أقدر من السر برسي كوكس لمهمة تأسيس حكومة وطنية في العراق «هنري فوستر في كتابه «تكوين العراق الحديث» ص ٤٢٣»

(٣) كان سر بونام كارتر السكرتير العدلي اقترح منذ البداية أن يؤلف مجلس تشريعي في العراق على غرار مجلس الوزراء في مصر «ويكون فيه الوزراء العرب في مبدأ الأمر شيئاً أكثر بقليل من الدمى ، لكن مراكزهم يجب أن تبقى مهمة إذ ان ذاك سيحافظ على وضع العرب السياسي والاجتماعي وسيشجع استخدامهم في الوظائف الصغيرة ويكون للوزراء العرب مستشارون بريطانيون» ا هـ

آيرلند ١٣٩

نقيب بغداد ، ليوليه رئاسة هذه الحكومة ، لما له من المنزلة الاجتماعية والمقام الروحي ، بعد ان اعترضته صعوبات وعقبات جمة في ترشيح غيره(١) فجرت حول هذا الاقتراح مناقشة حادة استغرقت ثلاث ساعات ، فقد كان بين الموظفين البريطانيين جماعة تحاذر من تحقيق أهداف سير برسي كوكس في تأسيس حكومة بالشكل الذي يرتأيه رغم إخلاصها له . ويقول « آيرلند » ان هذه الجماعة كانت لا تدرك هذه الاهداف . أما كوكس فكان يرى ويقول : ان الحالة تتطلب أحد أمرين : إما إقامة حكومة عربية في العراق ، واما الجلاء عنه ، ومضى في سبيله يقنع هذا وذاك ، حتى أسفر الاجتماع عن إقرار المشروع الذي جاء به(٢) وكان هذا الاقرار يعني نجاح كوكس في تفتيت الوحدة الداخلية ودق اسفين في الحركة الوطنية التي وقفت في وجه الاحتلال .

« تأليف الحكومة الموقتة »

وفرغ سير برسي كوكس من مفاوضة الأشخاص الذين لبوا دعوته للاشتراك مع نقيب بغداد في تأليف « الحكومة الموقتة » في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠م ، بعد أن تغلب على جميع الصعوبات التي قامت في وجهه . فقد كان معظم الوجوه والأشراف يبدون مخاوف مختلفة من إجابة طلبه ، كما أن علماء الكاظمية أصروا على وجوب تأليف حكومة منتخبة من قبل الشعب(٣) ولما كانت المصلحة تقضي بأن يكون للحكومة الجديدة وجه عراقي لا بريطاني ، وجه النقيب « بصفة كونه رئيس الحكومة المنتظرة » رقاع الدعوة الى الذين انتخبهم كوكس . فتم تأليف الحكومة الموقتة على النحو التالي :

١ - السيد عبد الرحمن نقيب بغداد ، رئيساً لمجلس الوزراء
٢ - طالب النقيب : وزيراً للداخلية
٣ - ساسون حزقيل : وزيراً للمالية
٤ - حسن الپاچة چي : وزيراً للعدلية
٥ - جعفر العسكري : وزيراً للدفاع الوطني

(١) تقول مس بل في ص ٥٦٢ من الجزء الثاني من رسائلها ان نية سير برسي كوكس كانت متجهة نحو السيد طالب النقيب لجعله رئيسا للحكومة الموقتة فصرفته هي عنه لأسباب يطول شرحها هنا . أما المستر جون فلبي ناظر الداخلية فكان يرشح السيد طالب النقيب الى سدّة الحكم مهما كان نوعه

(٢) آيرلند ص ٢٨٠ Ireland , p . 280

(٣) رسائل بل ٢ - ٥٧٢

٦ـ عزت الكركوكي : وزيراً للمعارف والصحة ٨ـ محمد علي فاضل :وزيراً للنافعة

٧ـ عبد اللطيف المنديل : وزيراً للتجارة ٩ـ مصطفى الألوسي :وزيراً للأوقاف

وقد اعتذر المحامي « حسن راجي الپاچه چي » عن الاضطلاع بأعباء أية مسؤولية في هذا العهد ، فاختار المعتمد السامي السيد مصطفى الآلوسي وزيراً للعدلية ، وناط منصب وزارة الأوقاف بالسيد محمد علي فاضل . وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ م تسلم عزت باشا الكركوكي منصب وزارة النافعة بعد أن جعل عنوان الوزارة « وزارة الأشغال والمواصلات » وفي ٢٢ شباط من هذه السنة تقرر إسناد أحد المناصب الوزارية إلى أحد أفراد الشيعة الإمامية فاختير السيد محمد مهدي آل بحر العلوم الكربلائي المشهور بلقب ابن مرزه كوچك وزيراً للمعارف .

والظاهر ان سير برسي كوكس أراد أن يحذو في العراق حذو الحكام البريطانيين في المستعمرات ، فيؤلف مجلساً استشارياً من بعض موظفي الحكومة المحلية ، وممن يتفرس فيهم الفائدة المتوخاة لتنفيذ أهدافه السياسية من الوجوه والأشراف ، فاختار بمساعدة سكرتيرته الشرقية « مس بل » اثني عشر شخصاً جعلهم وزراء بلا وزارة ، فكانوا بمثابة مجلس استشاري لمجلس الوزراء يتناولون المخصصات الوزارية ولا يأتون عملاً رسمياً إلا إذا دعوا للاستشارة وهذه أسماؤهم مع حفظ الألقاب :

١ ـ حمدي بابان	« بغداد »	٧ ـ محمد الصهيود	الكوت
٢ ـ عبد الجبار الخياط	« بغداد »	٨ ـ عجيل السمرمد	الكوت
٣ ـ عبد الغني كبه	« بغداد »	٩ ـ أحمد الصانع	البصرة
٤ ـ عبد المجيد الشاوي	« بغداد »	١٠ ـ سالم الخيون	المنتفك
٥ ـ فخر الدين جميل	« بغداد »	١١ ـ هادي القزويني	الحلة
٦ ـ عبد الرحمن الحيدري	« بغداد »	١٢ ـ داود اليوسفاني	الموصل

وقد اعتذر حمدي بابان عن الاضطلاع بالمهمة التي ندب إليها ، فاختير بدله الشيخ ضاري السعدون « من المنتفك » كما اعتذر السيد هادي القزويني عن ذلك ، فاختير بدله الحاج نجم البدراوي « من تجار العمارة » وهكذا نرى المعتمد السامي يؤلف المجلس

الاستشاري للحكومة الموقتة من شخصيات تمثل الأسر المعروفة في العراق أو تنتمي إليها . وقد خصص راتباً لرئيس الوزراء قدره سبعة آلاف ربية في الشهر ، وخصص لكل وزير سواء أكانت له وزارة أم لم تكن ثلاثة آلاف ربية في الشهر . أما الوزارة كلها فكانت واجهة عربية تدار بعقول بريطانية يتولى السر برسي كوكس ادارة سكانها متى شاء وحيث يشاء .

واجتمع مجلس الوزراء لأول مرة في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ م ، وكان اجتماعه في دار النقيب السيد عبد الرحمن ، لأن الرئيس كان مصاباً بداء المفاصل ولا يخرج من داره . وقد حضر هذا الاجتماع سر برسي كوكس فأعرب عن سروره وارتياحه لتأليف حكومة وطنية في العراق وقال « ان حكومة لندن مستبشرة بهذا الحادث العظيم » ثم اقترح أن تشكل لجنة برئاسة جعفر العسكري لدرس النظام العسكري للبلاد ثم تناول النقيب الحديث قائلا :

أيها السادة الاجلاء ، وجوه الوطن العزيز النبلاء !

تعلمون ان ما انتدبتم اليه من القيام بالوظائف التي أودعت الى عهدتكم من أهم الأمور ، فيجب على كل منا أن يتخذ صدق العزم شعاره ، وقوة الإقدام دثاره ، مع الثبات المكين عند مباشرة الأعمال التي تعود الى وظيفته . ويجب على كل واحد منا أيضاً أن يسند صاحبه ويعاضده في عمله ، لتحصل الثمرة المطلوبة ، وتلتقط الضالة المنشودة للجميع . واني لا أحب أن أطيل الكلام في هذا الباب لأنكم تعلمون أكثر مما أعلم ، وواقفون على الأحوال أكثر مما أنا واقف عليه وأتم ، ومما هو ظاهر في الميدان ، ومشاهد بعين العقل كالعيان ، ان تمايز الرجال بالأعمال ، وتشهد لهم على ذلك الآثار :

والقول إن لم يقرن الفعل به   تصديقه فهو الحديث المفتري

سدد الله خطاكم . ووفقنا وأياكم لما فيه النفع للبلاد والعباد بمنه وكرمه[١]

ثم جرت مذاكرة سطحية حول علاقة الوزراء العراقيين بمستشاريهم البريطانيين ، وتحديد سلطة مجلس الوزراء وصلاحياته فتقرر أن يكلف سير برسي كوكس بتثبيت ذلك في مذكرة رسمية للسير بمقتضاها ، فتقبل المومى إليه هذه المهمة بالترحاب[٢] وندب المستر

---

(١) جريدة العراق العدد ١٣٠

(٢) رسائل بل ص ٥٧٢ من المجلد الثاني .

فلبي لوضعها وكانت سلطة المجلس مقيدة من قبل المندوب السامي الذي أعطي الحق لنقض أو تعديل أحكام المجلس وقراراته[1]

لقد قابل الرأي العام تأسيس « الحكومة الموقتة » بالشك والريبة وامتلأت المقاهي بالقيل والقال حول مكر الانكليز ومحاولاتهم السير بالعراق نحو إقامة حكم وطني كاذب ولذا تنبأ الناس بقرب سقوط هذا النوع من الحكم .

﴿ بلاغان للمعتمد السامي ﴾

أعد المعتمد السامي سير برسي كوكس بلاغاً عاماً ذكر فيه الجمهور العراقي بالجهود التي صرفها في سبيل تأليف الحكومة المؤقتة ، وقال فيه ان هذه الحكومة ستهتدي بهديه ، وتسير حسب إرشاداته وتعاليمه ، حتى يتم انتخاب المؤتمر العام المزمع إنشاؤه ليقرر شكل الحكومة الدائمة للبلاد . وقد أذاع هذا البلاغ في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ م وهذا نصه :

إن فخامة المندوب السامي يرغب في أن يطلع عموم الأهالي على قدر الإمكان على الإجراءات التي يتخذها لتنفيذ مقاصد حكومة جلالة ملك بريطانية ، أما هذه المقاصد فهي الإسراع في تمهيد الطرق التي يتوصل بها الشعب العراقي الى ابداء رأيه في شكل الحكومة التي يرغب فيها ، ثم تعجيل تأسيس هذه الحكومة بإرشاد حكومة بريطانية العظمى ونظارتها .

أما الوضعية فهي : ان اختيار شكل الحكومة أمر يجب أن يبت فيه العراقيون أنفسهم ، ولا يمكن اصدار مثل هذا القرار بدون تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب تمام التمثيل ، ثم ان لجنة المبعوثين السابقين المجتمعة الآن ، تشتغل في وضع التعليمات الانتخابية ، وسوف يجري بالسرعة اللازمة كل ما يقتضي حسب اقتراحات اللجنة المذكورة ، ويشرع في أمر الانتخاب في الأمكنة الخالية من الاضطراب ، غير انه لا يخفى على الخاص والعام ، عدم إمكان إجراء الانتخاب في بعض الأمكنة ما لم يخضع سكانها للحكومة ، وتلوذ إلى السكون المعتاد . وعلى كل حال فإن الاستعداد لإجراء الانتخاب لن

---

(١) كتاب «القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق» لمؤلفه ج . دي . ايف . لودر ص ١٠٧ .

يتم في مدة تقل عن شهرين أو ثلاثة أشهر ، ولما كان يلزم في غضون هذه المدة إشراك زعماء الأمة في أعمال الحكومة أكثر من ذي قبل ، وتجنباً من تسرّب اليأس إلى قلوب المسالمين ، والذين داوموا على ولائهم للحكومة ، من تأخير إجراء الانتخابات ؛ فقد دعا فخامة المندوب السامي : حضرة صاحب الفخامة والسماحة السيد عبد الرحمن أفندي نقيب أشراف بغداد ، إلى تأليف مجلس وزراء برئاسته حباً بالوطن . أما وظيفة المجلس المذكور فهي القيام بالواجبات العمومية ، بإرشاد فخامة المندوب السامي ، إلى أن يصدر قرار المؤتمر ويسن قانون أساسي للبلاد ، وسينشر في الوقت المناسب أسماء الوزراء الذين أجابوا دعوة فخامة النقيب بالقبول ، وسينشر أيضاً عن وظائفهم عندما تكمل تفاصيلها . والذين يشاركون المندوب السامي في رغبته في تعجيل عقد المؤتمر العام وإصدار قراره ، عليهم أن يشتركوا أيضاً في حض الأمة على الطاعة في الأماكن الثائرة ، لكي لا يتأخر إعادة السلم والقانون والنظام إلى نصابها ، ولا تتأجل المباشرة في الانتخاب . وفي الختام ان فخامة المندوب السامي يصرح للعموم ان تأليف مجلس الوزراء الحالي هو لتمهيد سبيل الإصلاحات القادمة ، ولا يعارض أحكام المؤتمر العام وقراراته[1] اهـ

وبعد أربعة أيام أذاع المعتمد بلاغاً آخر عن الوزارات وأسماء شاغليها ومسؤولياتهم هذا نصه :

« بناءً على ما ورد في المنشور الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ ، بأن حكومة جلالة ملك بريطانية أذنت بتشكيل مجلس نيابي منتخب لسن قانون أساسي للعراق ، فإلى أن يتم تأليف هذا المجلس ، وسن قانون أساسي ، يجدر أن تدير دفة الحكومة في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بنظارتي وإرشادي ، وبناء عليه أنا الميجر جنرال السير برسي كوكس . جي . سي . آي . ئي . ك . سي . آي ئي . ك . سي . ايم . جي . بصفتي مندوب سامي في العراق أعلن ما يأتي :

أولاً : تؤلف هيئة وزارية من رئيس وزراء ، ووزراء للداخلية ، والمالية ، والعدلية ، والأوقاف ، والمعارف ، والصحة ، والدفاع ، والأشغال العمومية ، والتجارة ، ووزراء آخرين لا تكون لهم وزارات خاصة بهم .

---

(١) جريدة الاستقلال البغدادية العدد ١١

ثانياً : ستقع مسؤولية إدارة شؤون الحكومة - ما عدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية العمومية إلا ما يعود إلى القوات الوطنية - على هيئة الوزراء ، وستجري أعمال هيئة الوزراء بنظارتي وإرشادي[1] .

P. Z. Cox

المندوب السامي في العراق

وأغرب ما في هذا البلاغ ان الوزارة الموقتة تشتغل تحت نظارة المعتمد وإرشاده ، ولكنها تكون مسؤولة عن أعمالها ، وبذلك طويت صفحة من صفحات الحكم البريطاني المباشر في العراق إلى الحكم المستتر ، وفي الوقت نفسه أصدر المندوب السامي تعليماته إلى الضباط البريطانيين برقم ايس . دي ١٧٠ وتاريخ ١٩٢٠/١١/٣٠ وهي تنص على « أن الضباط والدوائر الذين كانوا جزءاً من الإدارة البريطانية الملكية في العراق سيكونون من الآن فصاعداً في خدمة مجلس الوزراء ، وإن إعادة تنظيم الماكنة الإدارية سوف تسير بإشرافه على أن تكون خاضعة لإشراف المندوب السامي العام بأسرع ما يمكن »[2] .

« كيفية ادارة اعمال الوزارات »

قلنا ان مجلس الوزراء بعد أن استمع إلى الخطبة التي افتتح بها رئيسه الجلسة الأولى ، قرر تكليف المعتمد السامي أن يثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين ، في مذكرة تحريرية ليجري العمل بمقتضاها ، وأن المعتمد عهد الى مستشار الداخلية مسترجون فلبي ، بوضع هذه المذكرة فكانت « مذكرة فلبي » أول دستور للعراق . وفيما يلي نص المذكرة التي بقيت نافذة العمل مدة بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني « أي إلى ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ م » .

١ - ليعلم حضرات أعضاء مجلس الوزراء اني بصفتي مندوب سامي ، تقع مسؤولية إدارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي ، وأنا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك إلى أن ينعقد المؤتمر العام لسن قانون أساسي للعراق ، بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيئة الوزارية .

(١) جريدة العراق العدد ١٤٠

(٢) آيرلند ص ٢٢٨ من ترجمة الاستاذ جعفر خياط .

٢ ـ وبما أن لا بد من مرور مدة لتأليف المؤتمر واجتماعه ، قررت إذاً اتخاذ واسطة تمهيدية يدور محور عملها الفعلي ـ ما عدا الذي يعود للأمور الخارجية والتدابير العسكرية ـ تحت نظارتي ، وهي الهيأة الوزارية الإدارية يرأسها صاحب الفخامة والسماحة نقيب أشراف بغداد ، ويؤلف تلك الإدارة وزراء يتولى بعضهم إدارة دواوين الحكومة ، وهم النظار ، وغيرهم وهم أعضاء في الهيأة الإدارية بلا نظارة خاصة .

٣ ـ ويكون رئيس كل دائرة من دوائر الحكومة وزيراً من النظار يتولى شؤون تلك الإدارة مع مراعاة الامور الآتية :

أولاً : مراقبة الهيأة الإدارية على أعمال تلك النظارة .

ثانياً : استماع الآراء التي يرفعها المأمورون البريطانيون ، الذين أختارهم أنا لوظائف المستشارية لتلك الدوائر .

أما وظائف المستشارية ليست إجرائية بل استشارية ، والأمل ان مجلس الوزراء ، وحضرات الوزراء المتولين شؤون الإدارة ، يدركون ان الأشخاص الذين أختارهم لوظيفة المستشارية ، لاختبارهم الطويل شؤون الإدارة ، وإلمامهم بتدبير أعمال الدوائر التي ستضم إلى الوزارات ، يقتضي أن يلتفت إلى آرائهم وينظر فيها بكل دقة .

ثالثاً في الدرجة القصوى تكون المراقبة العليا خاصة بشخصي .

٤ ـ ويلوح لي ان احسن طريقة لإدارة اعمال الدوائر ، تكون برفع جميع المسائل التي تعود الى نظارة الوزير ، بواسطة مستشاره ، وعلى المستشار أن يرفع المحررات والأوراق ، التي تأتيه الى الوزير ، بلا تأخير ليقوم الوزير بإجراء إيجابها ، بعد مشاورة المستشار. وكذلك إذا أراد أحد الوزراء اتخاذ إجراءات جديدة ، فيما يعود إلى وزارته ، فينبغي إما أن يستشير المستشار أولاً ، أو أن يرسل أوامره إلى الدوائر المقصودة بواسطته ليتمكن المستشار من إبداء رأيه قبل أن يأخذ الأمر صورته النهائية .

٥ ـ والحالة هذه يجب وضع الخطة التي ينبغي اتباعها إذا حصل خلاف في الرأي أو في غير ذلك بين أحد الوزراء ومستشاره .

أولاً : إذا أسدى مستشار رأيه في أمر إلى وزير ، وتعذَّر على الوزير قبول رأيه ، فعلى

الوزير أن يدعو المستشار إلى المذاكرة والمشورة ، وبعد المذاكرة إذا لم يتوفقا على الاتفاق ، واعتقد المستشار بأهمية الأمر وضرورة اتباعه ، فله الحق أن يطلب من الوزير رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للمذاكرة ، فعليه يتوقف البت في أمر كهذا إلى أن يجتمع مجلس الوزراء وتعرض عليه المسألة .

ثانياً : إذا أراد وزير القيام بأمر وخالفه المستشار ، فللوزير نفس الحق برفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، ويتوقف البت في الأمر المختلف فيه إلى أن يعرض على مجلس الوزراء ، وفي الفترة التي ينتظر في نهايتها رفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، للوزير والمستشار الحرية التامة في رفع الأمر إلي بصفتي مندوب سامي ، وبذلك أتمكن من إبداء رأيي لمجلس الوزراء بدون أقل تعرض لما هو وارد في البند العاشر من هذا البرنامج .

٦ ـ أما مجلس الوزراء فمن الضروري أن يعقد اجتماعات منظمة مرة في الاسبوع أو أكثر إذا اقتضى الحال .

٧ ـ ولتسهيل أمور الإدارة الفعالة ، يجب أن يكون لهيئة الوزراء سكرتير ذي كفاءة وهيئة كتّاب ، ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين هؤلاء بلا تأخير .

٨ ـ على كل وزير إخبار السكرتير عن كل مسألة يريد رفعها إلى مجلس الوزراء ، وعلى السكرتير استحضار برنامج لها ليرفع إلى هيئة الوزراء ، وعليه أيضاً أن يرسل نسخة من هذا على الأقل ٢٤ ساعة قبل انعقاد المجلس أولاً إلى فخامة المندوب السامي ، وثانياً إلى جميع الوزراء . ومن القواعد العمومية أن لا يعرض في مجلس الوزراء أمر ما عدا المدروج في برنامج الجلسة ، وإذا عرض فلا يجوز البت فيه على كل حال ، وتستثنى المواد الضرورية التي يقتضي تسريعها فوراً .

٩ : أما السكرتير فعليه أن يحضر جميع مجالس الوزراء ويدون وقائع الجلسات في صورة كشف وبيان للأمور التي يبت فيها ثم يوزع هذا الكشف ، بتوقيع السكرتير ، في مدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة من انعقاد مجلس الوزراء . أولاً على فخامة المندوب السامي ، وثانياً على جميع الوزراء ، وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ، العائدة إليها ، وتبليغ ذلك التنفيذ الى سكرتير مجلس الوزراء لاطلاع الوزارة عليه في الجلسة التالية ، وحسب القواعد المرعية ، تعتبر جميع مذاكرات مجلس الوزراء خصوصية لا يجوز

لأحد إفشاءها خارج المجلس .

١٠ : تعتبر جميع قرارات مجلس الوزراء قاطعة ، بشرط موافقتي عليها ، بصفتي رئيس الحكومة الحالية ، وبصفتي مندوب سامي ، على أن أحافظ على الحق اللازم لي وهو رد أو تعديل أي قرار من قرارات مجلس الوزراء إن لم يكن موافقاً للمصلحة .

١١ : وليطلع النظار تماماً على جميع المواد المدرجة في برنامج الجلسة ، يجوز لأي من المستشارين الحضور في أي جلسة من جلسات مجلس الوزراء ما دام في بساط البحث قضية عائدة للوزارة التي ينتمي إليها ، فله عندئذ أن يبدي مشورته في المسألة ولا مشاركة له عند أخذ الآراء .

١٢ : والأمل وطيد بأن التعليمات الموضوعة أعلاه ، بخصوص سير أعمال مجلس الوزراء والوزارات ، وعلاقاتهم معي ، من جهة ومع المستشارين من جهة أخرى تؤ ول جميعها إلى سير حثيث في الإدارة في مركز الحكومة ، فالدوائر المركزية القائمة اليوم بأعمال الحكومة من حيث انه قد مضى عليها بضع سنين وهي سائرة سيرها الحسن ، لا يصعب إلحاقها إلى الادارة الجديدة بعد إجراء التعديلات اللازمة فيها . أما إدارة شؤ ون الجهات فيحتمل أن نصادف فيها صعوبات جمة ولكنها ستهون إن شاء الله .

١٣ : وكما تعلمون ان الالوية والاقضية في العراق لم تزل كما كانت ، يدير شؤ ونها ضباط سياسيون بريطانيون بمعاونة عدد من المأمورين الوطنيين ، كمساعدي الحكام السياسيين ، ومديري النواحي الخ . ولكن بما أن بعض الأقضية لم تزل مضطربة ، وفيها جنود بريطانيون فعليه يتعذر استبدال الحاكم البريطاني بحاكم أهلي في الظروف الحالية . وهناك أقضية مطمئنة يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة فيها للحصول على المأمورين الأكفاء .

١٤ : حيث ان تعاطي أسباب لتأمين السكون والراحة في الخارج من جملة وظائف الهيئة الادارية فعلى الهيئة المذكورة أن تبادر عاجلاً بتحري وانتخاب مأمورين أكفاء ، أهل خبرة من الوطنيين ؛ لتعينهم في الأماكن التي تقضي المصلحة تعيينهم لها تدريجاً ، وبعد انتخابهم ينبغي على الهيئة أن ترتب اقتراحاتها عن أسماء الأشخاص المصدق عليهم

وتعرضها علي للملاحظة اللازمة وإصدار الأمر فيها[1]

P. Z. Cox

بغداد : تشرين الثاني   مندوب السامي في العراق

* * *

لقد حددت هذه التعليمات صلاحيات مجلس الوزراء ، كما حددت علاقات الوزراء العراقيين بمستشاريهم البريطانيين ، فتوجب على كل وزير أن يرفع مقترحاته إلى مجلس الوزراء عن طريق مستشار وزارته ، وجوّزت حضور المستشار جلسة مجلس الوزراء عندما يبحث قضية تتعلق بالوزارة التي يشتغل فيها . وعلى كل فقد نيطت المصادقة النهائية على قرارات مجلس الوزراء بالمندوب السامي ، فكانت مهزلة كتب أحد الموظفين البريطانيين المتصلين بإدارة العراق يصفها بقوله « إن عرب ما بين النهرين سيعدون على درجة كبيرة من السذاجة إذا اعتقدوا بأنهم منحوا حكماً وطنياً حقيقياً . لكني استنتج من جميع ما سمعته بأنهم ليسوا تحت نير هذا الوهم »اهـ[2] .

﴿ ما انجزته الحكومة الموقتة ﴾

كانت « الحكومة الموقتة » التي ألفها المعتمد السامي البريطاني ، برآسة نقيب بغداد ، جسراً هزيلاً بينه وبين الشعب العراقي ، الساخط على الانكليز وعلى صنائعهم ، وكان المعتمد المذكور يعتقد بأن هذه الحكومة ستعمل على إنهاء الثورة واستتباب الأمن في البلاد ، بيد ان الأيام لم تبرهن على صحة هذا الاعتقاد فاضطر لحشد القوات المسلحة الجرارة لاخمادها بالقوة وكانت تصل من الهند دون انقطاع .

وكانت عقيدة المعتمد أيضاً ان العراقيين سيخدعون بمثل هذه الألاعيب ، ويتوهمون الاستقلال محققاً بمجرد إقامته « حكومة موقتة » تكون آلة لتنفيذ أوامره ، وخدمة مصالح حكومته ، بل كان يظن أن تشكيل هذه الحكومة ، وما سيتبعها من دواوين ، سيخلق

---

(١) عبد الرزاق الحسني في كتابيه «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ج ١٩١/١ و «تاريخ الوزارات العراقية» ٩٩/١ من الطبعة الخامسة (بيروت ١٩٧٩)

(٢) نقله آيرلند «ص ٣١٨ من الطبعة العربية»

طبقة من الموظفين تربط حسابها بمصالح بريطانية في العراق ، فتصبح آلة داخلية تعمل على خدمة النفوذ الاستعماري . ولكن الأيام التالية لتكوين هذه « الحكومة الموقتة » لم تظهر انخداع العراقيين في حينه بهذه اللعب . وكان قادة هؤلاء قد استنكروا تكوّن هذه الحكومة الموقتة منذ البداية لأنهم كانوا يتوقعون انعقاد المؤتمر العام الذي وعدوا به من قبل ليقرر نوع الحكم الواجب إقامته في البلاد .

أما أعمال الحكومة المذكورة فقد اقتصرت على إنشاء الدواوين الرسمية ، وأشغال الوظائف الحكومية ؛ فقسمت العراق إلى عشرة ألوية ، والألوية إلى خمسة وثلاثين قضاءاً ، والأقضية إلى خمس وثمانين ناحية ، وعينت لكل لواء متصرفاً ، وجعلت إلى جانب كل متصرف مشاوره البريطاني ، ولكل مشاور سكرتيره وكتبته ودائرته المستقلة ، وجعلت على رأس كل قضاء قائمقاماً ، وعلى رأس كل ناحية مديراً . أما في بغداد فقد أقامت إلى جانب كل وزير مستشاراً بريطانياً ، وإلى جانبه معاوناً وسكرتيراً ومكتباً خاصاً ، وأنشأت عدة مديريات عامة ، وجعلت على رأس كل مديرية مفتشاً بريطانياً ، وإلى جانبه دائرته وكتبته وهكذا دواليك . وكانت هذه التعيينات تقترن بمصادقة المعتمد السامي البريطاني قبل وضعها موضع التنفيذ حسبما نصت على ذلك التعليمات الإدارية لهيأة الوزارة العراقية .

أما عدد الهنود والأرمن والايرانيين الذين ألحقوا بالخدمة في تلك الدواوين ، فيكاد لا يحصى ، ومن هنا نشأت الإدارة المزدوجة في البلاد ، وأخذ الأهلون يستقبلون نوعاً جديداً من الحكم في بلادهم ، وصار معظم المراجعين يتقربون إلى رؤساء الدوائر البريطانيين اعتقاداً منهم بأن أشغالهم لا تقضى إلا على أيدي الانكليز ، وبهذا الاعتقاد ضربت الحكومة الموقتة والوزارات التي أعقبتها ، ضربة قاضية أليمة ، وطبعت بنظر الشعب بطابع خاص ، بقي أثره في المملكة زمناً طويلاً ، وأشار إليه شاعره بهذين البيتين :

ألا بلغوا عني الوزير مقالة — له بينها لو كان يخجل توبيخ
أراك بحمام الوزارة نورة — وأما جناب المستشار فزرنيخ[1]

---

(١) البيتان للشاعر العراقي المعروف معروف الرصافي ، راجع «ديوان الرصافي ص ٤٨١»

أما الكتاب ، والمترجمون ، وصغار الموظفين ، فقد جرى اختيار معظمهم من الطبقات الوضيعة ولا سيما من اليهود والنصارى ، ممن لم تبرهن الأيام على نزاهتهم ، وعزة نفوسهم ، ولم تكن لديهم المؤهلات العلمية والأخلاقية ، لأن الطبقة المتعلمة المعتزة بكرامتها ، المحافظة على سمعتها ، كانت تستنكف الخدمة في الحكومة التي أنشأها صناديد الاحتلال ، فنما عدد هؤلاء نمواً مطرداً ، وتقدموا في المناصب التي عينوا فيها ، تقدماً محسوساً سريعاً حتى صاروا يشغلون بعض الوظائف الكبرى ، ويقربون آلهم وذويهم في الدوائر المختلفة ، فأصبحوا مصدر شؤم على العراق ، جعل الأهلين يرددون قوله تعالى « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون »[1] واضطر الوزارات المتعاقبة للتفكير في وجوب تطهير الجهاز الحكومي من هذه الادران ، فأصدرت المراسيم ، وشرعت القوانين ، بيد انها لم تأت اكلها الا بعد حين . يضاف الى ذلك ان « الحكومة الموقتة » تألفت على أساس منهار من الوجهة المالية لأن الحكومة المحتلة ، « سحبت موجود الخزائن في المراكز والألوية ، وقيدته أيراداً لحكومة الهند ، مما أدى الى مباشرة الحكومة الوطنية باستلام مهامها بدون رصيد نقدي مدور ، أعني بدون دراهم في الخزائن »[2] وكان بين هذه الموجودات أمانة للأوقاف قدرها ٣٠٠,٠٠٠ ربية سحبتها أيضاً ، وألزمت الحكومة الجديدة تسديد الديون الخاصة ، التي ترتبت على العراق قبل أن يؤول أمره إليها .

﴿طلاب العرش يتنافسون﴾

لما قرر المؤتمر السوري في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ م المناداة بالأمير فيصل ملكاً على سورية ، كان يقيم في الشام رهط من صفوة شباب العراق وكهوله ، يمثلون البلاد تمثيلا لا بأس به ، فاجتمعوا في اليوم المذكور ، ونادوا باستقلال العراق وبالأمير عبد الله ملكاً عليه[3] وقد توج الأمير فيصل فعلا ، وبقيت بيعة الأمير عبد الله في عالم الخيال ، إذ كان (يصعب على العقل قبول قرار أو النزول على حكم قررته جمعية التأمت في بلاد غير بلادها ، بحق بلاد لا حول ولا طول لها بها)[4] فلما حدثت فاجعة ميسلون في ٢٥ تموز من

---

(١) سورة النمل الآية ٣٤

(٢) رد الهاشمي على تقرير سر هلتن يانغ ص ٧

(٣) ولسن ج ٢ ص ٣٠٥ من طبعة عام ١٩٣٦

(٤) لودر ص ٩٥ من «القول الحق»

هذه السنة ، وأخرج الأمير فيصل من دمشق ، عبس الدهر في وجه البيت الهاشمي ، وأفل نجم الدعوة له بصورة تأباها المروءة ، ويأباها الوفاء ، فلما أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على تأسيس حكومة عربية في العراق يرأسها أمير عربي ، كثر التنافس بين طلاب العروش على هذه الرئاسة فأدى تنافسهم إلى عدم إيجاد المرشح اللائق بيسر .

فالمتقاعدون العثمانيون في بغداد كانوا يرشحون الأمير برهان الدين نجل السلطان عبد الحميد للعرش العراقي ، ويقولون ان الترك سيعودون إلى حكم العراق عن قريب ، ويرددون كلمة «كليورلر» فانتخاب سليلهم المذكور ادعى لخدمة مصالحهم من ترشيح غيره ولا ننسى الاكثرية التركية الرابضة على خطّ الدفاع التركي الذي تصوّره السلطان مراد الرابع في عام١٠٤٧(١٦٣٧ م) عندما جاء بلفيف من الأتراك وأسكنهم في الخط المذكور تلعفر ـ آلتون كوبري ـ كركوك ـ طاووق وقد قاوم الانكليز هذا الترشيح بكل شدة رغبة في قطع أية صلة للعراق بالأتراك اعداءهم . ونقيب البصرة السيد طالب باشا ، الذي لعب دوراً هاماً في القسم الجنوبي من العراق أيام حكم العثمانيين ، ودانت البصرة لارهابه وكرمه أياماً ، ثم قدّر له أن يكون وزيراً للداخلية في « الحكومة الموقتة » كان يرى نفسه أفضل مرشح لهذا العرش ، والشيخ خزعل أمير المحمرة المعروف بجوده وكرمه ، وبثقة الانكليز فيه واعتمادهم عليه ، كان يصرف آلافاً من « الخيال الانكليزي » للفوز بهذه الرئاسة ، حتى انه بعث الى أحد علماء النجف مبلغ خمسين الف جنيه انكليزي من الذهب ليدعم ترشيحه لسدّة الحكم ، كما أنه كتب إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق في الخامس من نيسان ١٩٢١ يطلب عضده في هذا الشأن[١] وقد حذا حذوه غلام رضا خان

---

(١) اجتمع المؤلف بالشيخ خزعل أمير المحمرة ، في قصره في الفيليه ـ بالتصغير ـ في أوائل سنة ١٩٢٥ م بحضور الشيخ محمد الجواد الجزائري العالم النجفي المعروف ، وسأله عن أسباب عدوله عن المطالبة بعرش العراق بعد أن لقيت دعوته قبولاً حسناً فأجابه قائلاً : «ولو لم يكن المرشح لعرش العراق الأمير فيصل لكنت أحق الناس به» . ثم عثرنا على تصريح للشيخ خزعل فاه به أمام السادة : أحمد الصانع ، وعبد اللطيف المنديل ، وعبد الكريم السعدون ، ومزاحم الباجه جي في البصرة ، ونشرته له جريدة العراق البغدادية الصادرة بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٩ الموافق ١٤ حزيران ١٩٢١ تحت عدد ٣١٧ وهو :

«انني عندما طرحت مسألة عرش العراق على بساط البحث ، ورأيت ان الذين رشحوا أنفسهم لذلك العرش هم أناس دوني في المنزلة والكفاءة والمقدرة ، وفي جميع المزايا والصفات التي يجب ان يتصف بها ملك أو أمير . كنت رشحت نفسي لذلك العرش ، لأنني أحق وأجدر من جميع الذين رشحوا أنفسهم له . أما الآن وقد بلغني ترشيح سمو الأمير فيصل لهذا العرش فإنني أتنازل عن ترشيح نفسي لأنني أرى في شخص سمو الامير فيصل جميع الصفات والمواهب التي تؤهله لأن =

أمير بشت كوه الإيراني ولكن تشبثه كان صرخة في واد ، وكان بين الانكليز المسؤولين من يرى وجوب إسناد هذا العرش إلى ابن سعود أمير نجد الذي تربطه ببعض الأوساط المتنفذة في البصرة مصالح اقتصادية منوعة فضلاً عن التبعية النجدية وآخرون يرون تقديمه إلى آغا خان ، زعيم الاسماعيلية في الهند ، وإن كانت مصالحه أصبحت أوربية أكثر منها آسيوية[1] كما أن ولسن الحاكم الملكي العام كان يعتبر الضابط العثماني اللآمع هادي باشا العمري أليق المرشحين لعرش العراق ولاسيما وهو سليل اسرة معروفة في الموصل ، وان الأهلين في هذه الحاضرة الكبرى سيرحبون بحكمه فأوعز بادخال اسمه بين المرشحين الذين أجابوا على إستفساراته الثلاثة . ولكن العمري هادي آثر البقاء فيتركية والتنقل بين وزاراتها .

أما رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن النقيب ، فتقول مس بل في المذكرة التي رفعتها الى الحكومة البريطانية في شباط ١٩١٩ م . ونشرها أي . تي . ولسن في كتابه : ان النقيب صرّح لها قائلا :

« أما بالنظر إلى الحكومة العراقية فإن مقتي للإدارة التركية الحالية معروف لديكم ، إلا أني أفضل عودة الترك ألف مرة على أن أرى الشريف أو أحد أنجاله يحكمون هذه البلاد »[2] .

فكان على الحكومة البريطانية أن تحسب لهذه المعارضة حسابها ، الى بقية المعارضات والمنافسات التي جابهتها .

وكان مستر فلبي « مستشار وزارة الداخلية » يحث معارفه على لزوم الأخذ بالحياة الجمهورية للبلاد ، إذا أرادت أن ترتاح من الفتن والاضطرابات ، وقد استطاع أن يستميل بعض الشخصيات البارزة في بغداد وفي غيرها ، كالشيخ سالم الخيون ، وعبد المجيد الشاوي ، وفخر الدين آل جميل ، والسيد محمود الكيلاني الذي ألف بعد ذلك

= يتولى ذلك العرش . وانني أقابل ترشيح سمو الامير فيصل بكل ابتهاج وأؤيده كل التأييد وأرجو من جميع أصدقائي ومواطني أن يؤازروه بكل قواهم» ا هـ

(١) آيرلند ص ٣٠٦

(٢) ولسن ص ٣٤٠ من المجلد الثاني

« الحزب الحر العراقي » في بغداد ليشد أزر والده السيد عبد الرحمن « رئيس الوزراء » ، وكتوفيق الخالدي وغيرهم من الذين كانوا من أتباع فلبي ، وقد أخمدت هذه الفكرة كل الاخماد بحمل صاحبها على اعتزال منصبه في « وزارة الداخلية » والخروج من العراق بصورة نهائية(١) ولكنها عادت الى الظهور مرتين : الأولى في عام ١٩٢٤ م . حيث قتل بسببها توفيق الخالدي وزير الداخلية في الوزارة النقيبية الثانية(٢) والثانية في عام ١٩٣١ م . يوم اشتدت المعارضة لوزارة نوري سعيد التي كان الملك فيصل يسندها ويؤثرها على أية وزارة أخرى حينذاك(٣) .

﴿ مؤتمر القاهرة بحل المشكلة ﴾

كانت الخزانة البريطانية العامة تئن من ثقل النفقات التي أوجبتها تكاليف الحرب العالمية الأولى ونتائجها ، فجاءت التدابير العسكرية التي اتخذت لإخماد « الثورة العراقية »

---

(١) اجتمع المؤلف بالحاج عبد الله فلبي - وكان قد أسلم - في قرية عجلتون بالكسروان في لبنان في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ تموز سنة ١٩٥٦ وسأله عن موضوع الجمهورية فردعليا قائلاً : ان الحكومة البريطانية كانت قد تركت للعراقيين حرية اختيار نوع الحكم الذي يرتضونه فشعرت ان الاكثرية المثقفة كانت تميل إلى الحكم الجمهوري فأيدتها على أساس ان هذا التأييد يتفق وسياسة بريطانية المعلنة . ولما وصل الامير فيصل إلى العراق ، سألت كوكساً عن سبب قدومه فقال إن هذا القدوم لن يؤثر على السياسة المعلنة .

(٢)وأراد تشرشل أن يرد على بعض ساسة العراق الذي كانوا يدعون إلى الحكم الجمهوري في العراق مثل المرحوم توفيق بك الخالدي خال ناجي الاصيل الذي لقي حتفه بصورة غامضة ، ولم يكشف القناع عن قاتله حتى هذه الساعة ، وإن كان بعضهم يهمس باسمه احياناً في أذن من يأتمنه . فقد كان توفيق بك المذكور يدعو إلى الحكم الجمهوري ، ويدعي بأن الملك فيصل وأعضاء البيت الشريفي غرباء عن العراق ، ولا حق لهم في الجلوس على عرش العراق . وكان المرحوم من أهل الذكاء والفطنة . وكاد يصل إلى تحقيق غايته لولا اغتياله . .

لطفي جمعة في «حياة الشرق» ص ٢٨٢

(٣) سافر الملك فيصل إلى الفرات الاوسط في ربيع هذه السنة فسمع الناس ينادون بسقوط الملكية وحياة الجمهورية . وكان صاحب هذا الكتاب في النجف يومئذ فلما عاد إلى بغداد اجتمع بصاحب الجلالة الملك المشار إليه ، في دار أخيه الملك علي في «كرادة مريم» فدار الحديث حول تظاهرات الفرات الاوسط ومبلغ انطباق الهتافات والمناداة المذكورة على الحقيقة . فعلق الملك فيصل على ذلك بقوله : ان المعارضة هي التي ولدت هذه الاساطير وقامت بهذا الضجيج ، لا حباً في النظام الجمهوري - كما يتبادر إلى الذهن لأول مرة - بل كرهاً لوزارة نوري سعيد التي كان الملك يسندها يومئذ لأسباب لا محل لبحثها الآن .

وفي ص ٢٠٦ من الجزء الاول من كتابنا الآخر«العراق في دوري الاحتلال والانتداب» المطبوع في صيدا سنة ١٩٣٥ م تفصيل لهذه الحادثة .

ضغثاً على إبالة[1] مما حمل الرأي العام البريطاني على المناداة بوجوب الجلاء عن العراق ، والحكومة البريطانية على التفكير في وجوب إنقاص نفقاتها الناجمة عن الالتزامات الخارجية الى أدنى حد ممكن ، مع المحافظة على المصالح البريطانية العامة محافظة تامة . فنقل مستر تشرتشل W. Churchill من « منصب وزارة الحربية » إلى « منصب وزارة المستعمرات » في ١٤ شباط سنة ١٩٢١ م ، بعد ان استقال اللورد ميلنر من هذاالمنصب وعهد إليه بالبحث عن أفضل السبل لإنقاص النفقات المذكورة ، وإيجاد أسهل الطرق ، فألف « تشرشل » دائرة خاصة في (وزارة المستعمرات) تتوحد فيها المصالح والمسؤوليات البريطانية في الشرق الأدنى Middile East Department (رغبة في تخفيف عبء الضرائب على المكلف البريطاني بأسرع ما يمكن ، كما جاء في التقرير الرسمي)[2] وكانت المصالح والمسؤوليات المذكورة تدار قبل ذلك من قبل وزارة الهند ، ووزارة الخارجية ، ومن قبل وزارة الحرب[3] .

وكان مستر مونتاكَو Montagu وزير الهند، قد اقترح على الحكومة البريطانية في السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٢٠ م ، ان تعقد مع العراق معاهدة توضح الخطوط الاساسية للعلاقات بين الطرفين ، وتتضمن بنود الانتداب ومبادئه ، كما عهد به مجلس الحلفاء الأعلى قبل شهر ، لتقضي على الغموض الذي كان يكتنف هذه العلاقات ، وتؤسس حكماً واضحاً يدين لها بالولاء ، غير ان اللورد كرزن ، وزير الخارجية البريطانية لم يصغ إذ ذاك إلى هذا الاقتراح فأهمل . فلما عهد منصب (وزارة المستعمرات) إلى مستر تشرشل ونيطت به شؤون العراق ، بعث الاقتراح المذكور من مرقده ، معتقداً ان ادارة هذه البلاد من قبل حاكم عربي يقنّع بالسلطة التنفيذية ، ويؤازره الشعب بصورة علنية ، فيكون مربوطاً بعرفان الجميل ، وضامناً لعقد معاهدة تصاغ فيها بنود الانتداب صوغاً ، وتؤمن فيها المصالح اليريطانية العامة ، ويرعاها الحاكم العربي المذكور بنفسه ، أفضل

---

(١) الابالة الحزمة من الحشيش والحطب . والضغث قبضة من الحشيش مختلطة الرطب باليابس . ومعنى المثل بلية على اخرى . ويضرب مثلا للرجل يحمل صاحبه المكروه ثم يزيده منه

«المنجد» ص ١٠٧٤ من الطبعة التاسعة

(٢) أمين الريحاني «فيصل الاول» ص ٤٠ من الطبعة الاولى .

(3) E . Main . Iraq from Mandate to Independance p . 77

كثيراً من أن تحكم حكماً مباشراً يكلف دافع الضريبة البريطاني كثيراً ، ويؤدي إلى انتشار روح الكراهة والعداء للسلطة الحاكمة ، فاتصل بالأمير فيصل ، وفاوضه بما يكنّه ويرتأيه . وبعد أن أطلعه على مشروع الانتداب البريطاني على العراق ، ومسؤوليات الحكومة المنتدبة تجاه عصبة الأمم ، وعلى المصالح البريطانية فيه وضرورة نسيان المتاعب التي سببها له الجنرال غورو وطمأنة فرنسا بعدم ازعاجها بمحاولات الانتقام والظاهران فيصل اقتنع بكل ما سمعه من تشرشل فقال له الوزير البريطاني : انه يعده بعقد معاهدة بين بريطانية والعراق تقوم مقام الانتداب إذا ما قدر له أن يكون الحاكم على العراق ، فاستحسن الأمير هذا الحل ووافق عليه .

ولأجل أن يحقق تشرشل الآمال التي عقدت على خبرته وفطنته في معالجة القضايا التي ألمعنا إليها آنفاً ، قرر دعوة الممثلين العسكريين والسياسيين البريطانيين في مناطق الشرق الأوسط والشرق الأدنى إلى الاجتماع به في مؤتمر يعقد في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ م . وقد تم عقده في فندق سميراميس فكانت مهمة المؤتمر أثناء عقده « إنقاص النفقات البريطانية في المناطق المذكورة ، واعادة النظر في السياسة المتبعة فيها وذلك بتقرير :

(أ) علاقات الدولة الجديدة المقبلة ببريطانية العظمى « من حيث النففات » .

(ب) شخصية من سيتولى حكم العراق .

(ج) نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة ، التي ستتمتع بمسؤولية أوسع في الدفاع عن نفسها . وقد بحث المؤتمر أيضاً وضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق[1] .

وسافر الامير فيصل الى القاهرة ليرتقب الحوادث عن كثب ، وتألف الوفد العراقي الى المؤتمر المذكور من سير برسي كوكس المعتمد السامي ، وجنرال إيلمر هولدن قائد القوات البريطانية في العراق ، وجعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة الموقتة ، وزميله ساسون حسقيل وزير المالية[2] ومن مستشاري المالية والأشغال « سيلترو أتكنسن » ومستشار وزارة الدفاع بالوكالة ، ميجر ايدي ، ومس بل السكرتيرة الشرقية للمعتمد

---

(١) آيرلند ٣١١/٣١٢ Iraq : A study in Political development

(٢) يظهر من امعان النظر في محاضر مؤتمر القاهرة ان دور الوزيرين العراقيين لم يكن أساسياً وانما حضرا المؤتمر كعضوين استشاريين يستدعيان حينما يرى المجتمعون ضرورة لاستشارتهما

السامي ، وقد ناب بونام كارتر مستشار العدلية في الحكومة الموقتة مناب كوكس اثناء غيابه في المؤتمر ، فلما عرضت القضية العراقية على طاولة التشريح ، قال كوكس بعد مذاكرة جنرال هولدن وجعفر العسكري : ان باستطاعة العراق أن يساهم بمدى واسع في المسؤوليات المترتبة على بريطانية في العراق ، وذلك بتأليف جيش محلي من خمسة عشر ألف محارب ، وتخصيص ١٥ في المئة من ايرادات العراق العامة له ، على أن يزاد هذا المبلغ حتى يصل الى ٢٥ في المئة ، وأن تزاد قوة « الليڤي » المحلية ، التي ستقوم الحكومة البريطانية بإدارتها ونفقاتها ، من أربعة آلاف مقاتل إلى ٧٥٠٠ وأن يعزز ذلك بستة أسراب من الطائرات البريطانية ترابط في محلات استراتيجية ، فتنسحب القوات الانكليزية من العراق بالتدريج ، ويحل التفاهم والوئام محل التشاكس والخصام بين السلطة المتندبة وأهل العراق الذين يستنكرون كل هيمنة أجنبية[1] .

ارتاح تشرشل لاقتراح كوكس ارتياحا كبيراً فوقف بعد أيام قليلة في مجلس العموم البريطاني معلنا انقاص النفقات البريطانية في الشرقين الأوسط والادنى من ٣٥ مليون باون الى ٥/ ٢٧ مليون في ميزانية السنة ١٩٢١ المالية[1] ومؤكداً امكان هبوط هذا الى تسعة ملايين أو عشرة في ميزانية السنة التي تليها .

فلما عرضت فكرة ترشيح امير عربي يتولى شؤون العراق ، استعرضت أسماء طلاب العروش . فالسيد عبد الرحمن النقيب رجل هرم ليس في عائلته من يصلح ليحل محله إذا انتقل الى دار البقاء ، والسيد طالب النقيب وإن كان من الشخصيات التي تستطيع أن تؤدي خدمات ممتازة ، فإن خصومه في البصرة وبغداد في ازدياد مستمر ، والأمير برهان الدين العثماني لا يمكن أن يحظى برضى البريطانيين ، وابن سعود الذي رددت الدوائر

---

(١) كانت النفقات البريطانية في العراق كما ذكرها آيرلند ص ٣١٢ كما يلي :

٣٢,٠٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٢٠ - ٢١ المالية
٢٣,٣٥٥,٩٥٠ في سنة ١٩٢١ - ٢٢ المالية
٧,٨٠٧,٣٨٤ في سنة ١٩٢٢ - ٢٣ المالية
٥,٧٤٠,٣٥٨ في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ المالية
٤,٤٧٩,٧٥٤ في سنة ١٩٢٤ - ٢٥ المالية
٤,١١٨,٤٠٠ في سنة ١٩٢٥ - ٢٦ المالية

أما النفقات البريطانية في العراق في السنة ١٩١٩ / ١٩٢٠ المالية فكانت تتراوح من السبعين إلى الثمانين مليونا من الباونات كما ذكرها هنري فوستر في ص ١٧٩ من كتابه «تكوين العراق الحديث» .

الرسمية اسمه كثيراً يخلق ترشيحه خللا في التوازن في الجزيرة ، وهكذا خلقت بعض الموانع للشيخ خزعل شيخ المحمرة ، ولغلام رضا خان « أمير بشت كوه » ولآغا خان « زعيم الاسماعيلية » . أما فكرة الجمهورية فقد قيل بصراحة « ان درجة العراق من الرقي لا تمكنه أن يمارس هذا الضرب من الحكم » فلما عرض اسم الأمير فيصل ، علت وجوه الحاضرين ابتسامة ذات مغزى بعيد ، فقال تشرشل : « إن فيصل من بيت رفيع ، وهو ابن الملك حسين شريف مكة الذي وطّد نفوذه بين عامة العرب ، وثبت شخصيته بين رجال الدين ، فهو خليق أن ينال تشجيع الحكومة البريطانية إذا انتخبه العراقيون » فأومت الرؤوس أن نعم ، فهتف الناس ليحيى الملك فيصل ملك العراق ، وهمس ابليس في أذن الزمان ليحيى تشترشل ، وقد « أوجب تدخل البريطانيين في اختيار فيصل لعرش العراق صباحثات دقيقة وأقوالا كثيرة »[1] وانتهت اعمال المؤتمر في ٢٤ آذار .

وقد اثيرت في « مؤتمر القاهرة » قضية المجلس التأسيسي وضرورة جمعه لينادي بفيصل بن الحسين ملكاً على العراق واحتمال ظهور معارضة فيه قد تؤدي الى افشال الخطط البريطانية المؤيدة لترشيح فيصل فقال تشرشل ان لا يعرف سابقة لمجلس تأسيسي قام بدور انتخاب ملك للبلاد. وهكذا تقرر صرف النظر عن دعوة المجلس المذكور لهذا الغرض وان على المندوب السامي ان يستعمل دهاءه وذكاءه لمداواة الأمر

يقول كولونيل لورنس في هامش الصفحة ٢٧٦ من كتابه « أعمدة الحكمة السبعة » طبعة عام ١٩٤٣ م :

«عهدت الوزارة البريطانية۔ المتضايقة ۔ إلى المستر تشرشل تسوية قضايا الشرق الأوسط فاستطاع في بضعة أسابيع ، أن يذلل كل معضلة بواسطة مؤتمر القاهرة ، وأن يوجد حلولا تفي على ما أظن ، بوعدنا نصاً وروحاً ، على قدر ما يستطيع بشر ، دون أن يضحي بأية مصلحة لانبراطوريتنا أو مصلحة للشعوب التي يهمها الأمر »[2] .

ويقول الاستاذ هولمس ريتشر في كتابه « مقاييس الكفاءة للاستقلال » ص ١٩ :

« وبعد مفاوضات كثيرة عرض العرش ـ العراقي ـ على الأمير فيصل ، الذي كان

---

(١) لودر في كتابه «القول الحق في تاريخ فلسطين وسورية والعراق» ص ١٠٩

(2) Seven Pullars of Wisedom p . 276

قد أخرج حديثاً من الدولة العربية التي شكلها في سورية . ومع أن انتخاب الأمير يعود قسم منه دون شك إلى النفوذ البريطاني . ، فكانت ثمة أدلة كافية ، حتى قبل أن تعرف رغبة بريطانية على ان سموه كان المنتخب عن طيب نفس من العناصر المهمة في العراق »[1] .

وفي طريق عودة تشرشل الى لندن ، مرّ بالقدس يوم ٢٤ آذار وعقد اجتماعاً مع الأمير عبد الله حضره عوني عبد الهادي وهربت صموئيل المندوب السامي في فلسطين وسكرتيرها الروندهام ديدس ولورنس وقد ابدى تشرشل في هذا الاجتماع النصح بوجوب انصراف فيصل عن سورية وسفره الى العراق ليصبح ملكا . وطلب الى عبد الله أن يساعد في هذه الطبخة بالتأثير على والده وعلى العراقيين وأعرب عن أمله بأن تعاد سورية الى العرب بعد ستة اشهر .

أما دار الاعتماد البريطانية في بغداد فتقول في تقريرها الخاص عن تقدم العراق :

« وفي الوقت نفسه كان الرأي العام العراقي يميل ميلا محسوساً إلى الملكية ، وأخذت الرغبة العامة تتجلى في أن يقدم الأمير فيصل نفسه للشعب العراقي كمرشح للعرش ، وقد كانت مكانته وخدماته الثمينة لقضية الحلفاء ابان الحرب تشفع له لدى الشعبين : العراقي والبريطاني على السواء ، وبعد التأكد من أن سموه وقف تماماً على المسؤوليات المترتبة على حكومة صاحب الجلالة تجاه عصبة الأمم ، وانه سيكون مستعداً ـ اذا قدر له أن يصبح ملكاً على العراق ـ أن يتفاوض لعقد معاهدة انكليزية ـ عراقية على المنوال المشروح في صك الانتداب ، اعلنت حكومة بريطانية موافقتها لترشيحه لعرش العراق »[2] .

ومن لطيف ما يروى عن « مؤتمر القاهرة » ان ساسون حسقيل « وزير مالية العراق » سأل مستر تشرشل قائلا : جرت العادة في البلاد المنسلخة من الانبراطورية العثمانية أن يأتيها أمراؤها من الشمال الى الجنوب ، ولم يسبق أن جاءها أمير من الجنوب ، فكيف تعللون هذا الحدث ؟ فأجاب تشرشل ان ذلك لصحيح ، ولكن لا

---

(1) Criteria of capacity for independence p . 19

(٢) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق خلال سنة ١٩٢١ ـ ١٩٣١ ص ١٤

تسى يا ساسون ان مستر كرنواليس ذاهب مع الامير فيصل وهو من الشمال![1]

وفي الواقع ان كرنواليس أشغل منصب « مستشار وزارة الداخلية » في العراق من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣٥ ، وكان سفيراً لحكومته البريطانية في العراق من عام ١٩٤١ م الى عام ١٩٤٥ م . « وهكذا مهد الانكليز لإقامة دولة عربية في العراق كانت احدى الدول الصنائع أو الدول الزبائن التي قرر الغرب اقامتها في الاجزاء التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب الكبرى الأولى . ذلك لأن دول الغرب كانت تستهين بالقومية العربية وتفشل في ادراك دافعها السياسي »[2] .

« قرارات أخرى لمؤتمر القاهرة »

لم يكتف « مؤتمر القاهرة » بالقرارات التي اتخذها لإنقاص النفقات البريطانية في الشرقين الأدنى والأوسط ، أو لإيجاد الحل الملائم « للقضية العراقية » فقد وضع منهاجاً خاصاً لترويج فكرة ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق حتى لا يقال انه فرض على البلاد فرضاً . وهذا هو نص المنهاج ، على ما أثبته « آيرلند » Ireland في ص ٣١٧ ـ ٣١٨ من كتابه :

١ ـ يصل المعتمد السامي الى بغداد في ١٨ نيسان « من سنة ١٩٢١ م . بالطبع » .

٢ ـ يصرح وزير المستعمرات بين ١٨ و٢١ نيسان ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية وافقت على ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق وسيصحب هذا التصريح إعلان عفو عام من قبل المعتمد السامي .

٣ ـ يبرق الأمير فيصل الى نوري باشا السعيد ، وإلى طالب باشا ، وإلى نقيب بغداد ، في الثالث والعشرين ، يعلنهم ترشيح نفسه لعرش العراق ، ويأمل أن ينال مساعدتهم .

٤ ـ يبرق نوري باشا وبعض العراقيين إلى الأمير فيصل بين ٢٣ نيسان و٨ مايس يدعونه للمجيء الى العراق ، على أمل أن يصبح ملكه .

---

(١) عبد الرزاق الحسني في «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١ ـ ٢٠١

(٢) جريدة «البلاد» الصادرة في بغداد بتاريخ ١ نيسان ١٩٥٧ م (العدد ٤٩٢٢)

٥ ـ يقدم الأمير إلى العراق بين ٨ مايس و٨ حزيران ، أو يرسل ممثليه . يكون الوصول حوالي منتصف مايس ، ويستقبله العراقيون ، أو يستقبلون ممثليه استقبالا حاراً لا يدعو لأن يتدخل المجلس التأسيسي إلا في سبيل تصديق انتخابه ملكاً ، أو تثبيت ذلك .

لقد طبق هذا المنهاج بحذافيره مع تحوير طفيف في التواريخ التي ورد ذكرها فيه ، فعاد المعتمد الى بغداد جواً في اليوم المعين ، وعاد بعده الوفد العراقي . وأذاع المعتمد بعد وصوله بثلاثة أيام بلاغاً بأهم ما جرى في مؤتمر القاهرة دون أن يشير الى قضية ترشيح الأمير فيصل قال فيه :

« كان السبب الأول الذي دعا الى عقد المؤتمر الذي التأم في القاهرة ، رغبة وزير المملكة الجديد في الاجتماع بالممثلين البريطانيين في المناطق الواقعة ضمن دائرة مسؤوليته. كالمندوبين الساميين للعراق وفلسطين ، وحاكمي عدن وبلاد الصومال ، وذلك لكي يطلع الوزير المذكور رأساً على مجرى الأمور في الأقطار المذكورة .

أما ما يختص بالعراق فكانت المسألة الموضوعة على بساط البحث ضرورة إنقاص المصروفات العسكرية انقاصاً كبيراً ، لكي تتمكن الحكومة البريطانية من القيام بأعباء المحافظة على حالة ثابتة الأركان في البلاد العراقية ، ريثما تتمكن الحكومة الوطنية ذاتها من أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدولة العربية ، التي ترمي الحكومة البريطانية الى تأسيسها وتأييدها . وقد تمكن فخامة المندوب السامي ، وجناب القائد العام ، من أن يقدموا الى المؤتمر اقتراحات ترمي الى اقتصاد بعضه عاجل ، وبعضه تدريجي ، مما جعل وزير الدولة شديد الآمال بأنها ستأتي مرضية لآراء حكومة جلالة الملك والرأي العام البريطاني والعربي ، وفي الوقت ذاته فإن الاتفاق الذي توصل اليه قد أحل مسائل المحافظة على الأمن الداخلي ، وحماية الحدود ، والترتيبات المالية اللازمة لترقية الجيش العربي محلها من الاعتبار ، وسيصدر في وقت قريب عفو عام يشمل جميع الذين اشتركوا في الاضطرابات الاخيرة ، عدا بعض أفراد ارتكبوا جرائم فظيعة كقتل الكولونيل : لجمان وما أشبه من الجرائم .

«وعند انتهاء المؤتمر سافر وزير الدولة الى فلسطين ، ومنها الى انكلترة ، كي يقدم

بذاته النتائج التي توصل اليها المؤتمر الى مجلس الوزراء . والأمل وطيد أن سترد في بضعة الأيام الآتية برقية تنبىء بمصادقة مجلس الوزراء على تلك النتائج ، وعندئذ يصدر فخامة المندوب بلاغاً آخر » اهـ[1] .

﴿ مشكلة السيد طالب النقيب ﴾

استطاع « مؤتمر القاهرة » أن يحل خلال المدة التي بقي منعقداً ، جميع القضايا التي تخص العراق ، وأن يحبط المساعي التي بذلها طلاب العروش للفوز بعرشه . اما السيد طالب النقيب « وزير الداخلية في الحكومة الموقتة » فكان يتحدى هذه الحلول ويرى نفسه احق من الأمير فيصل بهذا العرش حتى ان اعوانه كانوا يطوفون على الناس في بغداد والبصرة وفي أيديهم مضابط تدعو الى المطالبة بالسيد طالب حاكماً عاما على العراق[2] » فاستمر في المنافسة ، والتجأ الى السيد عبد الرحمن النقيب ، وتظاهر أنه يسعى لنصرة الحكم الجمهوري ، وهو في الباطن يبث الدعاية لنفسه ، وأبدى الجفاء للبريطانيين ، وتحامل عليهم لتحزبهم للأمير فيصل ، ظناً منه انه بعمله هذا يرضي النافرين من الحكم الأجنبي . . . ولكن جهله بالأساليب السياسية حمله على ابداء بعض التصريحات دون تيقظ أو ترو ، فعرض نفسه للخطل وجعل السلطة البريطانية تعتبره خطراً على الأمن العام[3] ولما عاد المعتمد السامي الى العراق ، سأله عما تقرر في « مؤتمر القاهرة » فرد عليه المعتمد بما جاء في بلاغه ، وأكد له ان الحكومة البريطانية تترك للعراقيين حرية انتخاب الشخص الذي يودونه[4] .

---

(1) جريدة العراق العدد ٢٦٦

(2) كنت ذات يوم في دار المرحوم عبد العزيز الزيبق . . . فدخل علينا السيد ابراهيم الشواف وأخوه قاضي البصرة المرحوم علي الشواف « وبيدهما مضبطة يجمعان عليها تواقيع وجوه الكرخ فتناولت الورقة منهما وقرأتها فاذا هي من قبل السيد عبد الملك الشواف واخوانه المذكورين وتتضمن الطلب من الحاكم الملكي العام تعيين السيد طالب النقيب حاكما عاماً للعراق » .

ص ٢٠٧ كتاب من ذكرياتي : عبد العزيز القصاب

(3) لودر في كتابه « القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق » ص ١٠٨ .

(4) اجتمع المؤلف بالسيد طالب النقيب ، في قصره في « السبيليات » بجوار مدينة البصرة ، في شهر كانون الثاني من سنة ١٩٢٧ م ، وسأله عن حوادث الأيام الماضية ، وعن حقيقة مزاحمته للأمير فيصل على عرش العراق . ومع انه صرح للمؤلف ، ولغيره أكثر من مرة بأنه لن يستطيع ان يدلي بأي حديث سياسي ، لم يشأ أن يحرمه من كلمة ولو مطلقة فهمس في اذنه قائلاً : (ومن ذا أحق مني ببلادي الا يجوز أن يحكم العراق عراقي؟)
ولزيادة الإيضاح نشير إلى كتابنا الآخر « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » ٢٠٦/١

وكان السيد طالب يعتقد أن في دار الاعتماد البريطانية في العراق بعض الموظفين الذين لا يتقيدون بآراء حكومتهم، فانتهز فرصة غياب المعتمد السامي ومعه سكرتيرته المس بل في « مؤتمر القاهرة » فسافر الى البصرة بطريق دجلة نهراً في ٨ آذار ١٩٢١ م يصحبه بعض مريديه أمثال : عبود الملاك وعبد الرزاق الأمير وشاكر النعمة وأحمد السالم وكذلك الشيخ سالم الخيّون رئيس قبائل بني أسد ثم عاد إلى بغداد بطريق الفرات براً فبلغها في ٢١ من الشهر نفسه ومعه مريدوه وكان قد نزل في أهم المدن القائمة على النهرين المذكورين مثل الكوت والعمارة والناصرية والديوانية والنجف والحلّة فأجريت له استقبالات فخمة، وأقيمت على شرفه مآدب وولائم كثيرة، وصَرف خلال هذه الجولة آلافاً من الباونات الذهبية للرؤساء أو الشيوخ، الذين قابلوه أو اتصل بهم « ونشر دعاية واسعة النطاق، في الظاهر عن ترشيح نقيب أشراف بغداد، وبالحقيقة عن استئثاره لنفسه بعرش العراق »[1] ولدى عودته إلى بغداد، وجد مراسل جريدة ديلي ميل اللندنية (مستر برسيفل لاندن) فأقام له وليمة في ١٤ نيسان ١٩٢١م دعا إليها ثلاثة عشر شخصاً[2] من البريطانيين والعراقيين وغيرهم، بينهم القنصل الفرنسي، والقنصل الإيراني، ومحمد الصهيود أمير ربيعة، وسالم الخيون رئيس بني أسد، والسيد حسين أفنان سكرتير مجلس الوزراء الخ . . . وقد سأل صاحب الدعوة ضيفه عما يعلمه من نيات الحكومة البريطانية نحو العراق ومستقبله، فأجابه بما قد سمعه من المعتمد السامي، وما جاء في البلاغ الرسمي .

فقال السيد طالب، وهو يصوّب نظره نحو أمير ربيعة ورئيس بني أسد : إذا ظهرت أية بادرة عكس هذه التصريحات، فيجب أن يحسب لأمير ربيعة وللعشرين ألف بندقية التي يملكها رجاله المسلحون، وللشيخ سالم الخيون والقبائل التابعة له « وأضاف إلى ذلك قوله : إن النقيب ـ السيد عبد الرحمن ـ لن يتردد عن رفع شكواه الى الهند ومصر، حتى باريس نفسها، إذا حدث خلاف ذلك »[3] وأدرك المندوب السامي بأن السيد طالب باشا بمقتضى منصبه الستراتيجي كوزير للداخلية، وبصفته أقوى الرجال وأشدهم تأثيراً في

---

(١) فوستر في كتابه «تكوين العراق الحديث» ص ١٨٠

(٢) العدد المشؤوم في نظر الاوربيين

(٣) آيرلند ص ٣٢٢. Ireland

العراق قد يقضي على فرص نجاح فيصل في العراق ، وبذا يقوّض جميع خطط الحكومة البريطانية التي وضعت بدقة لهذا ما كاد المسترتود الذي كان ممن حضر الوليمة ، ينقل هذه الكلمات الى مسامعه حتى أوعز الى القائد العام باتخاد التدابير السريعة لإخراج السيد طالب من العراق[1] فتولت ثلة من الجيش البريطاني تنفيذ هذا الأمر بأن أقامت الليدي كوكس حفلة شاي للسيد طالب في دارها ولما انتهت الحفلة وهمّ بالخروج وجد الطريق مسدوداً والجند البريطاني يحط به ، فأبعدته إلى البصرة في مساء ١٦ نيسان سنة ١٩٢١ ونفي منها الى جزيرة سيلان . وفي ٢٨ تموز ١٩٢١ طلب المعتمد السامي الى الحكومة العراقية « صرف ٢٥٠٠ ربية في الشهر لسد نفقات السيد طالب باشا في المنفى » فقرر

---

(١) هذا هو نص البلاغ الذي أذاعه المعتمد في ١٩ نيسان ١٩٢١ م :

يرى فخامة المندوب السامي من المناسب أن يوقف الرأي العام على الاسباب التي اقتضت إقالة السيد طالب باشا من الحكومة وإخراجه من بغداد .

إن فخامة المندوب السامي قبل مغادرته بغداد صرح مراراً علانية في أثناء محادثاته مع المأمورين والاشراف بأن ورغبة حكومة جلالة الملك ترمي إلى ضمان الحرية التامة للعراقيين ليعربوا عن رغائبهم بشأن نوع الحكومة التي يطلبونها والشخص الذي يريدون أن يتولى عليهم ، وعند رجوع فخامته من القاهرة «مصر» أكد تصريحاته هذه لعظمة رئيس مجلس الوزراء وللسيد طالب باشا ، لما فاتحاه بشأن المسألة نفسها ، ولكن في صباح اليوم السادس عشر من الشهر الحالي بلغ مسامع فخامة المندوب السامي أمر خطاب وجهه السيد طالب باشا إلى فريق من الوجهاء في أثناء مأدبة أقامها في اليوم الرابع عشر من الشهر الحالي إكراماً لوجيه بريطاني أثناء زيارته بغداد زيارة قصيرة . وبعد أن ألح السيد طالب على ضيفه مستفحصاً منه ما إذا كان بإمكانه تأكيد تصريحات فخامة المندوب السامي بالنظر إلى موقف الحكومة البريطانية في هذا الشأن . وبعد أن استفهم عن خير الطرق التي يضمن بها إقالة بعض الموظفين البريطانيين من حاشية فخامة المندوب السامي لم يستحسن خطتهم ، اطرد في الكلام بقوله انه هو وأبناء بلاده قد عزموا على حمل ذوي الشأن على تنفيذ خطة حكومة جلالة الملك بأمانة حسب التصريحات المذكورة آنفاً . ثم التفت إلى أمير ربيعة والشيخ سالم آل خيون اللذين كانا في عداد ضيوفه وقال كمن يقترح اقتراحاً انه : إذا بدرت أي بادرة عكس ذلك يجب أن يحسب حساباً لأمير ربيعة والعشرين ألفاً من رجاله المسلحين وللشيخ سالم آل الخيون والقبائل التابعة له وقد تمادى في تهوره حتى قرن اسم عظمة النقيب في هذا التهديد .

إن فخامة المندوب السامي لا يخامره أبداً أقل شك في الموقف الحبّي الذي للزعيمين المشار إليهما . أو في استقامة مقاصد عظمة النقيب استقامة تامة ولكن فخامته يرى انه والحالة هذه إذا بدأ أقل تسامح في أمر التفوه بكلام ينم عن تهديد شائن بإشهار السلاح في وجه حكومة جلالة الملك ويصدر عن رجل كالسيد طالب باشا الذي يشغل منصباً خطيراً فيكون مقصراً في القيام بواجبه نحو سكان هذه البلاد والحكومة البريطانية .

فبناء على ما تقدم وحبا بمصلحة القانون والنظام والحكومة الصالحة رأى فخامته من واجبه أن يطلب من القائد العام أن يتخذ التدابير اللازمة لإبعاد السيد طالب حالا . وقد غادر السيد طالب بغداد في مساء اليوم السادس عشر من الشهر الحالي .

(انتهى عن جريدة العراق العدد ٢٧١)

مجلس الوزراء الموافقة على ذلك باتفاق الآراء في جلسته المنعقدة في أول آب من هذه السنة . وكانت هذه المخصصات ترسل إليه في نهاية كل شهر ، ثم سمح له بعد مدة بالذاهب الى اوربة ، ولم يعد الى العراق إلا في عام ١٩٢٥ م

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل

ومن الغريب أن أحداً من الوزراء لم يجرأ على انتقاد السلطة العسكرية على عملها هذا ، وأن مستشار الداخلية فلبي أنكر على المعتمد السامي عمله فوسّده هذا منصب وزارة الداخلية ثم تسّبب في ابعاده عن العراق بعد حين وان بعض الوزراء حين، فاتحوا رئيسهم النقيب في موضوع إبعاد زميلهم أجابهم قائلا « لقد أوصيت أن يعاملوه باحترام وأدب » .

لقد أجمع المراقبون الأجانب على أن السيد طالب النقيب كان منافساً قوياً للأمير فيصل على عرش العراق ، وكان وجوده في منصب وزارة الداخلية خطراً على المساعي البريطانية التي كانت تصرف في سبيل تأييد الأمير الهاشمي ، فإخراج السيد طالب من العراق هو الوسيلة الوحيدة التي تساعد على تحقيق المساعي المذكورة ، وعلى أحباط مساعي بقية المنافسين حتى أن السيد عبد الرحمن النقيب ، الذي كان يعارض تنصيب الشريف أو أحد أنجاله ملكاً على العراق معارضة شديدة ، سحب اعتراضه هذا واقترح وجوب اتباع السياسة البريطانية . ومن البداهة بمكان ان المعتمد السامي كان يلتمس وسيلة ما لتنفيذ نواياه ، فكانت الوليمة التي أقامها النقيب للضيف البريطاني ، وما دار فيها من حديث ، أحسن فرصة تبتهل لذلك وهكذا كان[1]

لقد حسب الشيخ خزعل أمير المحمرة أن الجوّ قد صفا له ، بعد ابعاد السيد طالب عن العراق ، فعهد الى السيد مزاحم أمين الپاچة چي ـ وكان يتعاطى المحاماة في البصرة ـ أن يقنع بعض رجالات العراق البارزين لمساعدته بغية تحقيق حلمه وقد بعث معه اليهم بعض الرسائل كما صرف في ذلك مقادير كبيرة من الأصفر الرنّان ولكن خاب سعيه على ما فصلناه من قبل .

---

(١) اختلفت الروايات في كيفية إقالة السيد طالب وإبعاده من بغداد ، وكتب المراسلون الصحفيون الأجانب أنباء متضاربة حولها أما الواقع فهو أنه أوعز إلى « مس بل » أن تدعوه إلى وليمة شاي في منزلها الخاص . فلما انتهت الدعوة وهمّ بالخروج ، وجد سيارة تنتظره على الباب . فنقلته إلى القطار فوراً تحرسه ثلة من الجيش البريطاني .

﴿ بيان تشرشل في مجلس العموم البريطاني ﴾

حان وقت تنفيذ الفقرة الثاني من المنهاج الذي وضع في « مؤتمر القاهرة » لترويج الدعوة للأمير فيصل ، فوقف مستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني في ١٤ حزيران ١٩٢١ م ، وألقى خطاباً عما جرى في « مؤتمر القاهرة » وما تقرر فيه ، ثم تناول القضية العراقية بالتفصيل فقال :

« . . . ولعلكم تذكرون انه نشر في العراق في حزيران سنة ١٩٢٠م[١] بلاغ جاء فيه ان السر برسي كوكس عائد في الخريف ، وقد عهد اليه انشاء حكومة عربية محضة ، وقد انجز الشيء الكثير من ذلك ، فأنشأ حكومة احتياطية يرأسها سماحة النقيب ، وانا لنعترف بما قام به سماحته من الخدمات الجليلة والإخلاص في المعاونة . وفي النية الاستعاضة عن الحكومة الموقتة هذه بإدارة أساسها جمعية عمومية منتخبة وذلك في البضعة الأشهر المقبلة ، وإجلاس حاكم عربي تقبله البلاد وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني وليس في النية اكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص ، وستطلق الحرية التامة في البحث والإفصاح عن الرأي سواء كان ذلك في أمر انتخاب الحاكم ، أو انتخاب الجمعية العمومية . ولما كانت الدولة المنتدبة قد تكبدت نفقات باهظة فلا يمكنها والحالة هذه أن تتغاضى عن مسألة حيوية هذا شأنها ، فطبيعة الحال تقضي بأن تكون رغبتنا انتخاب أفضل المرشحين ، ونحن واثقون بأن العراقيين يتخذون الحكمة رائداً لهم في انتخابهم احرار فيه ، وذلك بإرشاد السر برسي كوكس الذي نثق به كل الثقة . . . الى أن يقول :

« وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الأمير فيصلا انها لا تعارض في ترشيحه وانه إذا تم انتخابه ، فالحكومة البريطانية تؤيده ، وهو الآن في طريقه إلى البصرة . ولا شك في انه إذا انتخب فيصل نكون قد توصلنا الى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح » اهـ[٢]

هذا هو خطاب تشرشل في مجلس العموم البريطاني ، والتناقض ظاهر فيه لا يحتاج

---

(١) هو البلاغ الصادر في ١٧ حزيران في سنة ١٩٢٠ م وقد نشرناه في أول هذا الفصل (ص ١٨٥) .

(٢) جريدة العراق العدد ٣٢١ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢١

الى برهان ، إذ بينما هو يقول « وليس في النية إكراه الشعب على قبول حاكم خاص ، يعود فيقول « وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الأمير فيصلا انها لا تعارض في ترشيحه . . . وانه إذا انتخب فيصل نكون قد توصلنا إلى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح » .

وقد سبق أن ذكر المعتمد السامي في بيانه الصادر في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ م ان اعمال هيأة الوزارة في الحكومة الموقتة ستجري بنظارته وإرشاده ، فمن يستطيع أن يخالف أمر المعتمد في انتخاب مرشح الحكومة البريطانية لعرش العراق ؟ .

﴿ سفر الامير فيصل الى العراق ﴾

أبرقت الحكومة البريطانية الى الحجاز في الاسبوع الأول من شهر حزيران ، طالبة سفر الامير فيصل الى العراق(١) بناء على الفراغ من التمهيدات التي أعدت لترويج الدعوة له ، فاستقل الأمير الباخرة البريطانية « نورث بروك » من « جدة » في ١٢ حزيران١٩٢١م وتحرك نحو البصرة « بسم الله مجراها ومرساها » بعد ان وثق بأن ترشيحه لعرش العراق أصبح حقيقة واقعة(٢) فحان زمن تنفيذ ما جاء في الفقرة الثالثة من منهاج القاهرة فأبرق الملك حسين الى نقيب بغداد هذه البرقية :

بغداد : فرع الدوحة النبوية فضيلة السيد الأجل حضرة النقيب .

ضروري بلغكم توجه ابني فيصل الى طرفكم بناء على طلبات الأهالي المتعددة(٣) ولامتزاج عائلتنا بكم فلا احتاج ان ابحث عما يجب لسعيكم جميعاً فيما يستلزم راحة

---

(١) Ireland

(٢).سورة هود الآية ٤١ وقد رافق الأمير في سفره هذا السادة : رستم حيدر وأمين الكسباني وتحسين قدري كما رافقه كل من السادة : علي جودة وصبيح نجيب وابراهيم كمال ومكي الشربتجي ومن العراقيين الهاربين على اثر فشل الثورة السادة يوسف السويدي ومحمد الصدر وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ ورايح العطية وتخلّف من هؤلاء محمد جعفر أبو التمن لأداء فريضة الحج

(٣) لما تقررت دعوة الامير فيصل ليصبح ملكاً على العراق كان في الحجاز بعض رؤساء القبائل الهاربين من مطاردات الانكليز إياهم لاشتراكهم في «الثورة العراقية» فلما سمعوا بهذا القرار أبدوا لسمو الامير كل ارتياح . يضاف إلى ذلك أن قد أرسلت من بغداد عدة برقيات يطلب فيها إرسال الامير فيصل ليتبوأ عرش العراق كما تقرر في «مؤتمر القاهرة» .

البلاد ، ومضاعفة الرغبة وتأمين مستقبل الكل . هذا ما أنتظره من همم نجابتكم ، والحسية الدينية والقومية ، والله يتولانا واياكم بالتوفيق .

عن مكة المكرمة في ١٧ حزيران ١٩٢١م « حسين »

وكان نقيب بغداد قد انتبه الى الضربة التي وجهها المندوب السامي الى وزير داخليته طالب النقيب وسعيه الى اسكات جميع وجهات النظر المخالفة لما استقرت عليه السياسة البريطانية فرد على برقية الحسين بما يلي :

لحضور صاحب الشوكة والعظمة جلالة الملك حسين سلطان الحجاز أيد الله شوكته ـ مكة

لقد أخذت بيد التكريم والإجلال برقية جلالتكم المشعرة بتوجه سمو الأمير ، ذي القدر الخطير ، الامير فيصل حفظه الله الى العراق . وقد ابتهجنا سروراً من هذه البشارة ، ودعونا له بالسلامة ، وصرنانتنظر قدومه ساعة فساعة شوقاً للقياه[1] فبمنه تعالى عند قدوم سموه نبادر الى القيام بأداء الواجب علينا من خدمته حيث اتحاد النسب والحسب القديمين يقضيان بذلك على الداعي . وأما الأمر السامي الملوكي لهذا الداعي بالسعي جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد فهو واجب الامتثال على كل حال لاقتضاء الحس الوطني ونسأل الله التوفيق .

عن بغداد ١٩ حزيران ١٩٢١ م التوقيع : نقيب أشراف بغداد

وكان مع الأمير فيصل على الباخرة« نورث بروك » مستر كرنواليس ، الذي عين بعد تتويج الأمير مستشاراً خاصاً لجلالته ، ثم أسندت اليه « مستشارية وزارة الداخلية » فبقي يشغلها الى عام ١٩٣٥[2] كما كان مع سموه سكرتيره الخاص رستم حيدر وثلاثة مرافقين وبعض الزعماء العراقيين الهاربين السادة : محمد الصدر ويوسف السويدي وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ . . الخ . فلما قاربت الباخرة المذكورة المياه العراقية أبرق سموه

---

(١) ذكرنا في موضع آخر من هذا الفصل ان النقيب قال لمس بل انه يفضل عودة الترك الف مرة على ان تحكم البلاد من قبل شريف مكة أو من قبل أحد أنجاله .

(٢) اي الى ما بعد مرور عامين على وفاة الملك فيصل .

الى نقيب بغداد هذه البرقية في ٢٢ حزيران ١٩٢١ م .

بغداد : فخامة رئيس الوزراء حضرة النقيب .

بمزيد السرور أخبر فخامتكم بأني واصل البصرة صباح الجمعة القادمة ، شاكراً للمولى عز وجل الذي أسعدني بقرب لقائكم ، ومشاهدة البلاد التي هي محط مفاخر الاجداد ، واثقاً بازدياد عواطفكم الودية أنتم وزملائكم وكافة الشعب العراقي الكريم .

« فيصل »

فأسرع النقيب « عبد الرحمن » الى ارسال الجواب البرقي التالي :

الباخرة الحربية البريطانية نورث بروك .

ضياء مصباح بيت النبوة ، والكوكب الدرّي في سماء الشرف سمو الأمير فيصل حفظه الله تعالى .

لقد أخذت بيد الاحترام برقية سموكم الدالة على عواطفكم الهاشمية نحو هذا الداعي ، والمبشرة بقدوم سموكم البصرة يوم الجمعة فامتلأ القلب سروراً . فنشكركم شكراً وفيراً داعين لسموكم بسرعة الوصول بالسلامة مرحبين بقدومكم الميمون نحن والوزراء والشعب .

رئيس الوزراء : عبد الرحمن[1]

لم يقتصر الترحاب الذي تقرر إجراؤه للأمير فيصل على البرقيات التي أثبتنا نصوصها أعلاه ، بل ان مجلس الوزراء قرر « تعيين لجنة مؤلفة من حضرات أصحاب المعالي جعفر باشا العسكري ، وعبد الغني چلبي آل كبة ، وفخر الدين أفندي آل جميل ، وعبد الجبار باشا خياط ، وعبد المجيد بك الشاوي ، وعبد الرحمن باشا الحيدري ، لاختيار محل يليق بسمو الأمير ، ووضع منهاج لاستقبال سموه ، وأن تتعهد وزارة المالية بصرف المبالغ اللازمة في هذا السبيل » ثم ندب خمسة من أعضائه للسفر إلى البصرة ، واستقبال الأمير رسمياً ، كما ان امانة العاصمة الفت ـ بالاشتراك مع السلطات البريطانية ـ وفداً قوا...

(١) تليت هذه البرقية والتي تقدمتها في جلسة مجلس الوزراء للحكومة الموقتة المنعقدة في يوم ٢٣ حزيران سنة ٢١ ٩ راجع مقررات مجلس الوزراء لشهر حزيران ١٩٢١ م ص ٨ ـ ٩

ستون شخصاً للاشتراك في هذاالاستقبال .

وفي اليوم السابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٣٩ هجرية ، والثالث والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٢١ الميلادية ، رست الباخرة « نورث بروك » في ميناء البصرة فاستقبل الامير الهاشمي استقبالا حاراً ، وأدب له متصرف لواء البصرة احمد الصانع مأدبة فخمة في اليوم التالي حضرها لفيف من الوجوه والأشراف والسراة ، من عراقيين وبريطانيين ، وخطب فيها صاحب السمو الأمير الهاشمي خطبة حماسية حث فيها السامعين على الاتحاد والتضامن ، وعلى رفع الضغائن والأحقاد ، وعلى دفن الماضي لاستقبال عصر جديد ، ومستقبل عتيد[1] ، ثم تابع سفره إلى بغداد ، فكانت الاستقبالات التي تجري لسموه في المدن والقصبات ، التي يمر بها تختلف باختلاف عقليات الحكام السياسيين ، ونوابهم من البريطانيين والهنود ، حتى العرب . فكنت ترى البعض يبالغ في مظاهر الإجلال والتكريم ، والبعض الآخر يتعمد الحط من قيمة هذا الحدث أو الزهد فيه . وقد نزل سمو الأمير في الحلة فعرج على الكوفة والنجف وكربلاء لزيارة اجداده الرابضين في تربتها ، وللتعرّف على رجال الدين ، وحماة الشريعة ، ورؤوس القبائل . . . الخ . فلقي كل ترحاب وتأييد . ولما وصل الى بغداد في ٢٣ شوال ١٣٣٩ هـ ٢٩ حزيران ١٩٢١ استقبل استقبالا منقطع النظير ، وأخذت الولائم والحفلات التكريمية تقام لسموه من قبل الطوائف المختلفة ، والنحل المتباينة، فتلقى الخطب فيها ، وتنشد القصائد ، ويرد الأمير على كل ذلك ردوداً تختلف باختلاف الزمان والمكان ، حتى استطاع بخطبه وأحاديثه أن يمتلك القلوب ، ويستهوي الأفئدة . فقد كان جذاباً في حديثه ، حكيما في إرشاده ، صريحاً في وعوده . وأراد سر برسي كوكس أن يستغل هذا الشعور ، فأذاع البيان التالي في ٥ تموز ١٩٢١ م :

﴿ بلاغ الى عموم العراقيين ﴾

لا شك انه غير خاف على العموم ان قد انتهى الى بغداد في ١٦ حزيران، الموافق ٩ شوال ، بيان خطاب ألقاه جناب المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني يوم ١٤

(١) تجد نص هذه الخطبة في كتابنا الآخر «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١/ ٢١٠

حزيران الموافق ٧ شوال . وقد شرح فيه وزير الدولة المذكورة لسامعيه الحالة السياسية في بلدان الشرق الادنى ، ثم اعطى بياناً شافياً عن سياسة حكومة جلالة الملك فيما يتعلق بهذه البلدان[١] .

إن ما ورد في ذلك الخطاب بشأن العراق قد صار نشره في الحال بإذن مني ، بصفتي كوني المندوب السامي ، في الجرائد الانكليزية والعربية في بغداد والبصرة ، وقد ظهر ان ما نشر قد أتى ببيان واضح عن سياسة الحكومة البريطانية . على انه بعد نشر ذلك البلاغ عرض علي تكراراً بأن الأهالي يرغبون شديد الرغبة في تصريح مني ، بصفة كوني المندوب السامي ورئيس الحكومة العراقية الموقتة ، أشرح فيه بوضوح النقاط المهمة ، كما وردت في الخطاب المذكور . فبناء عليه رأيت من الواجب علي أن أقوم بذلك فأقول :

مما يذكر انه بعد بداءة الحرب العظمى قطعت العهود مراراً لأهالي العراق ، ولجلالة ملك الحجاز ، بأنه لن يسمح بوجه من الوجوه ان تعود العراق أو أي مقاطعة من المقاطعات المحررة الى السلطات التي كانت تابعة لها عند نشوب الحرب ، وان الحكومة البريطانية تقصد المحافظة على هذه العهود بحزم وثبات ، وتشعر انها تكون مقصرة في القيام بواجباتها بموجب هذه العهود فيما لو اهملت تقديم المساعدة للعراق في هذا الدور الابتدائي من حياته ، وانها تتركه بإهمال كهذا فريسةللاضطراب وعدم النظام . وفي ذات الوقت ان بريطانية العظمى غير مستعدة للاستمرار على حمل العبء المالي الثقيل والتبعة « المسؤولية » السياسية بمراقبة الإدارة « إدارة العراق » للحد الذي كان ضرورياً ريثما تعاود الأمور الى احوال السلم .

ان الحكومة البريطانية ، كانت دائماً ولا تزال ، ترى ان افضل طريقة للقيام بعهودها وواجباتها هي مساعدة اهالي العراق على اقامة حكومة وطنية منهم بمساعدتنا ، فتنشأ بذلك دولة عربية مصادقة تكون بغداد عاصمة لها . اماحكومة جلالة الملك نفسها فترى ان افضل انواع الإدارات للعراق هو حكومة دستورية برآسة وازع « حاكم » مقبول لدى اهالي البلاد . على ان حكومة جلالة الملك ترغب ان تبين بوضوح ، كما سبق فبينت تكراراً ، بأن ليس لها من قصد أو رغبة ما في إكراه الشعب على قبول وازع ما معين ، بل

---

(١) هو الخطاب الذي اثبتنا منه ما يخص العراق فويق هذا

الأمر بالعكس فإنها ترغب في وجود الحرية التامة في الاختيار وإبداء الرأي . ومع ذلك ان الحكومة البريطانية ، بصفة كونها الدولة التي تحملت مصاريف طائلة في العراق في أثناء السبع سنوات الأخيرة ، لا يمكنها أن تقف موقف عديم الاكتراث امام هذه المسألة ، فلها الثقة بأن الشعب العراقي سيستعمل الحكمة والحرية في اختياره للوازع .

وهنا أود أن أشير بإيجاز الى قدوم سمو الأمير فيصل الى العراق فأقول : ان موقف حكومة جلالة الملك في هذا الصدد هو كما يأتي :

ان عائلة الشريف هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء أثناء الحرب التي لعبت دوراً ذات شأن في ربحها ، وان القضية التي من أجلها دخلت في صفوف المحاربين كانت قضية حرية العرب ، يعني عين القضية التي قد تعهدت بريطانية العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق . فبناء على ذلك عندما سأل أنصار عائلة الشريف في العراق عن موقف الحكومة البريطانية أزاء دعوتهم للأمير فيصل ليأتي العراق ، أجيبوا على ذلك بأن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير لعرش العراق ، وإذا وقع عليه انتخاب الشعب سيلقى تأييد بريطانية له .

فبناء على ذلك بينما وزير الدولة « المستر تشرشل » يورد رغبته في أن يستعمل أهالي العراق الحرية في الاختيار ، يرى أن ليس هناك من سبب للامتناع من أن يبين بوضوح بأن حكومة جلالة الملك تعتبر ان الأمير فيصل هو مرشح موافق لا بل حقاً أوفق مرشح في الميدان ، وترجو أن ينال معاضدة أكثرية الشعب العراقي . وإذا تم انتخاب الأمير فيصل فتعتقد حكومة جلالة الملك انه يكون قد توصل بذلك الى حل ينطوي على اكبر الآمال في مستقبل سعيد مقبل لهذه البلاد .

ان حكومة جلالة الملك تعلم ان قد بحث في حلول اخرى ممكنة : منها أولا تأسيس جمهورية وثانياً عرض أمير تركي . أما فيما يخص الأول فمن رأي حكومة جلالة الملك أن درجة العراق من الرقي غير موافقة قطعياً لتأسيس جمهورية ، وأما فيما يخص عرض أمير تركي فهذا حل ليست الحكومة مستعدة لإفساح المجال له[1]

---

(١) كانت الاغلبية الساحقة من اهل بغداد ترى ان يسند عرش العراق إلى امير من البيت العثماني المالك يسندها الموظفون السابقون في الحكم العثماني الذين بقوا دون عمل في العراق .

ومن المؤمل ان العبارات التي أوردت أعلاه ، تفسر بوضوح سياسة حكومة جلالة الملك ، وهي سياسة قد استحسنها بالإجمال الجمهور البريطاني والصحافة البريطانية حسب ما بينت في خطاب المستر ونستن تشرشل ، وإني أوافق عليها كل الموافقة بصفتي المندوب السامي الذي من واجباتي وواجبات وظيفتي تفسيرها بدقة . اهـ[1] .

بغداد في ٥ تموز ١٩٢١

لقد قطع هذا البيان الصريح ، الطريق على كل فكرة تقول بقيام حكم جمهوري في العراق أو تدعو الى أي مرشحٍ لعرش العراق غير فيصل بن الحسين وانعكس صداه في كافة الصحف فأخذت تشيد بمزايا فيصل وتدعوا الى انتخابه دون غيره وكان في ذلك فصل الخطاب .

﴿ الغاء فكرة المؤتمر ﴾

كانت البيانات التي اصدرتها السلطات البريطانية في العراق في مناسبات مختلفة ، قد دلت بصراحة على ان شكل الحكم في البلاد سيقرر من قبل مجلس تأسيسي منتخب يمثل الشعب تمثيلاً تاماً وهكذا يكون المجلس قد انتخب « الوازع » الذي يدير دفة السفينة . فلما حدث للأمير فيصل في سورية ما حدث ، وعقد « مؤتمر القاهرة » للبت في القضية العراقية ، سأل أحد المؤتمرين عما إذا كان الملك المنوي تعيينه للعراق سينتخب من قبل مجلس يمثل البلاد ، كما كان قد تقرر سابقاً ، فأجاب تشرشل « انه لا يعرف سابقة لمجلس تأسيسي ما أن اختار ملكه »[2] فتقرر « ان ليس من المرغوب فيه القيام بمثل هذا العمل ، وان المعتمد السامي في العراق سيعمل ما يراه مناسباً لانتخاب الملك ، دون مجلس تأسيسي أو تشريعي » .

وفي الواقع ان العقبات التي ظهرت لتأخير انتخاب المجلس الذي يقرر نوع الحكم في العراق إنما كانت ذرائع اتخذتها السلطات البريطانية حجة لتأخير هذه الانتخابات ، إذ أن كوكس كان مقتنعاً « بأن أية محاولة عاجلة تتخذ لجمع المجلس سوف لا تكون ضربة

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٣٦

(٢) آيرلند ص ٣١٧ وقد ارتئي هذا الحل ، وان يجمع المجلس التأسيسي بعد انتخاب الملك من قبل الشعب ليقر البيعة ؛ ويصدق القانون الاساسي « الدستور » للبلاد .

قاضية على السياسة البريطانية وعلى تنصيب أمير شريفي بمقتضى ما صادقت عليه الدوائر البريطانية حسب ، بل سوف يسبب ذلك حدوث قلاقل جديدة اذا لم تسبب ثورة حقيقية »(١)

فلما وصل الأمير فيصل الى العراق اسر السر برسي كوكس الى السيد عبد الرحمن النقيب ان يأمر سكرتير مجلس الوزراء ان يكتب الى سكرتير المعتمد المذكور كتاباً برقم ١/٥٣٥ وبتاريخ ٨ تموز سنة ١٩٢١ قال فيه :

« أمرني فخامة رئيس الوزراء أن أشير إلى كتابي المرقم س ١٣١ والمؤرخ في ٧ نيسان ١٩٢١ وأرجوكم أن تتحققوا من فخامة المندوب السامي السبب الذي أدى إلى تأخير إكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التأسيسي « قانون الانتخاب » ويود فخامة رئيس الوزراء ان يعلم اذا كان لدى فخامة المندوب السامي مانع لإكمال النظام المذكور ونشره بأسرع ما يكون » .

التوقيع حسين افنان : سكرتير مجلس الوزراء

فرد سكرتير المعتمد السامي على هذا الاستفسار برقم س د ١٦٣١ وتاريخ ٨ تموز ١٩٢١ بما يلي :

أجيب على كتابكم المرقم ١/٥٣٥ والمؤرخ في ٨ تموز سنة ١٩٢١ بأن فخامة المندوب السامي يأسف للتأخير الذي حصل في أمر الموافقة على قانون الانتخاب والناشىء ، كما بين فخامته سابقاً ، عن الاشكال الحادث في إيجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر . ولقد زاد في الأمر إشكالا تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم إزاء الحكومة المركزية وفخامة المندوب السامي البريطاني . وفخامة المندوب السامي يعرف الأسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للحث على نشر قانون الانتخاب ، ومع علم فخامته بجميع الأحوال مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور بشرط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخاب أو عدمه ، وألا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها . وبناء على

(١) آيرلند ص ٢٨٨ من الترجمة العربية للاستاذ جعفر خياط

المعلومات الأولية التي وردت من وزارة الداخلية وبلغت فخامة المندوب السامي ، يخشى فخامته أن تستغرق المدة من تاريخ نشر قانون الانتخاب الى حين انعقاد المجلس التأسيسي زمناً طويلاً لا يقل عن الثلاثة أشهر .

لا شك انه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريباً لسن قانون أساسي للبلاد ، ولكن مطالب الأهلين تزداد يوماً فيوماً لفرصة ينتهزونها لتعيين حاكم للبلاد ، وسيقيد مركز هذا الحاكم بنصوص القانون الأساسي . وللحصول على ذلك بصورة سريعة ، ينبغي إحداث طريقة سهلة وافية بالمرام . وفخامة المندوب السامي سيسهل جميع الوسائل التي يقترحها مجلس الوزراء للحصول على النتيجة المطلوبة والمتعلقة بهذا الأمر . اهـ .

سي . سي . كاربت : سكرتير المندوب السامي

﴿ مجلس الوزراء يبايع فيصلا ﴾

اجتمع مجلس الوزراء « للحكومة الموقتة » في دار رئيسه السيد عبد الرحمن النقيب في ١١ تموز ١٩٢١ م ، وتلي كتاب سكرتير المعتمد السامي المثبت نصه أعلاه وجرت المناقشة حوله ، فاقترح النقيب ان ينادي بالأمير فيصلا ملكاً على العراق فوراً فاتخذ المجلس القرار التالي :

« أولاً ـ إحداث طريقة سهلة لإعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه ويختار ملكاً للبلاد . فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه ، حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وقرر أيضاً باتفاق الآراء إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الداخلية لتذيع ذلك في جميع دوائر الحكومة الرسمية لإجراء اللازم .

« ثانياً ـ المسألة الكردية : فما دامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجالا للاشتراك أو عدمه في الانتخاب للمجلس التأسيسي ، بحسب منطوق معاهدة سيفر ، يرى مجلس الوزراء أيضاً أن لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك أو عدمه بحسب المعاهدة المذكورة ، وألا يعتبر اشتراك الأكراد أو عدمه حجة عليهم في المستقبل . والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها ، وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية .

« ثالثاً ـ بناء على ما ورد في القرارين السابقين لا يرى مجلس الوزراء ما يمنع الشروع حالاً بتنفيذ مواد القانون الموقت لانتخاب المجلس التأسيسي »[١].

« المعتمد السامي لا يقر البيعة »

يقول سير برسي كوكس في مذكرته المنشورة في المجلد الثاني من « رسائل بل »[٢] ان النقيب لم يستشره في اقتراح المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق ، غير انه سرّ والأمير فيصل معاً « بما قام به مجلس الوزراء في هذا الصدد لكنهما كانا متفقين بأن الحاجة ما تزال تدعو لإجراء استفتاء عام لأجل أن يثبت للعالم أجمع بأن الشعب قد أعطى رأيه حقيقة لفيصل »[٣] لهذا ما كاد سكرتير مجلس الوزراء يرسل المقررات التي اتخذها المجلس الوزاري في جلسته المنعقدة في ١١ تموز سنة ١٩٢١ م الى كوكس ، حتى أمر هذا سكرتيره الخاص ان يرد على كتاب سكرتير مجلس الوزراء بما يلي لصب قراره في قالب دستوري واعطاء عملية تتويج فيصل بالملك صفة الشرعية.

الرقم ١٢٢١٠/٥/٣٠ التاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٢١م

إلى سكرتير مجلس الوزراء

أجيب على كتابكم المرقم ٥٤٤/١٠ والمؤرخ ١٢ تموز سنة ١٩٢١ م ، وفي طيه مفاوضات مجلس الوزراء المنعقد في ١١ تموز سنة ١٩٢١ ، بأن فخامة المندوب السامي أمرني أن أطلعكم على أن فخامته تلا بمزيد الاهتمام اقتراح حضرة صاحب الفخامة نقيب أشراف بغداد ، الذي وافق عليه مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، وهو المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، ويعتقد فخامته بأن قرار مجلس الوزراء المذكور ، يردد صدى أفكار الأمة . غير أنه يجب قبل أن يوافق فخامته على القرار المذكور ويؤيده ، أن يطلع على رأي الأمة في هذا الخصوص مباشرة ، وعليه ففخامته يرجو من مجلس الوزراء إصدار الأمر لوزارة الداخلية بوضع الوسائل المقتضاة ، التي يوافق عليها ، لإجراء التصويت العام ،

---

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي للاشهر تموز وآب وأيلول ١٩٢١ ص ٩ ـ ١٠

(٢) رسائل بل ج ٢ ص ٥٣٢

(٣) ايرلند ص ٢٦٠

ولا شك في ان اذاعة قرار مجلس الوزراء يستوجب اهتماماً عاماً بهذا الأمر ، ولكن لأجل تأييده بأجلى وضوح ، يقترح فخامة المندوب السامي نشر بلاغ في هذا الخصوص بموافقة مجلس الوزراء .

سي . سي . كاربت : سكرتير المندوب السامي[1]

﴿ مجلس الوزراء يذيع قراره ﴾

ونشر مجلس الوزراء في الصحف المحلية كافة ، القرار الذي اتخذه في جلسته المنعقدة في ١١ تموز سنة ١٩٢١ دون أن يعلق عليه ، فلم ير المعتمد في هذا النشر ما يحقق رغبته ، فاعد بلاغاً صدر من ديوانه الخاص في ١٦ تموز ١٩٢١ وأذاعه على الرأي العام وهو :

﴿ بلاغ الى عموم اهالي العراق ﴾

حيث ان مجلس الوزراء ، في جلسته يوم ١١ الجاري الموافق ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٩ قد قرر بالإجماع ، بناء على اقتراح صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً للعراق ، بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، وحيث أن هذا القرار قد أرسل الى المندوب السامي لأجل التصديق ، وذلك طبقا للأصول المتبعة ، فإن فخامة المندوب السامي يشعر انه مع وجود جميع الأسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد ، يرى أن من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الأمة بموافقتها ، قبل أن يوافي المجلس بموافقته على القرار المذكور . وعليه قد طلب فخامته الى مجلس الوزراء أن يوعز الى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب . أما الطريقة المبينة للحصول على ذلك فستعلن في حينها . اهـ .

بغداد ١٦ تموز سنة ١٩٢١ الإمضاء : ب. ز. كوكس

المندوب السامي في العراق[2]

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٤٤ التاريخ ١٥ تموز ١٩٢١

(٢) جريدة العراق العدد ٣٤٦ التاريخ ١٨ تموز ١٩٢١

﴿ مضابط التوكيل بدل المؤتمر ﴾

أصدرت وزارة الداخلية ، بناء على طلب رئاسة الوزارة المعطوف على أمر المعتمد السامي ، بيانا الى متصرفي الألوية تطلب فيه العمل على استحصال مضابط من الأهلين ببيعة الأمير فيصل وهو :

... بناء على اقتراح رئيس الوزراء في جلسة ١١ تموز ١٩٢١ قد قرر المجلس بالإجماع المناداة بسمو الأمير فيصل ملكا على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، وقبل تصديق هذا القرار رأى فخامة المندوب السامي انه من الضروري أن يستند إلى دلالة مباشرة على موافقة الشعب . وبناء على ذلك فقد طلب فخامته الى مجلس الوزراء أن يوحوا الى وزارة الداخلية لكي تتخذ ما يلزم لذلك من التدابير . وبناء على ذلك ان وزارة الداخلية تطلب أن تسجل الآراء في هذا القرار بواسطة لجان نيابية ممثلة لسكان جميع النواحي والملحقات ، وذلك على الشكل الآتي ، وقد أنيط بمتصرفي الألويةتقديم المضابط إلى اللجان وإرسالها إلى بغداد بعد إكمالها .

﴿ صورة المضبطة ﴾

« نحن الموقعين أدناه سكان محلة ... من ناحية ... من قضاء ... في لواء ... قد بلغنا قرار مجلس الوزراء المندرج أعلاه وفهمناه وتأملناه بتمام الامعان فكانت النتيجة موافقة لرأي ... ومبايعتهم للأمير بدون معارض »

التوقيع وزير الداخلية

هذه صورة المضبطة التي نظمتها السلطات الحكومية بصيغة واحدة وجرت بموجبها بيعة الأمير فيصل ابن الملك حسين ملكا على العراق أثبتنا نصها للتاريخ حسب ، وقد أضاف اليها ممثلوا بعض الألوية اضافات املتها عليهم السلطات البريطانية في جهاتهم[1] ، مع أن الأوامر الصادرة من بغداد كانت تمنع كل اضافة على هذا النص ،

---

(١) شاء بعض المشاورين البريطانيين في الالوية أن يخالف سياسة المعتمد السامي في بغداد ، فاوعز إلى البسطاء من الأهلين أن يضيفوا إلى نص البيعة ، الذي أعدته وزارة الداخلية ـ بموافقة المعتمد السامي ـ شروطاً جديدة ، كاستمرار الهيمنة البريطانية ، أو كوجوب المشارقة الانكليزية ، ونحو ذلك ، مما عده المؤرخون الاجانب معرّة للمشاورين المذكورين ، =

حتى ان متصرف لواء بغداد السيد رشيد الخوجه نحي من وظيفته لمحاولته اضافة شيء عليها .

وقد رأى الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي الكاظمي ، احد العلماء الأعلام في زمانه ، أن يبايع الأمير فيصلا بالبيعة الشرعية الصحيحة ، فأصدر فتوى دينية خطيرة كان لها أثر كبير في ترويج الدعوى للأمير الهاشمي هذا نصها ،

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق فأيدهم بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر الملك المطاع ، الواجب له علينا الاتباع ، الملك المبجل ، عظمة مليكنا فيصل الأول دامت شوكته نجل جلالة الملك حسين الأول دامت دولته ، فاحكموا بيعته وأبرموا طاعته واهتفوا باسمه مذعنين لحكمه ، ونحن ممن قد اقتفى هذا الأثر ، وبايعه في السرّ والجهر ، على أن يكون ملكاً على العراق ، مقيداً بمجلس نيابي ، منقطعاً عن سلطة الغير ، مستقلا معه بالأمر والنهي ولله الأمر .

٧ ذي القعدة ١٣٣٩ الراجي عفو ربه

محمد مهدي الكاظمي عفي عنه

مما يروى عن الإمام علي بن أبي طالب (ع) أو عن غيره من حكماء الكلام انه قال : « ليت لي عنقا كعنق البعير » يريد بذلك أن يكون عنقه طويلا فلا تصدر من فيه كلمات مرتجلة قبل ان تكون قد مرت بمراحل التبصر والتأمل فيندم على صدورها . فقد لزمت بيعة الإمام الخالصي مقلديه كافة من المسلمين الاثني عشريين ، بمثل بيعته ، فهل تحققت الشروط الواردة في صك البيعة على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على العراق مقيداً بمجلس نيابي منقطعا عن سلطة الغير ؟ » ان نظرة بسيطة الى الفصول التالية « ولا سيما الفصل الثامن » تكفي للرد على ما نريد بحثه هنا .

وعلى أي/فقد هيأت وزارة الداخلية من رأت فيهم الكفاءة للقيام بالمهمة التي أشارت اليها في مذكرتها الى الألوية ، وقسمتهم الى لجان : فأوفدت كل لجنة الى احد

= لأن المعتمد السامي نفسه لم يشأ إدخال مثل هذه الشروط على نص البيعة . لئلا تفتضح سياسته وسياسة حكومته التي كانت الكل في الكل

الألوية ، فكانت اللجان المذكورة ، بعد ان تحل المدن والقصبات والقرى ، تدعو الأهلين الى الاجتماع في اماكن معينة ، فيتلو احدهم خطاباً عن مهمة اللجنة ، ويعدّد فضائل الأمير الهاشمي ، فتتعالى الأصوات « موافق ، موافق » وبعد ذلك تملأ اللجنة المحلات الفارغة من المضابط ، وتعلن انتهاء مهمتها وينفض الاجتماع ، وهكذا تحققت أول مسرحية من مسرحيات الاستقلال التي مثلها الانكليز في العراق ببراعة ما فوقها براعة .

ويجب ان نذكر للتاريخ فقط ، ان لواء كركوك صوّت ضد الأمير فيصل ، وان اللواءين إربل والموصل اشترطا في نص البيعة ضمان حقوق الأقليات في تأسيس الإدارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء في معاهدة سيڤر ، وان لواء السليمانية لم يشترك في التصويت أيضاً . وتقول « بل » في ص ٦٠١ من المجلد الثاني من « رسائل بل » أن قد زارها في دار الاعتماد ببغداد وفد كبير من أهل البصرة ، وطلب مقابلة المعتمد السامي ليعرض عليه مطالب اهل الثغر ، وهي تتلخص في أن يكون الملك فيصل ملكا مشتركا للعراق والبصرة ، على ان يكون للبصرة مجلس تشريعي خاص ، مع جيش وإدارة وشرطة ، وأن تجبى الضرائب وتصرف من قبلها ، وعلى أن تساهم في مساعدة الإدارة المركزية في بغداد مساعدة مالية معقولة . . . وتضيف « بل » الى ما تقدم ان الوفد البصري طلب مساعدتها في تحقيق رغائب البصريين فلم يسعها غير تقديمه الى المعتمد .

على ان كثيراً من العراقيين كانوا يوجسون خيفة من المفاوضات التي جرت في العاصمة البريطانية بين الأمير فيصل والمسؤولين من الانكليز ، ولذلك كانوا يميلون الى العمل بمقررات المؤتمر العراقي في دمشق وتنصيب الامير عبد الله ، ثاني انجال الملك حسين ، ملكا على العراق الا ان الامير فيصل اكد لكل من اجتمع به من أحرار العراق أن بقاء أخيه عبد الله في شرقي الاردن أضمن للمصلحة ، إذ ينتظر أن يصبح ملكاً على سورية أو على فلسطين ولا سيما وأنه ليس بينه وبين الفرنسيين ما بينه هو وبينهم . هذا الى انه تنازل لاخيه عبد الله عن نصيبه في سورية لقاء تنازل اخيه له عن نصيبه في العراق . وقد اكتفى الوطنيون بقبول هذه الايضاحات ولم يروا مناصاً من استبدال عبد الله بفيصل والمؤتمر العام بالاستفتاء العام

﴿ تتويج الامير فيصل ﴾

استطاع الامير فيصل ، بمساعدة المعتمد السامي البريطاني سير برسي كوكس ، أن يذلل الصعوبات التي قامت في سبيل نجاحه ، مهما تنوعت أو تعددت ، واقترح أن يتم تتويجه في اليوم ٢٣ آب ١٩٢١ ، ويصادف هذا التاريخ في الحساب الهجري يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ وهو يوم عيد الغدير الذي بويع فيه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي العربي ﷺ ونص عليه بالخلافة ، ليجمع بين عهدين تاريخيين ، وعيدين ساميين : عيد التتويج وعيد الغدير فلم ير المعتمد السامي مانعا من اجابة هذه الرغبة وقبول هذا الاقتراح . وأبرقت وزارة المستعمرات الى معتمدها في بغداد في منتصف شهر آب من هذه السنة ، ان يوعز الى الأمير فيصل ، ان يذكر في خطبة التتويج ، بأن السلطة العليا في العراق ستكون للمعتمد البريطاني دون الملك العربي . « ان فيصلا احتج من فوره على عدم امكانه الأستمرار على العمل اذا طلب منه هذا التصريح ، وقد أوضح انه كان قد قبل ترشيح نفسه للعرش في المفاوضات معه في لندن على اساس ابدال الانتداب بمعاهدة يتفاوض عليها ، وان سمعته كملك ومهابته ستصانان . . وقد شرح المعتمد السامي لوزارة المستعمرات الأثر السيء الذي سيتركه هذا التصريح على أهل البلاد وعلى فيصل نفسه ، واعترف بأن استخدام طرق ملتوية اخرى قد يؤدي الى سيطرة كافية »[١] وقد عمل المعتمد بهذا الأمر قبل أن يصل اليه الجواب .

وحل يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ . و٢٣ آب ١٩٢١ م . فأقيمت حفلة التتويج في ساحة « برج الساعة » ببغداد في الساعة السادسة صباحا ، وقد حضرها ممثلون عن الألوية التي اشتركت في التصويت فقط[٢] كما حضرها ممثلون يمثلون الطوائف والاصناف كافة ، وبعد بضع دقائق أقبل الأمير الهاشمي يحيط به سر برسي كوكس المعتمد السامي ، وجنرال هولدن قائد القوات البريطانية في العراق ، وكولونيل كرنواليس المستشار الخاص للأمير ، ففتش حرس الشرف المعد لتحيته ، واقتعد مجلسه المعد لسموه ، وهو مربع مرتفع عن

---

(١) آيرلند ص ٣٣٥

(٢) لم يشترك أحد من لواءي كركوك والسليمانية في هذه الحفلة

سير برسي كوكس في « رسائل بل » ج ٢ ص ٥٣٣

الأرض بمقدار المتر ، ومفروش بأحسن الرياش ، جاعلا المعتمد السامي عن يمينه ، والقائد العام عن شماله وجلس في الصف الثاني خلفه السادة رستم حيدر ، وأمين الكسباني (من السوريين) وحسين أفنان (سكرتير مجلس الوزراء)(في الحكومة الموقتة) . وبعد لحظات معدودات ناول المعتمد السامي سكرتير المجلس الوزاري بلاغا ليتلوه على الجمهور المحتشد فتلاه بصوت جهوري سمعه القاصي والداني من المتفرجين وهذا نصه :

﴿ نص البلاغ ﴾

منشور من فخامة السر برسي كوكس ، الحامل للوسام الأكبر للانبراطورية الهندية ، ووسام نجمة الهند العالي من درجة فارس ، ووسام القديس ميخائيل ، والقديس جرجس السامي من درجة فارس ، المندوب السامي لجلالة ملك بريطانية الى الأمة العراقية بواسطة ممثليها الحاضرين .

لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٩ هـ الموافق لـ ١١ تموز سنة ١٩٢١ م ، على أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانية ، رأيت أن أقف على رضى الشعب العراقي البات قبل موافقتي على ذلك القرار ، فأجري التصويت العام برغبة مني ، وأسفرت نتيجة التصويت عن أكثرية كلية ممثلة ٩٧ في المئة من مجموع المنتخبين المتفقين على المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق . وعليه أعلن أن سمو الأمير فيصل نجل جلالة الملك حسين قد انتخب ملكاً على العراق ، وان حكومة جلالة ملك بريطانية قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق ، فليحيى الملك إهـ[١] .

ولم يكد سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة بلاغ المعتمد السامي حتى نهض السيد محمود النقيب ، أكبر أنجال السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء ، وألقى دعاء

---

(١) ان فضل الحكومة البريطانية في تتويج الملك فيصل يوازي في الاقل فضل العراقيين الذين بايعوه .
أمين الريحاني في كتاب « ملوك العرب » ج ٢ ص ٢٧٦

موجزاً بمناسبة هذا الحدث التاريخي الجليل ثم أطلقت المدافع ۲۱ طلقة تيمناً بهذا العيد القومي .

ونهض الملك فيصل الأول فألقى خطابا مدونا استهله بشكر العراقيين على مبايعته (مبايعة حرة) وحيا أبناء النهضة العربية[1] الذين استبسلوا مع أبطال الحلفاء وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة) وشكر الانكليز على جميل معروفهم ، وحث الناس على الاتحاد والتآلف . ولأهمية هذا الخطاب رأينا من الحري ان نثبته بالنص وهو :

﴿ خطاب التتويج ﴾

أتقدم الى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته إياي ، مبايعة حرة دلت على محبته لي وثقته بي ، فأسأل الله عز وجل أن يوفقني لإعلاء شأن هذا الوطن العزيز ، وهذه الأمة النجيبة ، لتستعيد مجدها الغابر ، وتنال منزلتها الرفيعة بين الأمم الناهضة الراقية .

وانه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية التي برهنت فيها الامة العراقية على خالص ودها نحو اسرتنا الهاشمية ، ان اذكر ما لجلالة والدي الملك حسين الأول من الأيادي البيضاء ، فلقد رفع لواء العرب منضما الى الحلفاء ، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي ، الذي كانوا ينشدونه منذ قرون ، كما اني أرى من الواجب المحتم في مثل هذا اليوم ان اذكر محييا تلك النفوس الطاهرة الأبية من أبناء النهضة العربية ، الذين استبسلوا مع أبطال الحلفاء وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة ، أولئك هم أصحاب الذكرى الخالدة فسلام عليهم وألف تحية .

وهنا واجب آخر يدعوني لأن أرتل آيات الشكر للأمة البريطانية إذ أخذت بناصر العرب في أوقات الحرب الحرجة فجادت بأموالها ، وضحت بأبنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم . وانني اعتماداً على صداقتها ومؤازرتها التي أظهرتها وتعهدت لنا بها ، أقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد ، شاكراً للحكومة الموقتة همتها ، ولفخامة المندوب السامي محبته ، وللحكومة البريطانية العظمى اعترافها بيَّ ملكا للدولة العراقية المستقلة ،

---

(۱) يطلق الحجازيون على ثورة الملك الحسين «النهضة العربية»

التي دعيت لملكيتها بإرادة الشعب مباشرة .

أيها العراقيون الاعزاء : لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية معهد المدنية والعمران ، ومركز العلم والعرفان ، فأصبحت ـ بما نابها من الخطوب والحوادث ـ خالية من أسباب الراحة والسعادة . فقد فيها الأمن ، وسادت الفوضى ، وقلَّ العلم ، وتغلبت الطبيعة ، وغارت مياه الرافدين في بطون البحار ، فأقفرت الأرض بعد أن كانت يانعة نضرة ، وطغت القفار على المعمورة ، وأضحت المدن التي قويت على مقاومة النائبات أشبه شيء بواحات واسعة ، فنحن الآن تجاه هذه الحقيقة المؤلمة ، ولا يجدر بشعب يريد النهوض إلا أن يعترف بهذه الحقائق .

إننا لم ننهض إلا لمكافحة هذه العقبات ، ولم نخض غمار الحرب إلا لإحياء هذه المعالم الدارسة وإذا كان الناس على دين ملوكهم ، فديني إنما هو تحقيق أماني هذا الشعب ، وتشييد أركان دولته على المبادىء الدينية القويمة ، وتأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة والأخلاق الشريفة ، متوكلا على الله ، ومستنداً على روحانية أنبيائه العظام ، ومعتمداً عليكم أنتم أيها العراقيون .

وقد صرحت مراراً بأن ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة امة تمدنا بأموالها ورجالها . وبما ان الأمة البريطانية أقرب الأمم لنا ، وأكثرها غيرة على مصالحنا ، فإننا سنستمد منها ، ونستعين بها وحدها على الوصول الى غايتنا المنشودة في أسرع وقت .

ولا يغرب عن الاذهان انه إذا كان الناس على دين ملوكهم ، فالملوك على دين شعوبهم ، فعلى قدر التضامن يكون النهوض . ونحن الآن أحوج الأمم الى التضامن والتعاضد والعمل بجد ونشاط ضمن دائرة السلم والنظام ، وإني لا آلو جهداً بأن أستعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم ، وتباين طبقاتهم ، وتفاوت معتقداتهم . فالكل عندي سواء ، لا فرق بين حاضرهم وباديهم ، ولا ميزة لأحد عندي إلا بالعلم والمقدرة ، والأمة بمجموعها هي حزبي ، لا حزب لي سواها ، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي ، لا مصلحة لي غيرها .

ألا وان أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات ، وجمع المجلس التأسيسي . ولتعلم الأمة ان مجلسها هو الذي سيضع ، بمشورتي ، دستور استقلالها على قواعد

الحكومات السياسية الديمقراطية ، ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى ، ويقرر حرية الأديان والعبادات شرط أن لا تخل بالأمن العام والأخلاق العمومية ، ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحها ، وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة ، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية . واني لواثق تمام الوثوق بأن بالاستشارة مع فخامة المندوب السامي جناب السر برسي كوكس الذي برهن على صداقة للعرب خلدت له الذكر الجميل ، سنصل الى غايتنا هذه بأسرع وقت إن شاء الله .

فإلى الاتحاد والتعاضد ، إلى الروية والتبصر ، إلى العلم والعمل ، أدعو أمتي والله هو الموفق والمعين[١]

بين ملك بريطانية وملك العراق

بعد أن انتهى الملك فيصل من إلقاء خطاب العرش ، قدم إليه المعتمد السامي برقية طيرها إلى جلالته ملك الانكليز جورج الخامس ، يبارك له فيها ارتقاءه عرش العراق (بفتوى الاغلبية الساحقة من أهالي العراق) ويذكره بأمر المعاهدة التي اتفق ومستر تشرشل على أن تصاغ فيها بنود الانتداب . فرد جلالة الملك فيصل على ذلك رداً جميلا شكره فيه على ما أسداه وشعبه البريطاني « من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب » وأكد أن المعاهدة التي ستعقد بين الطرفين قريباً « ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين الممتزجة في ميادين الحرب الضروس » ولما كانت برقية التبريك والرد عليها تؤلفان جزءاً مهما من مستندات « تاريخ العراق السياسي الحديث » آثرنا نشرهما بالنص في هذه الصفحة :

صاحب الجلالة الملك فيصل - بغداد

أقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر ، الذي قد أصبحت به بغداد مدينة العراق القديمة ، مرة أخرى مركزاً لمملكة عربية بفتوى الاغلبية الساحقة من

(١) تاريخ الوزارات العراقية ١/ ٦١ - ٦٣ ط ٥

أهالي العراق . انه لمن أشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي ، أن يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية وقوات حلفائهم ، بهذا الحادث المجيد الذكرى . وإني لواثق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً لتوثيق عرى المحالفة التي دخلنا فيها أيام الحرب المظلمة ، ستمكنني من القيام بتعهدي المقدس بافتتاح عهد سلام وإقبال مجدد للعراق .

٢٣ آب ١٩٢١ آر . آي . جورج : الملك الانبراطور[١]

صاحب الجلالة الانبراطورية الملك جورج ـ لندن

إني لمسرور ومبتهج جداً باللطف الملوكي الذي أظهرتموه نحوي ونحو شعبي ببرقية جلالتكم . وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي أصبحت به بغداد مدينة الخلفاء ، ثاني مرة عاصمة مملكة عربية ، أذكر مفاخراً ما لجلالتكم ولشعبكم الكريم من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب . واني لواثق بأن الامة العربية ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها بإعادة مجدها القديم ، ما دامت مؤيدة بصداقة بريطانية العظمى . ولا شك في أن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين ، الممتزجة في ميادين الحرب الضروس ، وستكون مؤسسة على دعائم لا تتزلزل ، هذا واني مع شعبي أرجو لجلالتكم ولشعبكم النجيب السعادة الابدية والنصر الدائم .

٢٥ آب ١٩٢١ م فيصل[٢]

وهكذا اعتبرت الحكومة البريطانية تأسيس نظام الحكم الملكي في العراق ، الخطوة الأولى لنجاح سياستها الانتدابية في العراق بعد أن اجتاحت المراحل القلقة التي سببها فرض الانتداب على العراق في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ .

﴿انسحاب الحكومة الموقتة﴾

(كانت الحكومة الموقتة) التي شكلها سير برسي كوكس في أواخر تشرين الاول من سنة ١٩٢٠ م ، ورأسها السيد عبد الرحمن النقيب مدة عشرة أشهر ، جسراً مؤقتاً بين السلطة المنتدبة والشعب العراقي . وبعبارة أصح كان لا بد من ابدال الحكم المباشر بحكم

(١) و (٢) تاريخ الوزارات العراقية ج ١ ص ٦٣ طه

انكليزي مبطن يحكم من وراء ستار فلما توج الامير فيصل على العراق في ٢٣ آب من السنة التالية ، كان لا بد من زوال هذا الجسر ليحل محله جسر آخر . وكان الملك فيصل قبل أن يتوج بأسبوع أسر إلى النقيب المومى إليه أن يتهيأ لتشكيل وزارة جديدة[١] فلما تمت حفلة التتويج ، رفع النقيب إلى الملك فيصل كتاب استقالته من (الحكومة الموقتة) بالنص التالي :

ديوان مجلس الوزراء .

يا صاحب الجلالة !

إن الاصول المرعية في الحكومات الدستورية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد في شكل الحكومة . ولما كان تبوء جلالتكم عرش العراق وضرورة تأليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان ، قد انسحبت مع رفقائي الوزراء من مباشرة أعمال مجلس الوزراء ، ولذلك بادرت بعرض الكيفية على أعتاب جلالتكم والامر لجلالتكم

١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ ٢٣ آب ١٩٢١ م

عبد الرحمن النقيب[٢]

وقد أمر الملك فيصل بالرد على كتاب استقالة النقيب بما يلي :

صاحب الفخامة !

قبلنا استقالتكم ، شاكرين همتكم السابقة ، راغبين مثابرتكم مع زملائكم على العمل حتى نأمر بتأليف الوزارة الجديدة .

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ ـ ٢٣ آب سنة ١٩٢١

فيصل[٣]

﴿بين النقيب والمعتمد﴾

لم يكتف السيد عبد الرحمن النقيب بالرسالة التي بعث بها إلى الملك فيصل ، فوجه رسالة ثانية إلى المعتمد السامي قال فيها :

---

(١) آيرلند ص ٣٣٣ ورسائل بل ص ٦١٨

(٢ و ٣) العراق في دوري الاحتلال والانتداب ج ١ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١

ديوان مجلس الوزراء في العراق .

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ المصادف في ٢٣ آب سنة ١٩٢١

إلى فخامة المندوب السامي السر برسي كوكس

بناء على تبوء جلالة الملك فيصل المعظم في هذا اليوم المبارك عرش العراق ، قد انتهت أعمال الحكومة الموقتة ، ولهذا قد انسحبت مع رفقائي الوزراء عن مباشرة أعمال مجلس الوزراء لاقتضاء الحكم الدستوري ، وسارعت بعرض القضية على فخامتكم .

وفي الختام أسدي الشكر الجزيل لما رأيته من فخامتكم من المعونة والمعاضدة ، أثناء قيام الحكومة الموقتة بالأعمال التي عهدت إليها ، وانتظام أمرها بسياستكم الرشيدة وحكمتكم الرصينة .

عبد الرحمن النقيب[1]

أما المعتمد السامي « سير برسي كوكس » فكان قد اتخذ من قبل التدابير اللازمة لمنح السيد النقيب وسام الانبراطورية لقاء الخدمات التي أسداها لحكومته ، والمعونة التي بذلها في سبيل تذليل مهمته . فلما تسلم الرسالة المدرج نصها أعلاه أجاب عليها بما يلي :

دار الانتداب : بغداد .

الرقم س . د/٢٠٨١ التاريخ ٢٣ ـ ٢٤ آب سنة ١٩٢١

جناب صاحب السماحة والفخامة الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن أفندي نقيب أشراف بغداد ورئيس مجلس الأمة « كذا » المفخم .

يا صاحب السماحة

تلقيت بمزيد الاحترام كتاب سماحتكم تاريخ اليوم والذي به تفيدونني : أنه طبقاً لعرف الحكم الدستوري ، قد رأيتم سماحتكم وزملاءكم أصحاب المعالي الوزراء أن أعمالكم قد انتهت بمناسبة جلوس سمو الأمير فيصل على عرش العراق وتشكيل حكومة دائمية .

وقد تلقيت رسالتكم هذه بسرور يمازجه الأسف .

أولا : إن هذا المأتي السامي الذي أتيتموه سماحتكم ومجلسكم بعزمكم على انتهاج

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٨٥ التاريخ ٢٩ آب ١٩٢١

هذا المنهج قد صادف تحبيذي ، وان الحادث السعيد الذي كان السبب في ذلك لهو حادث تاريخي يدعو الى ابتهاج جميع العراقيين وأصدقائهم ابتهاجاً عظيماً . هذا من الجهة الواحدة ، أما من الجهة الأخرى فإني قد شعرت بأسف شديد عندما تحقق لي انتهاء مدة التكاتف والتعاون بيني وبين مجلس الأمة « كذا بالنص » .

ثانياً : أني أشكركم جزيل الشكر على عبارات التقدير التي قد أشرتم بها إلى معاضدتي . اني عبرت لسموكم تكراراً عن تقديري الشخصي لما أبديتموه من تضحية النفس والغيرة على المصلحة العامة بإجابتكم دعوتي إليكم لمساعدتي في مهمة تشكيل حكومة موقتة .

والآن اسمحوا لي أن أكرر عبارات تقديري هذا مرة أخرى بأشد التعابير القلبية ، ولولا تلك المعاضدة الفعالة لما كان لي أدنى أمل بالنجاح .

أما فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمة « كذا » برئاستكم الحكيمة مع زملائكم أصحاب المعالي الوزراء فإني أقدم لكم أشد التهاني والتشكرات القلبية ، وكل ما يسعني أن أقوله هو أنه بحسب رأيي أن أعمال المجلس من حيث الكفاءة والمقدرة قد كانت ولا تزال موضوع إعجابي العظيم ، وان المجلس لم يقتصر على معالجة ما عرض عليه من المسائل بأحسن الطرق العملية والحنكة والسياسة الرشيدة ، بل وجدت دائماً انه عندما كانوا يجدون داعياً للاختلاف معي على نقطة ما ، أو تأجيلها لزيادة البحث ، كان دائماً توجد أسباب صحيحة لعملكم ، واني متأكد بأنهم يدركون كما أدرك أنا ، كم نحن مدينون لإرشاداتكم السديدة فأرجو من سماحتكم أن تتفضلوا وتقدموا لهم جملة وأفراداً تشكراتي القلبية على خدماتكم الثمينة .

وفي الختام لي الشرف والسرور العظيم بأن أبلغ سماحتكم بأن صاحب الجلالة الانبراطورية الملك جورج يسرّه أن ينعم عليكم تقديراً لخدماتكم الجليلة بوسام الانبراطورية البريطانية السامي من الدرجة الاولى . ولي الشرف يا صاحب الفخامة ، بأن أكون خادمكم الأمين .

ب . ز . كوكس : المندوب السامي في العراق[1] »

---

(١) جريدة العراق العدد ٣٨٥ التاريخ ٢٩ آب ١٩٢١ م

يقول جيمس موريس في ص ١٠٠ من كتابه « الملوك الهاشميون » وكان العراق الذي حكمه فيصل الآن أعجوبة . فقد نصّ المرسوم البريطاني على قيام ملكية دستورية ولكن الدستور لم يسنّ بعد . وكان العراق بلداً واقعاً تحت الانتداب ولكن صك الانتداب لم يصدق عليه أحد . وكان المفروض ان يرتبط بمعاهدة مع بريطانية ولكن هذه المعاهدة لم توجد . وطلب العرب ان يكون العراق مستقلاً تمام الاستقلال بينما أراد الانكليز والهنود ان يكون دولة حاجبة كبهوتان . وتطلع الانكليز الى ما يحويه من كنوز البترول بينما طالب الأتراك ببعض مناطقه الشمالية . وعندما جاء فيصل ، كان العراق في وضع هجين يقف في منتصف الطريق بين « مستعمرة ودولة مستقلة » .

الفصل السابع

القانون الاساسي العراقي وكيف وضع ؟

﴿ حقوق الانسان ﴾

نظرة سريعة إلى التاريخ السياسي الذي سبق القرن التاسع عشر للميلاد ، ترينا ما كانت عليه معظم الدول الاوربية : كفرنسة واسبانية ، وألمانية وإيطالية ، من حكم مضطرب ، وسلطان يتنازعه الملوك المستبدون ، وشعوبهم الطامحة في التحرر من نير الحكم الفردي . فبينا نرى الملوك يسوقون الابرياء من أبناء جلدتهم ، إلى المجازر حيناً ، وإلى غياهب السجون حينا آخر ، نرى الشعوب تسوق ملوكها إلى معاقل العزلة وساحات الإعدام . كل ذلك بعد تحقيق صوري ، ومحاكمات لا أثر للمعدلة فيها ، فبقيت الحرب في سبيل الحرية سجالا مدة من الزمن ، حتى إذا شبت نار الثورة الفرنسية في صيف عام ١٧٨٩ م ، وسالت الدماء فيها أنهاراً تغلب «الحق» على « القوة » فأعلنت نظرية « حقوق الإنسان » التي تمثلت فيها المبادىء السامية والمثل العليا ، فأصبحت هذه المبادىء نبراسا للدساتير في الدول الاوربية وغيرها ، تأخذ عنها الممالك الحديثة والشعوب المتمدنة ، وتستضيء بنورها الأمم الطامحة في الحرية والرفاه .

قلنا أن « الثورة الفرنسية » هي التي أقرت نظرية « حقوق الانسان » ولكن ذلك لم يكن إلا بالقياس إلى ما كانت عليه الدول الاوربية ـ عدا بريطانية التي تأثرت بنظامها الدستوري فلسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، واستوحت منه الثورة الفرنسية اسسها ـ ولكنا لو نظرنا إلى أبعد من ذلك لوجدنا أن الدين الإسلامي الحنيف ، منح الإنسان مثل هذه الحقوق قبل أن يندلع لهيب هذه الثورة بأكثر من ألف سنة ، وانه جاء بدستور لإقرارها إقراراً لم نرَ مثله في الدساتير العالمية كافة ، زمنية كانت أم دينية ، يوم لم

يكن على وجه البسيطة دستور يضمن مساواة الافراد ، ويحفظ حقوقهم تجاه السلطة الحاكمة . وإن التشريع الإسلامي ضمن للفرد جميع حقوقه ، وحدَّد سلطة الدولة التي تروم المداخلة في شؤونه في جميع القضايا التي تتصل بحياته أو تتعلق بحريته الشخصية ، فالفرد من حقه أن يساهم في أمور الدولة بكل حرية ، وله ان يناقش أحكامها إذا كانت مخالفة لأحكام الشريعة ، وأن ينادي ينزع ولايتها وإسقاطها حتى معاقبتها ، اذا خالفت قواعد الشرع . والحكومة لا تستطيع أن تأخذ من الضرائب إلا ما تفرضه الشريعة ، إلى غير ذلك من الحقوق التي استطاعت المدنية الحديثة ، بما وصل إليه تفكيرها ، وما أملته عليها تجاربها ، وما حصلت عليه بعد ثورات دامية ، أن تشرعه وتحافظ عليه بكل ما لديها من قوة .

فالدستور إذاً « أو القانون الأساسي » يضعه في الدولة الحديثة ممثلون عن الأمة ليضمنوا سلامة حقوق الشعب ، وحريات أبنائه ، وعلاقاتهم بالدولة ، وينظموا صلاحيات السلطات الثلاث . التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعلاقة هذه السلطات بعضها ببعض ، وحدود علاقة رئيس الدولة الاعلى بها . ويكون تعديل أي حكم من أحكامه « أصوليا أكان أم فرعياً » خاضعاً لمراسيم خاصة ، يتفاوت مدى الشدة فيها بالقياس إلى صلابة الدستور أو مرونته ، وقد يستفتى الشعب فيه عامة بطرق خاصة ، ولهذا توجب أكثر الدساتير العالمية ، على رئيس الدولة الاعلى ، وعلى أعضاء سلطتها التشريعية ، أن يقسموا يمين الإخلاص للدستور والمحافظة عليه . أما الأمور الفرعية فلا يتعرض الدستور لها ، تاركاً أمرها إلى القوانين التي تضعها السلطة التشريعية .

﴿ انواع الدساتير ﴾

وتختلف دساتير الامم باختلاف نفسياتها وسوياتها ، فمن الدساتير ما يكون مفصلا ، ومنها ما يكون مختصرا . وبعضها يعتمد في أحكامه على العرف والتقاليد التي يراعيها الشعب منذ زمن بعيد ، كالدستور الانكليزي مثلا . وكذلك تختلف الدساتير من حيث مرونتها وصلابتها ففي بعضها من المرونة ما يجعل تعديلها سهلا ، كالدستور البريطاني ، وفي البعض الآخر من الصلابة ما يحول دون ذلك كالدستور الفرنسي ، ولا تجوز المفاضلة بين دساتير الامم لأن ذلك عائد إلى قابلية الشعوب وأمزجتها .

والقانون الاساسي العراقي « أو الدستور العراقي » من الدساتير الصلبة المفصلة ، ووجهة الصلابة والتفصيل فيه ، هو أن الدولة العراقية ناشئة فوجب تفصيله ووضع العقبات القانونية في سبيل تعديله ، ونحن ملمون بكيفية وضع هذا القانون ونشره وتعديله .

« كيف وضع القانون الاساسي العراقي »

كان من نتيجة نشوب الحرب ـ العالمية الاولى ـ بين الدول المتحالفة وبين تركية ، أن سعت الأولى إلى تأليب الولايات العربية ، ومن بينها العراق ، على الدولة العثمانية متوسلة إلى ذلك بدعاية واسعة ، ووعود كثيرة ، بإنالة هذه الولايات استقلالها ، ومنحها حقها في تقرير مصيرها . ولم تكن هذه الوعود بمقصورة على البلاد العربية ، بل إن مبادىء حرية الشعوب في حكم نفسها ، كانت من النظريات التي كثر الترنم بها في تلك الاوقات العصيبة على ألسنة السياسيين ، أمثال ولسن وغيره ، لاستفزاز حميتها ضد العدو من جهة ، ولاعتقاد البعض وقتئذ بأن هذه المبادىء لو طبقت تكون دعامة لاستقرار السلم في المستقبل من جهة أخرى . وكان من شأن هذه النظريات أن تأثرت بها دول الحلفاء حتى في اتفاقاتها السرية التي كانت ترمي بها إلى بسط سيادتها على البلاد العربية ، التي كان يراد سلخها من سلطان الدولة العثمانية . ولتحقيق هذه الرغبة اتفقت فرنسة وبريطانية العظمى على تأسيس حكومات وإدارات وطنية في بلاد الشام والعراق ، التي تم للحلفاء تحريرها ، وفي البلاد التي يسعون الى تحريرها ، والاعتراف بهذه الاخيرة حالما يتم إنشاؤها . ويتبين من ذلك أن فرنسة وانكلترة كانتا تحرصان كل الحرص ، في سعيهما إلى بسط نفوذهما على البلاد العربية ، على التنويه بما تعتزمانه من منح هذه البلاد حكومة يختارها الاهالي ، وبعبارة أدق ، فيما نحن بصدده هنا ، على اسباغ نعمة النظم الدستورية عليها . وكان أول ما اتجهت اليه مساعي الساسة ، بعد الحرب ، إنشاء عصبة للأمم تكون معقلا للسلم ، ورابطة للتعاون والتفاهم بينها ، وتوزع البلاد المحكومة أصلا من ألمانية وتركية بين الدول المتحالفة ، على أن تقوم هذه بإدارة شؤونها نيابة عن عصبة الامم إلا أن نفوذ انكلترة وفرنسة في العصبة من جهة ، وحداثة هذه الهيأة من جهة أخرى أدى

يهما إلى انفاذ اتفاق سابق[1] ففرض مجلس الحلفاء الاعلى الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ م وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الـ « ٢٢ » من عهد عصبة الامم وهي :

« إن بعض البلاد كانت في القديم تابعة للانبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كأمم مستقلة ، على أن تستمد الارشاد والمساعدة من دولة أخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف منفردة . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب أن يكون في المقام الاول في انتقاء الدولة المنتدبة »[2] .

فنظمت الحكومة البريطانية لائحة لانتدابها على العراق في عشرين مادة ، ورفعتها الى عصبة الامم في ٩ كانون الاول سنة ١٩٢٠ م للتصديق [3] وقد جاء في المادة الاولى من اللائحة :

« للمنتدب أن يضع في أقرب وقت ، على أن لا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانونا أساسيا للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة عليه فينشره سريعا ، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ورغائبهم ، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة ، وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي ، يجري العمل في العراق طبقا لروح الانتداب »[4] .

فلما حدثت حادثة ميسلون في سورية في العشرة الاخيرة من شهر تموز سنة ١٩٢٠ واضطر الامير فيصل نجل الملك حسين لمغادرة الاراضي السورية إلى « ميلانو » في إيطالية ، كان العراق يموج بثورة هائلة من جراء الحكم العسكري المتعسف ، ويستنكر الانتداب الذي فرض عليه دون علمه أو رضاه . وقد أشغلت ثورته الساسة البريطانيين وجعلتهم يفكرون في وجوب إيجاد حل للقضية العراقية « سعيا وراء غايات ثلاث :

١ ـ الوفاء بالالتزامات الانتدابية . . . ومساعدة الدولة الفتية . . . و

---

(١) الدكتور محمد زهير جبرانه في كتابه «مذكرات في القانون الدستوري» ص ٣/٢

(٢) رسالة «تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها» ص ٩٤

(٣) لم توافق عصبة الامم على هذه اللائحة بصورة رسمية إلا بعد أن قضي عليها بالمعاهدة الاولى

(٤) كتاب «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ص ١٩١ من المجلد الثاني

٢ ـ منح أهل العراق الاستقلال وحرية تقرير المصير بحسب ما أعطيناهم من موثق وعهد . . . و

٣ ـ رفع العبء الباهظ عن عاتق الشعب البريطاني ماليا وسياسيا ، وهو العبء الذي جاء اضطلاعنا به ناشئا عن قبولنا الانتداب ، وقطعنا العهود المعلومة »[١] .

فقرروا الاستعانة بالامير فيصل ، وفاوضوه على إسناد عرش العراق إليه ، على الصورة التي ذكرناها في الفصلين الرابع والسادس من كتابنا هذا ، فلما وصل سموه إلى بغداد في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢١ م ، قرر مجلس الوزراء ـ الذي أقامه سير برسي كوكس قبل وصول الامير بثمانية أشهر ـ في جلسته المنعقدة ، برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب ، في ١١ تموز من هذه السنة « المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق ، ويشترط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون »[٢] ولما جرت حفلة التتويج في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ أذاع المعتمد السامي البريطاني سير برسي كوكس ، أن حكومته البريطانية قد اعترفت بالأمير فيصل نجل الملك حسين ملكاً على العراق على أساس القرار المتخذ في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١١ تموز سنة ١٩٢١ م(أي أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون)[٣] فلما بوشر في وضع معاهدة تصاغ فيها بنود الانتداب صوغا « حسب الاتفاق الذي تم بين الأمير فيصل ووزير المستعمرات البريطانية مستر تشرشل » اتفق الطرفان على أن تكون المادة الثالثة من هذه المعاهدة بهذه الصيغة :

« يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونا أساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون ، الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين . وكذلك يكفل أن لا يكون

---

(١) سير نيجل دافيدسن في خطابه «العراق أو الدولة الجديدة» ص ١٧

(٢) قرارات مجلس الوزراء «مجموعة تموز آب أيلول ١٩٢١» ص ٩

(٣) نص البلاغ في «تاريخ الوزارات العراقية» ١ ـ ٢١

«دن تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين او لغة . ويـؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق . ويجب ان يعين هذا القانون الأساسي الاصول الدستورية ، تشريعية كانت أو تنفيذية ، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة ، بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية »[1] .

إن هذه المادة من لائحة المعاهدة تنسجم كل الانسجام مع المادة الاولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق « وفي وسعنا أن نلاحظ أن المادة المتقدمة الذكر لا تبين حقوق الشعب حسب ، بل المبادىء التي تقرر أن يقوم عليها نظام الحكومة العراقية أيضا ، وبذلك يمكن أن تعتبر خطوة تطورية مهمة في تاريخ العراق الدستوري »[2] وقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م .

فالقانون الاساسي العراقي توافر فيه ، ما نص عليه صك الانتداب في مادته الاولى ، وما اشترطته صيغة البيعة للأمير فيصل بملوكية العراق ، وما أقرته المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية، وهو (الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة) وأن (يتضمن النصوص المعتاد درجها في دساتير العصر المشتقة من أصول حقوق الانسان ، كالحركة الشخصية ، وحرية المعتقد واللغة والتعليم ، وحقوق الاقليات ، والمساواة القانونية العامة وما شاكل)[3] .

﴿ من وضع القانون الاساسي العراقي ﴾

عهدت الحكومة البريطانية إلى دار اعتمادها في العراق أن تشرع في وضع لائحة للقانون الاساسي العراقي تراعي فيه الاسس الواردة في صك الانتداب ، وصيغة البيعة للملك فيصل والمادة الثالثة من لائحة المعاهدة ، فتألفت لجنة لهذا الغرض قوامها : ميجر دابليو . جي . يونغ الموظف في دائرة الشؤون الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية ،

---

(١) «المعاهدة العراقية ـ الانكليزية مع الاتفاقيات الملحقة بها» ص ٢

(٢) الدكتور مجيد خدوري في كتابه «نظام الحكم في العراق» ص ٢٨

(٣) دافيدسن في «العراق أو الدولة الجديدة» ص ٢٢

الذي ألحق بالخدمة في دار الاعتماد المذكورة ، ومستر أيم . إي . دراورد المستشار القضائي لدار الاعتماد ، والمعتمد السامي نفسه سير برسي كوكس ، فاستعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي ، والدستور النيوزلندي ، وببعض دساتير الممالك الصغرى مثل تركية وايران في وضع هذه اللائحة ، فكانت وسيلة من الوسائل السياسية لتثبيت أحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، بدلاً من أن تكون اداة للحكم في العراق حكما ديمقراطيا . وقد أتمت دار الاعتماد هذه اللائحة وارسلتها الى وزارة المستعمرات مع ميجر يونغ في أوائل عام ١٩٢٢[١] فأجرت الوزارة المذكورة تعديلات هامة فيها ، وأعادتها إلى معتمدها في العراق ليقدمها إلى الحكومة العراقية . وبعد تقديمها تألفت لتدقيقها لجنة من وزير العدلية ناجي السويدي ، ووزير المالية ساسون حسقيل ، ومستشار وزارة العدلية ، دراورد ، والمشاور الحقوقي للحكومة البريطانية نايجل دافيدسن ، الذي نقل إلى مثل وظيفته في الحكومة العراقية ، ثم انضم رئيس الديوان الملكي رستم حيدر ، إلى هذه اللجنة ليمثل وجهة نظر الملك فيصل ، فوجدت « اللجنة » إن هذه اللاحة لا تنطبق على أحوال العراق العامة ، ولا تلائم أوضاعه الخاصة فقد اشترطت منح الملك صلاحية التصديق على كل قانون يسنه مجلس الامة كما منعت اللائحة هذا المجلس من وضع اي تشريع يختص بمعاهدة التحالف القائمة بين بريطانية والعراق ولذا أبدلتها بلائحة جديدة استمدّت مفاهيمها من الدستور العثماني ومن دساتير الامم الاخرى ومنها اليابان وضمنته التعديلات الضرورية التي رأت أن تدخلها على اللائحة الاصلية إلا انها انقسمت ، فكان للوزيرين العراقيين وجهة نظر، وللمستشارين البريطانيين وجهة نظر أخرى دونتا في مذكرة مفصلة أرسلت مع اللائحتين : القديمة والجديدة إلى حكومة لندن لتقول كلمتها فيها ، فأحيلت إلى الموظفين الاختصاصين في وزارة العدلية، فتولوها بالدرس والعناية ، ولما كان هؤلاء متشبعين بالأراء الحقوقية المستندة إلى نظرية « حقوق الإنسان » التي أقرتها « الثورة الفرنسية » والتي شاعت في دساتير الدول الحديثة عامة والناشئة منها بصورة خاصة ، بعد الحرب العالمية الأولى ـ حرب عام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ م ـ عملوا على أن تكون هذه اللائحة موافقة للطرفين فتخيروا من دساتير إيران وتركية ومصر ألبقها وأصلحها ، ومن لائحة دستور الحكومة الفيصلية في الشام ، وغيرها من الدساتير الشرقية والغربية أكثرها ملاءمة

(١) Ireland , A study in Political development p . 373 - 374

لروح الشعب العراقي ، واتفقوا على ضم ذلك إلى اللائحة القديمة المعروضة عليهم مراعين في ذلك لائحتي الانتداب والمعاهدة ، وصيغة البيعة للملك فيصل ، وقد أيدوا وجهة النظر العراقية في معظم التعديلات التي أرادها الوزيران العراقيان ، ولا سيما فيما يتعلق « بسلطة المجالس النيابية، وجعل الحكومة تحت إشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤ ولياتها أمامه »[1] وكان هذا الحق قد منح للملك في اللائحة الاصلية . أما ما أيدوا به وجهة النظر البريطانية فيقول الحقوقيون عنه أنه كان شذوذاً عالمياً في التشريع[2] وكان مما يلفت النظر إليه بصورة خاصة ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الـ ٢٦ من لائحة الدستور من جواز إصدار مراسيم تكون لها قوة قانونية لتصديق القوانين المتعلقة بالقيام بواجب المعاهدات دون عرضها على مجلس الأمة في اجتماعه القادم ، كما تعرض عليه بقية المراسيم التي تصدر في أثناء عطلته لتصديقها أو إلغائها الأمر الذي لا نجد له نظيراً في سائر الدساتير العالمية ، ويعدّها البريطانيون ضرباً جديداً في الدساتير . أما ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة بعد المئة من اعتبار (جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها) فمن أغرب ما نصت عليه الدساتير ، ولا سيما إذا علمنا أن بين البيانات عدداً من الوعود لغير العراقيين بإعفاء أملاكهم المطوّبة في العراق من الضرائب العامة[3] ومصادرة بعض أموال غير منقولة لبعض العراقيين قضت الضرورة العسكرية بقيدها باسم الحكومة في حينه[4]

---

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من الجزء الاول

(٢) «إن البريطانيين الذين اشتركوا في وضع اللائحة كان الواجب الملقى على عاتقهم أكبر من واجب تأمين إدخال هذه الشروط والمواد الاخرى التي تكفل نجاح سير جهاز الدولة فقد كان مفروضاً عليهم ـ بمقتضى رغبات حكومة صاحب الجلالة ـ أن يضمنوا بهذا القانون وضع تدابير إضافية من شأنها أن تعزز مركز بريطانية العظمى في العراق»
ـ آيرلند ٢٩٢ ـ

(٣) لما أرسلت حكومة الهند حملتها العسكرية لفتح العراق ألحقت بها سير برسي كوكس كمستشار سياسي للحملة ، فوعد شيخي الكويت والمحمرة بإعفاء نخيل بساتينهما في العراق من الضريبة . فنصت لائحة القانون الاساسي العراقي ، على وجوب اعتبار هذا الوعد قانوناً نافذ المفعول بصورة دائمة رغم الاجحاف الذي فيه .

(٤) قتل أحد الحكام السياسيين في النجف في ٢٠ آذار سنة ١٩١٨ م فصادرت السلطات العسكرية البريطانية عقاراً للحاج عطية أبو كلل ، فلم تستطع حكومة الملك فيصل رده إلى صاحبه إلا بقانون خاص شرعته في سنة ١٩٣١

وقد صادقت وزارة المستعمرات على اللائحة بشكلها الأخير، فأعيدت إلى الحكومه العراقية لعرضها على المجلس التأسيسي للتصديق، فعهدت بها إلى « لجنة خاصة بوزارة العدلية قوامها ثلاثة أعضاء من الحكام، وثلاثة اعضاء من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية »[1] وهو يومئذ عبد المحسن السعدون وإشراك المستشار القضائي، وكان ناجي السويدي ورؤوف الجادرجي مشاورين فيها، فرأت هذه اللجنة أن هناك ضرورة قصوى لتعديل بعض المواد، فدونت ملاحظاتها في مذكرة قدمتها إلى مجلس الوزراء ليقرها، فتولاها هذا بالـدرس والتدقيق أيضاً، وكان مما عدله فيها وجوب (منح الثقة من قبل المجالس التشريعية إلى الحكومات العراقية التي ستشكل)[2] لتتمكن من مزاولة اعمالها في جو مشبع بروح الثقة والطمأنينة، فلم تر الحكومة البريطانية مانعاً من قبول هذه التعديلات، ولا سيما بعد أن وافقت على التعديل الذي أقرته اللجنة الاولى، وأقره الموظفون البريطانيون المسؤولون من جعل الوزارات مسؤولة أمام المجلس النيابي دون الملك.

« لائحة القانون الاساسي بشكلها الاخير »

تمت المراسلات والمفاوضات بين بريطانية والعراق فيما يتعلق بلائحة القانون الاساسي العراقي وقبلها الطرفان بصورة نهائية، قبل أن تعرض على المجلس التأسيسي العراقي وعلى مجلس جمعية الامم للتصديق، فجاءت في ١٢٣ مادة موزعة على مقدمة وعشرة أبواب وهي :

المقدمة : وهي في أربع مواد، وتبحث عن اسم القانون، وشكل الحكومة، وعاصمتها، وشكل عَلَم الامة.

الباب الأول : في أربع عشرة مادة، وتبحث في حقوق الشعب بصورة مفصلة، وكانت هذه الحقوق مجزّأة الى نوعين : عام كما جاءت في لائحة « حقوق الانسان » وخاص وهي التي يمتاز العراق بها كدولة مسلمة فيها أقليات وفيها أديان مختلفة.

الباب الثاني : في ثماني مواد، وتبحث في حقوق الملك وصلاحياته، كأن يكون هو

---

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٤٥٢ من المجلد الاول

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ١ - ٤٥٣

الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها ، وهو الذي يأمر باجتماع مجلس الامة وتأجيله أو تمديده أو حلّه ، وأن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون في حالة عدم اجتماعه على أن تعرض على البرلمان بعد اجتماعه فاما أن يصدّقها واما ان يرفضها وللملك الحق في قبول أو رفض أية لائحة يقرها البرلمان وفي حالة الرفض عليه ان يذكر الاسباب خلال ثلاثة اشهر الا اذا كانت اللائحة مستعجلة فتكون المدة ١٥ يوما .

الباب الثالث : « في « ٣٧ » مادة ، وتبحث في السلطة التشريعية ، وفي كيفية تعيين الاعيان وانتخاب النواب وما يدفع اليهم من مخصّصات وكيفية عقد اجتماعات المجلسين : الأعيان والنواب .

الباب الرابع : في أربع مواد ، وتبحث في أحكام الوزارة ، وكيفية تشكيلها وإقالتها وفي مسؤولية كل وزير .

الباب الخامس : في « ٢٢ » مادة ، وتبحث في السلطة القضائية ، وفي كيفية تشكيل المحاكم ودرجاتها واماكن انعقادها واقسامها واختصاصاتها وكيفية مراقبة وتنفيذ احكامها بقوانين خاصة .

الباب السادس : في تسع عشرة مادة ، وتبحث في الأمور المالية ، وكيفية فرض الضرائب وجبايتها ،وصرفها . وقد حصر حق عرض اللوائح المالية بالوزراء دون الأعيان والنواب .

الباب السابع : في أربع مواد ، وتبحث في إدارة الأقاليم الادارية وانواعها وكيفية تأسيسها،وما يتعلق بالمجالس البلدية ، والطائفية .

الباب الثامن : في خمس مواد ، وتبحث في اعتبار البيانات والأنظمة والقوانين الصادرة من أية سلطة عسكرية أو ملكية ، قبل نشر القانون الاساسي مرعية الجانب حتى تلغى أو تستبدل بغيرها .

الباب التاسع : في مادتين ، وتبحثان في كيفية تبديل أحكام القانون الاساسي أو تعديله وقد أجازت احداهما تعديل أي من المواد الفرعية خلال سنة من تاريخ نشره والثانية بعد مرور خمس سنوات على صدوره .

الباب العاشر : في أربع مواد ، وتبحث في إعلان الاحكام العرفية ، وكيفية تفسير

القوانين وفي وضع دائرة الاوقاف ، وتاريخ تنفيذ القانون الاساسي .

بعض ما يؤخذ على اللائحة

إن من يدقق أحكام « لائحة القانون الاساسي العراقي » يرى أن شأنه شأن الدساتير الديمقراطية . فقد نص في مادته التاسعة عشرة على أن « سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة » ولكنه اضاف إلى هذا النص زيادة غير مألوفة ، أو انها غريبة في بابها إذا قورنت بما هو مستعمل في الدساتير الاجنبية ، فقوله « وهي - أي السيادة - وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده » بعد النص العام المتقدم ذكره يعدّ من مستحدثات الشارع العراقي حسب ، لأن الدساتير تقول عادة إن الأمة هي مصدر السلطات ، أو ان السيادة تستقر في الامة ، هذا الى أن القارىء يلمس في هذه اللائحة الكثير من الاحترازات التي وضعت لتحديد « السلطة التشريعية » وبالتالي لحقوق الشعب . وسبب هذه الاحترازات راجع الى التضارب الموجود بين مواد المعاهدة - التي صيغت فيها بنود الانتداب صوغاً - وبينها وبين المبادىء العامة في الدساتير الديمقراطية . فقد نصت المادة الاولى من المعاهدة - مثلا - على أن السيادة الوطنية للعراق ، بينما قيدت المادة الرابعة منها ملك العراق بأن يستشير المعتمد السامي البريطاني الاستشارة التامة . وللتوفيق بين هذين الوضعين ، ارتُئِيَ تقييد سلطة « المجلس النيابي » إزاء « السلطة التنفيذية » في النواحي الإدارية والمالية والقضائية لئلا يشرّع أمراً قد لا يقرّه المعتمد السامي « ممثل حكومة الانتداب » فيؤول الأمر إلى الخراب .

فقد زيدت سلطة القوة التنفيذية مثلا في :

١ - إمكان إصدار مراسيم تكون لها صفة قانونية ، في حالة عدم وجود المجلس مجتمعا[١] .

٢ - تعيين أعضاء مجلس الأعيان من قبل الملك دون الشعب[٢] .

٣ - إمكان عدم تصديق الملك على القوانين التي يشرعها البرلمان[٣] .

---

(١) الفقرة ٣ من الماء ٢٦

(٢) الفقرة ٦ من المادة ٢٦

(٣) الفقرة ٣ من المادة ٦٣

وقيدت سلطة المجلس المالية فلا يجوز :

١ - لأحد النواب أن يقدم أو يقترح قانوناً فيه صرف مالي[١] ولا يجوز :

٢ - لمجلس النواب ان يقرر خفض النفقات المنصوص عليها في المعاهدات[٢] .

كما أن التقييد جوَّز :

٣ - إصدار مراسيم مالية في حالة عدم التئام المجلس[٣] .

٤ - سير الحكومة على ميزانية السنة المالية المنصرمة[٤] وإصدار ميزانيات مؤقتة[٥] .

أما القيود القضائية التي فرضت لتقليص نفوذ « السلطة التشريعية » فهي ما نصت عليها المادة (٨٣) التي خولت المحكمة العليا تفسير القوانين ومحاكمة الوزراء وأعضاء مجلسي الأعيان والنواب فضمن المعتمد السامي ، بهذه الوسيلة ، حق رفض أي قانون يشرّعه البرلمان ولا ترتضيه دار الاعتماد . وكيفية ذلك هو ان كل قانون تضعه أية وزارة من الوزارات العراقية يجب أن ينال موافقة المستشار في تلك الوزراة ، فإن أقرّه سار سيره الطبيعي ، وإن رفضه عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وجاز للمستشار حضور الجلسة الوزارية التي تجري فيها المذاكرة حول هذا القانون . فإن أخذ المجلس الوزاري برأي المستشار البريطاني انتهى الأمر ، وإن رفضه ذهب المستشار إلى المعتمد السامي فيقصد المعتمد الملك ، ويطلب إليه الكف عن تصديق القانون المختلف عليه[٦] وللملك حق رفض أي قرار يتخذه مجلس الوزراء[٧] وله أن يعيد أي قانون يشرعه البرلمان ، ولا يرى فيه ما يلائم رغبة المعتمد السامي[٨] .

---

(١) المادة ١٠٥ من القانون الاساسي

(٢) المادة ١٠٦ من القانون

(٣) المادة ١٠٢ من القانون

(٤) المادة ١٠٧ من القانون

(٥) المادة ١٠٧ من القانون

(٦) راجع الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من لائحة التعليمات للهيئة الإدارية العراقية من هذا الكتاب

(٧) الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من لائحة القانون الاساسي

(٨) كانت الخزانة العراقية تشكو عسراً مالياً كبيراً في عام ١٩٣٠ م فعالجته الهيئة الوزارية القائمة إذ ذاك - وهي الوزارة=

هذا مجمل ما نستطيع أن نقوله في لائحة القانون الأساسي العراقي ، لأن ظروفنا الخاصة لا تساعدنا على بيان مواطن الضعف والارتباك والتكرار فيه ، ولا على التفصيل الممل ، والاقتضاب المخل ، واللحن المشين الموجود فيه ، ولهذا آثرنا نشره بنصه في ختام هذا الفصل .

على أن من الاهمية بمكان أن نذكر في هذه الإلمامة أن مجلس الوزراء العراقي قرَّر في جلسته المنعقدة في اليوم السابع من شهر ايلول لسنة ١٩٢٧ التفريق بين المعاهدات الهامة التي يحتاج تنفيذها إلى إصدار تشريع بها ، وبين المعاهدات التي هي أقل اهمية . فقد جاء في الفقرة الثانية من القرار الثامن للجلسة المذكورة :

« توافق الحكومة العراقية على أن المعاهدات الثنائية الطرف ، كالمعاهدات المتعددة الأطراف ، يجب عرضها على مجلس الأمة » .

وجاء في الفقرة الثالثة من القرار الثامن المذكور :

« توافق الحكومة العراقية على أن المعاهدات الدولية ذات الاهمية الصغرى والصبغة الفنية ، والتي لا تعقد بين رؤ ساء الدول ذات الشأن ، بل بين كبار موظفي حكومات تلك الدول لا تقتضي بحد ذاتها العرض على مجلس الامة . . . » .

ويرى مستر هوبر Hooper في ص ٧٥ من كتابه[٢] « الدستور العراقي » ان قرار مجلس الوزراء العراقي هذا يتعارض مع الفقرة الرابعة من المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي العراقي التي تنص على أن جميع المعاهدات يجب أن يوافق عليها مجلس الامة لأن المطلق يجب أن يفسر على إطلاقه .

السعيدية الاولى -بوضع قانون يقضي خفض نسب معينة في رواتب الموظفين والمستخدمين، فلم يرق هذا التدبير المعتمد السامي فعارضه ، وكان الملك علي يقوم بأعباء الملك نيابة عن أخيه الملك فيصل، فلم يعر الاعتراض اذناً صاغية، فسار القانون سيره الطبيعي واستقطعت المبالغ المقررة فيه من الرواتب كافة ، وقيدت إيراداً للخزينة ، فلما عاد العاهل العراقي إلى بغداد ، احتج المعتمد السامي لدى جلالته على ذلك ، فما وسع الملك فيصل إلا أن أعاد القانون إلى البرلمان فالغاه واستبدله بقانون آخر .

(2) C . A . Hooper , the Constitutional law of Iraq p. 75

«اللائحة في المجلس التأسيسي»

اجتمع المجلس التأسيسي ، الذي تخللت انتخاباته صعوبات جمة ، في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ م ليبت في الامور الثلاثة الآتي ذكرها وهي :

١ ـ المعاهدة العراقية ـ البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م .
٢ ـ لائحة القانون الاساسي العراقي .
٣ ـ لائحة الانتخاب للمجلس النيابي .

وقد تعرض الملك فيصل في خطبة افتتاح المجلس المذكور إلى القانون الاساسي العراقي فقال :

« كذلك نوجه أنظاركم إلى خطورة القانون الاساسي ، ركن السياسة الداخلية ، إذ عليه تتوقف سمعتنا عند الامم المتمدنة . ان أحكام الإسلام مؤسسة على الشورى ، وأعظم ما ارتكبته الطوائف الإسلامية من الخطيئات ، حيادها عن قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فعلى كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه ، أن يؤيد هذا الحكم الإلهي ، وكل تكاسل عنه مخالفة لامر الله . فاتباعاً لهذا الامر الجليل ، واقتداءاً بالامم الراقية في الحضارة ، وعملا برغبات الامة العراقية ندعوكم أيها النواب إلى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي »[1] .

ثم بعث رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، لائحة القانون الاساسي إلى رئيس المجلس التأسيسي ، عبد المحسن السعدون ، مرفقة بهذا الكتاب :

إلى صاحب الفخامة حضرة رئيس المجلس التأسيسي .

بعد التحية : أقدم إلى فخامتكم في طي كتابنا هذا نسخة من القانون الاساسي للمملكة العراقية الذي هيأته الحكومة العراقية ، ودققت فيه كل التدقيق لعرضه على المجلس التأسيسي الموقر . وبهذه المناسبة ألفت أنظار فخامتكم إلى أهمية هذا القانون ، لأنه ـ بعد أن يصدقه المجلس الموقر ـ يجب أن يعرض على عصبة الامم ، إذ يعد قبولها إياه من أهم العوامل التي تؤهل العراق للدخول فيها . وعليه فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها في

(١) خطبة الافتتاح كاملة في كتابنا «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ٢/٧٣

وضع مواده بصورة يستحسنها العالم المتمدن وتقبلها عصبة الامم . اقبلوا فائق الاحترام .

١٩٢٤/٤/٣ رئيس الوزراء جعفر العسكري(١)

فقرر المجلس التأسيسي في جلسته المنعقدة في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ م تأليف لجنة من بين أعضائه تمثل الالوية كلها لتدقيق هذه اللائحة ، على أن يكون للواء الموصل عضوان : فكانت لجنة المعاهدة مؤلفة من :

يوسف غنيمة « عن لواء بغداد » ورؤوف الجادرچي « عن لواء كربلا » وعمران الحاج سعدون « عن لواء الحلة » ورايح العطية « عن لواء الديوانية » وسالم آل خيون « عن لواء المنتفق » ومحمد زكي « عن لواء البصرة » وسلمان الحميد « عن لواء العمارة » ومحمد الصيهود « عن لواء الكوت » ومزاحم الباچه چي « عن لواء ديالى » ودارا بك « عن لواء كركوك » وعزت بك « عن لواء السليمانية » وداود الحيدري « عن لواء إربل » وأمجد العمري وفتح الله سرسم « عن لواء الموصل » وفخري جميل « عن لواء الدليم » .

وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات لتدقيق اللائحة المعروضة عليها ، فكان مما لاحظته عليها بعض أمور طفيفة لا تمس الأسس والمبادىء العامة ، فأحالتها على المجلس ليقرها ، فأقرها هذا خلال ست عشرة جلسة ، بعد تعديل طفيف في تراكيب المواد . وكانت كلما توشك المذاكرة في بعض المواد أن تطول ، يقترح بعض أعضاء المجلس إنهاء المذاكرة والتصويت على المادة كما جاءت فيقبل اقتراحه فوراً ، ولا ننكر التأثير الحكومي أو الانكليزي في ذلك .

وهكذا فرغ المجلس من قبول لائحة القانون الاساسي ، بعد قبوله المعاهدة مباشرة ، وتقدمت الحكومة العراقية بها إلى الحكومة البريطانية لتستحصل مصادقة مجلس عصبة الأمم عليها ، وفقاً للمادة الأولى من صك الانتداب ، فرفقتها الحكومة البريطانية بمذكرة أوضحت فيها لمجلس العصبة بأن « لائحة القانون الأساسي العراقي » جاءت مطابقة للائحة الانتداب ، وان الحكومة البريطانية لا تزال على تعهداتها الانتدابية في العراق ، فصدقها مجلس العصبة وأعادها لنشرها والعمل بمقتضاها .

« وهكذا نرى أن القانون الأساسي العراقي لم يوضع كما يوضع دستور أمة حرة

---

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ص ٨٩ من الجزء الاول

مستقلة ذات سيادة ، ولم يتوخ في سنّه أن يطابق المفاهيم الديمقراطية فعلا ، وأن يحقق سيادة الشعب فعلا . لم يتوخ واضعوه فيه ذلك بقدر ما كان يتوخى منه أن يكون مطابقاً لأغراض الانتداب، وأن لا يتضمن شيئاً مناقضاً لأغراض المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي وضعت هي الأخرى لتحقيق أغراض الانتداب »[1] .

«الانكليز يؤخرون نشر القانون»

نصت المادة الـ (٩٣) من لائحة القانون الاساسي العراقي على ما يلي :

« لا يعطى انحصار أو امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية ، أو لاستعماله في مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الأميرية بالالتزام إلا بموجب القانون على أن ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب أن يقترن بقانون خاص لكل قضية » اهـ .

وكان مجلس الوزراء هو الذي يضع القوانين ، ويمنح الامتيازات قبل ذلك ، فنشر القانون الاساسي في تلك الآونة يقضي على الحكومة جمع المجلس النيابي ، وعدم منح أي امتياز تتجاوز مدته ثلاث سنوات إلا بتصديق منه .

وكانت السلطات البريطانية تلح على الحكومة العراقية أن تسرع في منح (شركة النفط التركية) امتياز النفط في العراق لأنها (الشركة) كانت قد منحت موافقة أولية على التحري عن مظانه من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، فلما صدق مجلس عصبة الامم القانون الاساسي العراقي وأذن بنشره ، أشارت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية بتأجيل هذا النشر ، حتى يتم منح الامتياز المذكور من قبل مجلس الوزراء ، لأنها كانت تخشى أن يلقى معارضة من قبل المجلس النيابي ، في حالة عرضه عليه ، فتستغل الشركات النفطية الاخرى هذه المعارضة لصالحها ، فلم يتردد مجلس الوزراء عن اتخاذ قرار في ٩ آذار سنة ١٩٢٥ م يقضي بتخويل وزير الاشغال والمواصلات (وهو يومئذ مزاحم الباچه چي) التوقيع على هذا الامتياز بالنيابة عن الحكومة العراقية ، فاستنكر وزيرا العدلية والمعارف : رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشبيبي ، هذا

---

(١) نقيب المحامين : حسين جميل في محاضرته «دعوة إلى إصلاح دستوري» ص ١٠ بغداد ١٩٥١

التسرع فاستقالا من منصبيهما ، وذكر كل منهما في كتاب استقالته ما في الامتياز المعطى بهذه الصورة إلى الشركة المذكورة من إجحاف باهظ للعراق وعذل فاضح له ولدولته الفتية[1] ولكن ماذا أجدت استقالتهما إذ عين في الوقت نفسه بدلهما عبد الحسين الجلبي الكاظمي وزيراً للمعارف ، وأسند منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الاشغال مزاحم الباجه جي ، أما وزير الأشغال فقد وقع على الامتياز في ١٤ من هذا الشهر فسمحت الحكومة البريطانية بنشر القانون الاساسي بعد أسبوع من هذا التوقيع ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٧ آذار نشره في يوم السبت الموافق في ٢١ آذار سنة ١٩٢٥ م .

﴿ نشر القانون الاساسي ﴾

فسار موكب وزاري إلى البلاط الملكي في ٢١ آذار سنة ١٩٢٥ م ، يتقدمه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، حاملا دستور المملكة وقانونها الاساسي في مخمل من الحرير الاخضر ، فحيته ثلة من الحرس كانت في انتظاره في مدخل البلاط ، وقدمه إلى الملك فيصل الأول فقبله وصدقه بقلم مذهب كان قد أعد لهذا الغرض ، وأمر بنشره فوراً فنشر ، وأطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة إعلاناً بنشره ، وعاد الوزراء إلى دواوينهم يستقبلون المهنئين بهذا الحدث التاريخي الخطير ، وأقيمت معالم الافراح والزينة ، وتليت الادعية والورود في المساجد والمعابد وانهالت برقيات التهاني من سائر الاطراف بهذه المناسبة ، وتبودلت بين ملكي العراق وبريطانية برقيتا التبريك الآتي نصهما :

صاحب الجلالة الملك جورج الخامس : لندن

أقدم أجزل الشكر للطف والصداقة التي أبدتها بريطانية العظمى نحو العراق، مما ساعده على اجتياز هذا الشوط من التقدم ، وإني واثق من بقاء عطف بريطانية وصداقتها ودوامها أبدياً .

فيصل

صاحب الجلالة الملك فيصل الأول : بغداد

أخذت بكل سرور برقيتكم المعربة عن الشكر ، وإني اشارككم قلبياً في رغباتكم

---

(١) الاستقالتان في ص ٢٨١ من الجزء الاول من «تاريخ الوزارات العراقية» ط ٥

وفي دوام الصداقة بين المملكتين .

آر . آي . جورج

﴿ تحذير الموظفين ﴾

أراد رئيس الوزراء ، بعد نشر القانون الاساسي العراقي ، أن يلفت أنظار موظفي الدولة إلى أهمية هذا القانون ، وأن يشير إلى الأعمال غير المشروعة التي كانت تقع من قبل فيحذرهم من الاستمرار عليها ، لما يترتب على ذلك من مسؤوليات فأذاع البيان التالي :

﴿ بيان ﴾

نشر القانون الاساسي وكان نشره خطوة كبيرة في تأييد رغبة الأمة ، وبقدر الاعتناء في تطبيق بنوده ترسخ أحكامه في البلاد ، ويكون التقدم الذي أصبحت الأمة اليوم في حاجة إليه أكثر من كل وقت .

لم تكن ثمار القانون الاساسي لتقتطف بمجرد إعلانه وإرسال برقيات التهنئة بنشره ، بل إن للحكومة بمجموعها ، ولكل من رجالها بانفراده تأثيرا عظيما في هذا التقدم .

إن المسؤولية التي أودعها القانون على عاتق الوزارة ، هي أعظم مما تصورناه ونتصوره . إذ مهما كان الاعتماد الذي تحصل عليه الوزارات من ممثلي الشعب قوياً ، فإنه لا يلبث أن يزول إذا لم يكن جميع أعضاء الحكومة متشبعين بروح واحدة ، مقدرين المبادىء التي ينطوي القانون عليها ، ساهرين لحفظ العدل والحق بين الشعب .

قد يجد عمال الحكومة أسباباً مبررة لما قاموا به حتى هذا اليوم من الاعمال التي لا تنطبق على المبادىء الدستورية والمسؤولية الاساسية ، وقد يجد قسم كبير منهم مساندة قوية في سواعد من قرَّبوهم إلى المراكز التي أشغلوها سابقاً ، فليعلم هؤلاء أن الدستور لا يسمح ببقاء أي عضو لا يستمد سلطته من روحه ، أو يعبث بحقوق الأفراد مستنداً على نفوذه أو نفوذ مساعديه .

تجري في مركز المملكة وفي أطرافها بعض الاعمال التي لا تنطبق على القانون ، منها ما يظهر ، ومنها ما يبقى مخفياً ، فما يظهر منها يجب أن يعالج معالجة شديدة سريعة ، وما

يخفى منه يجب إظهاره بكل وسيلة كي لا يبقى حاجز ما في سبيل إقامة الحق والعدل بالرغم من نشر القانون الأساسي .

إلى هذا الأمر الحيوي ألفت أنظار جميع موظفي الحكومة ، وأطلب إليهم أن يجدوا ويسرعوا لتعمير ما مضى ، وليخفق العلم العراقي الذي يجمع في كوكبه رمز اتحاد القومين النجيبين الكردي والعربي فخوراً تحت ظل القانون الاساسي ، وليستظل به شعب عالم بحقوقه مقدر لواجباته .

رئيس الوزراء[1]

﴿ تعديل القانون الاساسي ﴾

قلنا ان الدساتير الصلبة لا تعدل إلا بمراسيم خاصة وتحفظات شديدة ، لئلا تكون ألعوبة بأيدي السلطات التنفيذية فتقترح على السلطات التشريعية تعديلها أو تبديلها ، كلما شاءت وشاء لها الهوى ، ولهذا السبب نص الدستور العراقي (أو القانون الأساسي العراقي) في مادته التاسعة عشرة بعد المئة على ما يلي :

(لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الاساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة ايضاً إلا على الوجه الآتي :

(كل تعديل يجب أن يوافق عليه كل من مجلس النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الأعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما ، يعرض على الملك ليصدق وينشر) اهـ .

ومع ذلك لما كانت الدولة العراقية ناشئة فقد نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من قانونها الأساسي على ما يلي :

(يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداءاً من تنفيذ هذا القانون ، أن يعدل أياً كان من الأمور الفرعية في هذا القانون ، أو الإضافة إليها ، لأجل القيام بأغراضه على

---

(١) جريدة «المفيد» الصادرة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٥ م العدد ٣٥٦

شرط موافقة مجلس الأمة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين) ا هـ .

فلما اجتمع (المجلس النيابي) لأول مرة في ١٦ تموز سنة ١٩٢٥ م ، تقدمت اليه « الوزارة السعدونية الثانية » بلائحة قانون تعديل بعض الأحكام الفرعية من القانون الأساسي : كجواز غياب الملك عن بلاده بقرار من مجلس الوزراء ، وكمنح أعضاء مجلس الأمة (الأعيان والنواب) مخصصات شهرية عن المدة التي يجتمع خلالها مجلساهما في اجتماع غير اعتيادي ، ونحو ذلك من الأمور الفرعية الطفيفة ، التي لم يتعرض لذكرها القانون الأساسي في أحكامه فأقر مجلس الأمة هذا التعديل في أواخر تموز سنة ١٩٢٥ م وسيأتي نصه .

«بين الاصل والتعديل»

جاء في المادة الـ (٣٩) من القانون الأساسي العراقي ما نصه :

« يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة أحكام المادة(٣٨) وإذا لم يدع المجلس إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ، أو مد أجل الاجتماع لإتمام الاشغال المستعجلة . وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

« وللمجلس أن يؤجل جلساته من حين إلى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي ، وعلى المجلس أن يؤجل جلساته إذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع إلى مدات لا تتجاوز شهرين ، وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة »ا هـ

وجاء في المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الاساسي ما نصه :

« تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة أحكام المادة(٣٨) وإذا لم يدعْ المجلس في اليوم المذكور إلى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ

اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر ، إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ، أو مد أجل الاجتماع لإتمام الاشغال المستعجلة . وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر » إهـ .

إن المادة **٣٩** الأصلية من القانون تضمنت ثلاثة أحكام بينما اقتصر تعديل المادة المذكورة على حكم واحد ، الامر الذي أدى إلى اعتراضات الحقوقيين على ذلك . ولأجل التوفيق بين الاصل والتعديل ، وإزالة الغموض والالتباس ، ارتُئِي أن يتبادل رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب الرسالتين الآتي نصهما وهما :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم **٢٣٧** التاريخ **١٥** كانون الثاني سنة **١٩٢٧**

صاحب الفخامة حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : إن المادة **٣٩** المعدلة« بفتح الدال » من القانون الاساسي مؤلفة من ثلاث فقرات ، بينما ان المادة **٣٩** المعدلة « بكسر الدال » من القانون المذكور والمبحوث عنها في المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الاساسي لسنة**١٩٢٥** مؤلفة من فقرة واحدة ، وكان المقصود منها تعديل الفقرة الاولى من المادة القديمة ، ولكن لما كانت خلواً من كل ما معناه الاحتفاظ بالفقرتين الاخيرتين من المادة القديمة فقد آل الامر إلى مراجعة النظريات الحقوقية

ترى الحكومة ان المادة الجديدة قامت مقام الفقرة الاولى من المادة القديمة فقط ، وأبقت الفقرتين الاخيرتين على حالهما . إذ أن لائحة التعديل التي أرسلتها الحكومة حينئذ إلى المجلس كانت تتضمن تعديل الفقرة الاولى فقط ، ويظهر لنا أن هذا ما قصده مجلس النواب أيضاً .

فأرجو مراجعة مقررات اللجنة المختصة ، ومذاكرات مجلس النواب حول هذا التعديل ، وإخبارنا عما إذا كان قصد المجلس هو تعديل الفقرة الاولى فقط وإبقاء الفقرتين الآخيرتين على حالهما . اقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : **جعفر العسكري**

وفيما يلي نص الجواب الصادر من رئيس المجلس النيابي إلى رئيس مجلس الوزراء حول هذا التعديل :

الرقم ٩/١٣/٢٠٣١ التاريخ ٢ آذار ١٩٢٧

الموضوع : المادة« ٣٩ » المعدلة من القانون الاساسي

فخامة رئيس الوزراء المحترم

إشارة إلى كتابكم عدد ٢٣٧ المؤرخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧

لقد راجعنا النص المقترح من قبل اللجنة النيابية بشأن المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ ومحضر الجلسة التي جرت مذاكرة فيها بخصوص المادة المذكورة ، فوجدنا أن قصد المجلس كان تعديل الفقرة الاولى من المادة « ٣٩ » المعدلة « بفتح الدال » من القانون الاساسي فقط ، ولم يتعرض إلى الفقرتين الآخيرتين منها ، وقد أجل المجلس فعلا في اجتماع ١٩٢٥ لمدة خمسة وأربعين يوماً ، بموجب الفقرة الثانية من المادة المعدلة « بفتح الدال » المذكورة ، وتليت الإرادة الملكية الناطقة بالتأجيل في الجلسة المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥« الوقائع عدد ٣٨٦صفحة٢٤ » وزيادة في الإيضاح نود أن نبين التفصيلات الآتية :

١ء ـ قال رئيس الوزراء في الفقرة الثالثة من كتابه عدد ١٨٨٥ المؤرخ ٢٠ تموز سنة ١٩٢٥ المتضمن الاسباب الموجبة للائحة قانون تعديل القانون الاساسي ما نصه « ثالثاً : لقد جرت بعض التعديلات في المادة « ٣٩ » للتصريح بأن للمجلس أن يجتمع عند الضرورة بعد اليوم الاول من تشرين الثاني ، وإذا تأخر اجتماعه يومين أو ثلاثة أيام عن الميعاد المذكور لتأخر صدور الإرادة الملكية لمرض الملك ـ لا سمح الله ـ أو لسبب آخر ، يعتبر اجتماعه الذي يعقده بعد هذا التاريخ قانونياً . والغاية من هذا التعديل تثبيت هذه الفكرة وجعلها قانونية .

٢ء ـ اللجنة النيابية اقترحت ما نصه : « المادة الخامسة ـ تعدل المادة « ٣٩ » بالصورة الآتية :

« يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر

تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة أحكام المادة « ٣٨ » ، وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور إلى ذلك ، فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة أو مد أجل الاجتماع لإتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر » وهذا النص هو الذي قبل عيناً من قبل المجلس .

٣ـ بما أن اللجنة النيابية ، لضيق الوقت واستعجال الحكومة في إخراج اللائحة ، لم تتمكن من تدوين أسباب موجبة لتقريرها ، استخرجنا من محضر الجلسة السادسة من الاجتماع غير الاعتيادي الاول ١٩٢٥ العبارات المتعلقة بالمادة الموضوعة البحث من افادات مقرر اللجنة ورئيسها التي يمكن عدها كأسباب موجبة .

العبارة التي وردت في كلام مقرر اللجنة محمود صبحي الدفتري « نائب الدليم »

« وأما في المادة الخامسة فقد تمكنت اللجنة من الفوز بالمقصود الذي تضمنه اقتراح الحكومة بإجراء تعديل طفيف في المادة« ٣٩ »أي برفع جملة« في اليوم المذكور »من محلها ووضعها في محل آخر فتصبح على الشكل . . . الخ » ـ الوقائع عدد ٣٢٧ صفحة ١٠ ـ

العبارة التي وردت في كلام مزاحم بك الپاچه چي، نائب الحلة «رئيس اللجنة» «وأردت من معالي الرئيس أن يسمح لزميلي محمود صبحي الدفتري « الدليم » مقرر اللجنة الحقوقية ليتكلم عما دار من المذاكرات في اللجنة ، وأجد نفسي مسروراً عندما رأيت زميلي قد أدى هذه الوظيفة كما يرام ، وأعتقد أن الأسباب التي بينها واردة ، فلذا أطلب من المجلس العالي التصديق على تعديل اللجنة » ـ الوقائع عدد ٣٢٧ صفحة١١ ـ

فمن الذي مرّ كله يتضح لفخامتكم أن قصد المجلس كان تعديل الفقرة الأولى من المادة ٣٩ المعدلة « بفتح الدال » من القانون الأساسي وعدم التعرض إلى الفقرتين الآخيرتين منها وعليه هما باقيتان ، وزيادة للتأكيد فقد سألنا رئيس اللجنة ومقررها فأيدا ذلك .

وقد بين وزير العدلية إلى مجلس الأعيان في جلسته المنعقدة « ٢٩ تموز ١٩٢٥ » بشأن المادة الموضوعة البحث ما يأتي :

وزير العدلية ـ اسمحوا لي أن أعطي بعض الإيضاحات عن هذه المادة . ان هذه

المادة هي المادة الأصلية في القانون الاساسي ، ولم يطرأ عليها إلا عبارة(اليوم المذكور)فقد كانت متأخرة فقدمت . لأن المادة الأصلية أخرت هذه العبارة فقولها (يجتمع في اليوم المذكور) أوجدت شكاً في التفسير عند الحقوقيين ، وذلك ان المجلس إذا لم يتمكن من الحضور لسبب من الاسباب في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني فهل يعد اجتماعه في اليوم الثاني والثالث بحكم القانون ؟ فلازالة هذا الشك قدمت عبارة(في اليوم المذكور)فصارت المادة (إذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور إلى ذلك فيجتمع بحكم القانون)

الرئيس :هل هذا التبديل مقبول ؟ أصوات مقبول ، موافق

وحقيقة لو كان قد قيل في المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الأساسي (تعدل الفقرة الاولى من المادة ٣٩ بالصورة الآتية) بدلا من عبارة(تعديل المادة ٣٩ بالصورة الآتية) التي وردت في نص القانون لزال محل الالتباس . ولفخامتكم فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب عبد المحسن السعدون

(وسار الدستور رغم المصاعب المالية والتشاد العنيف حول مسألة الجيش سيراً لابأس به)[1] حتى قضت الظروف بتعديله للمرة الثانية تعديلا جوهرياً في أواخر سنة ١٩٤٣ م وهو ما لا تتناوله أحداث هذا الكتاب .

وهذا ومن خصائص القانون الاساسي العراقي « انه دستور ديمقراطي نيابي برلماني : فهو دستور ديمقراطي لأنه يعترف بأن السيادة هي للشعب ، وفي هذا تقول المادة (١٩) الواردة بالباب الثاني ـ سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده ـ وهو دستور نيابي لأنه لا يشرك الشعب مباشرة في شؤون البلاد وإنما يقوم مجلس الامة باستعمال حقوق الشعب الدستورية نيابة عنه ، وأخيراً هو دستور برلماني لأنه يقرر المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، ويعطي الحكومة من الناحية الاخرى الحق في حل المجلس إذا قدرت ضرورة ذلك[2] وهذا هو :

---

(١) سير نيجل دافيدسن .

(٢) الدكتور مصطفى كامل في (شرح الدستور العراقي ص ٢٣)

﴿نص القانون الاساسي العراقي﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الاساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

﴿ المقدمة ﴾

المادة الاولى : يسمى هذا القانون (القانون الاساسي العراقي) وأحكامه نافذة في جميع أنحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه ، وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون .

المادة الرابعة : يكون العَلَم العراقي على الشكل والأبعاد الآتية : ـ

طوله ضعفا عرضه ، ويقسم أفقياً إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ، أعلاها الاسود فالابيض فالاخضر ، على أن يحتوي على شبه منحرف أحمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان أبيضان ذوا سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية . أما أوضاع العَلَم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

﴿الباب الاول ـ حقوق الشعب﴾

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لأحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض

والتدخل ، ولا يجوز القبض على أحدهم ، أو توقيفه ، أو معاقبته ، أو إجباره على تبديل مسكنه ، أو تعريضه لقيود ، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون . أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرض ، ولا يجوز دخولها والتحري فيها إلا في الأحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته إلا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القيود الإجبارية ، ولا حجز الأموال والأملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة الا بمقتضى القانون . أما السخرة المجانية والمصادرة العامة للأموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتاً . ولا ينزع ملك أحد إلا لأجل النفع العام في الأحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلا .

المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة إلا بمقتضى قانون تشمل أحكامه جميع الصنوف

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية إبداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الإسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ، مالم تكن مخلة بالأمن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الأمور المتعلقة بأشخاصهم ، أو بالأمور العامة إلى الملك ، ومجلس الامة ، والسلطات العامة ، بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة

ومصونة من كل مراقبة وتوقيف إلا في الأحوال والطرائق التي يعينها القانون[1] .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة ، والاحتفاظ بها ، على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص[2].

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم ، ويعهد إليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته . ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ، ويستثنى من ذلك الأجانب الذي يجب أو يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات . والمقاولات .

﴿ الباب الثاني ـ الملك وحقوقه ﴾

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة ، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ، ثم لورثته من بعده[3]

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لاحكام قانون الوراثة[4] .

المادة الحادية والعشرون : يقسم الملك أمام مجلسي النواب والاعيان ، اللذين يلتئمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، يمين المحافظة على أحكام القانون الاساسي

---

(١) وضعت المراسلات البرقية والبريدية والتلفونية تحت مراقبة السلطة بموجب المرسوم ٩٠ لسنة ١٩٣١ بمناسبة الاضراب العام الذي حدث في تموز سنة ١٩٣١ وقد ألغي هذا المرسوم بعد زوال خطر الإضراب أما بعد الحوادث التي جرت في لواء الديوانية في عام ١٩٣٥ م . فصارت المراسلات توضع تحت المراقبة بمناسبة وبغير مناسبة .

(٢) جعلت اللغة الكردية لغة رسمية في بعض أرجاء المناطق الشمالية بموجب القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣١ وكذا اللغة التركية .

(٣و٤) توفي الملك فيصل ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول ١٩٣٣ م وتولى ولي العهد الأمير غازي الملوكية في اليوم الثامن من الشهر نفسه وأصبح ملكاً على العراق باسم الملك غازي الاول . وقتل الملك غازي ليلة الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩ ، فنودي بولده فيصل ملكاً على العراق في اليوم التالي باسم «الملك فيصل الثاني»

واستقلال البلاد والإخلاص للوطن والأمة على أثر تبوئه العرش .

المادة الثانية والعشرون : سن الرشد للملك تمام الثمانية عشر عاماً . فإذا انتقل العرش إلى من هو دون هذا السن ، يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختاره الملك السابق ، وذلك إلى أن يبلغ الملك سن الرشد . ولكن ليس للوصي أن يتولى هذا المنصب ويؤدي شيئاً من حقوقه ما لم يوافق مجلس الأمة على تعيينه ، فإذا لم يوافق المجلس على ذلك ، أو إذا لم يعين الملك السابق وصياً ، فالمجلس هو الذي يعين الوصي[1] وعلى الوصي أداء اليمين المتقدم بيانها أمام المجلس . وإلى أن يتم نصب الوصي وأداؤه اليمين ، تكون حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة العراقية ويكون مسؤولا عنها . ولا يجوز إدخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته .

المادة الثالثة والعشرون : عندما تمس الحاجة الى اقامة الوصي ، يدعى مجلس الأمة الى الالتئام حالا ، وإذا كان مجلس النواب منحلا ولم يتم انتخاب المجلس الجديد ، يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض[2] .

المادة الرابعة والعشرون : لا يحق للملك أن يتولى عرشاً خارج العراق إلا بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة الخامسة والعشرون : الملك مصون وغير مسؤول .

المادة السادسة والعشرون : « ١ » الملك رأس الدولة الأعلى ، وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، ويراقب تنفيذها ، وبأمره توضع الأنظمة لأجل تطبيق أحكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها .

« ٢ » الملك هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخاب العام لمجلس النواب ،

---

(١) لما كان الملك الجديد طفلا دون سن الرشد فقد عين خاله سمو الأمير عبد الإله نجل الملك علي وصيا عليه بتدبير شاذ وطرق ملتوية

(٢) الغيت هذه المادة وجعلت فقرة ثانية للمادة «٢٢» بموجب قانون تعديل القانون الاساسي الملحق بهذا القانون ووضعت مادة جديدة بدلها هي المادة «٢٣» المبينة في المادة الثالثة من قانون تعديل القانون الاساسي المنشور بعد هذا القانون .

وباجتماع مجلس الأمة ، وهو يفتح هذا المجلس ، ويؤجله ، ويفضه ، ويحله وفقاً لأحكام هذا القانون .

« ٣ء » إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، أو لدفع خطر عام ، أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بضرفها في الميزانية ، أو بقانون خاص ، أو للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال ، على أن لا تكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي ، ويجب عرضها جميعاً على مجلس الأمة في أول اجتماع عدا ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الأمة ، أو المجلس التأسيسي ، فإن لم يصدق مجلس الأمة هذه المراسيم فعلى الحكومة أن تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان ، ويجب أن تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة ـ القانون ـ المراسيم الصادرة بمقتضى أحكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

« ٤ء » الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها إلا بعد موافقة مجلس الأمة عليها .

« ٥ء » الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس ، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

«٦ء » الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

« ٧ » الملك ، بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة والحكام ، ويمنح الرتب العسكرية ، ما لم يفوض ذلك إلى سلطة أخرى بمقتضى نظام خاص . وله أن يمنح أيضاً الأوسمة والألقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

« ٨ء » للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء ، وله أن يعقد معاهدات الصلح بشرط أن لا يصدقها نهائياً إلا بعد موافقة مجلس الأمة ، وله أيضاً أن يعلن الأحكام العرفية وفقاً لأحكام هذا القانون .

« ٩ » تضرب النقود باسم الملك .

« ١٠ » لا ينفذ حكم الإعدام إلا بتصديق الملك ، وللملك أن يخفف العقوبات ، أو يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

﴿ الباب الثالث ـ السلطة التشريعية ﴾

المادة السابعة والعشرون : يستعمل الملك سلطته بإرادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير أو الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم .

المادة الثامنة والعشرون : السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة مع الملك ، ومجلس الأمة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها وإلغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون : يفتتح الملك مجلس الأمة بذاته ، أو ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء ، أو أحد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء خطبة العرش .

المادة الثلاثون : لا يكون عضو في مجلس الأعيان أو مجلس النواب :

« ١ » من لم يكن عراقياً .

« ٢ » من كان مدعياً بجنسية أو حماية أجنبية .

« ٣ » من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الأربعين من عمره في الأعيان .

« ٤ » من كان محكوماً عليه بالإفلاس ، ولم يعد اعتباره قانوناً .

« ٥ » من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .

« ٦ » من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .

« ٧ » من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة أو رشوة أو خيانة الأمانة أو تزوير أو احتيال ، أو غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

« ٨ » من كان له منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن عقد مع إحدى

الدوائر العمومية العراقية ، إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً ، ويستثنى من ذلك ملتزموا الاعشار ومستأجروا أراضي الحكومة وأملاكها .

« ٩ » من كان مجنوناً أو معتوهاً .

« ١٠ » من كان من أقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً ، يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على أن يتبدل نصفهم في كل أربع سنين . ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الأول لأجل التبديل الأول يفرز بالاقتراع .

المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز اعادة انتخابهما .

المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه .

المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر[1] .

المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور .

المادة السابعة والثلاثون : تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب المادة الرابعة من قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا .

أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الإسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من أول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، وإذا صادف أول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس .

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة احكام المادة « ٣٨ » ، وإذا لم يدع المجلس الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر إلا إذا حلَّ الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لإتمام الأشغال المستعجلة . وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي ، وعلى المجلس أن يؤجل جلساته اذا امر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مدات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة[١] .

المادة الاربعون : إذا حل المجلس ، يجب أن يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل ، وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة « ٣٩ » من هذا القانون فيما يتعلق بالتأجيل والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الأول لكي يبتدىء الاجتماع العادي الأول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، وإذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ، يعتبر أول اجتماع عادي لتلك الدورة . وإذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر[٢] .

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب المادة الخامسة من قانون تعديل القانون الاساسي .

(٢) أضيفت بعض الفقرات إلى هذه المادة بموجب المادة السادسة من التعديل .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له إحدى الموانع المنصوص عليها في المادة « ٣٠ » ، أن ينتخب لعضوية مجلس النواب . على أنه لا يجوز له أن ينوب إلا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، وإذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة ، فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلّي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء .

المادة الثالثة والأربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والأربعون : على مجلس النواب أن ينتخب كل سنة في جلسته الأولى رئيساً ، ونائبي رئيس ، وكاتبين ، من بين أعضائه ، وعليه أن يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه . ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقترح وضع لائحة قانونية ، عدا ما يتعلق بالأمور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط أن يؤيده فيه عشرة من زملائه ، وإذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والأربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، وذلك بأن يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والأربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة أو استقالة أو فقد الصفات اللازمة أو تغيب عن المجلس ، يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بإيعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والأربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلا لعموم البلاد العراقية ، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والأربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس إلى مدة شهر من غير اذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة « ٤٦ » .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف ربية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، وإذا امتد زمن الاجتماع أكثر من أربعة أشهر يعطى كل نائب ألف ربية عن كل شهر من المدة الزائدة[١] .

المادة الحادية والخمسون : على النواب والاعيان قبل الشروع في أعمالهم ، أن يقسم كل منهم أمام مجلسه يمين الإخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الأمة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الأقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ، ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك . وإذا تساوت الآراء فللرئيس إذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل أكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من اعضاء مجلس الأمة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الأقل من يوم توجيهها ، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير .

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة . .

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول على المجلس ولا الإقامة على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية ، إلا في الأحوال

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب المادة السابعة من قانون تعديل القانون الاساسي .

التي يطلب فيها احد الوزراء ، أو أربعة من الأعيان ، أو عشرة من النواب ، أن تجري المداولة سراً في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لأحد دخول كلا المجلسين ، ولا التكلم فيهما ، الا للأعضاء ، والوزراء ، أو كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم ، أو من يدعوهم المجلس الى ذلك .

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الاعيان ولمجلس النواب الحق في اصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالأمور الآتية :

«١» كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون وطريقة المحافظة عليها .

«٢» تنظيم أعمال المجلسين وإدارة مذاكراتهما منفردين أو مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف ولا يحاكم أحد من أعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، أو ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة . ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ أية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت أو بيان رأي ، أو إلقاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، وإذا أوقف النائب لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة أن تعلم المجلس بذلك عند التئامه ، مع إعطاء الإيضاحات وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في احد المجلسين ، حق التصويت في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، وأما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين ، فلهم أن يتكلموا في المجلسين دون أن يصوتوا ، وللوزراء أو من ينوب عنهم في غيابهم حق الاسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

«١» يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية الى احد المجلسين فإذا قبلها ، ترفع الى الثاني ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

«٢» يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة إليهما من قبل الحكومة ، وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها ، وإما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر ، إلا إذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها أو إعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الأسباب الموجبة .

«٣» إذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والستون : إذا رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها ، تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئاسة رئيس مجلس الاعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة أكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك معدلة أو غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية إلا بعد تصديق الملك ، وإذا لم تقبل بهذه الطريقة فلا ترفع مرة ثانية الى أي المجلسين في الاجتماع نفسه .

﴿ الباب الرابع - الوزارة ﴾

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة . والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في الامور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة ، وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن

الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الاعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير أن يستقيل ، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام إذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، أو الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته ، وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

﴿ الباب الخامس - السلطة القضائية ﴾

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإدارة ملكية ، ولا يعزلون إلا في الأحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم إلى ثلاثة أصناف :

(١) المحاكم المدنية (٢) المحاكم الدينية (٣) المحاكم الخصوصية .

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم ، وأماكن انعقادها ، ودرجاتها ، وأقسامها ، واختصاصها ، وكيفية المراقبة عليها ، وتنفيذ أحكامها ، بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون .

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب أن تجري جميع المحاكمات علناً ، إلا إذا وجد سبب من الاسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات إلا ما يعود منها إلى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الاحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوى والأمور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ، أو تقام عليها ، عدا الدعاوي والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية أو المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون أو في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية ، والتجارية ، والجزائية ، وفقاً للقوانين المرعية . إلا أنه في مواد الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية أو التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية إلى :

«١» المحاكم الشرعية «٢» المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية ، والدعاوي المختصة بإدارة أوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب اكثرية السكان في المحل الذي يعين له ، مع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة .

المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية ، والمجالس الروحاينة المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس ، وتخول سلطة القضاء بقانون خاص .

المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :

«١» في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية فيما يخص أفراد الطائفة عدا الأجانب منهم .

«٢» في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .

المادة الثمانون : تعين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك ،

من مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية ، أو بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقتها للقانون الأساسي .

المادة الثانية والثمانون : إذا اقتضى إجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الأعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية أعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه ، وأربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان[1] .

المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون ، او في ما اذا كان احد القوانين او الأنظمة المرعية يخالف احكام هذا القانون الأساسي ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء[2]

المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى تفسير القوانين أو الأنظمة في غير الأحوال المبينة في المادة السابقة ، بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب أعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الإدارة وفقاً لقانون خاص .

المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون ، وبأكثرية ثلثي المحكمة . وقراراتها ليست تابعة للاستئناف أو التمييز . والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب ان تكف يدهم عن العمل حالا ، وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبيناً مخالفة احد القوانين ، أو بعض احكامه لأحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي

(١) أضيفت بعض العبارات إلى هذه المادة بموجب المادة الثامنة من قانون تعديل القانون الاساسي.

(٢) اضيفت بعض العبارات إلى هذه المادة بموجب المادة التاسعة من قانون تعديل القانون الأساسي .

آراء المحكمة . وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون أو القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الأمور المبينة في المادة الـ « ٨٣ » باستثناء ما جاء منها في المادة الـ « ٨٦ » والصادرة من الديوان الخاص في الأمور المبينة في المادةالـ« ٨٤ » بأكثرية آراء المحكمة والديوان ، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم أو لجان خصوصية عند الاقتضاء للأمور الآتية :

«١» لمحاكمة أفراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري .

«٢» لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص .

«٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها في ما يختص بخدماتهم

«٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الأراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : أصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف احكامها ، ونقضها أو تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

﴿ الباب السادس - الامور المالية ﴾

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البدء في تطبيق هذا القانون الى ان تغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك ، بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير أن ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، أو مقابل الانتفاع من أموال الحكومة .

المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان

بدون تمييز ، ولا يجوز أن يعفى عنها أحد منهم إلا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، أو تفويضها ، أو إيجارها أو التصرف بها ، بصورة أخرى إلا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار ، أو امتياز ، لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية ، او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون . على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً ، أو تتعهد بما يؤدي الى دفع مال من الخزينة العمومية ، الا بموجب قانون خاص . هذا اذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك .

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الأموال التي يقبضها موظفوا الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الأصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، أو إعطاء مكافأة ؛ أو صرف شيء من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الأصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية ، وهذا يجب ان يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الأمة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب أولاً جميع اللوائح القانونية لتخصيص الأموال ، أو تزييد التخصيصات المصدقة ، أو تنقيصها أو إلغائها ، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليه مادة فمادة

على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، أو بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء ، تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين .

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الأمة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة .

المادة الرابعة والمائة : يجب أن يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الأمة مرة على الأقل في كل سنة عما اذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او ابداء اقتراح على احد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية الا من قبل احد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً أو يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الأمة ، أو المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة الى مدة لا تتجاوز شهرين ، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية ان يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا . يتكرر ذلك حسب اللزوم ، وإن لم يكن مجلس الأمة مجتمعاً تراعى ميزانية السنة الماضية على أن لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة(١٠٢)

المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون[1] .

---

(١) وضعت عملة عراقية مستندة إلى الباون الانكليزي في أول نيسان سنة ١٩٣٢ م بموجب القانون المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ م =

﴿الباب السابع ـ ادارة الاقاليم﴾

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الإدارية وأنواعها وأسماؤها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها وألقابهم في العراق بقانون خاص .

المادة العاشرة والمائة : يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضي اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الامة ، أو التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي .

المادة الحادية عشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص ، وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس إدارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون .

المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الإدارية المهمة تختص بإدارة المسقفات ، والمستغلات الموقوفة ، والتركات لأغراض خيرية ، وجمع إيرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب ، أو للعرف الغالب بين الطائفة ، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الايتام وفقاً للقانون ، وتكون المجالس المذكورة تحت إشراف الحكومة .

﴿الباب الثامن ـ تأييد القوانين والاحكام﴾

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ ، أو بعده ، وبقيت مرعية في العراق إلى حين نشر هذا القانون ، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل أو الإلغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية ، وذلك إلى أن تبدلها أو تلغيها السلطة التشريعية ، أو إلى أن يصدر

= وتتألف هذه العملة من أوراق نقدية ومسكوكات فضية ونيكلية ونحاسية فالاوراق النقدية هي الدينار ونصفه وربعه والورقة التي من فئة خمسة دنانير ومن فئة عشرة ومن فئة مئة دينار . أما المسكوكات الفضية فهي القطعات التي تتألف منها ذوات العشرين والخمسين والمئتي فلس وأما النيكلية فهي من ذوات العشرة فلوس والأربعة فلوس وإما النحاسية فهي من ذوات الفلس الواحد والفلسين .

من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة« ٨٦ » .

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها ، وما لم يلغ منها إلى هذا التاريخ يبقى مرعياً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية ، أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة« ٨٦ » .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئاً ومصوناً من كل ما يوجه إليه من المطاليب بشأن الاعمال التي أتى بها بسلامة نية ، امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، أو الحاكم الملكي العام ، أو المندوب السامي ، أو حكومة جلالة الملك فيصل ، أو من الموظفين الذين كان لهم إمرة أو صفة عسكرية أو ملكية ، وذلك بقصد إخماد الحركات العدائية ، أو توطيد الامن والنظام العام وصيانتهما ، أو تنفيذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعاً بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك ، وكل دعوى أو معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي أسست بعد الاحتلال المذكور ، أو من الحكام السياسيين أو معاونيهم ، في ما هو ضمن اختصاصهم ، تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، أو من المحاكم العرفية ، أو العسكرية ، أو من الحكام العسكريين ، أو السياسيين ، أو معاونيهم ، أو غيرهم من

الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة أو لدى أولئك الاشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

﴿الباب التاسع - تبديل احكام هذا القانون الأساسي﴾

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداءاً من تنفيذ هذا القانون ، أن يعدل أياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، أو الإضافة إليها ، لأجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين[1]

المادة التاسعة عشرة والمائة : عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعياً إدخال تعديل ما على القانون الاساسي إلى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب أن يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه ، وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية.فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر .

﴿الباب العاشر - مواد عمومية﴾

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل أو ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق ، أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على إعلان الاحكام العرفية بصوره موقتة في أنحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل أو الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الأحكام العرفية ، وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور . على أن يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على أعمالهم إلى أن يصدر من مجلس الامة قانون

---

(١) استناداً إلى هذه المادة عدلت المواد ٢٢ و٢٣ و٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و٨٢ و ٨٣ من هذا الدستور بموجب قانون تعديل القانون الاساسي الصادر في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٥ والمنشور بعد هذا القانون مباشرة .

خصوص بإعفائهم عن ذلك . أما كيفية إدارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب إرادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : إذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١٠)ان كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

« ٢٠ » إذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤ ون العامة ، يعود إلى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

ذلك من المواد ، يعود استنباط المعاني إلى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الإسلامية من دوائر الحكومة الرسمية ، وتدار شؤ ونها وتنظيم أمور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣

فيصل

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزارة ووزير الخارجية ووزير الدفاع
ساسون	عبد المحسن	ي . الهاشمي
وزير المعارف	وزير الأشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية	وزير الأوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي	ابراهيم الحيدري

« قانون تعديل القانون الاساسي »

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والأعيان ، قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ .

المادة الثانية : تعتبر المادة(٢٣)فقرة ثانية للمادة(٢٢)

المادة الثالثة : أضيفت المادة الآتية وجعلت المادة(٢٣)

للملك أن يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقية بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره ، وينصب الملك قبل أن يغيب عن العراق نائباً عنه ، أو (هيأة نيابة) ويعين الحقوق التي يفوضها إليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء.

ولا يقوم النائب أو أي عضو من هيأة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعد أن يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة(٢١)من القانون الاساسي

إذا كان مجلس الامة مجتمعاً ، تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينة في المادة(٢١) المذكورة ،وإلا فتؤدى أمام مجلس الوزراء ، بحضور رئيسي الاعيان والنواب ، أو من يقوم مقامهما .

لا يكون الوزير نائباً أو عضواً في هيأه النيابة ، وأذا كان أحد أعضاء مجلس الامة نائباً أو عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة ، وإذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً، فيدعى حالا إلى الالتئام للنظر في الامر .

يجب أن يكون النائب أو العضو في هيأة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة . ويجوز أيضاً تعيين أحد أقرباء الملك المذكور الذي أكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية : -

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل(٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و(١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، أو عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعيادي .

المادة الخامسة تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : -

يدعو الملك المجلس إلى عقد جلساته العادية في العاصمة في أول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة(٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور إلى ذلك ، فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر إلا إذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة أو مد أجل الإجتماع لإتمام الأشغال المستعجلة ، وعندما يمد أجل الإجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر.

المادة السادسة : تعدل المادة(٤٠) بإضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها : ـ

للملك أن يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الإجتماع العادي للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بإرادة ملكية .

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية :

يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٤٠٠٠) ربية عن مدة الإجتماع العادي فقط و(١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الإجتماع المذكور ، أو عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الإعتيادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) بإضافة الكلمات الآتية : ـ

وإذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) بإضافة الكلمات الآتية : ـ

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، أما إذا لم يكن مجلس الامة مجتمعاً فيكون نصب الاعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينعقد هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤

فيصل

وزير المعارف	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عبد الحسين الجلبي	رؤوف الجادرجي	حكمت سليمان	ووزير الخارجية
وزير العدلية	وزير الأوقاف	وزير الدفاع ووكيل	عبد المحسن السعدون
ناجي السويدي	حمدي الپاچه چي	وزير الاشغال والمواصلات	
		صبيح نشأت	

﴿ انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ﴾

ثبت بأهم المراجع

ـ التي ورد ذكرها في صلب الكتاب أو في هوامشه ، عدا الجرائد والمجلات ـ

أولاً ـ المراجع الرسمية

١ ـ مقررات مجلس الوزراء العراقي

٢ ـ تقارير دار الاعتماد البريطانية في العراق المرفوعة سنوياً إلى عصبة الأمم في جنيف

٣ ـ تقرير دار الاعتماد البريطانية عن تقدم العراق خلال العشر سنوات ١٩٢١ ـ ١٩٣١ م

٤ ـ مذاكرات المجلس التأسيسي (مجلدان)

٥ ـ محاضر مجلس الأعيان

٦ ـ محاضر مجلس النواب

ثانياً ـ المراجع العربية المختلفة

٧ ـ ابن العبري تاريخ مختصر الدول (بيروت ١٨٩٠)

٨ ـ ابن الفوطي : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة(بغداد ١٣٥١ هـ)

٩ ـ أحمد جمال : مذكرات أحمد جمال باشا تعريب علي أحمد شكري (بيروت ١٩٢٣)

١٠ ـ أحمد عزت الأعظمي : القضية العربية (بغداد ١٩٣١ ـ ١٩٣٤)

١١ ـ أمين الريحاني : ملوك العرب (بيروت ١٩٢٩)

١٢ ـ أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى (القاهرة ١٩٣٥)

١٣ ـ اي فنس : الخطوط الأساسية لحرب العراق تعريب العقيد بهاء الدين نوري (بغداد ١٩٣٥)

١٤ ـ الأمير عبد الله : مذكراتي (القدس ١٩٤٥)

١٥ ـ حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث (القاهرة ١٩٣٨)

١٦ ـ عمر الاسكندري وسليم حسن : تاريخ أوربة الحديثة وآثار حضارتها (القاهرة ١٩١٧ و ١٩٢٠)

١٧ ـ راشد طبارة : الانتداب وروح السياسة البريطانية (بيروت ١٩٢٥)
١٨ ـ ساطع الحصري : يوم ميسلون (بيروت ١٩٤٧)
١٩ ـ سليمان صائغ : تاريخ الموصل (القاهرة ١٩٢٣ وبيروت ١٩٢٩)
٢٠ ـ طه الهاشمي : حرب العراق (الطبعة الثانية بغداد ١٩٣٦)
٢١ ـ عباس العزاوي : تاريخ العراق بين احتلالين (بغداد ١٣٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٩)
٢٢ ـ عبد الرزاق الحسني : العراق في دوري الاحتلال والانتداب (صيدا ١٩٣٥ و ١٩٣٨)
٢٣ ـ عبد الرزاق الوهاب : كربلا في التاريخ (بغداد ١٩٣٥)
٢٤ ـ عبد الفتاح ابراهيم : على طريق الهند (الطبعة الثانية : بغداد ١٩٣٥)
٢٥ ـ فؤاد مفرج : رسالة في الانتداب (بيروت ١٩٣٣)
٢٦ ـ لونكريك : أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ترجمة الأستاذ جعفر الخياط (بغداد ١٩٤٠)
٢٧ ـ لودر : القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق ترجمة الأستاذ نزيه المؤيد (دمشق ١٩٢٥)
٢٨ ـ مجيد خدّوري : نظام الحكم في العراق (بغداد ١٩٤٥)
٢٩ ـ محمد طاهر العمري :مقدرات العراق السياسية (ثلاثة أجزاء الموصل ١٩٢٤ وبغداد ١٩٢٤ و ١٩٢٥)
٣٠ ـ محمد زهير جران: مذكرات في القانون الدستوري (بغداد ١٩٣٦)
٣١ ـ محمد مهدي البصير : تاريخ القضية العراقية (بغداد ١٩٢٣)
٣٢ ـ نوري سعيد استقلال العرب ووحدتهم (بغداد ـ مطبعة الحكومة ١٩٤٣)
٣٣ ـ نيجل دافيدسن : العراق أو الدولة الجديدة ترجمة عجاج نويهض (القدس ١٩٣٢)
٣٤ ـ هنري فوستر : تكوين العراق الحديث ترجمة عبدالمسيح جويده (بغداد ١٩٤٥)
٣٥ ـ يوسف يزبك : النفط مستعبد الشعوب (بيروت ١٩٣٤)

ثالثاً - المراجع الأجنبية

1 — Antonius , george . Arab Awakenining - London 1945
2 — Bell , Lady Florence . The Letters of gertrude Bell - London 1927
3 — Foster , h . a . the making of modern Iraq - London 1935
4 — Haldane , Sir J , A . L.the insurrection in Mesopotamia - Edinburgh 1922 -
5 — Hooper C . A. the Constitutional Law of Iraq - Baghdad 1923
6 — Ireland , P . W . Iraq : A study in poltical development - London 1937 -
7 — Longrigg , S , H . Four Centuries of modern Iraq - Oxford 1925
8 — Main Ernest . Iraq from mandate to Independence - London 1933
9 — Walter , H . R . Criteria of Capacity for Independence - Jerusalem 1934 -
10 — Wilson , Sir a. t. a.- clash of Loyalties- London 1939.

مضامين الجزء الاول